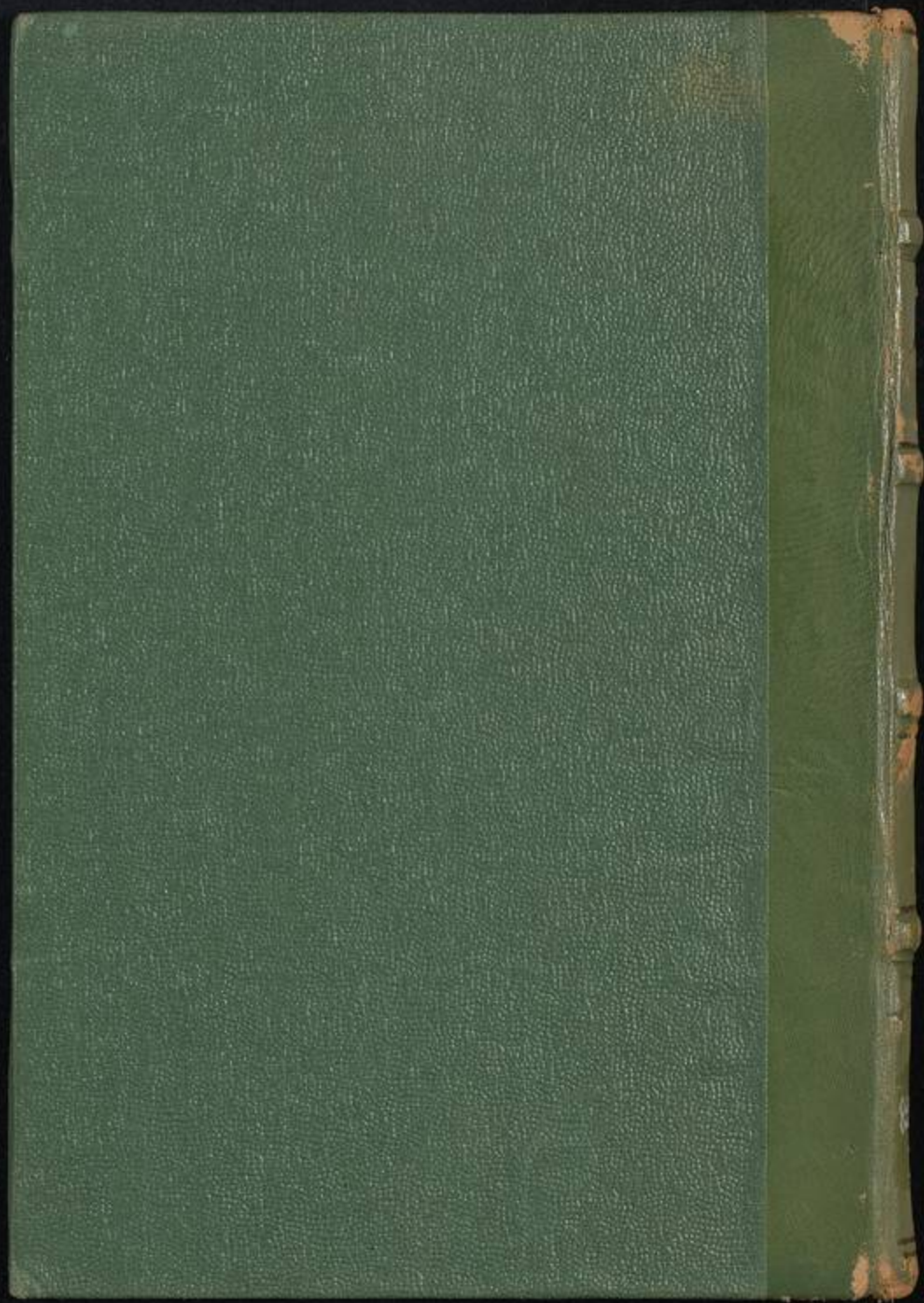
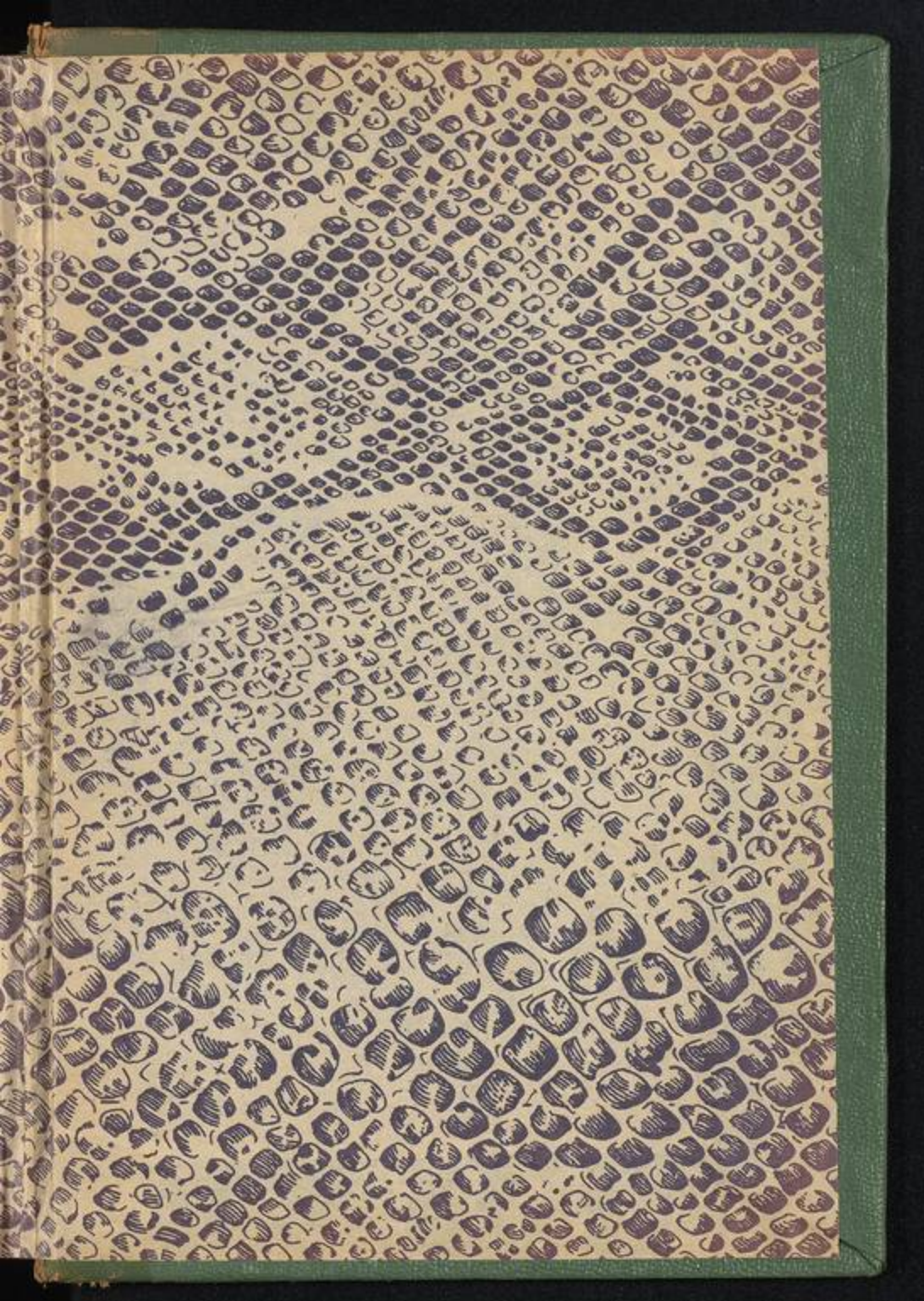
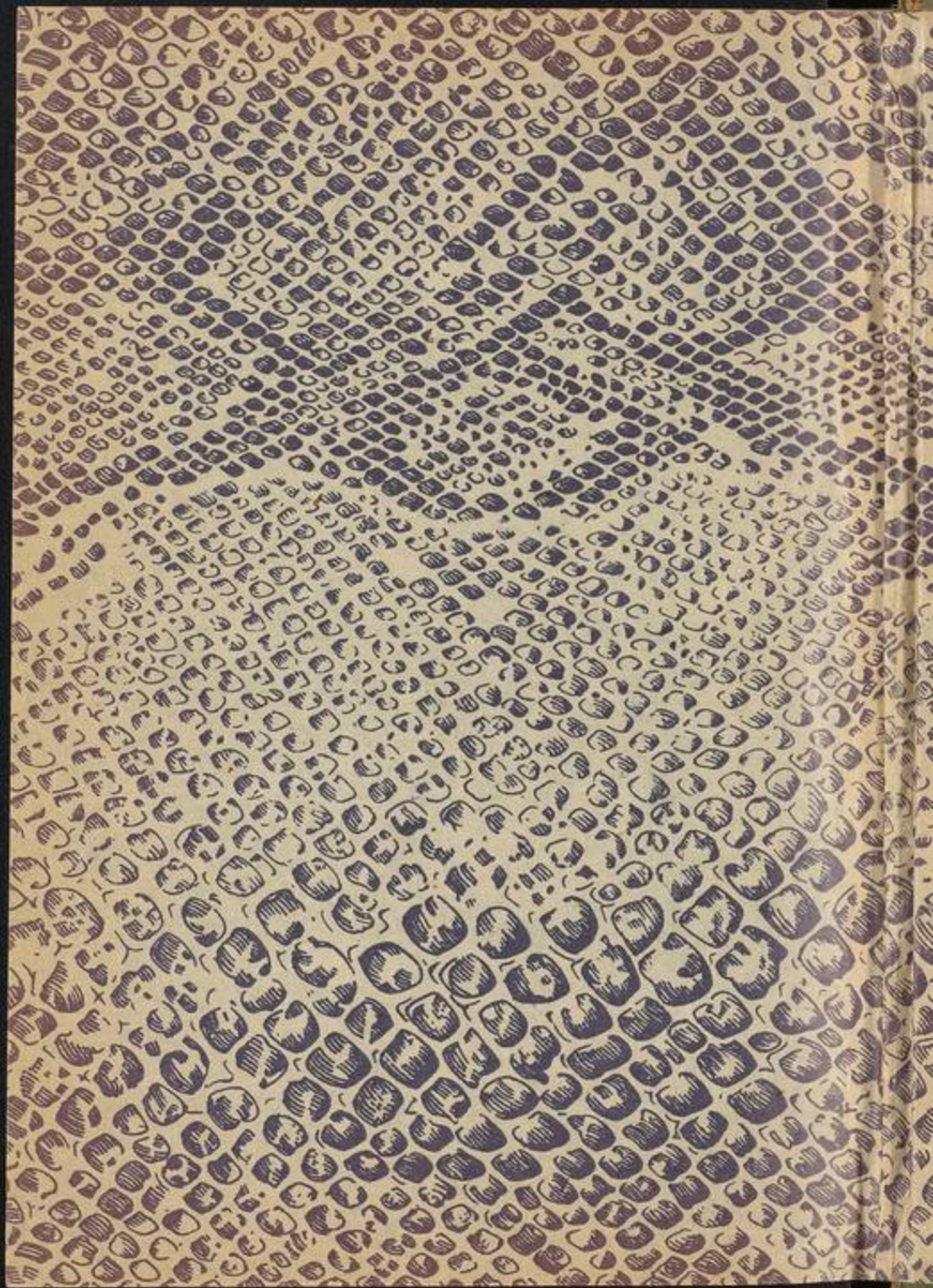
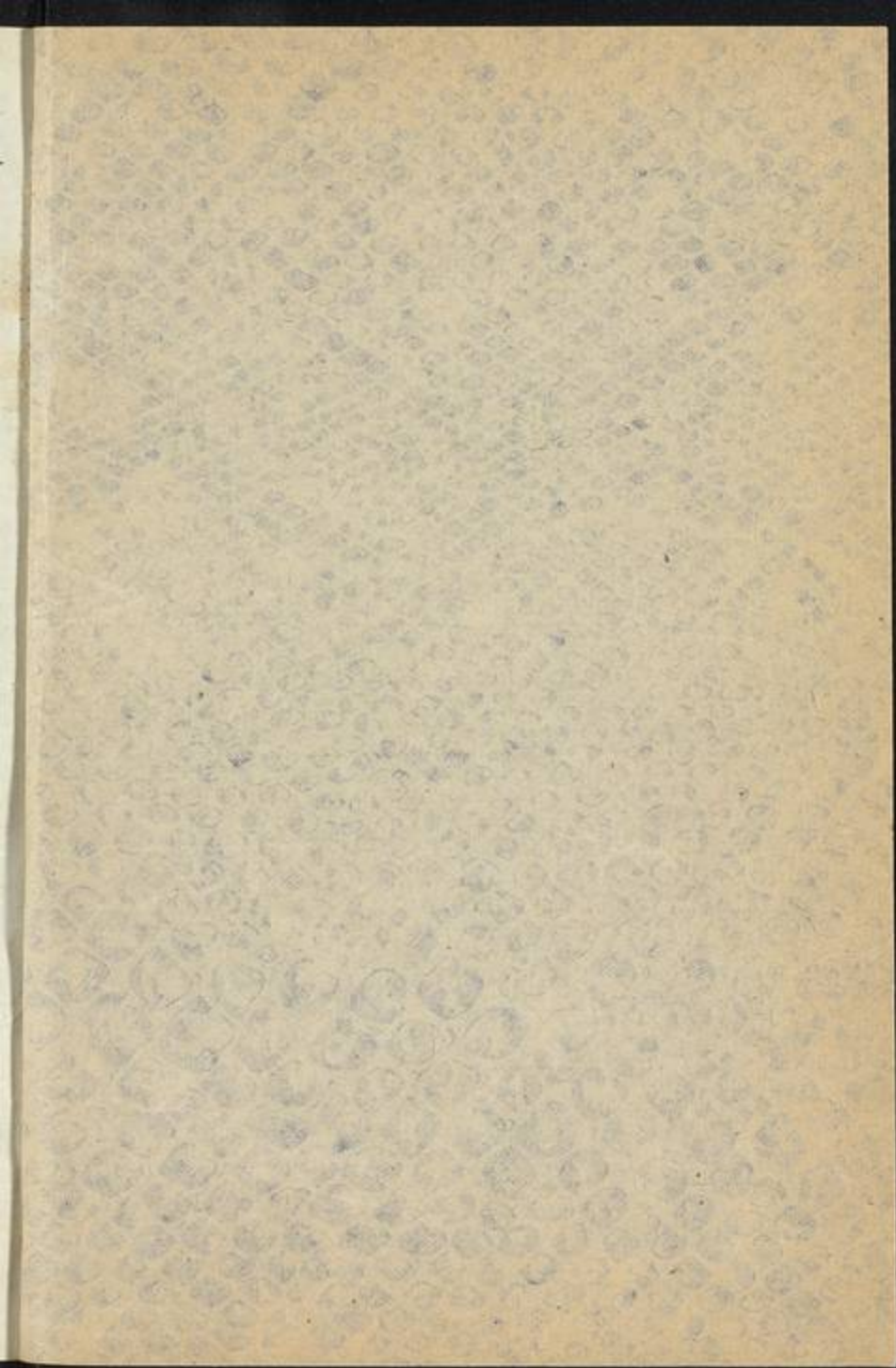












مدرسة الفقه والحياة

الدين الحنيفي



ترجمة مخزرة

بلغني أن العلماء يسألون يوم
القيامة عما يسأل عنه الأنبياء
« مالك »



دور التأثر

مالك : الجنين - الطفل - الغلام - الشاب - الرجل

دار الحياء للكتاب العربي

عيسى البابي الحلبي وشركاه

893.7 Am1

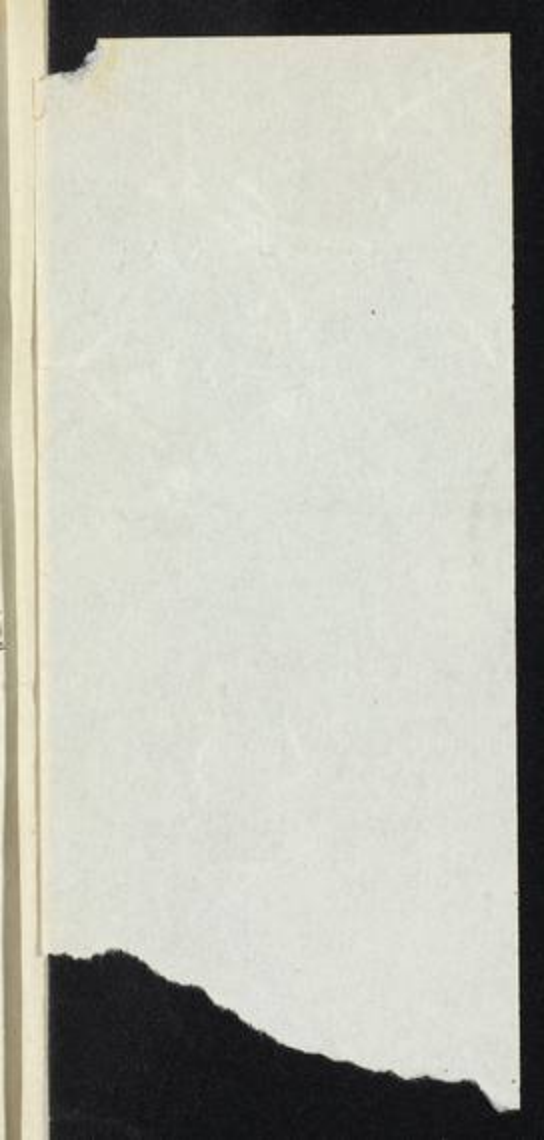
DK

v.1

57957C

مالک بن ابی

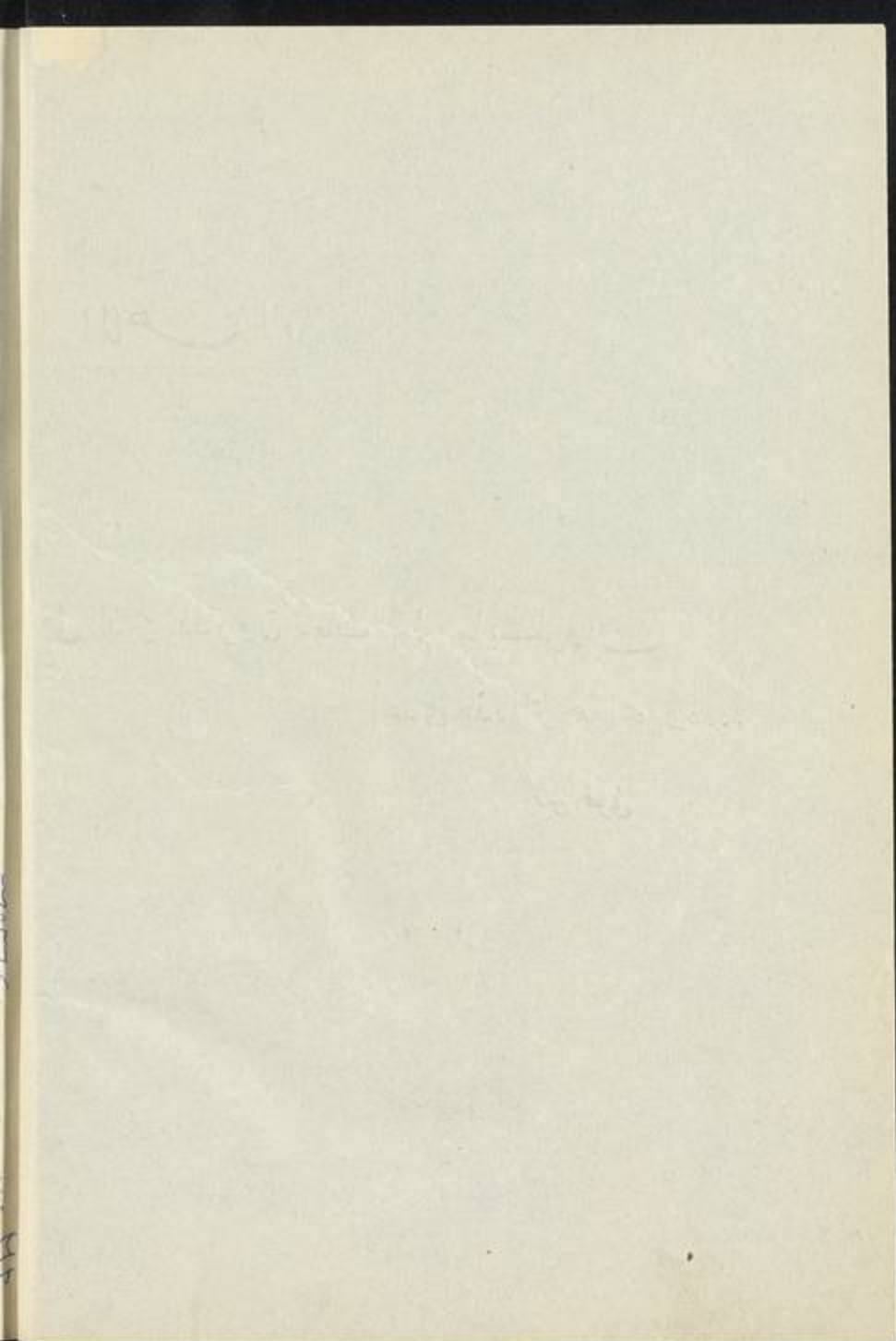
۱-۲



الاهداء

إلى الذين يقدّرون تبعات القلم وما يسطرون
أهدى هذه الترجمة المحررة...

أمين الخولي



فهرست الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
الإهداء	١
هذه الترجمة	د
في المنهج	: التخصص الدقيق ٣ - المناقب والتراجم ٥
الترجمة	: عهد ١٣ - نقد ١٣ - وراء النور ١٥ - مدة حمله ١٧ - إلى النور ١٩
من أسرته إلى شعبه	: الأم ٢٤ - الأب ٢٥ - الجد ٢٧ - جد الأب ٣٤ - الخ
مالئ الطفل	: النشأة ٣٩ - التعلم ٤١ -
مالئ الغلام	: التوجيه ٤٧ - المنهج ٥١ - المدرسة ٥٤ - الطريقة ٥٥
بين يدي أساتذته	: من الأستاذ؟ ٦٣ - ربعة الرأي ٦٤ - ابن هرمز ٦٧ - ابن شهاب ٧٩ - نافع ٨٧ - جعفر الصادق ٩٠ - ابن المنكدر ٩٦ - عروة بن أذينة ٩٨ - بقية ١٠٠ -

574576
JAN 20 1974
مكتبة

مالك الشاب : رحلته ١٠٣ -

نوال الإجازة العلمية : نظام العصر ١١١ - متى ؟ ١١٣ - وكيف ؟
١١٥ -

مالك الرجل : عناصر شخصيته ١١٩ - الوراثة ١٢٠ -

البيئة : البيئة الطبيعية الكبرى ١٢٧ - البيئة الطبيعية الخاصة

١٢٨ - البيئة المعنوية العامة من الجانب السياسى

١٣٠ - البيئة السياسية الخاصة ١٣٣ - البيئة المعنوية

من الجانب العقلى ١٣٨ - البيئة العقلية الخاصة

١٤٤ - امتيازات المدينة ١٤٨ - إجماع أهل المدينة

١٤٨ - بين المدينة والعراق ١٥٩ - البيئة المعنوية

من الناحية الدينية ١٦٩ - البيئة الدينية الخاصة

١٨٢ - البيئة المعنوية من الناحية الاجتماعية ١٩٧ -

البيئة الاجتماعية الخاصة ٢٢٠ -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه الترجمة

هي ترجمة «مالك بن أنس الأصبحي» إمام دار الهجرة، المحدث، الفقيه،
المتكلم، المعلم... الخ.

أو هي ترجمة مالك... الإنسان

أو هي ترجمة..... فحسب.

حاولت فيها أن أتمثل صورة صحيحة لهذا الصنف من الدرس.. وأرجو
أن أكون قد استطعت هذا التمثيل، أو قاربت.. فأبرأتها من آفات التراجم
عند القدماء والمحدثين، إن شاء الله.

والترجمة - في أقرب بيان - هي الدرس المتفهم للأشخاص، الذين هم
العقل العالم، والوجدان المتفهم، والنزوع الدافع للحياة... فهم الحياة في
التاريخ، أو هم التاريخ الحي.. وما عدا الأشخاص، من الأعمال، والآثار،
والدول، والديانات، والعلوم، والفنون.. و.. و.. ليس إلا التاريخ الجامد،
بل الميت، إذا لم يعرف الأشخاص الذين نفخوا فيه من روحهم

إذا كان التاريخ - في الفهم الساذج - جمعاً للأخبار والأحداث ، ووصفاً سطحياً لما كان ؛ فليس ما يُجمع من ذلك ، وما يوصف ، إلا أعمال أناسي ، ونشاط أشخاص ، تُرسم شخصياتهم ، وتصور قواهم ، فيعرف بذلك ما استطاعوا وما عملوا ..

وإذا صار التاريخ - في الفهم الدقيق - وصفاً لسير الحياة بالسكانات المادية والمعنوية ، يكشف عن سنن ذلك ، ويبين كيف كان هذا المسير ؟ ولم ؟ وإلى أى هدف ؟ فليس ذلك كله ، إلا عن فهم للأشخاص الذين صاغوا هذا كله بأيديهم ، وألستهم ، وعقولهم ، وميولهم ، وأخلاقهم ، وأهوائهم وشهواتهم ، وحكمتهم ، وأخطائهم ، وحريتهم ، وجبرهم .. و .. و .. فالتاريخ كيفاً فهمته يُكتب بالتراجم ، ولن يكتب بدون التراجم ..

وكذلك سارت الترجمة والتاريخ ، في طريق واحد من التدرج والتطور ، من القصة السامرة .. إلى الحقيقة للمحصنة ..

وإذا ما طمعت الدقة العلمية في تحرير منهج التاريخ ، فما أحسبها تظفر في ذلك بخير من الدراسة الإنسانية ، تزيد بها معرفتها للإنسان ، والنفس البشرية ، فيزيد تفسيرها لأعمال الأشخاص صحة وخبرة ، وتمثلها تمثلاً

صحيحاً ، وتنقدها نقداً دقيقاً ، وذلك هو التاريخ المرجو ، الذى يستشرف
إليه التقدم العقلى .

وبين التاريخ والأدب صلة وثيقة ، بدت فى صور مختلفة من
التسدرج والتطور ، سواء أكان التاريخ سمرّاً خاصّاً ، أم كان محاضرة
شيقة ، أم قصة مشهودة أو مكتوبة ، أم كتاباً مقروءاً ، فهو فى كل أولئك
الصور ، كما هو فى غيرها ، إنما يقوم بفن من القول يقربه من النفوس ،
أو يترجم عن وقع الأسرار والأحداث والأعمال عليها ، وشعورها بها . .
وكذلك قدّم فن القول مقدرته النائرة والشاعرة للتاريخ ، تعرضه ، وتصوغ
منه ألواناً من النثر والشعر : قصة ، وملحمة ، ومسرحية ، وترجمة ؛ واستقل
الأسلوبُ القاص ، الراوى ، الخبير ، بخصائصه المميزة له فى النثر والشعر ، على
السواء ، وخلدت تلك المداخلة بين التاريخ والأدب ، وكانت بين الأدب
والتراجم - من أنواع التاريخ - مداخلة أوثق وثيقة ، وأقوى ارتباطاً ،
إذ قدّمت السيرُ والتراجم ، مواد من التاريخ لأضرب من فنون الأدب ...
واحتاجت تلك التراجم والسير - فى التاريخ - إلى العرض الشيق ، والتعبير
المبين ، يدها به الأدب .

وإن ينجح التاريخ إلى أن يكون علماً ، ونكن من المتفائلين له في ذلك ،
المطمئنين إلى إمكان فهم الحياة وسيرها ، أمس واليوم ، بقوانين عامة ، ثابتة ،
مطردة ، فإننا مع كل هذا لنشعر بأن الترجمة — من بين صنوف التاريخ — ستحتاج
أمداً طويلاً ، إلى لون من النشاط الفنى ، والنفاز الوجدانى ، حين تحاول فهم
أنفس المترجم لهم ، واستشفاف دخائل قلوبهم ، وبواطن أعمالهم ، وبيان ذلك
وما إليه بياناً حساساً ، دقيقاً ، مصوراً ، فتكون الدقة الوجدانية — وهى ملاك
الشخصية الأدبية — من خير ما يعين الدقة العلمية ، إذ تتفهم النفوس البشرية
فى المترجمين ، وتجلو الوجود النفسى لهم . . . وكذلك تكون الصلة بين
الفن الأدبى وهذه التراجم ، أطول عمراً ، وأبقى بقاء . .

من أجل ذلك كان أصحاب الدرس الأدبى ، حين تسفهم طاقهم العقلية ،
وتمدّم ثقافتهم العلمية ، هم الأقدرين على كتابة هذه التراجم ، والتناول
الصحيح الدقيق لها . . وهو ما أشعر به حين أعد هذه الترجمة المحررة من
عمل « الأمانة » ، وأخرجها حاملة طابعهم ، معتدة نفسها من صميم نتاجهم ،
وخاص عملهم .

وفى الذى أسلفنا من الصلة بين الأدب والتاريخ ، مع التفاؤل العلمية
 التاريخ ؛ ومن جدوى الثقافة العلمية للأدباء على عملهم فى كتابة التراجم . .
 فى كل أولئك ما يدل من قرب ، وفى وضوح ، على ما نرجوه فى الترجمة من
 عمل عقلى أو علمى ، لا بد منه ، لى تكون الترجمة اليوم فى مستوى يوائم
 التقدم العقلى ، والرقى العلمى ، الذى صارت إليه الحياة حولنا ، وهو ما أزع
 أنى تمثلته ، وأزع أنى التزمت محاولته فى هذه الترجمة المحررة ، إذ أحسست
 إحساساً قويا ، بأن من كتاب التراجم عندنا ، من أخذوا بجوهره ، إخلالا منع
 تراجم كتبوها ، من أن تكون تاريخاً ، خليقاً بهذا الاسم ، حين يتحدث
 العلماء عن إمكان عدّ التاريخ علماً . . أو تكون عملاً فنياً ، خليقاً بهذا
 الاسم ، حين يطمع الفن فى أن يعد نفسه عملاً ذا حرمة ، بين أعمال العصر .
 وهذا الذى رنوت إليه وافتقدته ، وطمعت - فى غير غرور - أن يكون عملى
 فى هذه الترجمة المحررة ، سعيًا إلى تحقيقه ، إنما هو صدى لمنهج عقلى ونقل ،
 وفى وأدبى ، ينبغى أن يلتزم فى الترجمة ، حتى تكون ترجمة محررة حقاً . . ومن
 هجّير الميسطرة أن أضع الكتاب ، مثلاً للمنهج ، وأصلاً فيه ، بعد أن أحرر
 القول فى المنهج تحريراً لا بأس - إن شاء الله - فى أن أعتده العمل كل العمل
 فى جيلنا هذا ، فمضى ما يستقر ويثبت ، يكن له ما بعده ، من إشادة وإجادة .
 وهذا الذى أرجوه من المنهج ، إنما هو - مع الصورة الصحيحة للفن - أصول

يعتبرها أصحاب التاريخ، حين يصفون العمل الصحيح فيه، فيقيمونه على الأسس الآتية:
الجمع المستقصى لمواد الموضوع . . ثم النقد الفاحص لها . . يعقبه
التفسير المبين لمرامي هذه المرويات ، الكاشف عن دلالتها ، فإذا تبين
 ذلك كان العرض المعبر عنه ، في صورة مجلوة وضئئة . . وتلك هي خطوات
 منهج الترجمة المحررة ، التي عدتها في التاريخ عملاً ، وفي الفن شيئاً ،
 وشعرت فيها بالتقاء الثقافة العقلية ، والدقة التاريخية ، مع البيان الفني . . .
 وإليك كلمات عن مراحل هذا المنهج ، وما أصابت ترجمة «مالك» منه ،
 تبصرة لك بما ستقدم على قراءته ، وذكرى لمن التمس تلك التراجم ، لبعض
 شخصيات صانعي التاريخ .

فأول ذلك كله وأساسه هو : الجمع المستقصى السام ، لأخبار المترجم
 له ، لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها . . وفي هذه التراجم بخاصة ، ومع
 محاولة التفسير النفس لشخصية إنسان ، يكون كل ما يتصل بهذا الإنسان ،
 مادة في الموضوع ، فعمل المترجم في هذه الخطوة ، كعمل المحقق الشرطي ،
 والقضائي ، لا يهمل أثراً ما في ميدان القضية ، ولا يجعل شيئاً هاماً ،
 وشيئاً آخر قليل الأهمية ؛ فالجمع يشمل الآثار المادية ، ما وجد سبيل إليها ،
 إذ هي الرواية العملية . . كما يشمل الأقوال المروية ، مشافهة ، إن أمكن ذلك ،

وإلا فتلقيا من المكتوبات ، وتلك هى الرواية القولية.. ولا ينتهى الأمر عند جمع ما كتب فى ترجمة من نريد التحدث عنه ، بل لابد من الجدل فى جمع المتفرقات من مظانها ، حسبما يهذى البحث ، ويسعف الاطلاع ، لأن المعرفة المرجوة فى شمولها وسعتها ، لا يعين عليها إلا جمع ذلك ، فى استقصاء وإحاطة .

وأحسب أنك تقدر معى ، ما يمكن جمعه فى هذه الترجمة وما لا يمكن ، فالآثار المادية لا سبيل إلى شىء منها مع بعد الزمن ، وإهمال ذلك فى حياتنا حتى اليوم... وإن لم نياس من أن تتجه العناية إليه بالحفر والجمع ، فنظفر بآثار حسية ، عن أبعد العصور ، وأقدم الأيام .

وبعد الاقتصار على الرواية القولية ، تجد المدوّن منها كثيراً غير قليل ، وقد سقت منه ما سقت - ص ٥ وهامش ص ٣٠ و ٣١ - مع ما أوردت فى ذيل الصفحات ، عند كل مناسبة .

وإن هذا الكثير لقليل من حيث الأصلة ، لأن جمهوره نقل متناسخ ، إن ناله شىء من التغيير ، قشويه لسوء الفهم حيناً ، أو لرغبة الاختصار آنأ ، أو لشيء كهذا... على أن الرجوع ، مع ذلك ، إلى كل ما يوجد واجب ، لتخرج منه بأحد شيئين :

١ — جديد، من الخبر، أو من التفسير، أو الفهم، أو النقد — إن كان —
وإلا خرجت بالثاني، وهو :

٢ — صورة من فعل الزمن بالروايات المتداولة المتناقلة، وما يعترى بها بهذا
التداول من تصحيف، أو تحريف، أو مسخ، أو . . أو . . مما تزيد به بصيرة
في تحقيق النص، ومقابلة الروايات، وما إلى ذلك

وفي الجمع لهذه الترجمة، قد بذلت الجهد المستطاع، للوصول إلى الروايات
مهما تكن غير أصيلة، وظل ذلك ينمو مع استطالة الزمن، إلى ما فوق عشر
السنوات، وحملت الترجمة من آثاره، مثل ما ترى في هامش ص ٢٤٠
من وصف مخطوطة ثالثة (لترتيب المدارك) عُثر عليها بعد دهر من كتابة هذا
القدر، ثم إنجاز طبعه . . وما ترى في الجزء الثالث من إحالة على
كتاب (إرشاد السالك إلى مناقب مالك) « ليوسف بن عبد الهادي » وهو
الذي صورت الجامعة العربية منه فلماً، فيما صورت من مخطوطات سنة ١٩٥٠،
كما صورت فلماً من مخطوط آخر هو (شيوخ مالك) « لابن خلفون » فسعيت
إلى قراءة الفلمين، على آلة القراءة الضوئية بالجامعة، حتى نقلت ما يعينني
منهما، وذلك خلال طبع القسم الأخير من الكتاب . . ورغم ذلك

ومثله ، فإنى لأطمع أن نظفر بالضائع من آثارنا العلمية ، بجمع جادٍ ، توضع له سياسة ثابتة . . وبتنقيبٍ متعمقٍ ، تصل به اليد إلى تلك المرويات المادية ، فنظفر بمصادر جديدة ، يكون فيها الوفاء بما شكونا من نقص تلك الترجمة ،
— ص ٤٣٥ —

ويتلو ذلك الجمع المستقصى ، النقدُ الفاحصُ ، ينفي من ركام هذا المجموع كل ما ينزل عن مرتبة الوثيقة ، الموثوق بها .

وسبيل هذا النقد — فيما قال الأسلاف أنفسهم — هو : نقد السند الذى نُحل به المتن ونُقل . . ثم فحَص المتن المنقول نفسه .

ومن النقد الفاحص : تحقيق نصوص ما نقل من مؤلفات سابقة ، عن المترجم له ، وما نسب إليه هو من مؤلفات ، تحقيقاً تخلص لنا منه نسخ تصوّر قدر الطاقة ، تلك المؤلفات ، كما خرجت من أقلام أصحابها ، فذلك ما لا بد منه قبل النظر فى محتوياتها ، وما اشتملت عليه ، من مرويات مسندة ، أو آراء وأفكار للمترجم له ، وتناول الأول منها بنقد سندٍ أو متن ، وتناول الثانى منها — أفكار المترجم — بتقدير أو وزن ؛ فلا شيء من ذلك يقوم على أساس ، إلا حين يؤخذ من نسخ محققة ثابتة النسب ، صادقة الصورة لما خرج من أيدي جامعها أو مؤلفها .

وفي هذه الترجمة غلب صنف من السند المعلق ، لا يذكر فيه إلا رأس السلسلة الذي ينتهي إليه الخبر ، وما عداه محذوف ... وقد يحذف السند جملة ، لا تذكر من سلسلته أية حلقة ... والصنف الأول هو سند « القاضي عياض » في كتابه (ترتيب المدارك) ، الذي يعتبر أحفل ترجمة كتبت « مالک » ، وجمعت جمهرة ما كتب قبلها ، ولم يظهر شيء بعدها ، قد وصلت إليه اليد ، إلا وفيها تفصيله أو جملة ... وهو سند تضعف فرصة النظر فيه ، أو تناوله بفحص ما ، يكشف عن مواضع الوهن في حلقاته ... ورأس السلسلة المذكور ، يكون دائماً من أصحاب « مالک » أو من أئداده ومن هنا لم يكن لنا في هذا الصنف سبيل إلى تقديمه ، أثر على خبر ، أو أكسب شيئاً من دقة .

وأما الصنف الثاني ، المحذوف رأساً ، فمثل ما في مناقب « الزواوي » الذي يقول - ص ٤ و ٥ - : «..فن كتب العلماء نقلته ، ومن أقاويلهم جمعته ، لكنني تركت الاعتناء إليهم اختصاراً ، وحذفت الأسانيد استكثارا ، إذ ليس فيما نقلته شيء غريب ، ولا أمر مستنكر عجيب ، فإن فضل الإمام أشهر ، وذكره أنسى وأطهر . » فهو - كما تسمع - حذف واثق مستسلم ، لا يرى في هذه الروايات غريباً ولا عجبياً !! وهو مالا نقوله معه ، بعد ذلك الذي اصطدمناه به عندهم ، من منهج غير محرر ولا ناقد ، مما في تلك

المناقب ، الخافلة بالفرائب والعجائب ، والتي تقدناها نقداً غير قصير ،
تحت عنوان : (المناقب والتراجم) - ص ٥ : ١٠ - وظللنا نشير إلى تلك الطريقة
التي دعوناها « المنقبية » وحملنا عليها كل ما لقينا من خبر تسوده روح التسليم ،
ولا يناله التمحيص الواجب . . . وقد شكونا التناقض في المرويات - ص ١٣ :
١٤ - وبرمنا بالاختلاف الذي يكاد يستغرق الصور العقلية المحتملة جميعا ،
في كل مسألة تروى ! ! وهو ما حال حذف السند كله أو جله ، دون الانتفاع
بنقده في رفع التناقض .

وأما ما رجونا من تحقيق النصوص المنقولة - ترجيات ومؤلفات - فإن
حياتنا العلمية والأدبية عاجزة عن الوفاء به ، فنحن نعتمد مقهورين على نسخ
مطبوعة طبعاً تجارياً سوقياً ، لا أصالة فيه ولا شعور بواجب ما ، أو مخطوطات
مفردة حيناً ، أو متعددة لكن لم تتم مقابلاتها المحققة ، والانهاء إلى الأصيل
منها !

وهذا ما شعرت بالنقص فيه ، وبيّنت موضع الحاجة إلى الاستكمال ،
ووصفت قصور نقدي بسببه ، وأنه قد انتهى عند ما أعانت عليه أصول لم تنل
حفظها من التحقيق ، ولعلها لو حققت نصوصها تُغيّر بكلمة أو حرف ، ما فهم
منها وما استنبط - ص ٤٣٥ -

وأما نقد المتن ، فشهد الحق أنى قد عنيت به ، وانتبهت له انتباهاً كافياً ،
ولعله يكون وافياً . . . وإنك لتجد آثار هذا فى مواضع لا تحصى ، كما ترى
وقفة ناقدة لمتن تاريخي ، لم يثن العزم فيها أن أعلام المؤرخين « كالطبرى »
قد رووه وساقوه - انظر ص ١٨٨ و ١٩٦ -

على أنا لا نستبعد أن تكون روح التهييب المحافظة ، التى نُشئتُ عليها ،
وجهود البيئة التى حولنا بل إرهابها ، قد صرفنى - فى تنبه أو فى غير تنبه -
عن بعض النقد الواجب لتلك المرويات الكثيرة المتعارضة . . . وهو ما نطمح
أن تكمله الأيام وتصححه المراجعات ، أو يتولاه بعدنا من خلص مما تركت
فيها تلك المؤثرات ، من صوارف عن النقد الواجب حتى النهاية !

وإذا صُنِّيت تلك المرويات ، فبقى النقي منها ، تلت ذلك مهمة هى :
تفسير المرويات ببيان مرماها ومعزاها ، وإيضاح دلالتها وشهادتها ،
واستخراج خطوط الصورة منها ، وملامح الشخصية فيها ، وتبين بواعث العمل
ومقاصد العامل ، والغايات المبتغاة . . . الخ

وفى هذا التفسير ، نتحدث الخبرة المباشرة بالحياة ، والتجربة الشخصية لها ،

كما نتحدث الخبرة التي تمدها القراءة والدراسة لشئون تلك الحياة والنفس ،
والمجتمع والأمرجة ، والشخصيات من وسائل المعرفة لهذا
الإنسان ، فرداً وجمعاً .

ومن هنا يختلف التفسير والتأويل باختلاف المستوى العقلي والوجداني
للكاتب المتناول : فإن كان غيبي النزعة ، فتفسيره غيبي ، وتأويله لاهوتي ،
وترجمته منقبية ، أو هي من المنقبية بسبيل . . .

وإن كان قد جاوز ذلك الأفق ، واتسع مدى تعقله إلى ما وراء الخوارق
والمباغئات ، والظفرات والمفاجآت ، فبيانه وتفسيره متجاوز ذلك معه ، موفٍ
على دقة مناسبة لمقدار فهمه ، ودرجة وجدانه ، متفاوتاً ذلك ، بتفاوت الأشخاص
وتمايز الكتاب .

وإن كان الكاتب دقيقاً فاحصاً ، محتاطاً مجرباً ، فتفسيره للحوادث
وبيانه للمرويات ، متسم بتلك السمات ، نافذ إلى ما وراء الظواهر ، مستبعد
للسطحيات ، ماضٍ إلى الصميم واللباب ، مهما تشغله عنه صوارف ، أو تقم حول
المترجم له هالات من الإكبار ، وتسلط عليه أضواء من الإجلال ، بفعل
الأحداث والأزمان وشائعات الأنعام وإنها لكبيرة إلا على
الصابرين . .

هكذا نشعر في يقين ، أن اختلاف فهم الوثائق وتفسير المرويات ،

باختلاف مراتب المفسرين تعقلا ودقة نقد ، يجعل من الممكن دائماً أن تعود الترجمة فتُكتَب وتُكتب ، بتقديم الإنسانية وتغير مستواها ، وانفساح آفاق معرفتها وآماد إدراكها . . . فتكون كل ترجمة صورة من فهم عصرها للرجال ، وبصره بالإنسانية والإنسان . . . وتظل الوثائق القديمة والمرويات العتيقة مادة لفهم جديد واستنباط جديد ، كلما أقبل الدارسون على النظر فيها بعقول أكثر حذراً ، وعيون أحد بصرأ ، ومن هذا ما طمعت فيه من أن يقدرَ للشيخ ذو خبرة نفسية متخصص ، يتصدى للمحقق من أخباره فيفسرها تفسيراً نفسياً علمياً ، ويصف خلقه ومزاجه وصفاً علمياً كذلك ، ورجوت أن أوفق في إغراء بعض الأصدقاء من أصحاب المدرسة النفسية بهذا العمل يوماً ما - ص ٤٣٥ - .



وفى التفسير من هذه الترجمة ، لم أقنصر على المرويات الخبرية المجتمعة في تراجم سابقة ، أو المتفرقة في مصادر أخرى ، بل قدرت ما لآثار المترجم من أهمية في الدلالة على نفسه ، وعقدت فصلاً لذلك - ص ٤٤٢ - فرقت فيه بين دلالة الآثار الفنية ، ودلالة الآثار العلمية أو الفلسفية . . . وبينت أن الفن من تلك الآثار ، بما هو نشاط داخلي ، وجداني ، شخصي ، يكون أعون وأبين في الدلالة على نفس صاحبه ، لأنه صدى مباشر لها ، وحديث خاص عنها . . . والأمْر مختلف عن ذلك النشاطين الفلسفي والعلمي .

على أنى ، مع عنايتي الكبرى بالفهم النفسى للمتبحرين ، قد قدرت صعوبة التأويل النفسى الداخلى للأعمال ، وأنه وعبر الطريق ، مشتبه المسالك لغموض البواطن والمقاصد ، وخفاء دلالة الأفعال على النوايا الداخلية . . ومن هنا كان تناولى ، لما استطعته من ذلك ، تنساولاً معتدلاً حذراً . . أما حين يكون التفسير للمسالك الاجتماعية ، فإن الأمر يهون بعض الشيء ، إذ يلوذ المفسر ، بما عرف من السنن الاجتماعية ، لمظاهر نشاط الفرد والجمع ، علمية وعملية ، فى نشوئها ، وتطورها ، وتفاعلها ، وهى أقرب من النوايا النفسية .

وفى هذا التفسير كله ، أرجو أن أكون قد عشت فى عصرى ، وقاربت ما يرجو أهله ، فى فهم حياة إمام مثل « مالك » ، بما هو إنسان ، لا غير ، ولا أكثر ، فذلك ما لم أمل الإشارة إليه ، منذ الصفحات الأولى - ص ٦ و ٢٨٩ ، ٣٠٧ و ٣٧٤ - وغيرها . . كما أرجو أن أكون قد فهمت حياة الفقه والرأى ، وما إلى ذلك من حياة علمية ، وصلتها بالحياة الاجتماعية ، فهماً واقعياً ، يساير السنن السكونية ، بتدرج واضح المعالم ، لا غموض فيه ، ولا اضطراب ولا شذوذ - ص ٦٠٧ : ٦٥٨ - . . وأن أكون قد قدرت فى ذلك كل أثر للبيئة ، تقديرأً صحيحاً ، يرضى روح الدقة العلمية اليوم - ص ٥٩٥ :

وتأصيلاً لهذا المنهج ، الذى لم أغفل عن تذكير القارئ به ، اضطرت

إلى أن أفق وقفة خاصة ، لأرفع أمامه معالم واضحة ، لهذا التفكير ، عند ما يتناول الفقه وأصوله ، فلا يعرف طفرة ، ولا يدين لصدفة ، ولا يضن بشيء على تعليل ، ولا يترفع بشيء عن بحث - ص ٦٦٥ : ٦٧٣ -
وخفت دائماً خطر المنقبة والمنقبين ، منذ اللحظة الأولى ، وأشرت إلى أثر جوره على الحقيقة ، إشارات لا تحصى .

وعلى رغم ذلك كله ، لا أزعج أنى قد نجوت من أثر الوراثة العتيدة وجو البيئة المحيطة ، فلم أفسر بعض الروايات تفسيراً مستهوياً ، أو مخدوعاً ..
فإن يكن شيء من ذلك قد كان ، فأنا على أهبة الإصلاح له ، في أول فرصة مواتية .

وبعد ذلك وتمته ، خطوة التعبير ، والتصوير القولى للمعبرم له ..
تعبيراً مُحْضِراً ، يبرز ملامح الشخصية ، التى تمثل أمام القائم بالترجمة بعد أن يعرف أقصى ما يستطيع أن يعرف من أخبار صاحبها .. وينقد ذلك أدق النقد الفاحص .. ويفسر ما يثبت على ذلك من الروايات تفسيراً حيويًا ، نفسياً ، اجتماعياً ، فتكون نتائجه هى الخطوط الكبرى والصغرى ، فى صورة المترجم له .. ولا يكون التصوير القولى إلا تحويلاً لتلك الخطوط إلى جمل وكلم ..

هذا التعبير في الترجمة ، هو الروح التي ينفخها كاتب الترجمة ، في كائن قد تكاملت عظام هيكله ، من الأخبار التي استوعبها الجمع الشامل . . . وشَدَّتْ تلك العظامَ عضلات من الفحص الناقد . . . وانبثت في الهيكل عروق وأعصاب ، من التفسير المتفهم ، فتبيأت بنية هذا الكائن ، لما ينفخ فيها التعبير من روح ترد المترجم إلى الحياة وترد الحياة إليه ، وترسله يسعى أمام القراء ، يعرفونه كما يعرفون رجلا بينهم ، يأكل الطعام ، ويمشي في الأسواق .

هذا التعبير إحياء وبعث ، وإعادة ونشور ، لخلق بدأه الله ، وصقلته الحياة وأنضجته التجربة ، وحفظ عنه التاريخ تلك المرويات التي تلقاها الكاتب ، على أنها الأصل الذي يحور إليه ، ويصدر عنه ، ويتولاه بالدرس والفحص ، ليتعرف صاحبها بما هو إنسان حي .

هذا التعبير ، في الترجمة ، تصوير يبرز خصائص الشخص المائل أمام واعية المترجم ، ويحلى جوانب الشخصية الواضحة ، أمام تنبه المترجم . . . فما يفترق مثولها ولا وضوحها في شيء ، عن وضوح المثل القائم بين يدي مصور صناع ، أو نحات خالق .

هذا التعبير ، في الترجمة ، خطوة من الفن ، توازر الخطأ السابقة من البحث . . . ولعل تلك الخطوة ، هي ما يقول عنه « لود فيج » : إن واجب

المتفنن هو صنع الشيء الواحد ، من المواد ، التي أتى بها الباحث الفاحص . .
وتلك هي أم الصلة بين التاريخ والأدب . . ولا سيما هذه التراجم ، من
فنون التاريخ .

هذا التعبير ، في الترجمة ، يتقيد ويتحدد ، بما لا يتقيد به التعبير الفني ،
في غير التراجم ، حين يتناول الشخصيات ، كخلقها في القصة ، أو المسرحية ،
أو الصورة القلمية ، أو . . أو . . من أعمال فنية ، تتناول الأشخاص ، فتكون
ما تكون . . لكنها لا تكون الترجمة ، التي تعطى هذا الاسم ، وتتميز بين
صنوف التاريخ . .

هذا التعبير . . مهما يكن لشخصية الكاتب فيه من أثر . . بعد الذي
كان له من ذلك في التفسير والتأويل - على ما أسلفنا - فالخطر في كل حال
يدفعه المنهج الصحيح ، وأن تفسير الكاتب للروايات ، إنما يقوم على بصيرة
مستشفة ، تحت أضواء علمية ، أو هي أدنى ما تكون إلى العلم . . كما أن تعبير
الكاتب ، إنما يقوم على قدرة التلوين ، وقوة التصوير ، في صدق دقيق ،
يكبح الهوى لأنه يزهي اللون ويزيد بريقه ، أو يكبیه ويُمحله ،
فيكون لوناً بدائى الحياة ، أو ميتاً . . . كما أن الهوى يهز الصورة ،
فتشبه ملاحظتها ، ويفسد تناسبها ، فتكون عملاً هازلاً . . أو لا تكون
عملًا ما !!

إن فن كاتب الترجمة ، يتمثل الأمانة ، ويرتفع على التحيز والتعصب ، ويتحرر من التقليد ، ويخلص من الاستهواء ، ويلتزم المراجع والوثائق المحررة ، ولا يستمد إلا من التحقيق الدقيق ، والتفسير العالم . . ومن هنا كانت منقبة الأقدمين فتنة . . كما كان ارتزاق المحدثين محنة . . وهوى السيادة وما إليها بلية . . وكانت الشجاعة الأدبية أوجب وجوباً ، والثقة بالنفس ألزم لزوماً . . وإنما يوقى التراجم من سوء هذا كله ، فهم صحيح لمعنى الفن ومهمته في الحياة ، ومكانه بين ألوان المعارف الإنسانية ، فما دام الفن ليس إلا وقع الوجود على الوجدان ؛ وما دام هو بين صنوف النشاط الفردى والجماعى واحداً منها ، يحاول من رفع مستوى حياة الفرد والجمع ، ما يحاوله النشاط العقلى والعمل . . وما دام هو فى المعارف تفسيراً وجدانياً للكون ، فإن يعترف مع ذلك كله ، بشيء من اللعب بالألفاظ ، ولن يكون فيه مجال لصناعة تافهة تفسد المعانى ، ولن يقر التزين المُغرق . . ولن . . ولن . . ولن . . بل سيكون أداء أميناً لما فى النفس ، وإخراجاً صادقاً لما أجن الوجدان ، ولن يمدح مجازفاً ، ولن يذم متساهلاً ، ولن يعجب فى خفة ، ولن يعيب فى غير شعور بالتبعة ، ولن يزعم أو يظن ، ما يزعمه الشدة ، ويظنه الناشئون ، من أن الأمر كلام إنشا . . ولن يقع فى جريمة مَنْ يُقال لهم : قولوا فى كذا ، أو اكتبوا فى كذا . . فيضعوا مشاعرهم وأقلامهم ، فى الموضع الذى يراد

لها ، وينظرون بعيون الذين أمروهم أو خدعهم ، وفي كل حال قد
استرقوهم !!

وإني لأطمئن واثقاً ، أن معنى الفن الصحيح ، ينفي كل زيف من التعبير
في الترجمة ، وبقية كل خطر من هذه الناحية ، بل يمنع عنها ما يُخشى في
الميدان الفني ، من سيطرة الشخصية الفردية وفقدان الذاتية الموضوعية ، لأن
الفن الحق ، والأدب الصدق ، ليست ذوات أصحابه إلا مثلاً إنسانية ، ومعالم
بشرية ، تجدد فيها النفوس صورها ، وتسمع منها الأرواح همسها . . وكذلك
تكون ذوات المتفنيين ، الجديرين بهذا الاسم ، هي حقائق الحياة الوجدانية . .
فتكون ذاتيتهم الفنية موضوعية إنسانية . . أما المأجورون ، وأما الظلال ،
وأما الأرقاء ، فلن يكونوا يوماً ما ، في المتفنيين حقاً ، وإن دقت لهم طبول ،
فأفشل الأشياء أجهرها صوتاً . . وإن رنت لهم أسماء ، فأسير الأسماء في الجماهير
أسماء أهل اللهو العابث المرفهين . . فليس للمرتزقين والظلال والأرقاء ،
ذوات فنية ، فتكون موضوعات إنسانية . . بل فيهم - وفيهم وحدهم - تفترق
الذاتية عن الموضوعية قدر ما تفترق الظلال عن الجسومات ، ويثور التفريق بين
الموضوعي والذاتي ، ويختلف الأمر في الفن عنه في العلم . . الخ . وهو ما أنكره
كله ، حين يكون الفن فناً حقاً جديراً بهذه الاسم . . ولذلك فضل بيان ،
لا يحتمله هذا المجال .

لقد أطلت - وأخشى أن أكون أمالت - لأننى عن الترجمة أنها اليوم
زخرف قول ، وزينة لفظ ، وإطلاق حكم ، أو أنها سلوة جماهير ، ودعاوة
سُواس ، أو تلهية ناس ، بغرائب أحداث ، وقد نفيت عنها أن تكون
أمس ، مناقب وخوارق ، وأمشاج شائعات ، وتلفيق قصاص . فإنما الترجمة
عمل له جلاله ، لأنها كما قيل دقة علم - وما أشق - ، فى قوة فن -
وما أرق ! .

وفى التعبير ، من هذه الترجمة ، أمل ألا أكون قد استخفنتى أوهام
أدبية مقررة ، أو جمح بى خيال ، بل أجريت فيها التعبير جاداً ، يخشى أثر
الصورة البيانية على دقة الحكم وسلامة المعنى ، فلا ينال من ذلك شيئاً ،
إلا فى حفاظ على الحق ، ووفاء بالأمانة فى المعنى .

على أنى دائماً ، لا أنسى ما يضطرب حولنا من فوضى أدبية لها عدواها ،
واستهانة علمية لها فسادها . . وما أشق أن يتمرد المرء على سلطان
بيئته ! ! فإن بدا من آثار ذلك شئ لقارىء ، فإن له فى إصلاحه سلطة
الحق كلها .

وبعد . . . فقد طالت رفقتي لصاحبي حتى جاوزت العشر السنوات ،
إن نسيته بعض الوقت ، ذكرته جل الوقت : أقرأ عنه ، وأفهم له ، وأتعرف
عليه . فلعلني قد خرجت من ذلك كله بما أمّلت ، من أن تكون هذه الترجمة
محاولة راجية لتأصيل منهج سدير ؟

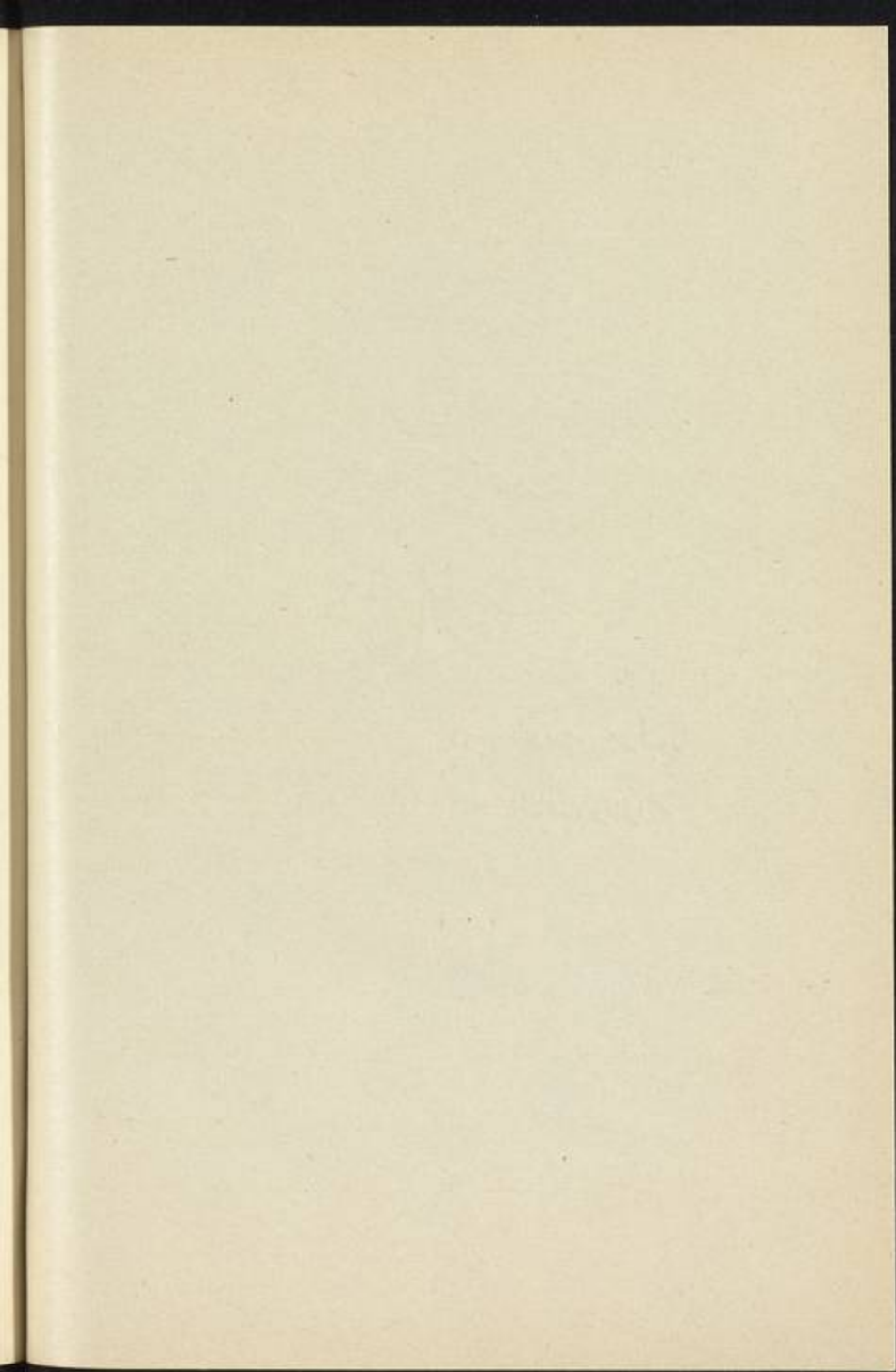
مصر الجديدة في { ٢٥ رجب ١٣٧٠ هـ
أول مايو ١٩٥١ م }

أمين الخولي

في المنهج

١ - التخصيص الدقيق

٢ - المنافع والنزاهة



يقال : « إن نقل المخالف في المذهب لا يُعتد به » ، إذ الفقه - وإن كان علماً واحداً - تختلف فيه اصطلاحات المذاهب ، وأصولها ، وطرق الترجيح والتصحيح .

هكذا يرى أسلافنا : أن من ينقل عن كتاب من غير مذهبه الذي تلقاه دراسة ، لا يوثق بنقله ، ولا يعتمد عليه .

وإنما سقت هذا القول ، لأشير إلى معنى فيه ، من التخصص الدقيق ، الذي تمسك به أصحاب هذه الفكرة ، مهما يكن تقليدهم . . .

في هذا الرأي تقدير لحرمة الحقيقة ، ورعاية لحدودها عند البحث ؛ وإنه ليجمل بنا اليوم ، أن نأخذ أنفسنا بمثل ذلك ، حينما نحاول دراسة ما في فقه ، أو أدب ، أو تاريخ ، أو غير ذلك .

تتفق هذه المعاني القديمة ، مع الروح العلمية للعصر الحديث أتم اتفاق ، لما يدعو إليه العلم من تخصص ، وما يبتغيه من درس متأنٍ منقطع ، ينفق السنين الطوال في الموضوع الواحد ، حتى يكون دارسُه ثقة فيه ، ومرجعاً تجدى دراسته على العلم ، وتمده بجديد .

وإني لأرى - مادام الأمر كذلك - أنه لا يحل لشرقي ، بله الغربي ، أن يتصدى لتأريخ الفقه الإسلامي ، بمختلف مذاهبه ، البائد منها والباقي ، في كراسة واحدة أو كراسات ، باللمة طائفة ، وفي نظرات عامة ، وقد يكون هذا المؤرخ ممن لم يتلق درساً في أصول الفقه الإسلامي ، ولا عالج فهم مسألة من مسائل هذا الفقه .

على أنني أقرر هذا أول ما أقرر ، لأكفكف من غلوائى أنا ، في التحدث عن فقه مالك رضى الله عنه ، ولم أدرس إلا المذهب الحنفى ، ولأعلن بين يديكم ، أنى أخرج وأتائم من ذلك كل التحرج والتأثم ، ومن أجل ذلك حددت موضوعى هذا ، بأنه ترجمة محررة للإمام مالك - رضى - قد أتحدث فيها عن شخصيته الفقهية فى إجمال تام ، تاركاً ما وراء ذلك لدراسة شاملة وممارسة طويلة للفقه المالكي . بل إني لأؤثر ترك الحديث عن انتشار المذهب المالكي لفقيه ممارس ، يجد فى روح المذهب ودقائقه ما قد يعمل رواجه وذيوه وإن تسلم لى ترجمة محررة للإمام فذلك حسبي وكفى !

(٢)

مهما تكن الدرجة التي وصل إليها علم التاريخ عند الأقدمين ، بالقياس إلى محاولات المحدثين الدقيقة في ذلك؛ فإننا نجدهم قد عدوا علم التاريخ ، وعلم الطبقات^(١) ، وذكروا التراجم ، كما سمو المناقب والفضائل ، وفرقوا بين هذه الأنواع تفريقاً يظهر أو يخفى .

على أن الذي يعنينا هو أن نقف وقفة عندما سموه « المناقب » وألف فيه عن الإمام « مالك » أكثر من واحد^(٢) ، فإنه ليبدو أن هذه « المناقب » تستمد قيمتها العلمية من المعنى اللغوي لكلمة « المنقبة » واحدة المناقب ، أي المفخرة ، فيجمع فيها كاتبوها فضائل المترجم له ، ومكارمه من الفعل ،

(١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ، لمن ذم أهل النوارخ م ٤٦ ، ١٥٢ .

(٢) ذكر صاحب كشف الظنون تحت عنوان « مناقب مالك » ثلاثة مؤلفات : ١- لأبي بكر الدينوري المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، ولم أره . ٢- ولعيسى بن مسعود أبي الروح الشافعي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ : ٣- وللجلال السيوطي سماه « ترتيب الأرائك بمنافب الإمام مالك » - وأقول : قد طبع للسيوطي باسم ترتيب الممالك لا الأرائك . ومعه مناقب لعيسى بن مسعود الزواوي للمالك الشافعي . وهو متوفى سنة ٧٤٣ هـ لا ٧٧٤ كما هنا !!

وهناك [الانتقاء] لابن عبد البر مطبوع ، في ترجمة مالك والشافعي وأبي حنيفة [والتنوير] المقدسي في مناقب الأربعة - خط - بدار الكتب - كما أن بها [مناقب مالك] لمجهول ، - خط - إلى آخر ما سنشير إليه بعد ، مما ذكره القاضي عياض ، في [ترتيب المدارك]

والخصائص التي يعوزها غير القليل من التحقيق التاريخي . بل التي يقضى
المنهج السديد باتقانها ، وعدم الاطمئنان إليها .

وإنك لتلمح في مناقب الصنف الواحد من الناس ، كالفقهاء أو المحدثين
مثلاً ، لوناً مشتركاً من الفخر بأشياء معينة لا تسكاد تتغير في جوهرها ، وإن
تغير زمانها أو مكانها ؛ كما تلمح طابعاً واحداً مطرداً في طريقة إثبات مفاخر
أصحاب المناقب على اختلافهم ، فمن ذلك مثلاً :

١ — الاعتماد على الرؤى والأحلام في إثبات الفضائل ، أو التمكن
بمستقبل المتحدث عنه ، أو مصيره الأخير في الحياة الثانية . وهذه الرؤى فيما يخص
الإمام مالكا كثيرة ، تسكفي لأن تصنف منها رسالة برأسها ؛ منها ما تفرق
في ترجمته ، ومنها ، عقد له الفصل المستقل ، كما فعل «القاضي عياض» في [ترتيب
المدارك] — ١ : ٤٨ وجه — إذ عقد باب رؤيا أهل العلم الدالة على علمه وأمانته ،
وهو يستغرق نحو ثلاث صفحات كبار — من ورقة ٤٨ وجه إلى قريب
من آخر ورقة ٤٩ ظهر .

ومهما يكن الرأي في الأحلام ، فلن تكون — حتى اليوم على الأقل —
مصدراً من مصادر التاريخ ، ولا ميزاناً من موازين نقد الرجال ، ولا مقدمة
من مقدمات الحكم على الأشخاص .

ولعل الإمام مالكا نفسه ، قد رأى في الأحلام رأياً لا بأس به ، ولا

بأس على العلم المدقق في أن يطمئن إليه ، فقد روي أنه أتاه رجل وهو جالس في المسجد النبوي مع صحبه ، فقال : أيكم مالك ؟ فقالوا : هذا . . . فسلم عليه واعتنقه ، وضمه إلى صدره . وقال : والله لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، البارحة جالسا في هذا الموضع ، فقال : انتوا بمالك . فأتى بك ترعد فرائصك ، فقال : ليس بك بأس يا أبا عبد الله ، وكنّاك . وقال : اجلس ، فجلست . قال : افتح حجر ك ، ففتحته ، فلهه مسكا منشورا ، وقال : ضمه إليك وبته في أمي . قال : فبكي مالك ، وقال : « الرؤيا تسر ولا تغر »^(١) ، وإن صدقت رؤياك فهو العلم الذي أودعني الله . فاما أن الرؤيا تسر فشيء نفسى لا يزال يحده الناس ، وأما أنها لا تغر ، فقولة حكيمة ، يجد فيها التحقيق العلمى طلبته ، وحبذا ألا تغر الرؤى كتاب المناقب^(٢) .

ب — من المظاهر المشتركة في مناقب الفقهاء ، ذكر بشارة الرسول عليه السلام بالفقيه منهم . وفي الإمام مالك يروون حديث :

(١) ابن عبد البر : [الانتقاء] ص ٣٩ ط القدسي سنة ١٣٥٠ هـ . وعلى قراءة في لهذا النص فسرت رأى مالك . وفي [تزيين الممالك] للسيوطي (ص ١٧) و[مناسب] الزواوي ص ١٧ ، كتبت العبارة هكذا « الرؤيا تسر ولا تغر » . ولا يظهر في الضرر عن الرؤيا عندهم ، فرجعت ما في طبعة الانتقاء .

(٢) لقد أسرفوا في الرؤى حتى قالوا : « ان حمزة بن حبيب الزيات أحد الفراء السبعة رأى الله سبحانه في المنام وضخه بالغالية وسمع منه ، وهو منام مشهور » . شذرات الذهب ١ : ٢٤٠ . ولتهم اكتفوا في فضل الرجال بالمشهود ، فقيه غناء ووفاء .

« يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم ، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة » بهذا اللفظ أو بلفظ آخر

ويبطل القاضي عياض في [ترتيب المدارك] ^(١) - القول في هذا الحديث ، وروايته ورواته ، وفهم المتقدمين له ، حتى ينقل أنه : لم يسترب السلف أنه - مالك - هو المراد بالحديث ، وعُد هذا الخبر من معجزاته وآياته عليه السلام .

وما أحسب أن تقدير هؤلاء الفقهاء الأجلاء ، يتوقف ولا بد ، على مثل هذا الإخبار الغيبي ، والتفسير الخاص للآثار ... ومن القدماء أنفسهم من تصدى لهذا الأثر « كابن حزم » في كتابه [الإحكام] أكثر من مرة ، وفي صفحات متفرقة ^(٢) ، فيوهن هذا الحديث تارة ، أو لا يجد ما يدل على أنه « مالك » دون « سعيد بن المسيب » الذي كان أفقه من « مالك » وأفضل ، وهو مدني .

(١) هو : « ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك » منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية نسخت سنة ١٢٤٢ هـ ، وأخرى في حوزة السيد عباس شقرون السكتي . نسخت سنة ١٢٥٨ وكتبتها بالخط المغربي . وقد نسخ السيد عباس عن نسخته نسخة أخرى بالخط المشرقي ، وتفضل فأعارني منها ترجمة الإمام مالك . وقد قابلت ما نسخته على نسخة دار الكتب وسأذكر صفحات ما أحيل عليه في النسختين مشيراً إلى الأولى بحرف (د) والثانية بحرف (ش) ؛ والقسم الخاص بحديث التبشير بمالك من وسط ص ٢٧ إلى أواخر ص ٢٩ من ش وفي نسخة (د) من ١٠ وجه : ١١ وجه . والعبارة المنقولة هنا في ص ٢٩ ش وفي ورقة ١١ وجه من (د) سطر ٥ ، ٦ وهي واردة بنصها في الديباج المذهب ص ١٤ ط مصر .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ط الخانجي ج ٦ : من ص ١٣٣ إلى ١٤٠ في مواضع متفرقة .

أو يرى أن توجيهه المروى إلى «مالك» ظن لا أكثر؛ أو يرى أنه إن صح الحديث فلم يأت تفسيره بعد، وإنما ذلك إذا قرب قيام الساعة، إلى آخر ما أطل فيه «ابن حزم» وأفاض، واعتبره المطمئنون إلى مثل هذا المنهج في التفكير، موضع نزاع^(١).

أما نحن اليوم، فحسبنا أن نقول: إن هذا المروى، وتأويله الظنى، لا ينبغي أن يفيض على شخصية «الإمام مالك» ظل قدسية دينية، تمنع مؤرخه من أن ينظر إليه ويطل النظر، متفحصاً في حرية، غير منتهك بذلك حرمة، ولا ممنوعاً من بحث، رغم ما يتناقله أصحاب المناقب ويطيلون به.

— كثيراً ما يتعلق أصحاب المناقب كافة، بأخبار ليست سهلة القبول، ومواضع النقد فيها قريبة، كأن يستدلوا على احترام «مالك» للحديث، بما يروونه، من أنه كان مرة يحدث، فلدغته عقرب ست عشرة مرة، وهو يتغير لونه، ويصفر ولا يقطع حديث رسول الله عليه السلام؛ ولما سأله الراوى عن ذلك قال: إنما صبرت إجلالاً لحديث رسول الله^(٢). ومثل

(١) السهوى: (وفاء الوفا في أخبار دارالمصطفى) ج ١: ٦٠ ط الآداب بمصر ١٣٢٦ هـ
لذا يذكر بعض قول ابن حزم، ويعقب عليه بقوله: «ولا يخلو عن نزاع».

(٢) تجد ذلك في (ترتيب المدارك) ص ٨٠، ٨١ ج ١ من المخطوطة المصرية؛ وقد عدت اللغات ١٩؛ وفي (الديباج) ط مصر ص ٢٣؛ وفي (تنوير بصائر المغلدين بمناقب الأئمة المجتهدين) للمقدسى ص ٤٩ — خط بدارالكتب، وفي غيرها من المناقب.

هذا ربما لا يتفق كثيراً مع المعروف عن نمط حياة مالك ؛ ونظره للأشياء ، ولا هو مما تلزم به مبالغة ما في الأدب ، وعبادة الله المفروضة تقطع بما دون هذا من اللدغ الدراك ؛ وهو في جملته غير قريب التسليم ، وأحسبه مبالغة لا حاجة إلى مثلها .

ومن شبهه ذلك تكبرهم في تركة «مالك» بأنه خلف خسارة زوج نعل^(١) وهو شيء لا يحتاج إلى طويل تعليق . وقارئ المناقب لا بد له من توقى مثل هذه المرويات المتساهلة .

د — وقبل ذلك وأكثر منه ، أن كاتب المناقب ، يتقدم إلى وضعها في حال نفسية مطاوعة ، بل مستهواة بمن يكتب عنه . وهو ضرب من الهوى ، لا تستعدى عليهم فيه النقد التاريخي الحديث ، بل حسبك أن تسمعهم فيه قاله «التاج السبكي» ، التي ينقلها عن والده في شروط المؤرخ فيقول : «وَأَلَّا يَغْلِبَهُ الهوى فيخيل إليه هواء الإطناب في مدح من يحبه ، والتقصير في غيره . بل إما أن يكون مجرداً عن الهوى ، وهو عزيز . وإما أن يكون عنده من العدل ما يقهر به هواء . ويسلك طريق الإنصاف^(٢) » . فليحذر القارئ هوى أصحاب المناقب ، المتتبعين للفضائل ، المتزيدين في المزايا والمكارم .

(١) (ترتيب المدارك) ١ : ١٤٤ ، (والديباج المذهب) ص ٢٩ ط مصر .

(٢) تاج الدين السبكي : (طبقات الشافعية) ١ : ١٩٧ ط الحسينية .

الشرحمة

١ - عمر

٢ - نقر

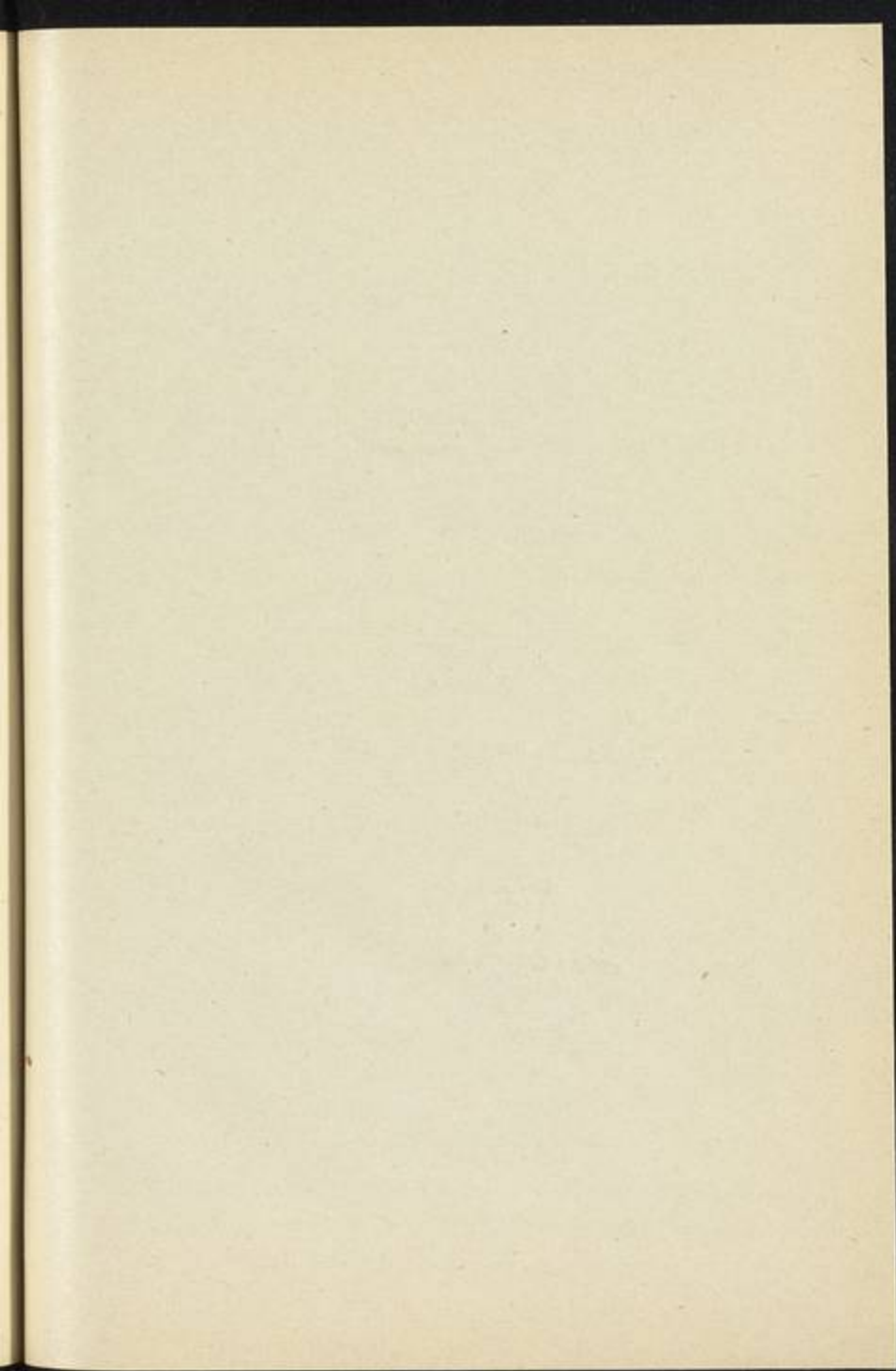
(وراء النور)

١ - البيئة الأولى

٢ - انضاج

(الى النور)

١ - أين، ومنى؟



(١)

على هذا النهج المسدد الذي لفتنا إليه ، نحاول أن نترجم للإمام المحدث الفقيه ، «مالك بن أنس» رضى الله عنه ، راجين أن نخرج له صورة بادية الشخصية ، تنهض من وراء الأئني عشر قرناً الخالية ، واضحة الملامح جليلة القسائم ، بينة الدلالة على الإمام ، راجين أن يعين الله ، على الوفاء للحق ، وفاء لا تنقصه الشجاعة الناقدة المحققة ؛ ولا يحور عليه الإلف المتعود ، ولا العصبية الممجدة للقديم ، المتحيزة للأسلاف ، كما أرجو ألا تستخفه شهوة التجدد ، فينكر الماضي أو يهون من أمره . . . فاللهم أمانةً في تبصر ، ونقداً في إنصاف ، حتى لا يكون عملنا قولاً معاداً ، أو تكراراً مردداً ، ولا استنتاجاً خاطئاً ، أو وهماً خادعاً .

(٢)

وأحبب إلى أن أصارحكم هنا القول جهيراً ؛ فقد انتهت قراءتي عن «مالك» خلال أعوام ، إلى ركام من الرويات ، عن حياة الإمام ، لا يكاد يخلو فيه خبر من نقض ، ولا رواية من أخرى مقابلة لها ، سواء في ذلك ما يتعلق بحياته المادية أو المعنوية ، وبعض هذه المتقابلات ، يشير فيه القوم إلى الأشهر

أو الأكثر ، أو الأصح ، فيهن الخطب ، وبعضها لا يعرضون فيه لذلك وإن تجاوزت المتخالفات ؛ ومنها ما يتباعد فيه مكان المروى عن مكان نقيضه أو يدق فيه موضع التقابل ، فلا يُنتبه له . وإذا انتهى بي الأمر إلى ذلك ، لم يكن في وسعي ، أن أطمئن منه إلى ما رده الراون ، وأهمل هذه الاختلافات قاطبة ؛ فأخرج بخلاصة قريبة ظاهرة . . لم أفعل ذلك ، لأن أكره ما أكره ، هذا العرض التجارى في العلم ، يحفّه التدليس ، ويحوطه التهاون ، وإن كان في بادى الرأي براقاً خلاباً ، أو محبباً خفيفاً . . فلم يبق إلا أن أواجه هذه المتقابلات فأنسقها ، وأحاول الانتهاء فيها إلى شيء ؛ ولو دارت حول ما ليس وراءه كبير عمل ؛ لأن للحقيقة قيمتها في نفسها

وراء النور

(١)

أول الوجود للمادى ؛ إذ يكون المرء جنيناً ، تلفه الظلمة الأولى فى هذا المنزل ، يُلقى أول حظه من الجسم والنفس ، ويكون لهذه البيئة عملها ، الذى يقدره البحث الدقيق اليوم .

وقد انتبه العرب ، إلى بعض ما يصيب الرجال ، من حظ فى هذه البيئة ، فسارت بينهم صفات مدحوا بها الرجال فى حملهم وولادتهم ، أو تنقصوهم فى ذلك . فعملوا بعض صفاتهم بما تعرضوا له وهم أجنة فى بطون أمهاتهم ؛ وقال شاعرهم :

تمطت به أمه فى النفاس فليس بيتن ولا توأم
فكرهوا اليتن ، وهو الوليد المنكوس ، تخرج رجلاه قبل رأسه .
وكرهوا التوأم المولود مع غيره فى بطن ، لأن ذلك يضعف الوليد .
ويقول الشاعر وصفاً للهزيل :

تحسبه مما به نضو سقم أو توأما أزرى به ذاك التوأم^(١)

(١) لسان العرب « مادة ت و م » .

وكان الشعبي ضئيلاً نحيفاً ، وقيل له : ما لنا نراك نحيفاً ؟ قال : إني زوحت في الرحم ، وكان وُلد هو وأخ له في بطن واحد^(١) .

ومدحُ الشاعر من « تمطت به أمه في النفاس » يريد : أنها زادت على تسعة أشهر ، حتى نُضِجَتْه ، وهم يسمون الناقة « المنضِجة » إذا تأخرت ولادتها ، عن حين الولادة شهراً ، وهو أقوى للولد . وقد استعمل ثعلب « نُضِجَتْه » في المرأة ، وفسر به التمطي في النفاس^(٢) .

ولعل من ذلك ، ما تتمدح به نساء آل الحجاج ، من ولد زيد بن الخطاب ؛ تقلن : ما حملت امرأة منا أقل من ثلاثين شهراً .

ومن التنبيه لهذا الأمر وأثره ، ما صنع ابن قتيبة ، إذ عقد في كتابه [المعارف] عنوانين : أحدهما « من حُمل به أكثر من وقت الحمل » . والثاني « من قُصِّر به عن وقت الحمل » .

هذا ملحظ القوم في الأجنة ؛ ولا علينا أن يصيب تعليلهم في ذلك أو يخطئ ؛ فهذا جهدم العقلي إذ ذاك .

(١) ابن قتيبة : المعارف ص ١٥٦ ط مصر سنة ١٣٠٠ هـ .

(٢) لسان العرب « مادة ن ن س ج » .

(٢)

من هنا أصل ما رووا من مدة حمل صاحب الترجمة ؛ فقالوا : حملت به أمه ثلاث سنين^(١) أو أكثر من سنتين^(٢) ، أو سنتين^(٣) . وفي هذا قد انتبهوا لما سلف من أن ذلك أقوى للولد^(٤) ، فبكار بن عبد الله الزبيري ، يروى الحمل به ثلاث سنين ، ويقول : أنضجته والله الرحم ، وأنشد الطرماح :
يضمن بحملنا الأرحام حتى تنضجنا بطون الحاملات^(٥)

والحديث عن طول زمن الحمل ، ليس مما عني به في ترجمة «مالك» وحده ، ولا مما انفرد به أصحاب المناقب ؛ بل ذكر أصحاب التواريخ ، من مدة الحمل

(١) القاضي عياض : (ترتيب المدارك) ج ١ ورقة ١٧ د ، ص ٤٧ ش . ومثله في (الديباج المذهب) ص ١٨ ط مصر وغير ذلك .

(٢) ابن قتيبة : (المعارف) ص ١٩٨ .

(٣) القاضي عياض : الموضع السابق ، ومثله في (الديباج المذهب) والسيوطي في (تزيين الممالك) ص ٦ يقتصر على الثلاث السنين ؛ وينقل عن ابن سعد عن الواقدي ، قول مالك : قد يكون الحمل ثلاث سنين ؛ وقد حمل ببعض الناس ثلاث سنين ، ويعني نفسه .

(٤) يقول صاحب (منى الإسلام) ٢ : ٢٠٦ بعد زعمهم في مدة الحمل « ولا أدري قيمة هذا في فضل الرجل » ... وقد سمعت قولهم في فضله ، صح أو كذب .

(٥) عبارة الأصل « وأنشد الطرماح » ؛ ولم أجد هذا البيت في ديوانه المطبوع بلندن ، وقرأت الكلمة الأولى منه « يضمن » وقد رسمت في النسخة المغربية من (ترتيب المدارك) ١ : ورقة ١٧ وجه د مشبهة (يضمن) بالفاء .

ما فات ثلاث سنين إلى أربع ، نزل بعدها الغلام ، وقد استوت أسنانه وما قطع سراره^(١) .

وقد عرض الفقهاء لبيان أطول مدة الحمل ، وعدوا سنين يختلفون فيها ، ولعل كلمة العلم في هذا لا تؤيدهم . والمرحوم «الدكتور محمد توفيق صدقي» من كتاب المسلمين ، الذين تصدوا كثيراً للتطبيقات الإسلامية ، في كتابه [دروس سنن الكائنات] لكنه في هذا الموضوع بخاصة ، يقول : «ومدة الحمل أقلها خمسة أشهر أو أربعة ونصف ؛ وأكثرها أحد عشر شهراً ، وقد يحصل في أحد البوقين حمل ، أو في البطن خارج الرحم ؛ وفي هذه الحال ، قد تحمل الأم جنيناً ميتاً ، عدة سنين ، ولكن لا تضعه إلا بعملية جراحية»^(٢)

ولا يعرض لهذه المدد التي ذكرها الفقهاء ، ورواها المؤرخون ، لاحتمال أن لا وجه لها . ونحن نمسك عن الإطالة في هذا ، حاملين ما ذكره المؤرخون وأصحاب المناقب ، على تكثر بالغرائب منشؤه خطأ الحساب ، لاشتباه مبدأ الحمل ؛ أو جواز أن تكون هذه شواذ في الطبيعة لاحكم لها ، والكلمة للعلم أولاً وأخيراً .

(١) المقدسي : (تنوير بصائر المقلدين) ورقه ٤١ وجه — خط بدار الكتب المصرية .
ومثله في (ترتيب المدارك) ١ : ١٧ . ظهر د .

(٢) ج ١ : ٢٢ ط سنة ١٣٣٣

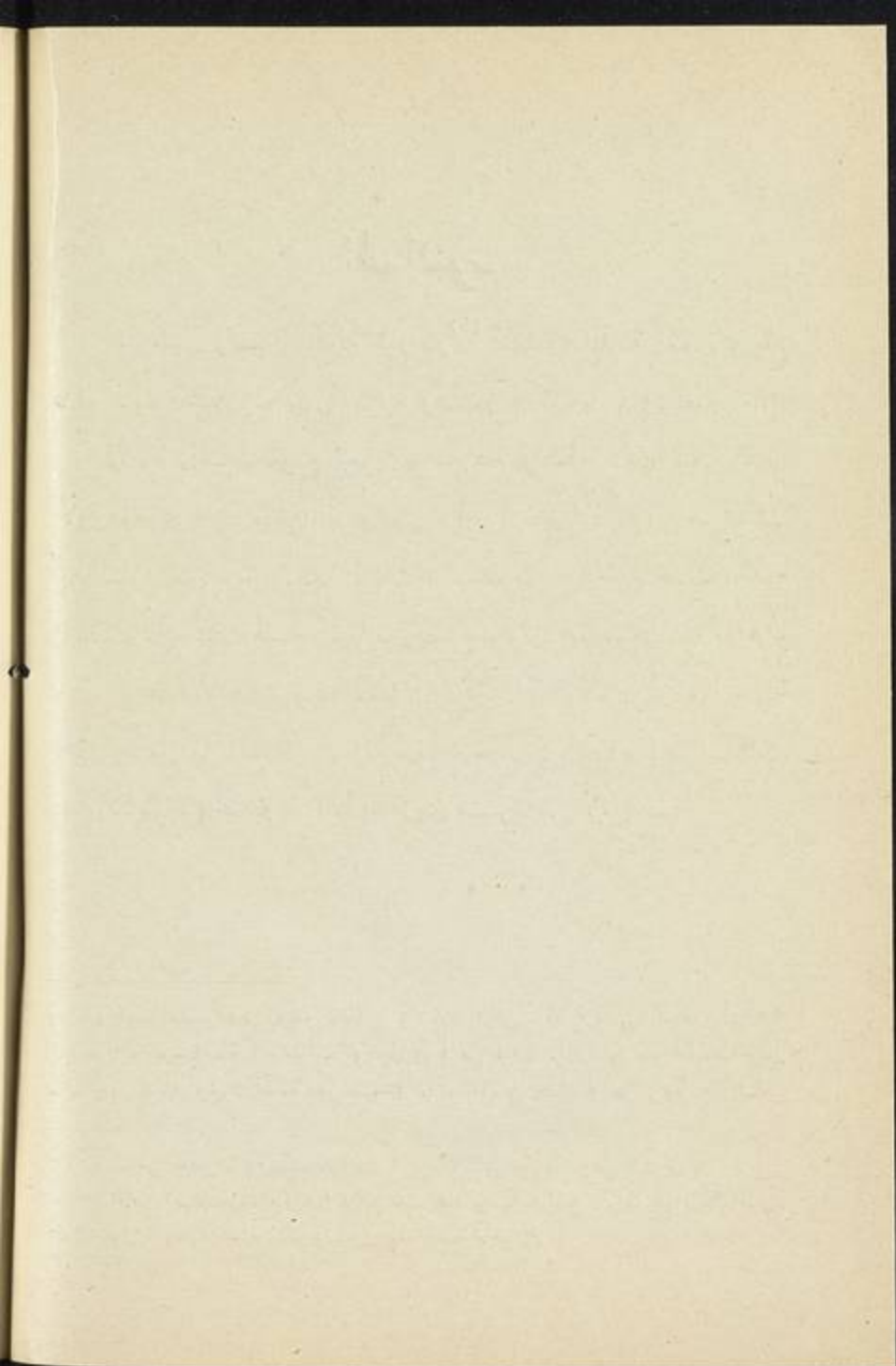
الى النور

على اثنين وتسعين ومائة كيلو متر^(١) شمالى المدينة المنورة ، يقع « ذو المروة » مكان به عيون ومزارع وبساتين ؛ كأنه واحة فى الصحراء . فى يوم لم يسجله تقويم الزمن ؛ .. من عام فى العقد الأخير ، من القرن الأول الهجرى ؛ ولد طفل أشقر ، عظيم الرأس ، كبير الأذنين ؛ .. هو « مالك ابن أنس » الذى لم يُعن أحد إذ ذاك ، بضبط مولده ؛ فحين جدت الحاجة إلى ذلك ، اختلف فيه كثيراً بين بضع سنوات ، فهو مولود سنة ٩٠ هـ أو ٩١ ، أو ٩٣ ، أو ٩٤ ، أو ٩٥ ، أو ٩٦ ، أو ٩٧ - والأشهر أن مولده سنة ثلاث وتسعين من الهجرة^(٢) . ولا يدُلنا بترجيح شئ من هذا ، فلنكتف بهذا الأشهر ، وبخاصة إذا قالوا إنه يروى مسموعاً من الإمام نفسه^(٣)

(١) يقول السهوبدى فى (وفاء الوفا) ٢ : ١٨٢ « على ثمانية برد من المدينة » أى ٣٢ فرسخاً ؛ والفرسخ ستة كيلو مترات . ويقول فى ١ ص ١٨١ : « إن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بين المدينة وتبوك بضعة عشر مسجداً ، بعدها حتى يجعل « ذا المروة » الثامن عشر منها .

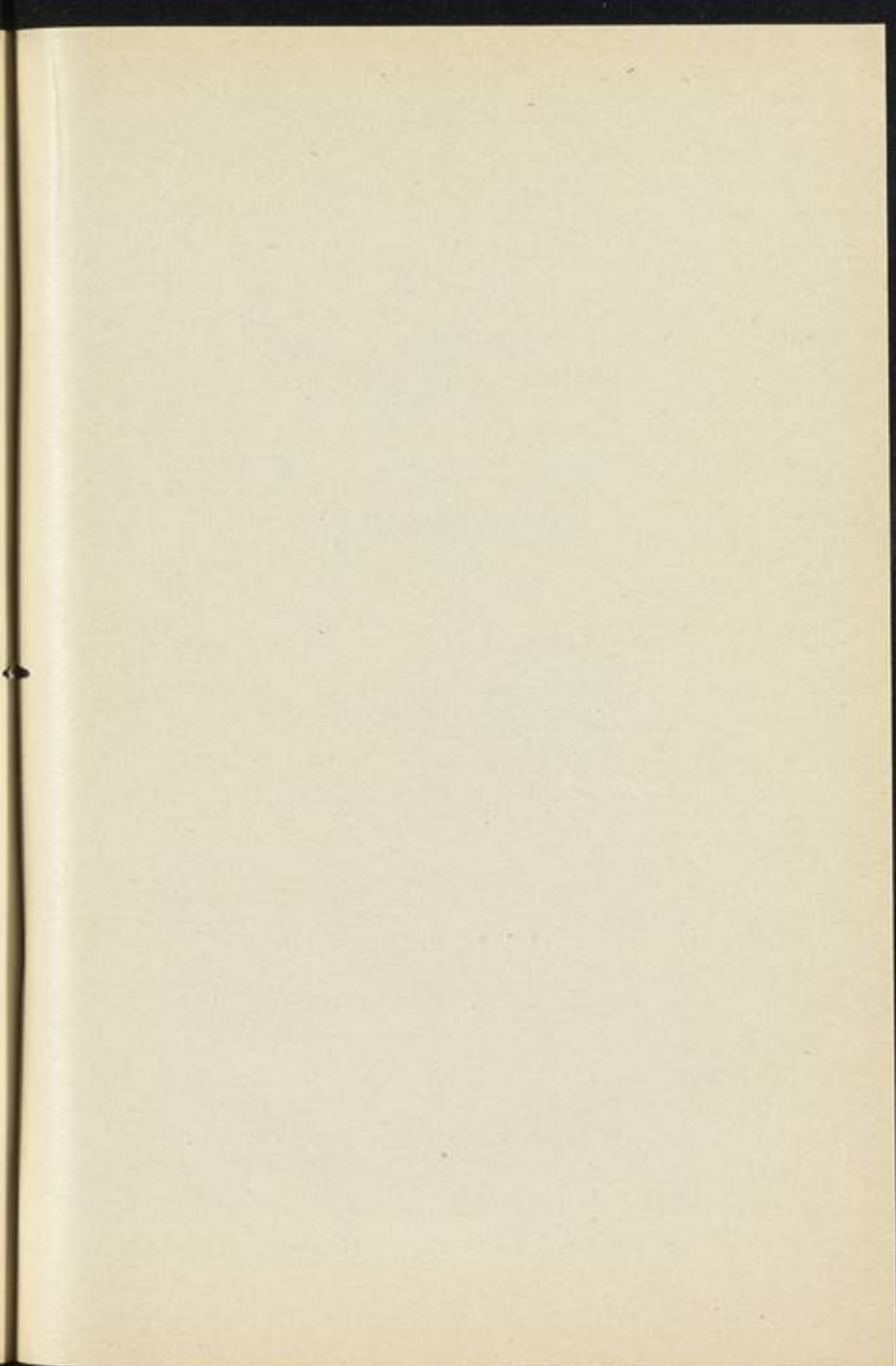
(٢) القاضى عياض : (ترتيب المدارك) ١ : ١٦ ظهر من د . و ص ٤٦ ش .

(٣) الذهبي (طبقات الحفاظ) ١ : ١٩٨ طبع الهند وفيها ما نصه : وأما يحيى بن بكير فقال : سمعته يقول : ولدت سنة ثلاث وتسعين فهذا أصح الأقوال .



من أسيرته إلى شعبه

- ١ - الأم
- ٢ - الأب
- ٣ - الجد
- - جد الأب
- ٥ - سائر الأسرة



ليست الترجمة المحققة لمالك رضى الله عنه حقاً للتاريخ فحسب ، بل هي مما طالب به الفقهاء المقلدون فقالوا : ينبغي لكل مقلد إمام ، أن يعرف حال إمامه الذى قلده ، ولا يحصل ذلك إلا بمعرفة مناقبه ، وشمائله ، وفضائله ، وسيرته فى أحواله وصحة أقواله . . . ثم إنه لا بد من معرفة اسمه ، وكنيته ، ونسبه ، وعصره ، وبلده ، ثم معرفة أصحابه وتلامذته^(١)

وإذا كان الأمر كذلك ، فقد وجب التحقيق فى ترجمة الإمام ، وفاء بحق البحث الفقهى .

فمن العقيلة ، التى قامت عن هذا الوليد ، الذى ذاع اسمه ؟ ومن الرجل الذى نبجله ؟ نريد لنصعد معه إلى آبائه رجالاً رجالاً ، حتى الشعب الذى نماه . نعرف ذلك كله فى تفصيل كامل ما استطعنا ، لنتبين أثره الفعال فى شخصية الرجل الذى حرّم على المسامين ، وحلل لهم ، وكان إماماً مقتدى به فى الأقطار ، فاشترك فى صنع المدنية الإسلامية ، ونسج التاريخ الإسلامى .

(١) محمد بن محمد مخلوف : (شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية) ص ٥٢ نقل عن (كشف الظنون)

(١)

أما أمره ، فلم يسلم لنا حتى اسمها من الخلاف ؛ فهي العالية بالمعجمة أو المهملة ، أو هي طليحة... ونسبها تبع لذلك الاختلاف ، فالعالية^(١) بنت شريك ، بن عبد الرحمن ابن شريك ؛ وطليحة لا يسمى أبوها^(٢).. وإذا كانت ابنة شريك فهي قحطانية ، أزدية من أنفسهم ، ولقد جهدت في معرفة شيء عن شريك أبيها فلم أظفر بشيء حتى الآن . وأما إن كانت طليحة فهي مولاة ، ولكن مولاة من ؟ هي مولاة عثمان بن عبيد الله ، أو هي مولاة عبيد الله بن معمر^(٣) . وما هذا الولاء ومن أى الأصناف هو ؟ لا ندرى.. وإن كانت لنا ، بعد ذلك عودة قاهرة إلى الحديث عن الولاء قريباً ، حين نتحدث عنه في عصبة الإمام .

وهكذا لا نرى من الأقدمين ، من يعرض للفصل في هذه الاختلافات ، ونخرج منها دون أن نعرف شيئاً عن تلك السيدة ، التي تدل نثرات كلامها مع ابنها ، على تقدير لفضل العلم ، وقيمة العلماء ، وتسديد خطى غلامها الناشئ ، حين طالب العلم ، على ما سنشير إليه بعد .

(١) في (ترتيب المدارك) ١ : ١٦ وجه د ، بالغين المهملة ؛ وكذلك في (تزيين الممالك) للسيوطي ص ٤ وفي (الديباج المذهب) ط مصر ص ١٧ بالغين المعجمة ؛ وكل ذلك ضبط بالقلم لا غير ؛ وكذلك كتبت في (الديباج) — ط فاس — بالغين منقوطة .
(٢) في (ترتيب المدارك) ، الموضع السابق ، طليحية بياءين وفي (الديباج) الموضع السابق ، طلحة بغير ياء أصلاً ، وفي (التزيين) ، الموضع السابق ، طليحة بصورة المصغر لطلحة .
(٣) (ترتيب المدارك) ١ : ١٥ ظهر — أنها مولاة عثمان ؛ وفي ورقة ١٦ ، وجه ، مولاة عبيد الله بن معمر .

(٢)

أما أبوه فهو أنس بن مالك : أكبر إخوة أربعة ، هم : أويس ،
ونافع أبو سهيل ، والربيع أبو مالك ، وأنس والد الإمام^(١)... ونصيب نتفا
من أخباره لا تكتمل منها صورة تامة أو كافية للرجل ، فما قالوا ؛ أنه كان
مقعداً ، وكان له قصر بالحرب^(٢) يعرف بقصر المقعد ، ومع هذا يُنقل أنه
كان يعيش من صنعة النبل^(٣) وتتردد الأخبار فيما لهذا النبال المقعد ، من رواية
وفقه ، فقد يقال في إجمال : إن الإخوة الأربعة ، قد روى أربعتهم ، عن
أيهم-م مالك بن أبي عامر^(٤) ، أى جد الإمام ، وقد تُذكر للأب أنس
نفسه رواية ، فيقال : إن مالكاً روى عن أبيه عن جده ، عن عمر ،
حديث الغسل واللباس^(٥) . ولكن يقال مع ذلك أيضاً ، إن الظاهر

(١) ابن الأثير : (الكامل) ٦ : ١٧ ط مصر ، ومثله في (ترتيب المدارك) ١ : ١٦ ، وجه د
وفي ١٦ ظهر غير هذا ، لكن قال القاضي ، « والأصح والأعرف في أعمام مالك الأول »
وهو ما نقلته عن ابن الأثير .

(٢) (ترتيب المدارك) ١ : ١٦ . د . [وحرب] كافي ياقوت . ٣ : ٢٤٤ ط مصر . بغير
ال - بلدة على طريق حاج صنعاء - وليس في ياقوت ، قصر المقعد هذا .

(٣) القاضي عياض : ترتيب المدارك ١ : ١٦ وجه د ، ١ : ٤٤ ش .

(٤) المصدر السابق

(٥) « » . ولم أجد هذا الحديث في باب الغسل بالجزء الأول من الموطأ ، كما أن
السيوطي في (إسعاف المبطل برجال الموطأ) لم يذكر اسم أنس والد الإمام في رجال الموطأ .

أنه لم يرو عنه إلا حديثاً آخر، يروى عن ابنه الإمام ويعبد من غرائب، وقيل إنه لا يصح عنه^(١).

وأمام هذا نحس ألا رواية تذكر لهذا الوالد، ولا هو من أصحاب الحديث الخلقين بهذا الاسم.

ثم هناك الفقه، نرى «المقدسى الحنبلى» فى القرن الحادى عشر الهجرى يقول فى مخطوط له: «وأبوه أنس كان فقيهاً»^(٢) ولم أر هذا الوصف لغيره... نعم إن الفقه قد يفترق عن الحديث، ولكن قليل ما نسبت روايته لوالد الإمام على فرض صحته. لا يجعل من القريب وصفه بالفقه، ولا سيما هذا الوصف المطلق الذى ساقه «المقدسى» نعم كانت لهذا الوالد رغبة علمية طيبة، حدث عنها خبر سؤاله لابنه الإمام ولأخيه الأكبر منه، وخبر تقريره مالكا حينما عجز عن الإجابة. كما سند كره. وربما كان لهذه الرغبة مع حظ الوالد من المعرفة، أثر لا بأس به فى تنشئته ولده الإمام. ولا تسعفنا الأخبار بتاريخ وفاة هذا الوالد، لنعرف كم من الزمن ظل يربى ابنه، ويعنى بتثقيفه وكل ما يمكن استنتاجه من بقايا الأخبار أنه رأى ولده مالكا، غلاماً أو يكاد.

(١) السيوطى: (تزيين الممالك فى مناقب الإمام مالك) ص ٤، ٥. والحديث هو: ثلاث يفرح لمن الجسد، فيربو عليهن، الطيب، والثوب اللين، وشرب العسل، ويستظهر السيوطى ص ٥ من كلام الخطيب، أنه لم يرو عن الوالد غير هذا الحديث.

(٢) مرعى بن يوسف المقدسى الحنبلى الشافى: (تنوير بصائر المقلدين. فى مناقب الأئمة المجتهدين) - خط - فى القرن الثانى عشر بدار الكتب المصرية؛ ص ١٤، وجه، ولعل فى هذا الوصف تساهلاً مما يهون على أصحاب المناقب، أو هو وهم سبق إلى الذهن من عبارة كعبارة القاضى فى (الترتيب) ١٦ وجه. إذ يقول: أنس أبو مالك الفقيه «فصرف الوصف لأنس؟ وإنما هو لابنه؟؟

(٣)

واما جده الإمام فسميه « مالك » بن أبي عامر ، ويكنى أبا أنس .
وعند هذا الجد يبدأ تحول كبير في حياة الأسرة - على رواية - إذ انتقلت من
اليمين إلى الحجاز ، واستوطنت المدينة أو حوالها ، وقد تنسب هذه الرحلة
والهجرة للحجاز إلى والده أبي عامر - جد أبي الإمام ^(١) - ونقول أخذاً من
وصفهم لتفاصيل هذا الحادث ، ربما كان الأصح والأشهر ، أن الهجرة هجرة
مالك جد الإمام إلى الحجاز ، إذ تقول الرواية : قدم مالك بن أبي عامر
متظلاً من بعض الولاة باليمن ، فقال إلى بعض بني تيم بن مرة ، فعاقده وصار
معهم . وتقول : إن هذا التعاقد كان حلفاً ، إذ كان عبد الرحمن بن عثمان
ابن عبد الله التيمي ، هو ومالك بن أبي عامر بطريق مكة ، فقال عبد الرحمن
يا مالك : هل لك إلى ما دعانا إليه غيرك فأبيناه ، أن يكون دمننا دمك !
وهدمنا هدمك ، ما بلّ بحر صوفة ؟ فأجابه مالك إلى ذلك ^(٢) . هذا ما يمكن

(١) ترتيب المدارك : ١ ، ١٥ ظهر ، ١٦ وجه (د) : ١٤ : ٤٣ (ش) .

(٢) ترتيب المدارك : ١ : ١٦ وجه (د) - ١ : ٤٣ ، ٤٤ (ش) وفيه ما يلي من
الروايات المختلطة عن الحلف والمخالف والهجرة .

الميل إلى شهرته وصحته ، وإلا فقد يروى أن مالكا رفض الحلف ، لما عرض عليه ، وقال : لا حاجة لى به .

وقد يجعل الحلف مع ابن عبد الرحمن هذا لا معه هو^(١) ، وقد يجعل بين أبي عامر والد مالك الكبير ، وبين عثمان بن عبيد الله لا عبد الرحمن ابنه ، وفي الجاهلية لا في الإسلام . وقد يجعل بين أبي عامر وعبد الله بن جدعان ، لا عثمان ، ولا ابنه . وهكذا تتمدد الروايات في غير ترجيح كالعادة .

وعلى كل ، فقد اتصلت الأسرة اليمنية ، بتميم بن مرة القرشيين ، بهذا الحلف على الأشهر والصحيح ، أو بالصهر^(٢) ؛ وصار عددهم فيهم دون نسب لهم يعرف بينهم . فظن « محمد بن إسحق » صاحب السيرة ، وظن من لم يحقق الأمر أنهم من الموالي^(٣) ؛ فقال « ابن شهاب الزهري » : إنهم موالي التميميين ؛ وأنكره « مالك » على « ابن شهاب » وسخطه من ابن إسحق ، إلى أشياء أخرى بينهما ، نعرض لها في صلة مالك بمعاصريه بعد الآن .

فالذي إليه الاطمئنان ، أن أسرة مالك يمنية عربية ، صحيحة النسب ،

(١) الزواوي (مناقب) ص ٤٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه . وإنما ملت إلى ما ملت إليه ، أخذاً من أن القاضي عياضاً ، بعد ما روى خبر الحلف ، وخبر رفض مالك له . قال : « والأول أصح وأشهر » كما أنه لما ذكر سبب عددهم في بني تميم قال : « إما بالحلف على الأشهر والصحيح ، أو بالصهر » .

(٣) ابن عبد البر : (الاستنقاء) ص ١١ ، القاضي عياض : (ترتيب المدارك) الموضوع السابق .

لها ولاء موالاة مع قریش^(١) وإذن «فمالك» كما قالوا: رجل من العرب، صليبة من حمير أنفسهم، شريف كريم^(٢).

ولقد أرجأنا الحديث عن ولاء الأم فيما سلف قريبا، وتجعله الرواية مرة «عثمان بن عبيد الله، وهو أبو عبد الرحمن الذي تحالف مع «مالك» جد الإمام، فولأوها على هذا يمكن أن يكون ولاء موالاة، وأن يكون تابعا لموالاة زوجها^(٣). وفي مرة أخرى تجعل موالاة «لعبيد الله بن معمر» وهو كما نسبته في [الإصابة]^(٤) من تيم بن مرة، قرشي. فما الولاء عند من يروونه في

(١) ولعله بهذا السبب وقع الحافظ بن البيع، فيما عده القاضي عياض «غاطا شنيعا لا قاله أحد قبله ولا بعده وخط في هذا تخليطا كثيرا» ذلك أنه نسب مالكا بعد عمرو ابن الحارث، وهو ذو أصبح، إلى تيم بن مرة، وقال: يلقى رسول الله (صلم) عند مرة بن كعب. وعقب القاضي بقوله: فعجب له كيف اتفق هذا الغلط، أو من أين تطرق له. ثم قال في باب آخر: إنه من خولان، وخولان قحطانية، فأين هذا من ذاك؟ «الخ ما قال. ولا أشاطر القاضي هذا العجب لأن رأيت في أخبار الإمام شواهد غير قليلة لتعارض الرواية، حتى ما يكاد يسلم من خبره خبر بلا معارض ومناقض؟ انظر (ترتيب المدارك) ١: ١٥ وجه (د)، ٤٢ (ش) والزواوي، (مناقب مالك) ص ٤٩، وهو يقول: «ولأنما علة هذه الأغالط أن تحدث في فن لا تعرفه ولا تحسنه، ولا تعرف ما تروى منه ولا ما تدعه. ولذلك قال مالك - رضى - لكل علم رجال، ولأنما يؤخذ كل علم عن أهله»

(٢) القاضي عياض: (الترتيب) ١ متفرقات في د ١٥ ظ، ١٦ ش.

(٣) المصدر السابق: ١٥ ظ. د. د.

(٤) هو في ج ٤ / ٢٠٠. عبيد الله بن معمر بن عثمان إلى كعب بن سعد بن تيم بن مرة. وقد أشرت فيما بعد إلى اضطراب الأنساب، وذلك أن عثمان بن عبيد الله المذكور =

الأم ؟ أولاء موالاة ؟ أم هو ولاء عتاقة ، وقد مس الرق أم الإمام أو أصولها ؟ وإذا كان ولاء موالاة فهل ينتهى إلى ولاء أسرة زوجها ، أو هو غيره ؟ إن فى تتبع الأنساب ملالة واضطراباً يحرمنا لذة المعرفة فى هذه المسألة ، وقد تركنا الأمر من قبل أمام اضطراب الرواية ، لم نقطع بأن الأم ابنة من ؟ وعربية هى صليبة ؟ أولاً ؟ ولا سبيل إلى إرضاء رغبة التاريخ فى تبين أصول هذا الإمام وتعرفه ؛ إزاء ما تكررت شكوانا له من تعدد الروايات واضطرابها ، وفقدان طريق الترجيح ، إلا أن ينتهى الدأب إلى شئ من المظان الأخرى لترجمة الإمام ، فهناك منها كثير ، وكثير لم نره ^(١) .

== هنا ، والد عبدالرحمن محالف مالك ، ينسب فى (الإصابة) (٣ / ٢٩٢) هكذا : ابن عبيد الله بن مسافع بن عياض بن صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم : وينسب فى (الإصابة) نفسها (٤ / ١٧٠) هكذا : ابن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم . ولا نجد تفسيراً لهذا الفرق ، وقد ذكر عبيد الله بن معمر فى ولاء أم مالك ، وهو من تيم كذلك ، شمت من نسبه أنه من هذه الفصيلة نفسها ، ولكن نسبه فى (الإصابة) — ٢٠٠ / ٤ — هكذا : عبيد الله بن معمر بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم القرشى ، فهل يكون عبيد الله بن معمر ، ابن عم عثمان بن عبيد الله ؟ وتلتقى الروايتان فى ولاء الأم على أنها موالاة ؟ أم اضطراب النسب يؤازر اضطراب الرواية عن الأم فندع ذلك كله !!

(١) قال القاضى عياض فى (ترتيب المدارك) ١ : ٢ وجه ، ظ ما نصه : « .. إذ ألف فضائل مالك وأخباره جماعة من الأئمة ، والسلف والخلف من هذه الأمة ، فمن ألف فى ذلك وأطال :

- ١ - القاضى أبو عبيد الله التسترى المالكي ، له فى ذلك ثلاث مجلدات ، ومثل ذلك .
- ٢ - لأبى الحسن بن فهر المصرى . ٣ - ولأبى محمد الحسن بن إسماعيل الضراب =

لعلنا نعرف عن هذا الجَد « مالك بن أبي عامر » شيئاً أكثر مما عرفناه عن الأب والأم . فالرواية تمدُّنا أن أبا أنس من كبار التابعين وعلمائهم ، له رواية عن نفر من الصحابة ، ويعدُّ ^(١) مصدر علم لحفيده ، فذكر في رجال الموطأ ، ووثقه « النسائي » ^(٢) ، ونسبت إليه أعمال ، بعضها نجد ذكره في كتب التاريخ ، والبعض قد نضل السبيل إليه . . . قالوا : إنه أحد الأربعة الذين حملوا الخليفة « عثمان بن عفان » - رضه - إلى قبره ليلاً . و« الطبري » يروي هذا الخبر في

= وألف في ذلك ٤ - القاضي أبو بكر جعفر بن محمد القريابي ٥ - أبو بشر الدولابي .
٦ - أبو العز التيمي ٧ - القاضي أبو الحسن المنتاب ٨ - أبو علانة ، محمد بن أبي غسان ٩ - أبو إسحاق بن شعبان ١٠ - الزبير بن بكار ، القاضي الزبيرى .
١١ - أبو بكر ، أحمد بن محمد البقطينى ١٢ - أبو نصر بن الحباب الحافظ .
١٣ - أبو بكر بن أبي دراويه (؟) الدمشقى ١٤ - القاضي أبو عبد الله المرتضى ١٥ - أبو محمد ابن الجارود ١٦ - الحسن بن عبد الله الزبيدى ١٧ - أحمد بن مروان المالكي .
١٨ - القاضي أبو الفضل القشيري ١٩ - أبو عمر القاضي ٢٠ - أحمد بن رشد ابن جعفر ٢١ - أبو بكر ، محمد بن صالح الأبهري ٢٢ - أبو بكر بن اللباد .
٢٣ - أبو محمد عبد الله بن أبي زيد ٢٤ - أبو عمر بن عبد البر الحافظ طبع له (الاتقاء) فهل له شيء آخر؟ ٢٥ - القاضي أبو بكر بن نصر ٢٦ - أبو عبد الله الحاكم النيسابورى .
٢٧ - أبو ذر الهروى ٢٨ - أبو عمر الطلمنكى ٢٩ - أبو عمر بن حزم الصدى ٣٠ - ابن الإمام التطلى ٣١ - ابن حارث القزوى (؟) ٣٢ - ابن حبيب ٣٣ - القاضي أبو الوليد الباجى ٣٤ - أبو مروان بن الإصبع القرشى النقيب .

(١) السيوطى : (إسعاف المبطل) ص ٢١١ من طبعته مع شرحه للموطأ . و(تزيين الممالك) ص ٤ ثم ترتيب القاضي عياض ١٦/١ وجه د .

(٢) الخزرجى : (تذهيب الكمال فى أسماء الرجال)

تاريخه^(١) عن أحد أفراد هذه الأسرة . وقد يزيدون على ذلك فيروى له مع «عثمان» في خلافته أشياء منها : أن «عثمان» أغزاه إفريقية ففتحها . ولم تنهيا لى رؤية هذا في أخبار فتح إفريقية ، حتى من الكتب المفردة لذلك ، كالاستقصا . وفتح إفريقية «عثمان» - رضه - معروفون . ومنها ما رووا من أن مالكا - الجد - كان ممن يكتب المصاحف حين جمع «عثمان» المصاحف^(٢) . وفي كتاب [المصاحف] ما يؤيد هذا ، فقد ذكر رواية عن «مالك» أن جده «مالك» كان ممن قرأ في زمن «عثمان» وكان يكتبه المصاحف . وذكر في موضع آخر أنه كان فيمن أملى على الكتّاب^(٣) .

وتطمعنا كثرة الأخبار عن هذا الجد ، في أن نحاول تحديد وقت انتقاله إلى الحجاز ، إذ كان ذلك كما قلنا تحولاً واضحاً في حياة الأسرة . فنجد من الخبر عن ذلك : « قدم مالك بن أبي عامر المدينة متظلماً ، من بعض ولاية اليمن^(٤) » . ولكنني لم أظفر بشيء يطمأن إليه في معرفة هذا الوالي الذي قدم مالك متظلماً منه ، لنعرف وقت قدومه إلى المدينة ولو بالتقريب .

(١) تاريخ الأمم والملوك : ١٤٤/٥ ط الحسينية .

(٢) ترتيب المدارك ١ / ١٦ وجه د . ومنله في (الديباج المذهب) .

(٣) المصاحف ، لأبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني ص ٢٦ و ٢١ ط مصر . ويلاحظ أنه في ص ٢١ يذكر أن جد مالك ، اسمه مالك بن أنس . وهو ولم يتداركه الناشر .

(٤) ابن عبد البر . الانتقاء ص ١٢ .

على أنا نواجه بعد ذلك ، اضطراباً عنيفاً في تحديد سنة وفاته : فهو عند «السيوطي» قد توفي سنة أربع وسبعين^(١). وعند «الخرزجى» سنة أربع وتسعين ، في قيل^(٢) : وعند «ابن عبد البر» - فيما يظنه - مات سنة مائة أو نحوها^(٣). وعند «القاضى عياض» مات سنة ثنتى عشرة ومائة^(٤) ، وهو ما عند «ابن فرحون» في [الدبياج المذهب] ، تبعاً للقاضى .

ولا نجد مفتاحاً لترجيح شئ من هذه الرويات ، إلا ما يقال من أن «عمر بن عبد العزيز» الخليفة الأموى - الذى ولي من ٩٩ : ١٠١ هـ - كان يستشير هذا الجلد^(٥)

(١) لإسعاف البطأ ص ٢١١ . وكذلك يذكره ابن العماد الحنبلى في وفيات سنة ٧٤ هـ .
(شذرات الذهب) ٨٢/١ .

(٢) خلاصة تذهيب الكمال ، ص ٣١٤ ط الخيرية .

(٣) تجريد التمهيد ، لما فى الموطأ من الأسانيد - ١٨٤ .

(٤) الترتيب ١٦/١ وجه د . وهو فى (الدبياج) ص ١٧ ط مصر .

(٥) الدبياج المذهب - ط مصر - ص ١٨

(٤)

ومر أبو العامر هو : أبو عامر بن عمرو ، اشتهر - فيما قرأت - بهذه الكنية . ووجدتُ له تسميتين ، فهو مرة عمر ، فيما ينقل « السيوطي » ^(١) - وفي « ابن خلدون » وضع أمامه بين قوسين اسم (نافع ^(٢)) ولا أطمئن لواحدة من التسميتين : وذلك لأن أبا عامر يُذكر كثيراً في كتب الصحابة والرجال ، والتاريخ ، باسم « أبي عامر » . وفي التسمية الأولى احتمال اختلاطها باسم أبيه « عمرو » ، وفي الثانية احتمال اختلاطها باسم ابنه « نافع » .

والخطب في اسمه أهون منه في صحبته ؛ فقد اختلفت الرواية فيها : بين أن يكون أبو عامر ، صحابياً شهد المغازي كلها مع الرسول عليه السلام ، إلا بداراً ^(٣) ؛ وبين ألا تكون له حجة مطلقاً ^(٤) .

(١) تزيين الممالك ص ٤ .

(٢) التاريخ ، ١٤ / ٢ - ط مصر سنة ١٣٥٥

(٣) ترتيب المدارك ١ / ١٦ وجه - د ؛ و (الديباج) ص ١٧ ط مصر ؛ (والتنوير) للعقدسي

ص ٤١ وجه - خط .

(٤) ابن حجر ، في (الإصابة) ٧ / ١٤١ يعده في قسم المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، ولم يجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا رؤاه ؛ وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق ؛ بل ينقل ابن حجر في هذا الموضع ، قول الذهبي عنه « لم أر من ذكره في الصحابة » . وإذا ما ذكرنا ما يقوله ابن قتيبة في (المعارف) ١٩٣ ط مصر من أنه « إنما يكون مخضرم ما من أدرك الإسلام وهو كبير ، فلم يسلم إلا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم » يكون أبو عامر هذا قد أسلم بعد وفاة الرسول عليه السلام ! وقد اضطرب السيوطي في التحدث عن أبي عامر . فذكر في (التزيين) ص ٤ الرأيين فيه دون ترجيح ؛ وفي (تنوير الحوالك) ص ٢ اقتصر على صحابيته . وهو مسلك غير سديد !!

وقد نجد شيئاً من الاطمئنان إلى الثانية ؛ لما رجحناه آنفاً من أن انتقال
الأسرة إلى الحجاز لم يكن في عهده ، بل في عهد ابنه ؛ والإسلام قد بدأ
اتصاله باليمن في السنة السادسة على أبعد قول ؛ فيكون «أبو عامر» ، قد عاش
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجتمع به ولا رآه ؛ وهو في كل حال ، أول
صلة الأسرة بالإسلام ، على ما هو ظاهر
ولا نجد خبراً عن عام وفاته .

(٥)

يلي هذا من سلسلة نسب الأسرة، عمرو أبو عامر بن الحارث، بن عثمان
ابن جثيل بن عمرو (ثانية) ابن الحارث، وهو ذو أصبح الحميري القحطاني،
الذي قال عنه «نشوان» في القصيدة الحميرية :

أم أين ذو فيقان أو ذو أصبح لم ينج بالإمساء والإصبح

وتختلف الرواية في اسمي عثمان وجثيل على أقوال لا نعرض لها ؛ كما
تختلف في نسب ذي أصبح هذا مع الاتفاق على يمينته^(١) . على أنا نواجه
مفارقة واضحة فيما يُذكر بجانب اسم «ذو أصبح» في [تاريخ^(٢) ابن
خلدون] وهو أنه «من ملوك اليمن في الإسلام» ، إذ رأينا أبا عامر أول
صلة الأسرة بالإسلام وبينه وبين ذي أصبح خمسة أجداد ، فكيف يكون
ذو أصبح من ملوك اليمن في الإسلام ؟ ! إنه غريب

نُعرف للأسرة صلة بالملك لأن جدهم ذا أصبح من أذواء اليمن في الجاهلية
لا في الإسلام ؛ فصاحبنا الإمام ينتهي نسبه إلى أسرة مالكة ، وقد نرى
لهذه الوراثة مظاهر ظنية - طبعاً - فيما نصف من مسلكه، ومعاملته ، وحياته .
فلنتبع الآن خطأ هذا الوليد القحطاني ، القرشي ، المتحدر من دم ملكي :

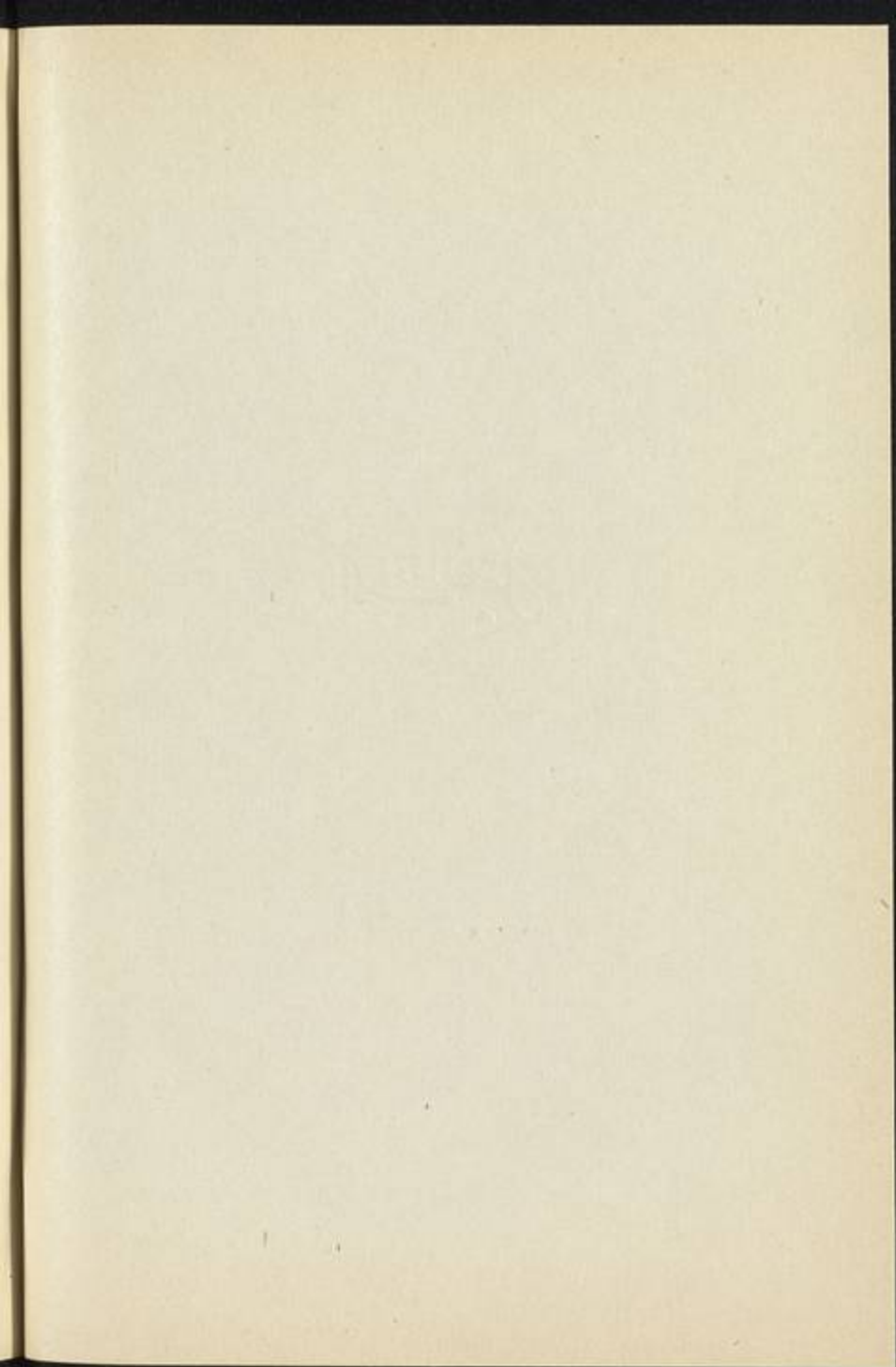
(١) الترتيب ، والدباج : في المواضع السابقة ؛ ابن خلدون ١ / ٥٥٥ ط بولاق .

(٢) تاريخ ابن خلدون : ٢ / ١٩ - ط مصر سنة ١٣٥٥ هـ

مالك، الطيفل

١ - النشأة

٢ - التعلم



لا نعرف كيف قضى هذا الوليد الأشقر طفولته ؛ فقد أعوزني ذلك ، حتى عند ابن «ظفر الصقلي» ، الذى أنحف المكتبة الإسلامية بالكتابة عن : (أبناء نجباء الأبناء)^(١) ، رغم أنه مالكي المذهب ، مؤلف فى الفقه المالكي ..

كم من السنين بقى بذى المروة بين عيونها وبساتينها ومزارعها ؟ أم هل انتقل به أهله إلى موضع آخر ؟ فقد رأينا مالكا ينزل العقيق قبل المدينة ، ويقول : إن النبى صلى الله عليه وسلم كان يحبه ويأتيه^(٢) . فهل نزلته أسرته من قبل وأمضى شطراً من طفولته فيه ؟

وكيف كانت حياة الطفل بين أسرته ؟ ليس لدينا من أخبار هذه الطفولة شئ ، يذكر ، إلا أن نستنتج من جملة الأخبار ، أن والد مالك الطفل ،

(١) هو برهان الدين أبو هاشم أو أبو عبد الله محمد بن ظفر الصقلي المتوفى سنة ٥٦٧ هـ ؛ وكتابه عن طفولة بعض الرجال ، مطبوع فى مصر .

(٢) العرب تقول لكل مسيل ماء شقه السيل فى الأرض وأنهره ووسمه : عقيق . وفى بلاد العرب أربعة أعقة : منها عقيق بناحية المدينة ، وفيه عيون ونخل ، وهما عقيقان أكبر ، وأصغر ، وقيل هى أعقة بالمدينة ، ولذلك يختلف فى تقدير المسافة بينها وبين المدينة من ميلين إلى سبعة أميال . ياقوت : (البلدان) ٦ / ١٩٩ ط مصر . ونزول مالك العقيق ؛ فى (ترتيب المدارك) ١ / ١٧ ظهر .

كان قليل الظهور في حياة الأسرة ، أو على الأقل في حياة هذا الصبي ؛ إذ يروى أن «مالكاً» ، كان يدعى حيناً من الزمن ، «مالكاً أخا النضر» ؛ والنضر هذا أخ لمالك يظهر أنه أكبر منه ^(١) ؛ وربما كان هذا مظهر ما يروى من أن الأب كان مقعداً . وأما الأم فسنسمع أكثر من مرة ، أنها اشتركت في توجيه «مالك» .

دعى الوليد «مويلسكا» وهو غلام ^(٢) ؛ فهل كان يدلل بهذه التسمية وهو صغير ؟ ربما كان ذلك ، فمثله معتاد .

كانت الأسرة على ما يفهم من روح الأخبار ، متوسطة الحال : فالأب يعيش من صنعة النبل كما سمعنا آنفاً ؛ والأخ يتجبر في البر ؛ وتلك مظاهر هذا التوسط الذي نظنه .

(١) ترتيب المدارك ١ / ١٦ ظهر . ويختلفون في أن النضر عم مالك ، وكان يسمى مالسكا أخا النضر ؛ أو أن النضر أخوه ، وبه كان يسمى مالسكا أخا النضر ؛ والأشهر أنه أخوه لا عمه .

(٢) ترتيب المدارك ١ / ٢٠ ظهر د .

(٢)

أصبح عزم الأسرة منذ أول الأمر ، على أن يتعلم الطفل ؟ أم ترددوا في ذلك ؟ ربما كانوا قد ترددوا : إذ يروى ، أن النضر أخا «مالك» ، كان يبيع البز ، وكان مالك معه بزازا ، ثم طلب العلم^(١) . فهل كان معه وهو صبي صغير ، قبل أن يتعلم شيئاً ؟ أو كان معه وهو غلام ، بعد ما تعلم التعليم البدائي وقبل أن يطلب علم الدين ؟

لعله كان بزازا وهو صبي ، لأننا سنراه قريباً في حلقة العلم ، وهو حدث .. ؟

* * *

متى بدأ الطفل حياته التعليمية ؟ وكيف كان ذلك ؟ وأين ؟ .. إن لم نستطع هذا التفصيل كله ، فقد نرجح أنه دخل مكتباً ليتعلم . فقد كان المعلمون ، يتصدون لتعليم الصبيان ؛ وفيهم من يقوم بذلك ، خدمة اجتماعية مجانية . ومن أخذ منهم أجراً ، فذلك المعلوم من الخبز ، كما كان الحال عندنا إلى عهد رأيناه نحن ؛ فكان للمعلم ذلك الخبز المختلف الأشكال ، يعبث الشعراء بذكره^(٢) في هجاء المعلمين .

(١) ترتيب المدرك ١ / ١٧ ظهر .

(٢) ابن قتيبة : (المعارف) ١٨٥ ويذكر في هذا الوضع ، أن الحجاج بن يوسف الثقفي ، واسمه كليب ، كان معلم صبيان بالطائف وكذلك كان أبوه يوسف ؛ وفي كليب يقول الشاعر :

أبغى كليب زمان الهزال وتعليمه سورة الكونر ؟
رغيف له فلسكة ما ترى وآخر كالقمر الأزهر ..

هل نجرؤ أن نقول : إن «مالك» دخل مكتب «علقمة بن أبي علقمة بلال المدني» ؟ وهو الذي كانت أمه مرجانه مولاة «عائشة» رضى الله عنها ، وكان علقمة هذا من موالى تيم أيضاً ، اتخذ له مكتباً كان يعلم فيه العربية والنحو والعروض . . . وسيروى عنه «مالك» في [الموطأ]^(١) ؟؟ كل ظروف الرجل ، من تيميته ولاء ، ورواية مالك عنه ، واتخاذ مكتباً للتعليم . الخ ، قد تبرر جرأتنا في احتساب «مالك» بين تلاميذ هذا المكتب ، دون أن نسمع عن ذلك خبراً .

لعله في هذا العهد ، قد حفظ ما تيسر من القرآن ، فأول العلم عندهم حفظ القرآن^(٢) . ولعله في هذا الدور جوّد القرآن لإحكام أدائه ، وذلك إذ أخذ القراءة عن أبي «رويم ، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم» أحد القراء السبعة ، إمام أهل المدينة الذي صاروا إلى قراءته ، ورجعوا إلى اختياره - ت سنة ١٦٩ هـ - أخذ القراءة عليه عرضاً^(٣) ، أى كان يقرأ عليه ، وهو يسمع ، كما هي طريقة المقرئين عند التجويد اليوم . وهم يذكرون تجويده للقرآن وإحسانه ضبط حروفه^(٤) ، فيما يذكرون من معارفه .

(١) ابن قتيبة : (المعارف) ١٨٥ والسيوطي في (إسعاد المبتأى) ص ٢٠٦ . (وخلاصة التذهيب) للخزرجي ص ١٣٩ .

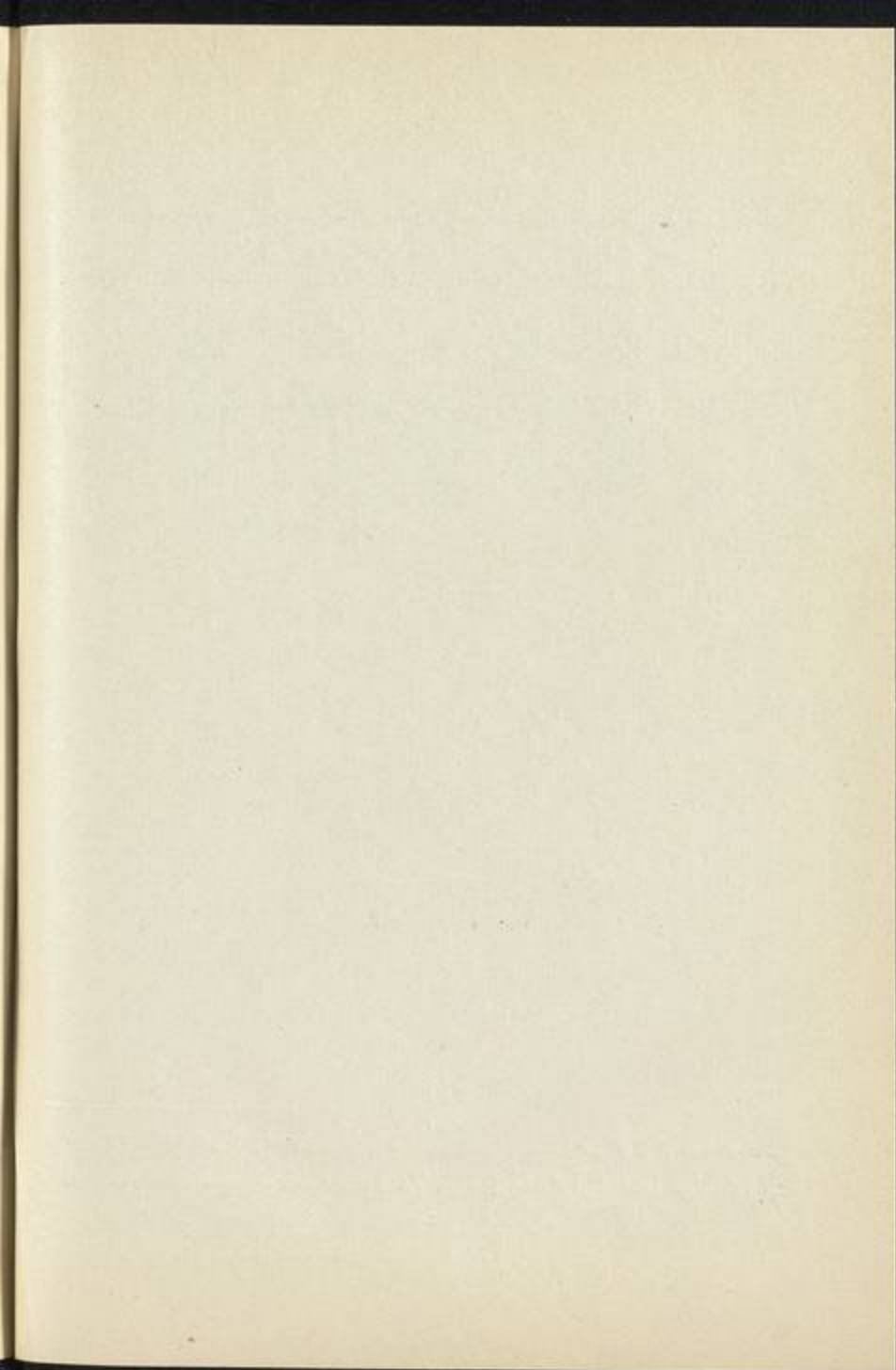
(٢) ابن عبد البر النمرى : جامع بيان العلم وفضله (مختصره للمحمصاني) ص ٢٠٥ .

(٣) ابن خلكان : (وفيات الأعيان) ج ١ / ٥٥٥ و ٢ / ١٩٨ ط بولاق .

(٤) ترتيب المدارك ١ / ورقة ١٢ وجه .

ربما يكون «مالك» ، قد شدا في هذا الدور ، شيئاً من علم الدين ؛ فقد كانوا لذلك العهد ، يسألون الصبي البادئ في الطلب ، بعد حفظ القرآن ، عن الفرائض^(١) . وما أظن الصبي يُترك في هذا الدور دون أن يعلم ما يُصحح به دينه ، من عقيدة ونحوها . وعند هذا يظهر لنا :

(١) الذهبي في (تذكرة الحفاظ) ١ / ١٠٦ يقول ابن عينة مر على الزهري وهو جالس عند باب الصفا ، فجلس بين يديه ، فقال : يا صبي ، قرأت القرآن؟ قلت بلى . قال : تعلمت الفرائض ؟ قلت بلى ، قال : كتبت الحديث ؟ قلت بلى . فهذه — فيما نظن — صفة الخطوات التعليمية لذلك العهد .



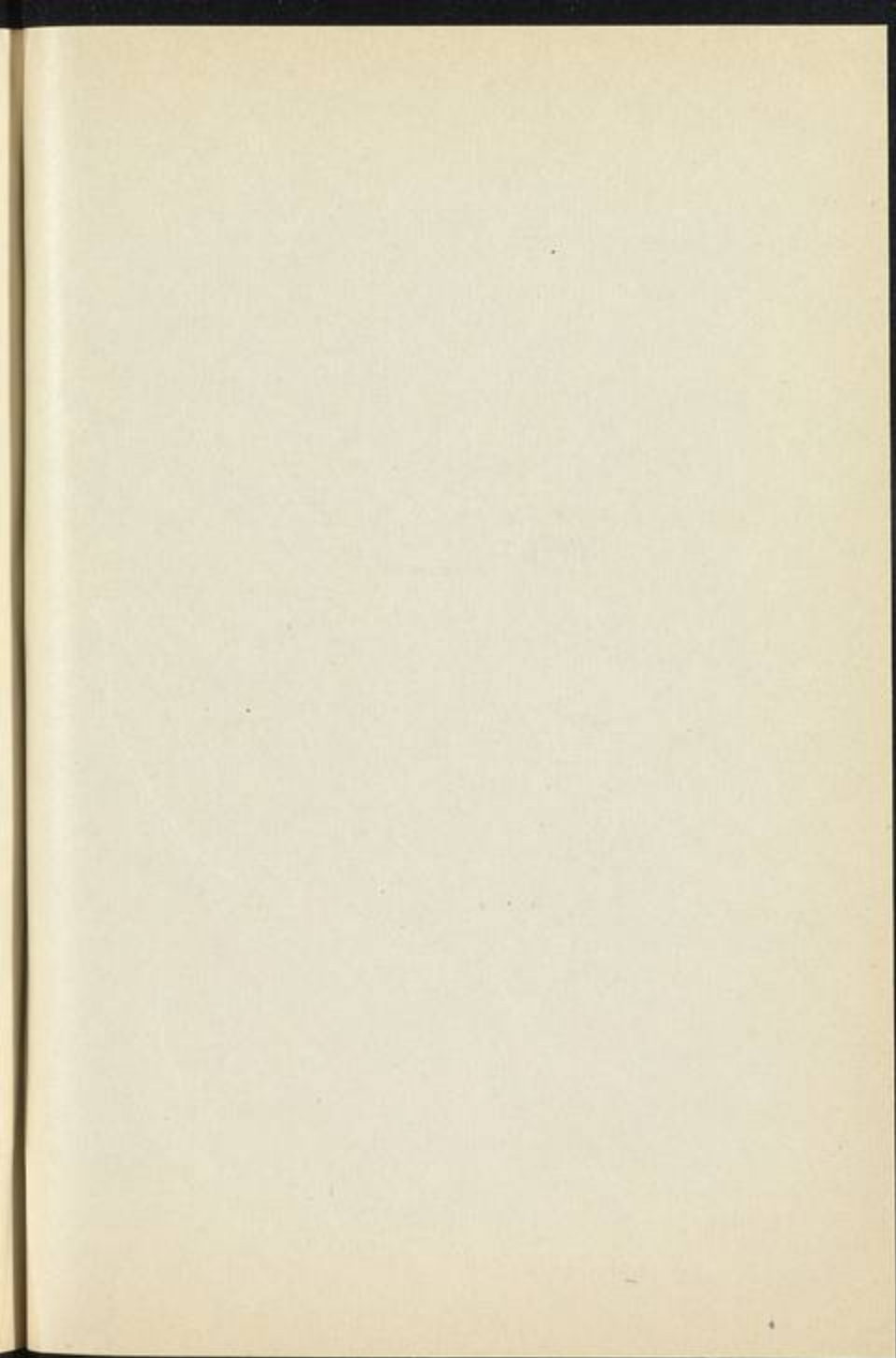
مالك الغلام

١ - التوجيه

٢ - المنهج

٣ - المدرس

٤ - الطريقة



تهياً لكتابة العلم . والعلم إذ ذاك هو علم الدين . ولو أردنا أن نعرف روح العصر في تخير ما يُتعلَّم ، والتدبير لمستقبل السَّابِغ ؛ لوجدنا صورة ذلك في خبر يروى عن «أبي حنيفة» رضى الله عنه ، ولا يكاد يفترق فيه عراق عن حجاز ، لأنه أثر لظاهرة مشتركة في الحياة

يقول «أبو حنيفة» : لما أردت طلب العلم ، جعلت أنخير العلوم وأسأل عن عواقبها ، فقيـل لى : تعلم القرآن . فقلت : إذا تعلمت القرآن وحفظته ، فما يكون آخره ؟

قالوا : تجلس فى المسجد ، ويقرأ عليك الصبيان والأحداث ، ثم لا يلبث أن يخرج فيهم من هو أحفظ منك ، أو يساويك فى الحفظ ، فتذهب رياستك !

قلت : فإن سمعت الحديث ، وكتبته ، حتى لم يكن فى الدنيا أحفظ منى ؟ قالوا : إذا كبرت وضعفت ، [كذا وربما تكون ضبطت] حدثت ، واجتمع عليك الأحداث والصبيان .

ثم لا تأمن أن تغلط ، فيرمونك بالكذب ، فيصير عاراً عليك فى

عقبك ؛ فقلت : لا حاجة لي في هذا .

ثم قلت : أتعلم النحو ؛ فقلت : إذا حفظت النحو والعربية ما يكون آخر أمرى ؟
قالوا : تقعد معلماً ، فأكثر رزقك ديناران إلى ثلاثة .

قلت : وهذا لا عاقبة له .

قلت : فإن نظرتُ في الشعر ، فلم يكن أحد أشعر مني ، ما يكون أمرى ؟
قالوا : تمدح هذا فيهب لك ، أو يحملك على دابة ، أو يخلع عليك خلعة ؛
وإن حرمك هجوته ، فصرت تقذف الحصنات .

قلت : لا حاجة لي في هذا . .

قلت : فإن نظرت في الكلام ما يكون آخره ؟

قالوا : لا يسلم من نظر في الكلام ، من مشنعات الكلام ، فيرمى
بالزندقة ؛ فإما أن تؤخذ فتقتل ، وإما أن تسلم فتكون مذموماً ملوماً .

قلت : فإن تعلمت الفقه ؟

قالوا : تُسأل ، وتفتى الناس ، وتُطلب للقضاء ، وإن كنت شاباً .

قلت : ليس في العلوم شيء أنفع من هذا . فلزمت الفقه ، وتعلمته ^(١)

ومثل هذه النظرة يتجه إليها الحجازيون تماماً ، في ذلك القرن نفسه ؛ إذ

(١) الخطيب البغدادي : (تاريخ بغداد) ٣٣١/١٣ و ٣٣٢ .

يطلب الشافعى أول أمره ، الشعر وأيام الناس والأدب ، فيسمعه كاتبُ لوالد صديقه ، يتمثل بيت من الشعر ، فيقول له : أمثلك يذهب بمروءته في هذا !! أين أنت من الفقه ؟ فيهرزه ذلك ، ويأخذ في الفقه^(١) .

تلك هى نظرهم العملية فى طلب العلوم ، وتقدير أثرها فى واقع الحياة ؛ قد أثرت - فيما نعتقد - على توجيه غلامنا .

هل اطمأن الغلام وذووه ، إلى رأى قاطع فى هذا الاتجاه العلمى ، أو تراه تردد ، أو ترددوا هم فى هذا الاتجاه ، فطلب شيئاً ثم تحول عنه ؟
تسمع قبل الإجابة عن هذا السؤال ، ما يرويه «ابن نباتة المصرى»^(٢) نقلاً عن [تذكرة ابن حمدون] من أن «مالك بن أنس» نفسه ، يقول فى كهولته :
«نشأت وأنا غلام فأعجبني الأخذ عن المغنين ، فقالت أمى : يا بنى إن المغنى إذا كان قبيح الوجه ، لم يلتفت إلى غنائه . فدع الغناء ، واطلب الفقه .. فتركت المغنين ، وتبعت الفقهاء ، فبلغ الله نى إلى ما ترى . . .»

ليس ببعيد أن تكون بهمة المدينة - التى سنحاول بعد وصفها - قد أثرت فى الغلام ، ولكننا نلاحظ أن أمه تذكر قبح وجهه ، وهذا لا يتفق مع

(١) ابن حجر : (نوالى التأسيس) ص ٥٠ .

(٢) شرح العيون ، شرح رسالة ابن زيدون . ص ١٨١ ط الموسوعات سنة ١٣٢١ هـ

ما قيل كثيراً من أنه أبيض ، أشقر ، أزرق ، أعين ، حسن الصورة ، لم يُرَ أحسن صورة منه ، ولم ير بياض قط ولا حمرة ، أحسن من وجه «مالك»^(١) . فهل كانت أمه تقبح له من شأن الغناء فذكرت قببح الوجه ؟ أو قالت في ذلك برأى من يكره الغناء يخرج من بين شارب ولحية ؟ وقد تكون الرواية كلها محل نظر ؟ ! .

وفي كلِّ فقد انتهى الأمر باتجاه الغلام إلى طلب العلم ، والتأهب لكتابته ، ولعله بدأ ذلك مبكراً ، إذ يروى أنه رُئِيَ في حلقة «ربيعة» وفي أذنه شنف^(٢) .

حفظت لنا الرواية من حديث «مالك» عن بدء طلبه للعلم ، أنه قال لأمه : أذهب فأكتب العلم ؟ فقالت : تعال ، فلبس ثياب العلم ؛ فألبستني ثياباً مشمرة ، ووضعت الطويلة على رأسي ، وعممتني فوقها - والطويلة هذه : قلنسوة مفرطة الطول ، تعمل من كاغد ونحوه ، على قصب ، وتسمى الدنيّة ، لشبهها بالذن^(٣) - ثم قالت : اذهب فأكتب الآن^(٤) .

وهكذا ترى عناية هذه الأم الكريمة ، وأثرها في توجيه ابنها وتشجيعه كما أشرنا إلى ذلك .

(١) ترتيب المدارك ١٧/١ وجه - د (والديباج المذهب) ، وغيرها من المصادر .

(٢) الديباج المذهب ص ٢٠ ط مصر .

(٣) لعل هذه الطويلة فارسية تشبه ما يلبسه العجم من طويل القلنسوات حتى الآن . وكان شيوعها أنرا لصلّة الفرس بالعباسيين ، فقد ألزم المنصور الناس سنة ٢٥٣ بلبس القلانس المفرطة في الطول - ابن العاد - (شذرات الذهب) ١/٢٣٤ .

(٤) الديباج المذهب ص ٢٠ .

(٢)

تهيأ الفتى للدراسة على منهج ؛ نستطيع أن نقول في إجمال : إنه كل ما يستعان به على فهم القرآن ، من لسان العرب ، أو من سنن الرسول عليه السلام ، ومن ناسخ القرآن ومنسوخه ، وأحكامه ، واختلاف العلماء في ذلك ؛ ثم السنن المأثورة عن الرسول عليه السلام ، والسير والمغازي ، لتنبيهها على الكثير من الناسخ والمنسوخ في السنن^(١) .

فجربول الدراسة - في جوهره - يدور على علوم اللغة ، وعلوم القرآن ، وعلوم الحديث ، . وقد ينظر الطالب مع ذلك في شيء من الحساب ، لأجل الموارد وتقسيم القرائن .

لكننا هنا نضطر إلى القول بأن فتانا قد أصاب من دراسة الرياضيات - بأوسع معانيها - خطأ ، وإلا فكيف نفهم أن يؤلف بعد ذلك في الأوقات والنجوم ، كتاباً يبين فيه حساب مدار الزمان ، ومنازل القمر؟ ويقال في وصفه : إنه كتاب جيد مفيد جداً ، قد اعتمد عليه الناس في هذا الباب ، وجعلوه أصلاً^(٢) .

(١) ابن عبد البر : (جامع بيان العلم وفضله) - المختصر - ص ٢٠٥ ، ٢٠٧ وابن جماعة : (تذكرة السامع) ص ٥٧ .

(٢) ترتيب المدارك ١ / ١٢ - وجه ، ١ / ٣٩ ظهر - د ومثله في (الديباج المذهب) ص ١٦ و ٢٧ ط مصر .

لم أر هذا الكتاب ، ولا تهيأ لي أن أقرأ لأحد في وصفه أكثر مما ذكرت ، فهل الرواية متزيدة تنسب للإمام ما ليس له ؟ وكيف نحكم بهذا دون مقدمات تنتجها ؟

في الحق أني لم أعر - فيما قرأت من أخبار «مالك» - على ما يشير إلى دراسة رياضية فلكية تهىء لتأليف مثل هذا الكتاب فيما بعد ، وليس يجب أن يكون قد درس هذه الدراسات وهو غلام أو شاب . فقد تكون رغبة طامحة استجاب لها وهو كبير ؟ . وفي الخبر^(١) أن «الشافعي» - رضي الله عنه - قد نظر في النجوم . وثار الخلاف حول هذا النظر ، وأنه تنجيم يحل أو يحرم . وفي هذا النظر على كل حال ما يقرب صنيع «مالك» ، وإن كان لا يلزم من النظر في النجوم التنجيم ، فإن النجامة ومعرفة آثار النجوم في العالم الأرضي ، وصدور حوادثه عن حركاتها ، شيء يتوقف على معرفة أبعاد الكواكب وحركاتها ، وهذا ما ألف «مالك» فيه حساب الزمان ومنازل القمر ؛ وهو فرع من الهيئة ، مغاير للتنجيم ومحاولة معرفة الغيب .

على أنا مهما يكن ميلنا إلى أن «مالك» - رضي الله عنه - دراسة رياضية فلكية ، لا نستطيع - حتى الآن - أن نقول : متى كان ذلك ؟ وأين ؟ وكيف ؟ . . نعم إن حركة الاتصال بالعلوم الفلسفية ، وترجمتها كانت تنتشر في القرن الثاني^(٢) .

(١) التاج السبكي : (مطبقات الشافعية) ١ / ٢٤٢ ط مصر .

(٢) ابن خلدون : (المقدمة) ٤١٩ ط عبد الرحمن محمد .

والخليفة « أبو جعفر » كان محباً للنجوم بخاصة . وهذا الحب يتصل ، ولا بد ،
بميل في ذلك العهد إلى هذا الفرع من العلم . فهل وصل ذلك إلى المدينة ،
وتهيأ للإمام « مالك » - في عهد ما من حياته - أن يدرسه دراسة الذي يؤلف
فيه ؟ لا بعد في شيء من ذلك .

(٣)

في المساجد ، كانت تدرس مواد المنهج السابق ، أو يلتزمها الطلاب على أسيانهم في بيوتهم . فالمسجد النبوي ، هو مدرسة «مالك» ، وبخاصة الروضة النبوية الشريفة ، ما بين القبر والمنبر ؛ وقد قال شيخه «ابن شهاب» من قبله : جمعنا هذا العلم من رجال في الروضة^(١) وهكذا كان يغدو «مالك» كسائر الطلاب في ذلك العهد ، يتخير الشيخ الذي يأخذ عنه ؛ ويحييه حين يسهل الأخذ عنه ، فإن جلس في صحن المسجد جلس إليه ، وإن استطاع لقاءه في مكان آخر فيها ؛ قد يغدو إليه في بيته ، وقد يقوم على بابه ، أو يجلس على عتبة ؛ وحيناً يخلو به وحده ، وأنا مع غيره .

وفي الحياة الأزهرية ، قبل النظام الحديث ، صورة ما المدرسة هذا العهد وطلبتها : فكما كان يحمل الأزهرى فرواً يتقى به برد الصحن ، إذا كان على شيء من الرفاهية ، كذلك كان «مالك» قد اتخذ بُنَّاناً - أي سراويل صغيرة - محشواً يتقى به البرد : برد حجر الباب في دار ابن هرمز ، أو برد صحن المسجد ، وفيه كان يجلس «ابن هرمز»^(٢) .

(١) المقدسي : (التنوير) ص ٤١ وجه - خط .

(٢) ترتيب المدارك ١ / ١٨ ظهر - د ومثله في (الدباج) ص ٢٠ ط مصر .

(٤)

على طريقة العصر ، في التلقي والرواية درس «مالك» ، وكانت الدراسة -
فيما يبدو - تتراوح بين طريقتين : طريقة التلقي الشفوي من فم الشيخ ،
يتكلم بعلمه ، أو يقرؤه من كتابه .

وطريقة كتابة ما ينسب للشيخ من علم في كتاب أولا ، ثم قراءته
عليه وهو يسمع .

وأخرجت كل طريقة صنفا من العلماء : فصنف يعتمد على حافظته ،
ويكون حفظه قويا إلى حد مدهش ، فلا يند عنه شيء ، هذا «أبو عتاب
منصور السلمي بن المعتز» - ت ١٣٢ هـ - يقول : ما كتبت حديثا قط ^(١)
«والشعبي» يقول : ما أودعت قلبي شيئا فخانني قط ^(٢) .

ويكون من أثر الاعتماد على الحفظ ، أن الرجل قد يشتهر بالعلم الكثير
مع أنه أحمى ، «فجعفر بن سليمان الضبعي» ، أحد علماء البصرة ومن ثقات الشيعة
- ت ١٧٨ هـ - مع كثرة علومه ، قيل كان أميا ^(٣) .

(١) ابن العماد الحنبلي : (شذرات الذهب) ١ / ١٨٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٢٧ .

(٣) » » : ٢٨٨ / ١ .

وصنف كان يعنى بالكتابة ويعتمد عليها ، ويشتهر بصحة الكتاب ، ولا يجيد الحفظ. فمثلا : كان « الوليد بن مزيد البيرونى » - ت ٥٢٠٣ هـ - ثقة ، ولم يكن يحفظ . وفيه يقول « الأوزاعى » : « ما عرضت فيما حمل عنى أصح من كتب الوليد بن مزيد ^(١) » .

ونستطيع أن نلمح فى القرن الثانى رجحان الميل إلى الكتابة ، حتى ليكتب الحديث مع التلاقي ، ومواجهة الراوى المروى عنه . فيروى أن « ابن جريج » قال « لابن أبى سبرة » - ت ١٦٢ هـ - « اكتبلى أحاديث من أحاديثك جيادا » فكتب له ألف حديث ودفعها إليه ، فما قرأ أحدهما على صاحبه ؛ ثم أدخل « ابن جريج » فى كتبه أحاديث كثيرة من أحاديث « ابن أبى سبرة » يقول : « حدثنى أبو بكر بن عبد الله » يعنى « ابن أبى سبرة » ^(٢) .

وفى القرن الثانى ، تشتهر كتابة يُنقل عنها الحديث ، كصحيفة « العلاء بن عبد الرحمن » - المتوفى أول خلافة المنصور - التى كانت مشهورة بالمدينة . ويحدثنا عنه « مالك » نفسه ^(٣) . ومصادق الميل إلى الكتابة ما يصرح به « الذهبي » فى

(١) محاسن المسامى فى مناقب الأوزاعى ٢٢ . (ومعجم البلدان) لياقوت ٣٢٩/٢ ط مصر .

(٢) ابن قتيبة : (المعارف) ١٦٧ و ١٦٨ ط قديمة .

(٣) ابن قتيبة : (المعارف) ١٦٨ . كان العلاء يحدث بما فيها وربما أراد الرجل أن يكتب بعضها فيقول له : إما أن تأخذها جميعا أو تدعها جميعا .

[تذكرة الحفاظ]^(١) إذ يقول في الحديث عن عصر انتقال الملك من الأموية إلى العباسية - وهو على ما نعرف أول الثلث الثاني من القرن الثاني - مانصه : « وأخذ حفظ العلماء ينقص ، ودونت الكتب أو اتكلوا عليها ، وإنما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين في الصدور ، فهي كانت خزائن العلم لهم رضى الله عنهم » اهـ .

فميل العصر إلى الكتابة مما يمكن الاطمئنان إليه بحملة ، وإن كان عمل « مالك » وأشياخه بخاصة ، مما اضطررت فيه الروايات اضطرابا شديدا سنقف عنده حينما نرى « مالكا » بين يدي أساتذته قريبا .

وبالطريقة الثانية ، تلقى الإمام « مالك » العلم كما يذكر لنا هو نفسه . ذلك حين يطلب منه الخلفاء وأولادهم أن يسمعون العلم مشافهة فيقول لهم : « إن هذا البلد - المدينة - إنما يُقرأ فيه على العالم ، كما يقرأ الغلام على المعلم ، فإذا أخطأ أفتاه » . بل يقرر أن هذه هي الطريقة من قبله حين يقول لهم أيضا : « سمعت ابن شهاب يقول : جمعنا هذا العلم من رجال في الروضة وهم فلان وفلان (ويسمى الفقهاء السبعة) ، ثم نقل عنهم ابن هرمز ، وأبو الزناد ، وربيعة ، والأنصار ، وبحر العلم ابن شهاب ، وكل هؤلاء يُقرأ عليهم ولا يقرأون »^(٢) .

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١٥١/١ ط الهند سنة ١٣٣٣ .

(٢) ترتيب المذاريك ٢٨/١ ووجهه - د .

على أن «ابن أبي ذئب» وهو من أُنْدَاد «مالك» - ت ١٥٩ هـ - يخالف هذه القاعدة فقد كان يحفظ حديثه ولم يكن له كتاب^(١). وهكذا تختلف الروايات ، ولعل الأحوال تختلف !

ومن مظاهر هذه الطريقة أن ترى العلماء في ذلك العصر يتخذون الكتاب ، ويُعرف رجاله بالكتابة للأئمة كما عرف حبيب^(٢) كاتب «مالك» ، وهقل كاتب «الأوزاعي»^(٣) ، وعبد الله بن صالح كاتب «الليث»^(٤) بن سعد وغيرهم . ومن هنا بدأ «مالك» الطلب بكتابة العلم على ما رأينا أمه تهيئته لذلك .

في السجل المراسى للغلام ، تفارق من الأخبار ، بعضها له ، وبعضها عليه ؛ وأكثرها منسوب إليه في الرواية .

فما عليه إخباره ، أنه كان له أخ ، أكبر منه ، في سن ابن شهاب ، فالتقى أبوه يوما عليهما مسألة ، فأصاب أخوه وأخطأ هو ، فقال له أبوه : ألهتك الحمام^(٥) . وكان هذا التأنيب باعثا له على الجد .

(١) الذهبي : (تذكرة الحفاظ) ١ / ١٨٠ ط الهند .

(٢) الديباج المذهب لابن فرحون / ٢٣ .

(٣) شذرات الذهب : ١ / ٢٩٢ .

(٤) ابن قتيبة : المعارف - ١٧٨ ط قديمة .

(٥) ترتيب المدارك : وقد وردت فيه هذه الحكاية في موضعين : ج ١ / ١٦ (ظ) ،

١٧ (ظ) - د .

ويظهر أن اللعب بالطيور، كان شائعاً في المدينة ، فهذا «مالك» يتهمه أبوه بالتلهي بالحمام ، وبعد دهر نرى «مالك» ابنا اسمه محمد ، يحيى وأبوه يحدث ، وعلى يده بأشق ، وقد أرخى سراويله ، يدخل على أبيه وتلامذته ويخرج ، ولا يقعد ليمتعلم^(١) . على حين كانت أخته «فاطمة» متعاملة تحفظ علم أبيها .

ومما يذكّر من حرص الغلام «مالك» على التعلم أنه كان يلزم باب أستاذه ، كما رأيناه يجلس على حجر باب «ابن هرمز» ؛ ويأتى «نافعا» نصف النهار ، وما تظله الشجر من الشمس^(٢) ، تفرغ لما يريد ، حتى أشفقت عليه أخته فقالت لأبيها : هذا أخى لا يأوى مع الناس ؛ فقال لها أبوها : يا بنية ، إنه يحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣) .

ومن ذلك أنه كان يعمل فى كمه تمر ، يناوله صبيان «ابن هرمز» ويقول لهم : إن سألكم أحد عن الشيخ فقولوا مشغول^(٤) . وفهمت من هذا أنه يريد إطالة الوقت معه ، والانفراد به .

ويحدثون أنه أفضى به طلب العلم ، إلى أن نقض سقف بيته ، فباع خشبه^(٥)

(١) الديباج المذهب ص ١٨ ط مصر .

(٢ و ٣) ترتيب المدارك ١ / ١٨ (ط) - د .

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق ، (والديباج المذهب) ص ٢٠ ط مصر .

وإن كانوا يروون أنه لم يكن له منزل ، وكان يسكن بكراء إلى أن مات^(١) ؛
وكان يسكن دار «عبد الله بن مسعود» ؛ وربما اعتذروا عن ذلك باختلاف
الأحوال به ضيقا وسعة في الحياة ؛ وإن كانوا يجعلونه ساكنا بكراء حتى الموت ،
أي رغم كل يسر وسعة فأين اختلاف الأحوال !!

لقد عُرف من قوله : إنه لا يبلغ أحد ما يريد من هذا العلم ، حتى يضر به
الفقر ، ويؤثره على كل حال^(٢) . ولعل مالكا قد احتمل من ذلك وآثر ؛
وإن لم ينقض السقف ويبع خشبه !!

وطالت مدة طلبه العلم سنين كثيرة تختلف فيها الروايات ، وسنعرض
لذلك فيما بعد ؛ وكتب كثيرا من الحديث بيده ، كتب فيما قالوا مائة ألف
حديث^(٣) ؛ وإن استكثرت هذا إحصاء ، فحسبك منه الدلالة على عظم
الجهد المبذول .

(١) ترتيب المدارك : ١ / ١٦ (ط) - د ، (والديباج المذهب) ص ١٩ ط مصر .

(٢) السيوطي (تزيين الممالك) ص ١٤ و ١٥ .

(٣) الديباج المذهب : ص ٢١ ط مصر .

بين يدي أسانيد

١ — من الأسناد ؟

٢ — ربيعة الرأي

٣ — ابن هرمة

٤ — ابن شهاب

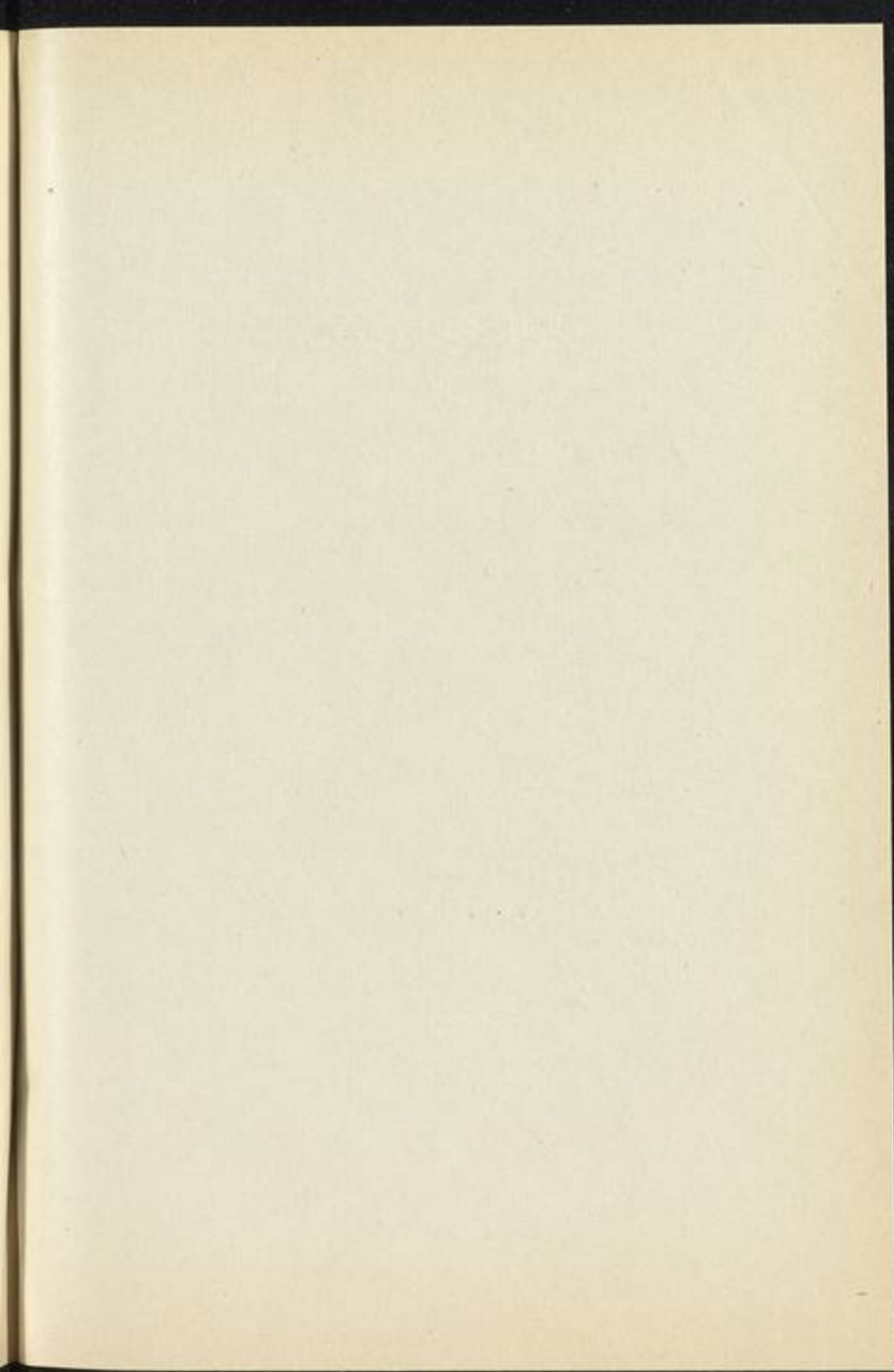
٥ — نافع

٦ — جعفر الصادق

٧ — ابن المنكر

٨ — عروة بن الزبير

٩ — بقية



أخذ «مالك» العلم عن كثيرين، حتى عدوا من روى عنهم تسعمائة رجل^(١)؛ وكل هؤلاء يُعتبر شيخا له في اصطلاحهم، لكننا نعني هنا بالأستاذين، أولئك الذين كان له بهم فضل اختصاص، وطول مزاولة يمكن أن نجد أثرها في شخصيته العقلية، أو الاجتماعية.

ومن هنا سنحاول أن نتخير أبرز هؤلاء الأسيان أثرا فيه، لنقول عنهم، كلمات قصارا تكشف عن درجة اتصاله بهم، ومبلغ تأثره بشخصياتهم، وما أظن أننا نستطيع استيعاب ذلك، أو المقاربة فيه، فلعله قد تأثر بأشخاص لم يُذكر من الإشارة إليهم، ولم يُطل التحدث عنهم، بل لعل المرء يوجّه في الحياة بمن لا ينتبه هو إلى أثرهم فيه، فضلا عن ملاحظة المؤرخ ذلك....، ولكن، هذا جهد المستطاع.

(١) المقدسي: (التنوير) ٤٢ وجه - خط.

(٢)

من هؤلاء الذين ترجح تأثره بهم : « ربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن فروخ المديني » المتوفى سنة ١٣٠ - ١٣٦ هـ ^(١) ، وقد كان « ربيعة » أول الدهر ، صاحب عبادة ، ثم نزع عن ذلك ، إلى أن جالس القوم ، فنطق بلب وعقل سديد وفطنة ، وعدوه صاحب معضلاتهم ... وأحسبه إنما سمي « ربيعة الرأي » كما سمي « المغيرة » بن شعبة الصحابي من قبل « مغيرة الرأي » ^(٢) ، إذ كان من دهاة العرب ، لا يقع في أمر إلا وجد له مخرجا ، ولا يلتبس عليه أمران ، إلا ظهر الرأي في أحدهما ؛ وأما الرأي الفقهى فلنا إليه عودة بعد ، وربما لا يكون منسوبا إليه ؟

لعل « ربيعة الرأي » هذا كان أول أساتذة غلامنا ، فقد روى أن « مالك » رأى في حلقة وعليه شنف ، كما قدمنا ، ثم هذه والدة « مالك » كما يروى في قصة إلباسها إياه ثياب العلم - على ما سبق - كانت تقول له : اذهب إلى ربيعة فتعلم من أدبه قبل علمه .

(١) يختلف في وفاته - كما هو معتاد - على سنين ما بين ١٣٠ و ١٣٦ - انظر : ابن خلكان ؛ (والتجريد) لابن عبد البر ، (وتاريخ بغداد) للخطيب .

(٢) ابن حجر . (الإصابة) ٦ : ١٣١ و ١٣٢ .

وإلى جانب ذلك نذكر أن «ربيعة» تيمى ولاء، فهو مولى آل المنسكدر التيمى^(١). وأسرة الغلام حلفاء تيم، فتقدير الأم لربيعة، وصلة الأسرة به، مع رؤية «مالك» صغيراً في درسه، كل أولئك يمهّد لظن ابتدائه الطلب عليه.

أخذ «مالك» عن «ربيعة» الفقه، وروى عنه أنه قال «ذهب حلاوة الفقه، منذ مات «ربيعة بن عبد الرحمن»^(٢) وأخذ عنه الحديث». وروى عنه في [الموطأ] أحاديث، يعدونها اثني عشر حديثاً ما بين مسند عدوه خمسة، ومرسل عدوه واحداً، وبلاغ عدوه ستاً^(٣)

وربيعة أحد من يريد «مالك» إذا قال: على هذا أدركت أهل العلم ببلدنا، والأمر عندنا^(٤)

وقد يحصى ما يروى عنه في غير [الموطأ] مثلاً، فلا يظهر ذلك كثيراً؛ لكن مؤرخ «مالك» يقدر أنه أفاد من «ربيعة الرأي»، غير ذلك الذى يحصى... أفاد منه في عقله وتفكيره، وأفاد ما كانت تقول أمه له: تعلم من أدبه قبل علمه: كما تأثر به في ذوقه ومزاجه، إذ يلبس الأقصة الرقيقة

(١) ابن قتيبة: (المعارف) ١٧٠ ط قديمة، وقد يقال في «ربيعة الرأي» مولى آل الهدير، ولا مغايرة في ذلك لأن الهدير جد المنسكدر.

(٢) الخطيب البغدادي: (تاريخ بغداد) ٤٢١/٨ و٤٢٢ ط الخانجي

(٣) ابن عبد البر: (التجريد) ٤٩.

(٤) ترتيب المدارك ١ ورقة ٣٧ - وجه (د).

ويقول : ما أدركت أحدا يلبس هذه الثياب الرقاق ، وإنما كانوا يلبسون الصفاق ، إلا « ربيعة » فإنه كان يلبس مثل هذا - ويشير إلى قميصه ^(١) - .
ويبرر القول بهذا التأثير ، طول ملازمة « مالك لربيعة » ، فقد رُئى وعليه الشنف في حلقتة ؛ وسنراه يقعد للتدريس والفتيا متصلا « بربيعة » يستأذنه ، أو يخرج عليه ، على اختلاف الروايات في ذلك .

(١) الديباج : ص ١٩ ط مصر . ولا يسلم هذا من اختلاف الرواية ، ففي (تذكرة الحفاظ) - ١٩٧ - أن « مالكا » كان يقول : « ما أدركت فقهاء بلدنا إلا وهم يلبسون الثياب الحسان » فهل يلبسون الحسان مع الثياب الصفاق ؟ ! !

(٣)

ومن طال اتصال «مالك» به «ابن هرمز» أبو بكر عبد الله^(١) بن يزيد المتوفى^(٢) سنة ١٤٨ هـ ، الأصم الشديد الصمم . كان مولى الدوسيين^(٣) . ويظن أنه فارسي كما يدل اسمه ، ولو أن الأسماء علامات ودلالات ، لا توجب نسباً ولا تدفعه ؛ ومن طريف الحوار بين القدماء في تحقيق الأنساب بحجة من الأسماء ، ما في الأغاني (٣١/٦ ط السامى) بين «خالد بن كلثوم» و «أبي عبيدة معمر بن المثنى» بشأن «وضاح اليمن» . فكان مما قال خالد : «... وأى شيء يكون إذا سمى عربى باسم فارسى ؟ وليس كل من كنى

(١) فى النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية من كتاب (طبقات الفقهاء) للشيخ الرازى - ت ٤٧٦ هـ - ورقة ١٥ ظهر - يذكر اسمه : أبو عبد الله بن يزيد . وكذلك ورد فى النسخة المطبوعة من هذا الكتاب فى بغداد ص ٣٩ - اسكن يسميه (ابن قتيبة) فى المعارف - ١٩٥ ط قديمة ، عبد الله فقط : وكذلك الطبرى فى (تاريخه) ٢٢٩/٩ ، وابن حزم فى (الإحكام) ٩٦/٥ ، وابن أبى حاتم الرازى فى (الجرح والتعديل) ج ٤ من النسخة الخطية بدار الكتب المصرية وهى غير مرققة فأثرت تسميته عبد الله ، دون (أبو) مع الكثرة (٢) البخارى : (التاريخ الصغير) ص ١٧٢ .

(٣) ابن قتيبة : (المعارف) ص ١٩٥ . وفى (التاريخ الصغير) للبخارى سنة ١٧٢ ط الهند : «مولى بنى ليث» . ومثله فى (الجرح والتعديل) فهل هو غير من يتحدث عنه ابن قتيبة ، وبخاصة لأن ابن قتيبة لم يزد على الاسم . وهو سمي ابن هرمز الأعرج عبد الرحمن ، أبوه هرمز لاجده كهذا . وتوفى الأعرج عبد الرحمن بالاسكندرية سنة ١١٧ ولم يعد مالك فى الآخذين عنه ، ففرق بينهما .

أبا بكر هو الصديق ، ولا من سمي عمر هو الفاروق ، وإنما الأسماء أعلام ودلالات ، لا توجب نسباً ولا تدفعه .

قل ما كتبوا عن « ابن هرمز » ، حتى ليكاد ما ورد في ترجمة « مالك » من الإشارات إليه والخبر عنه ، يكون أكثر مما كتب عنه استقلالاً^(١) .
وربما أمكننا القول بأن « مالك » لزم « ابن هرمز » هذا وأطال ملازمته ، بعد ما سألوه أبوه هو وأخاه الأكبر منه سؤالاً ، فأصاب أخوه ولم يصب هو . فقرعه أبوه بقوله له : « ألهتك الحمام عن العلم » إذ يقول تعقيباً على الخبر : « فغضبت ، وانقطعت إلى ابن هرمز سبع سنين - وفي رواية ثمانى سنين - لم أخلطه بغيره^(٢) » .

ولا تستكثر انقطاعه إليه ثمانى سنين لا يخلطه بغيره ، لأن الرواية تجاوز ذلك من المدة ، وتختلف في مدة التلمذة له ، فيروى أنه جالس « ابن هرمز » ثلاث عشرة سنة^(٣) ، أو أقام خمس عشرة سنة يغدو من منزله إلى منزل « ابن هرمز » ، ويقوم عنده إلى صلاة الظهر ، مع ملازمته لغيره^(٤) ، أو أنه

(١) لم يكتب عنه استقلالاً إلا الشيرازى فى (طبقات الفقهاء) نحو ثلاثة أسطر، وابن أبى حاتم فى (الجرى والتعديل) قرابة ثلاثة أسطر أيضاً ، ولم يذكره الذهبى فى (تذكرة الحفاظ)

(٢) (ترتيب المدارك) ١/١٨ ظهر د . و (الديباج) ٢٠ ط مصر

(٣) (الترتيب) ١/١٢ وجه (د) ، ومثله فى (الديباج) ص ٢٠

(٤) (الترتيب والديباج) فى الموضع السابق

جالسه ست عشرة سنة^(١) . وقد تصل هذه المدة « بالإشارة » إلى ثلاثين سنة وذلك في قول « مالك » : إن كان الرجل ليختلف للرجل ثلاثين سنة يتعلم منه ... فكان تلامذة مالك يظنون أنه يريد نفسه ، مع ابن هرمز^(٢) .

ويمكن فهم هذه الروايات المتعددة ، على أن « مالكا » ، لازم « ابن هرمز » ، لا يخلط غيره به ، مدة سبع سنين أو ثمان ، هي التي يقول فيها : كنت آتى « ابن هرمز » من بكرة ، فما أخرج من بيته ، حتى الليل^(٣) ؛ ولعله إذ ذاك كان يعطى صبيان التمر ، الذي يجعله في كفه ، ليقولوا لمن يسأل : إن الشيخ مشغول - كما مر . وفيما بعد هذه السبع أو الثمان السنين ، كان يتردد على « ابن هرمز » ، مع أخذه عن غيره ، فقد يصح أن يغدو من منزله إلى منزل ابن هرمز ، فيقيم عنده إلى صلاة الظهر كما سمعناه يقول قريبا ، ثم يأتى « نافعا » نصف النهار ، وما يظله الشجر من الشمس فيتمحين خروجه كما وصف^(٤) . وأما الاختلاف إليه ثلاثين ، فقد يكون باقى المدة بعد أن كبر ، وتصدر للفتيا ، وجلس للتدريس ؛ فلم يكن عندهم ما يمنع من أن يطلب الرجل العلم ، وهو يدرس ؛ كما كان « سفيان بن عيينة » - فيما رواه - يجلس في حلقة « مالك » ،

(١) (الترتيب والديباج) في الموضع نفسه .

(٢) (ترتيب المدارك) ١ : ورقة ١٨ - ظهر - (والديباج) ص ٢٠ -

(٣) « » ١ : ١٩ - وجه « » « »

(٤) المصدران السابقان

يسمع الحلال والحرام ، والحديث المعمول به ؛ لا يتسكلم بحرف ، وإذا خرج حلق لنفسه حلقة^(١) . بل لقد كان من سنتهم ، أن يروى الأكا بر عن الأصاغر ، يستديمون بذلك طلب العلم ، وإخضاع النفس ؛ وقد روى عن «مالك» نفسه ، كبارُ أشياخه كما ينقل ذلك .

من كل ماضى لا نرى بأسا بأن تدوم صلة الغلام بشيخه هذه السنين الطوال

يعد «ابن هرمز» من فقهاء أهل المدينة ، من الطبقة التالية لفقهاء السبعة المعروفين ، أو الطبقة الرابعة من طبقات فقهاء المسلمين ، على اعتبار أن الصحابة طبقتان ، يليهم من التابعين ، الفقهاء السبعة ومن في درجتهم ، ثم هذه الطبقة التى منها «ربيعة الرأى» ، «وابن شهاب الزهري» ، «وعمر بن عبد العزيز» ، «وأبو الزناد» ، وهذا «ابن هرمز»^(٢) .

ويشهد له أنداده بالخير إذ يقول «سليمان بن بلال المدنى»^(٣) «لربيعة» : رأيت العلماء والناس ، فيقول له «ربيعة» : «ما رأيت عالما قط بعينك

(١) الزواوى : (مناقب مالك) ص ٩

(٢) أبو إسحق ، جمال الدين إبراهيم بن على الفيروزابادى الشيرازى : (طبقات الفقهاء) ط بغداد ١٣٥٦ . وعده البخارى في فقهاء المدينة ، فى (التاريخ الصغير) ص ١٤٥ ، ١٦٧ ط الهند

(٣) بربرى ، ولى خراج المدينة ، وكان ثقة عاقلا يفتى بالمدينة : (تذكرة الحفاظ) ١/ ٢١٥ ط الهند .

إلا ذلك الأصم ابن هرمز^(١) . وعن « ابن هرمز » أخذ « مالك » الفقه كما صرحوا^(٢) ولقد قالوا : إن « مالكا » إذا قال : « على هذا أدركت أهل العلم ببلدنا ، والأمر عندنا » فإنه يريد « ربعة » و « ابن هرمز »^(٣) .

لكن « مالكا » يحدثنا : أن « ابن هرمز » كان من أعلم الناس بالرد على أهل الأهواء ، وبما اختلف فيه الناس من هذه الأهواء^(٤) ؛ وأنه كان يسد على أهل الأهواء^(٥) . وسنرى تلميذه « مالكا » ؛ يؤلف فيما بعد ، في الرد على الأهواء ، وتعتبر رسالته في ذلك ، من خيار الكتب ، الدالة على سعة علمه ، كما قالوا^(٦)

فستنتج من ذلك ، أن لمشيخة « ابن هرمز » أثرا في علم « مالك » الاعتقادي ، وفي منهجه الكلامي ، الذي سنقف عنده فيما يلي .

ويبقى بعد الفقه والكلام ، الحديث ؛ وهو العلم عندهم ؛ فكيف كانت صلة « ابن هرمز » بمالك فيه ؟ . . فيجئنا في جواب هذا السؤال .

(١) الشيرازي : (الطبقات) ص ٣٩ .

(٢) المصدر السابق — ص ٣٩

(٣) (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ٣٧ وجه د

(٤) الشيرازي : (الطبقات) ص ٣٩ ومعه (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ١٢ وجه د .

(٥) الزواوي : (مناقب مالك) ص ٤٠

(٦) (ترتيب المدارك) : ١ : ورقة ٣٩ آخر الوجه وأول الظهر — د — (والديباج)

أن «ابن هرمز» ، كان قد استحلف «مالكاً» ألا يذكر اسمه في حديث^(١) .. وإن هذا الاستحلاف ليلفت النظر ؛ فماذا كان من أمر «مالك» إزاء هذا الاستحلاف ؟ .. ثم ما سر هذا الاستحلاف غير المعتاد ؟

أما أثر هذا الاستحلاف فر بما كان منه : أنى لم أر - فيما رأيت - من أثبات أسماء الرجال الذين يروى عنهم مالك ، اسم ابن هرمز ، .. فلم أره في [تجريد ابن عبد البر] ؛ ولا رأيت في جريدة الرجال الذين عددهم «السيوطى» في [مناقب مالك] ؛ ولا رأيت في [إسعاف المبطل برجال الموطأ] للسيوطى أيضاً ؛ لكننى إلى جانب هذا وجدت ترجمة «لمالك» ، قد ألحقت بكتاب [تنوير الحوالك على موطأ مالك] للسيوطى ؛ فى طبعة مصر سنة ١٣٥٣ ؛ ووضعت فى آخر الجزء الثالث منه ، غير منسوبة إلى أحد ، وفى هذه الترجمة ذكر خبر هذا الاستحلاف ، وقد عقب عليه الكاتب بقوله : ولعل هذا هو السر فى توسيطه أبا الزناد بينه وبينه^(٢) . فرجعت إلى «أبى الزناد» فإذا «لمالك» عنه أحاديث مختلف فى عددها^(٣) قال «ابن عبد البر فى [التجريد] ص ٩٢ «لمالك» عنه أربعة وخمسون حديثاً . ولكنه ساق بعد ذلك ٥٦ حديثاً استغرقت فى الترقيم من ٢٤٩ إلى ٣٠٤ ، وقال «السيوطى» فى [التزيين] ص ٤٨ ، فى سياقة رجال «مالك»

(١) (ترتيب المدارك) ١ : ورقة ١٨ - ظهر - د (والدياج) ص ٢٠

(٢) بالجزء الثالث من تنوير الحوالك ص ١٦٥

الذين روى عنهم في هذا المسند ما نصه : « أبو الزناد » ٦٤ أربعة وستون حديثاً
اختلفوا في خمسة عشر . فعلى هذا يكون المتفق عليه تسعة وأربعين حديثاً
لا أربعة وخمسين كما قال « ابن عبد البر » ولا كما عدها هو نفسه !!!

وقد ساق « ابن عبد البر » سند هذه الأحاديث في [التجريد] هكذا :
« مالك » عن « أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة »^(١) و « الأعرج »
هذا هو عبد الرحمن بن هرمز الراقد في الاسكندرية ، وهو غير صاحبنا ؛ فهذا
عبد الله ، وذلك عبد الرحمن ، وصاحبنا الأصم ، وهذا الأعرج ، وعبد الله
الفقيه جده هرمز ، وعبد الرحمن أبوه هرمز ، وكأنما كاتب هذه الترجمة
السابقة قد وهم فيما أشار إليه من هذا التوسيط . و « مالك » لم يذكر « عبد الله
ابن هرمز » في مروياته على ما وصلت إليه يدي ؟ ..

وأما سر هذا الاستحلاف ، فما إخال القول فيه سيستقيم لنا ، إلا على
ضروب من الغرض ، نقلبها رجاء أن نعتز منها بما يقبل .. فهل السر في
طلب « ابن هرمز » ألا يُذكر اسمه في حديث ، ضرب من التوقي والاحتياط ،
نشأ من تقديره تبعة الرواية ، والمسئولية فيها ؟ ... إنه لا يروى عن « ابن هرمز »
خبر يدخل في هذا الاحتياط ؛ وذلك أنه قيل له : نسألك فلا تجيبنا ؛

(١) ابن عبد البر : (تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) - ٩٢ ط مصر
سنة ١٣٥٠ ؛ يذكر هذا السند ثلاث مرات ثم يحيل عليه ما بقي من الأحاديث كلها

ويسألك «مالك» و«عبد العزيز» - أى ابن الماجشون - فتجيبهما !! ؛ فقال :
دخل علىّ فى بدنى ضعف ، ولا آمن أن يكون قد دخل علىّ فى عقلى مثل
ذلك ، وأنتم إذا سألتونى عن الشئ فأجبتكم قبلتموه ، ومالك وعبد العزيز
ينظران فيه ، فإن كان صوابا قبلاه ، وإن كان غيره تركاه ^(١) .

فعلى تقدير صحة هذا الخبر ، واستبعاد أن تكون رغبة أصحاب المناقب فى
الإشادة «بمالك» ونقده للمروى ، قد أثرت فى سَوَق هذا الخبر... على تقدير هذا
نرى احتياطاطيبا ، من رجلٍ يشعر بما دخل على بدنه من ضعف ، ويخشى أن يكون
قد دخل عليه فى عقله مثله ، فلا يحدث إلا النقاد ، ويمسك عن تحديث سواه ،
وهو تقدير دقيق لتبعة الرواية ، قد يمهّد لتفسير الاستحلاف بالاحتياط والتوقى ..
ولكن ، أينتهى هذا الاحتياط والتوقى إلى سَوَق المروى بغير سند ؛ أم
إلى ترك المروى وكتمان العلم ؟ ! هما أمران أحلاهما مر ؛ ثم هل يكون هذا التوقى
قبل الضعف وخوف خطره ؟ ! ويكون فى السنين الطوال التى لازمه فيها تلميذه
«مالك» الذى يشهد له - كما فى الخبر السابق - بأنه ناقد ينظر ؟ ! لعله ليس
من القريب السائق أن يعمل هذا الاستحلاف من «ابن هرمز» بالاحتياط
والتوقى ..

فبقى أن يتجه الفرض اتجاها مغايرا ؛ فللمسألة جانب آخر يستحق النظر ،

وهو : أننا نقرأ في [كتاب الجرح والتعديل] « لأبي حاتم الرازي » أن « عبد الله بن هرمز » أحد فقهاء أهل المدينة ، الذي روى عنه « مالك » « ليس بقوى »^(١) . فهل كان الشيخ عند « مالك » في الحديث ليس كما كان عنده في الفقه ؟ ؛ وليس كما هو في الكلام ومناقشة أهل الأهواء ؟ ؛ وهل لهذا لم يظهر اسمه في رجال « مالك » بالموطأ ؟ ... هذا احتمال قريب ؛ لا يبعده أن « ابن هرمز » كان فقيها يؤخذ عنه ؛ فلهذا عندهم نظائر : يكون الرجل من كبار الفقهاء ، وهو مع ذلك متروك الحديث ، وهذا « الحجاج بن أرطاة النخعي الكوفي » - ت ١٥٠ هـ - ، من كبار الفقهاء ، ومع ذلك تركه « ابن مهدي » ؛ والقطان ؛ وقال « أحمد » لا يحتج به^(٢) ؛ وهذا « أبو محمد ، الحسن بن عمار الكوفي » - المتوفى سنة ١٥٣ هـ - كان قاضي بغداد ، لكنه واه باتفاقهم^(٣) ؛ وأبو عبد الله شريك بن عبد الله النخعي « الكوفي القاضي » - ت ١٧٧ هـ - أحد الأعلام ، فقيه إمام ، لكنه يغلط ويضعف جدا^(٤) ... وهؤلاء جميعا - كما ترى - من أهل القرن الثاني الهجري ، وهو العهد الذي نؤرخه ، فهل كان « ابن هرمز »

(١) النسخة الخطية بدار الكتب المصرية ج ٤ غير مرقم - في حرف الفين - ؛ والذهبي لا يذكر ابن هرمز في (تذكرته) ؛ ولا كتبه كذلك لا يذكره في (ميزان الاعتدال) بين من فيه شيء ؛ ولا يذكره النسائي في كتابه (الضعفاء) ؟

(٢) (ابن العماد) : (شذرات الذهب) ١/٢٢٩ - و(الذهبي) : « ميزان الاعتدال » ١/٢١٣

(٣) » » » » ١/٢٣٤ - » » » » ١/٢٣٩

(٤) » » » » ١/٢٨٧ - » » » » ١/٤٤٤

شيخ «مالك» شبيهاً بهؤلاء؟ وهل بين هذا، وبين عدم ظهوره في مشيخة «مالك» مع طول الملازمة صلة؟ وهل يمت ذلك بسبب ما إلى رواية الاستحلاف بترك اسمه، ويفسرها بوجه من الوجوه؟.. تلك كلها فروض لا نقترح فيها بترجيح، بل نترك للزمن ترجيحها، ولا نقول فيها أكثر من أنها احتمالات ليست ببعيدة.. وأن هذا المتأخر منها، قد يكون أقرب من متقدمها.

وتسلمنا هذه الفروض إلى فهم خاص، لرواية أخرى تُنقل عن «مالك» في شأن شيخه «ابن هرمز» تلك هي قوله: جالست «ابن هرمز» ثلاث عشرة سنة - ويروى ست عشرة سنة - في علم لم أبته لأحد من الناس^(١). فلا شيء لم يثبت «مالك» هذا العلم؟ وهل يمكن أن يتصل ذلك بما أسلفنا، من درجة الثقة بالشيخ؟ هذا فرض أيضاً نعرضه على الاحتمال، ولا نزيد.

* * *

ونستطيع أن نلمح تأثر «مالك» بابن «هرمز» في منهجه العلمي، أو في خلقه العلمي، من حيث تقدير المسؤولية، وعدم التهجم بالإجابة، وكبح النفس عن العجب، وحب الرياسة، إشاراً للحقيقة وميلاً إلى التلقى بالتوقيف والنقل. ومظهر ذلك: قول العالم «لا أدري» أو «لا أحسن» أو «حتى أنظر».. وذلك كله مما اشتهر نقله عن «مالك» رضى الله عنه. وقد حدثنا هو

(١) (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ١٢ وجه د - ومثله في (الديباج)

أنه سمع « ابن هرمز » يقول : ينبغي أن يورث العالم جلساءه قول « لا أدري » حتى يكون ذلك أصلا في أيديهم ، يفرعون إليه ، فإذا سئل أحدهم عما لا يدري قال : لا أدري ^(٢) .

لقد كانت القولة - فيما يبدو - شائعة ، يتناقلها علماء الصحابة مقدرين الأمانة العلمية ، « فعمربن الخطاب » ابتلى بأشياء سئل عنها فلم يجب ؛ وابن عباس قد ينسب إليه أنه قال : إذا أخطأ العالم « لا أدري » أصيبت مقاتله ؛ وقد قال « ابن عمر » : لا أدري ، وقال ابن الزبير : لا أدري ^(١) .

وكأنما كان « ابن هرمز » من أظهر المتمسكين بذلك ، يرى توريث العالم جلساءه هذا الأصل ، فورثه عنه « مالك » ملازمه الشديد الملازمة له .

وقد يدل هذا الأصل على ضرب من تهيب الرأي ، والتوقف عنه ، وميل إلى تحديد العمل العقلي في الميدان الفقهي ، وعدم الاندفاع إلى القياس ، واستخراج الأحكام ، على نحو ما شوهد من هذا الإقدام في بيئات فقهية أخرى . وسنعود إلى هذا فيما بعد بفضل بيان .

لعل طول ملازمة « مالك » « لابن هرمز » ، على ما رأيناه في الروايات

(١) (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ٢٥ وجه د .

(٢) ترتيب المدارك ١ / ٢٥ وجه د - د -

المختلفة . قد عقد بينهما أواصر صداقة قوية تجعل «ابن هرمز» يفضى إلى تلميذه بسرره السياسى الخطر فى عصر انقلاب واضطراب ، قامت فيه العباسية بعد الأموية ، وتوالى الخروج على هذه العباسية من العلويين وغيرهم . و«ابن جرير الطبرى» يحدثننا^(١) أن «مالك بن أنس» يقول : كنت آتى «ابن هرمز» ، فيأمر الجارية ، فتغلق الباب ، وترخى الستر ، ثم يدكر أول هذه الأمة « ثم يبكى حتى تخضل لحيته »

وسنرى هؤلاء الأشياخ فى المعتزك السياسى ، حينما نتحدث عن موقف «مالك» فيه . . وقد خرج «ابن هرمز» مع «النفس الزكية» سنة ١٤٥ هـ وعفا عنه العباسيون بعد الهزيمة .



على الرغم من قلة ما وصلت إليه اليد من أخبار الشيخ «ابن هرمز» ، فإننا نجد من يسير الأخبار ، ميله إلى قلة الكلام^(٢) ، كما نحس أنه كان ميالا إلى العزلة ، إذ نراه يقضى يومه كله فى بيته ، يأتيه «مالك» من بكرة ، فلا يخرج حتى الليل كما سمعنا ، ولعل فى هاتيك الصفات الواضحة فى الشيخ ، ما يلقى ضوءاً على شخصية «مالك» ، حينما نحاول تصويرها فى شيء من الجلاء بعد ذلك إن شاء الله .

(١) (تاريخ الأمم والملوك) ٢٢٩/٩ ط مصر .

(٢) الزواوى : (مناقب مالك) ص ٤٠

(٤)

وممن زاحم « مالك » على باب « ابن سُرَّاب الزهرى » - أبو بكر محمد بن مسلم المدنى ، من زهرة بن كلاب من قريش ، - ت سنة ١٢٤ أو ٢٣ أو ٢٥ هـ - ^(١) عالم جامع : فهو محدث ، يعدّ رأس المدونين ، وواضع علم الحديث رواية - على رأى - ، كثير الحديث ، حتى وسعه أن يقول : ما صبر أحد على العلم صبرى ، ولا نشره أحد نشرى ^(٢) . ولقب : أعلم الحفاظ . ويعمد من فقهاء المدينة من طبقة « ابن هرمز » وإخوانه ^(٣) . وله مع ذلك كله ثقافة أدبية واسعة ، حتى قيل : إن حدث عن العرب والأنساب ، قلت : لا يحسن إلا هذا ، وإن حدث عن القرآن والسنة فكذلك ^(٤) ، ويعمد من أعلم الناس بالأنساب ^(٥) .

لم يزل « الزهرى » مع « عبد الملك بن مروان » ، ثم مع « هشام بن

(١) ابن خلكان : (الوفيات) ٧٥٢/١ ط بولاق

(٢) الذهبي : (تذكرة الحفاظ) ١ / ١٠٣ ط الهند

(٣) عده الشيرازى فى طبقاته ص ٣٥ ط بغداد ؛ وعده ابن حزم من أهل الفتيا فى المدينة ، (الأحكام) - ٩٦ / ٥

(٤) الذهبي (التذكرة) ١ / ١٠٣

(٥) ابن عبد البر (القصد والأتم فى التعريف بأصول أنساب العرب والمعجم) ص ٤٣ ط مصر

عبد الملك » ، كما استقصاه « يزيد »^(١) وبهذا كان مقامه بالشام كثيراً ،
ولما قدم المدينة قال « مالك » : كنا نزدحم على درج سلم بابه^(٢) .
وكانت لبابه عتبة حسنة ، كان يجلس عليها « مالك » ورفاقه ، ويتدافعون
إذا دخلوا على الشيخ حتى يسقط بعضهم على بعض^(٣) . وتظهر رغبة « مالك »
في الانفراد به ، إذ تسمعه يقول : شهدت العيد ، فقلت : هذا اليوم يخلو فيه
« ابن شهاب » ... فانصرفت من المصلى ، حتى جلست على بابه . فسمعتة يقول
لجارته : انظري ، من على الباب . فنظرت ، فسمعتها تقول . مولاك الأشقر
« مالك » ، قال : أدخله ، فدخلت ، فقال : ما أراك انصرفت بعد إلى
منزلك ، قلت : لا ، قال : هل أكلت شيئاً ؟ قلت : لا ، قال : فاطعم ، قلت
لا حاجة لي فيه ، قال : فما تريد ؟ . قلت تحدثني سبعة عشر حديثاً^(٤) ... وحدثه
بكذا وكذا - الخ الخبر الدال على حرص « مالك » ، على فرص لقاء « ابن
شهاب الزهري » .

(١) ابن خلكان : (الوفيات) ١ / ٥٧٢ ط بولاق

(٢) ابن عبد البر (الانتقاء) ١٦ ، ١٧ - و (المدارك) ١ / ورقة ١٩ ظهر - د -

(٣) القاضي عياض : (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ١٩ وجه - د - وقد وجدت ابن
حزم (احكام) ٥ : ١١٦ - يقول : وما كتب عنه أي الزهري - مالك إلا بمكة وهو
غريب مع هذا الروايات السابقة : ولعل فيه وما من ابن حزم .

(٤) القاضي عياض : (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ١٩ وجه - د -

والحديث عن « ابن شهاب » يسلمنا إلى ما أشرنا إليه سابقاً من طريقة التعليم لهذا العهد ، واعتمادها على الكتابة ... إذ نجد من اختلاف الأخبار في هذا الشأن ، ما لا يُحتمل الاغضاء عنه ، حتى آثرت أن أضع بين يدي القارئ مثلاً آخر ، مما يجب أن يفرغ له المؤرخ من هذه الأخبار المتدافعة :

إنك لتقرأ من هذا ، أن « الزهري » يسأل « ابن عيينة » حين يجلس بين يديه وهو صبي ، فيقول له : أقرأت كذا وكذا؟ حتى يقول له : اكتب الحديث ^(١) ؟ .
وتقرأ : أن الزهري هذا كان يطوف على العلماء ، ومعه الألواح والصحف ، يكتب ما سمع ^(٢) .

وتقرأ : أن « الزهري » ، كان إذا جلس في بيته ، وضع كتبه حوله ، فيشتغل بها عن كل شيء من أمور الدنيا ، فقالت له امرأته يوماً : والله لهذه الكتب أشد عليّ من ثلاث ضرائر ^(٣) ..

ذلك شأن « الزهري » في الكتابة والكتب ..

وتقرأ كذلك ، في صفة تلقى « مالك » عنه ، أن عامة ما سمعه منه ، كان عرضاً ، يقرأ « مالك » عليه ؛ وكان حسن القراءة ^(٤) ..

(١) الذهبي : (التذكرة) ١ / ١٠٦

(٢) المصدر السابق ١ / ١٠٣

(٣) ابن العماد : (شذرات) ١ / ١٦٣ ، وابن خلكان : وفیات ١ / ٥٧١

(٤) (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ١٩ وجه د - د

وفي خبر خلوة « مالك » به يوم العيد على ما أسلفنا منذ برهة ، يقول « مالك » فأخرجت ألواحى ، فحدثنى بأربعين حديثاً ، فقلت : زدنى ! قال : حسبك ، إن كنت رويت هذه الأحاديث ، فأنت من الحفاظ . قلت : قد رويتها ، فجبذ الألواح من يدي ، ثم قال : حدث . فحدثته بها ، فردها إلى ، وقال : قم ، فأنت من أوعية العلم .

وليس هذا فحسب هو اعتمادهم على الكتابة ، بل بلغ الأمر بهم أن رووا أن « ابن شهاب » كان يؤتى بالكتاب وما يقرأ ، ولا يقرأ عليه . فيقولون : نأخذ هذا عنك ؟ فيقول : نعم ! فيأخذونه وما يراه ^(١) .

وشبيه بهذا ما يروى عن « مالك » نفسه : أن شيخه « يحيى بن سعيد الأنصارى المدنى » - فى القرن الثانى الهجرى - حين خرج إلى العراق قال له : التقط لى مائة حديث من حديث « ابن شهاب » ، أرويها عنك . فكتبها « مالك » ثم دفعها إلى « يحيى » ، فقال له : أرويها عنك ؟ قال نعم . فقبل « مالك » فسمعها منك ؟ قال : كان أقمه من ذلك ^(٢) .

وهو إسراف غريب فى الاعتماد على الكتابة والثقة بها ، لو ضمته إلى ما يخبر به من أن طريقة التعليم فى المدينة لذلك العهد ، كانت القراءة كما يقرأ الصبى على المعلم ، لوسعت الانتهاء إلى تقرير الاعتماد على الكتابة كل الاعتماد .

(١) الذهبى : (التذكرة) ١ / ١٠٦

(٢) (ترتيب المدارك) ١ / ٢٣ ، ٢٩ وجه (د)

لكنك تجد بإزاء هذا أنه لم يكن « للزهرى » كتاب إلا كتاب فى نسب قومه إلى قریش^(١) . وأنه هلك فلم يترك كتاباً^(٢) . كما تجد « مالكا » يصف تلقيه عنه فيقول : أقل ذلك العرض^(٣) أى القراءة على الشيخ . كما أنه حين نفي أن « لابن شهاب » كتاباً ، أو أنه ترك كتاباً ، سأل « ابن وهب » - وقالت الرواية : إنه سأل يريد أن يخصمه ، ويقيم عليه الحجة - سأل : ما كنت تكتب ؟! فقال « مالك » : « لا^(٤) » .

وتنقل الرواية عن « أشهب » تلميذه أيضاً قوله : عاب « مالك » الكتابة للعلم ، وقال : « لم أدرك أحداً يفعله ، إنما كانوا يحفظون^(٥) » . وتجد قول « مالك » أيضاً : « ما كتبت عن أحد كتاباً على وجهه ، إلا عن العلاء^(٦) » . وهو صاحب الصحيفة التى أشرنا إليها سابقاً فى المدينة . كما يقول « مالك » : « ما كتبت فى هذه الألواح قط^(٧) » . ويصف تلقيه عن « الزهرى » فيقول : « كنت أجلس إلى « ابن شهاب » ، ومعى خيط فإذا حدث عقدت ، ثم رجعت إلى البيت... » يعنى فكتبت ، ويروى أنه

(١) ابن عبد البر : (القصد والأمم) - ص ٤٤

(٢) الذهبي : (التذكرة) ١ / ١٠٥

(٣) (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ١٩ وجه د .

(٤) الذهبي : (التذكرة) ١ / ١٠٥

(٥) (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ٢٩ ظهر - د

(٦) (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ١٩ وجه - د

(٧) المصدر السابق نفسه

مرة ، سمع من « ابن شهاب » ثلاثين حديثاً وعقدتها ، فقسى منها واحداً ، فسأل « ابن شهاب » الإعادة . فقال له : ألم تكن في المجلس ؟ فقال : بلى ، قال : فمالك لم تحفظ ؟ قال : ثلاثون ، إنما ذهب غنى منها واحد ، فقال له : لقد ذهب حفظ الناس ؛ ما استودعت قلبي شيئاً قط فنسيته^(١) . فكأنما الأمر كله للحفظ والسماع ، والكتابة مستبعدة أو مكروهة .

تلك روايات متدافعة ، ليس من اليسير أن توفق بينها ، إلا بكثير من التساهل وعدم الدقة ، وهى متجاوزة قد تلقاك فى الصفحة الواحدة من الكتاب ؛ أو متفرقة تلقاك فى كتب ، هى مصادر أمهات موثوق بها . والروايات ببراء ليس لها أسانيد ، حتى نجد فيها بعض المنفذ للتخلص من شىء منها أو تأخيرها ، على أنك لو مضيت تنقدها واحدة واحدة لآذك ذلك وأضاع وقتك ، فكيف يصنع المؤرخ ، حينما يحاول أن يكتب « لمالك » ترجمة محررة ، وأمامه هذا الخليط ؟ .

إنه ليجد بعض هذه الأخبار مكرراً فى حياة أشخاص آخرين ، أو بصور مختلفة فى حياة الشخص الواحد : كشكوى الزوجة من الكتب ، وحفظ الكثير ونسيان القليل ، وما إلى ذلك . ويذكر مع هذا ما أسلفنا من رغبة أصحاب المناقب والفضائل فى الثناء والمدح ... يذكر ذلك وغيره ، فينظر فى حذر

(١) (ترتيب المدارك) ١/ ورقة ١٩ - ظهر - وهذه العبارة تنسب لغير واحد من الحفاظ .

إلى هذه المرويات مهما ينقلها رجال كبار فضلاء ..
ثم انظر فيما نحن فيه ، تر أن هذا « الزهرى » كان فيما يصفونه أعمش ^(١) ،
فهل نتهم بهذا العمش ميله للكتابة أو قدرته عليها ؟ وأنه هلك ولم يترك
كتاباً ؟ أو هل نرجح ما تشعر أن روح العصر تتجه إليه ، وهو الميل إلى
التدوين الكتابي ، ذلك الميل الذى أيدته الخلفاء ، وطلب الخليفة « عمر بن
عبد العزيز » إلى هذا « الزهرى » - فيما يروى - أن يدون الحديث ؟
لك أن ترى من هذا ما تكون أكثر اطمئناناً إليه بعدما وضعت بين
يديك كل ما وجدت .

كيفما كانت الحال ، فقد أصاب « مالك » ، من علم « ابن شهاب »
كثيراً ، ظهر فى أحاديثه عنه فى [الموطأ] ^(٢) وليس ببعيد أن يكون قد أصاب
من ثقافته الأدبية ، التى تحدثوا عن سعتها ، فقد تصدى « مالك » فيما بعد
لتفسير غريب القرآن . وتسكلم فى غريب الحديث بل قالوا : هو أول من
تسكلم فيه ^(٣) . وحدث « الأصمعى » عنه ، فى بيان لغوى ^(٤)

(١) الذهبي : (التذكرة) ١ / ١٠٥

(٢) جملة السيوطى أول ثبت أسماء من روى عنهم مالك (تزيين) ص ٤٨ - .
وقال ابن عبد البر فى (التجريد) - ١١٦ - روى عنه مائة واثنين وثلاثين حديثاً منها
٩٢ مسندة وسائرهما منقطع . وقال السيوطى (تزيين) ٤٨ - إنها مائة حديث منها
سبعة عشر اختلفوا فيها ، وتسعة مرسلة ، وثلاثة موقوفة .

(٣ و ٤) (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ١٢ وجه - د -

وانسا عودة إلى مكانة « مالك » في اللغة وعلوم العربية ، حينما نحاول وصف شخصيته العلمية .

ومما يعنيننا أن نلمح في سلوك « ابن شهاب » وعاداته ، مظاهر لعلها تثير سبيلنا ، إلى فهم ذلك من التلميذ - وقد كان « ابن شهاب » يأنس إلى خلفاء الأمويين : الذين ذكرناهم قريباً ، كان يجالس هشاماً ، ويؤدب ولده ، كما رأينا « يزيد » يستقضيه ، وكان هؤلاء الخلفاء يصلونه ، ويقضون دينه ، ومما أذى عنه « هشام » في مرة ، سبعة آلاف دينار^(١) . وقد عيب الشيخ بالدين ، ووجه بهذا العيب في حياته^(٢) وكان فيما يقولون : من أسخى الناس ، لم يكن الدينار والدرهم ، عند أحد أهون منه عند « الزهري »^(٣) .

وقد نلمح لهذا أو بعضه ، مظاهر تشابه ، أو تأثير في « مالك » ، على ما سيلي بعد .

(١) (شذرات الذهب) ١ / ١٦٢ ؛ (وتذكرة الحفاظ للذهبي) ١ / ١٠٣

(٢) (التذكرة) ١ / ١٠٥

(٣) (شذرات الذهب) ١ / ١٦٢ ؛ (وتذكرة الحفاظ للذهبي) ١ / ١٠٣

(٥)

ومن قويت صلة «مالك» به «نافع بن سمرجس» أبو عبد الله الديلمي مولى «عبد الله بن عمر»، المتوفى سنة ١١٧ هـ أو ١٢٠ هـ. خدم «ابن عمر» ثلاثين سنة ونقل عنه علماً كثيراً؛ وللمصريين «بنافع» هذا صلة خاصة؛ إذ بعثه إليهم «عمر بن عبد العزيز» ليعلمهم السنن^(١). وهو محدث ثقة، لقبوه الإمام العلم^(٢) وأكبروا من صلة «مالك» به، فقالوا: أصبح الأسانيد: «مالك» عن نافع عن ابن عمر؛ وحين يتصل الشافعي بهذه السلسلة، تسمى سلسلة الذهب^(٣).

هذا «نافع» المحدث؛ وهو كذلك يوصف بقيقه المدينة^(٤) ويعده «ابن حزم» من أهل الفتيا فيها^(٥). وقد لازمه «مالك» ملازمة خاصة حريصة؛ فقد سمعنا قريباً أنه كان يأتيه، وما تظله الشجر من الشمس؛ وكان يترصد دخوله وخروجه ليسأله^(٦)... وقد اتصل به مبكراً، إذ يقول: كنت آتى «نافعاً» مولى ابن عمر، وأنا يومئذ غلام؛ ومعى غلام لى، فينزل إلى من درجته....

(١) (الذكر) ١ / ٩٤

(٢) المصدر السابق

(٣) ابن خلكان: (الوفيات) ٢ / ١٩٨ ط بولاق

(٤) شذرات الذهب ١ / ١٥٤.

(٥) (الاحكام) ٥ / ٩٦؛ ولم يعده الشيرازى فى طبقاته

(٦) (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ١٩ وجه د - د

فيقعدني معه، فيحدثني^(١). ولما كف بصر «نافع» كان «مالك» يقوده من منزله، إلى المسجد، فيسأله ويحدثه. وكان منزل «نافع» بناحية البقيع^(٢)، وأقرب بقيع إلى «المدينة» على بعد ميلين منها^(٣). أى نحو أربعة كيلومترات؛ يقود فيها الفتى أستاذه الضرير، يسأله فيحدثه. كل هذا مع تقدير طيب عرف عن مالك له؛ إذ يقول: كنت إذ سمعت حديث «نافع» عن «ابن عمر» لا أبالي ألا أسمعه من أحد غيره^(٤)، وبذلك أصاب «مالك» عن «نافع» سنة وفقها؛ وأورد له في [الموطأ] ثمانين حديثاً أو أكثر؛ على الخلاف^(٥) ولا تحدثنا الرواية هنا بشيء عن طريق تلقى مالك عن نافع؛ كالذى كان في «ابن شهاب» وكتابته!!

* * *

كيف تبرز الأخبار لنا شخصية «نافع» الذى لازمه «مالك» ملازمة غير قصيرة؟ ..

تلك هى شخصيته بعبارات الأخبار: ديلمى، فيه لكمة .. كان يجلس بعد الصبح فى المسجد لا يكاد يأتيه أحد، فإذا طلعت الشمس قام ... لا يفتى فى حياة سيده «سالم بن عبد الله بن عمر» .. يأتيه «الزهرى» فيحدثه «نافع» عن

(١) ترتيب المدرك: ١ / ورقة ١٩ - وجه - (د)

(٢) المصدر السابق نفسه

(٣) ياقوت: (معجم البلدان) ٦ / ١٩٩

(٤) ابن خلكان: (الوفيات) ٢ / ١٩٨ والسيوطى (إسعاف) ص ٢١٦

(٥) يعدها ابن عبد البر فى (التجريد) - ص ١٧٠ - ثمانين حديثاً. ويعدها السيوطى فى

(الترزين) - ص ٤٨ - ستة وثمانين، اختلقوا فى أحد عشر منها!

«ابن عمر». ثم يذهب «الزهري» بعد ذلك إلى «سالم» ابن ابن عمر ، فيقول :
سمعتَ هذا من أبيك ؟ فيقول له : نعم . فيحدث «الزهري» عن «سالم» ،
ويدع «نافعاً» مع أن السياق من عند «نافع» . .

وكان «نافع» لا يكلم أحداً ، يقولون عنه بنص عبارتهم : كان صغير
النفس^(١) .. ولا أتحكم في تحديد معنى صغر النفس هذا عندهم ، بل حسبي
أن أقول إن هذه الأوصاف : من لكنة ، وانفصاض طلبية ، وعزلة ، وصغر
نفس ، وتقدير مهانون من الأنداد ، ربما لا تعطى «مالكا» قدوة صالحة
رغم ما قد قيل - وربما لم يُقل إلا أخيراً فقط - من الإمامة ، والحفظ ،
والعلمية فيه !!!

(١) الذهبي : (تذكرة الحفاظ) - ١ / ٩٤ .

(٦)

وممن اختلف إليهم «مالك» زمانا^(١) «جعفر الصادق» ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المدني - ت ١٤٨ هـ - .

أحد الأئمة الاثني عشر على مذهب الإمامية ، ويعد من سادات أهل البيت ، وعباد تابعي التابعين ، وعلماء أهل «المدينة»^(٢) . وينسب له مع علم الدين ، أن له كلاما في صنعة الكيمياء ، والزجر ، والفأل ، و « جابر بن حيان » الصوفي الطرسوسي رأس الصنعة في الإسلام ، كان تلميذا «لجعفر» هذا ؛ ويذكر أن «جابرا» وضع كتابا يشتمل على ألف ورقة ، جمع فيه خمسمائة رسالة لأستاذه «جعفر الصادق»^(٣) .

وإلى «جعفر» تنسب الشيعة كتاب «الجفر» الذي فيه كل ما يحتاجون لعلمه إلى يوم القيامة ؛ وكان بالمغرب يتوارثه بنو عبد المؤمن^(٤) . وكثيرا ما تكذب الشيعة على «جعفر» هذا^(٥) ؛ وتصوره صورة يقر بها لنا ما سمعنا من أمر الجفر ، والزجر ، والفأل ، والكيمياء وغيرها ؛ ولا نقف طويلا أمام هذه

(١) الزواوى : (مناقب مالك) ص ٣٤

(٢) السيوطى : (اسعاف المبطأ) ص ١٨٦

(٣) ابن خلكان : (وفيات الأعيان) ١ / ١٣٠

(٤) عباس القمى : (سفينة بحار الأنوار) ٢ / ٢٠ ط النجف

(٥) ابن عبد البر : (تحريد التمهيد) ص ٢٤

الصورة لنتبين ملامح الزيف فيها ، أو معالم الصدق ؛ وإنما يعنيننا من الأمر ما يتأثر به «مالك» من الاتصال بأحد الأئمة الاثنى عشر، وبزعيم شيعي عظيم، مهما نجرده مما أضفت عليه شيعة من زيادات ، فلو لم يكن كياويا له خمسمائة رسالة دونها «جابر بن حيان» الكياوى الشهير؛ ولولم يكن عالما بالزجر والغال، ولا عنده خبر العالم وحال الدنيا إلى يوم القيامة ؛ فهو وراء ذلك كله رأس فى فرقة وجهت الحياة الإسلامية ، وأثرت فى التاريخ الإسلامى منذ ظهر الإسلام إلى اليوم ؛ ووقفت فى الطرف المقابل لجماعة السنة ، التى يعد مالك علما من أعلامها .

لاتصال «مالك» «بجعفر الصادق» آثار، يجب أن نلتمسها فى نواحى عدة من شخصية «مالك» : نلتمسها فى شخصية «مالك» العلمية من حيث هو محدث كبير، ورأس فى فقه الحديث ؛ ونلتمسها فى شخصية «مالك» الاجتماعية، من حيث هو رجل بارز فى المجتمع الإسلامى نعهده ، قد اتصل برجال الحكم ، وسعواهم للاتصال به ؛ كما نلتمسها فى خلقية «مالك» من حيث هو طالب يجد فى أستاذه القدوة المتبعة ، والأسوة المقلدة ؛ ونشير هنا إلى هذه الآثار فى إجمال ، مؤخرين تفصيلها إلى مكانه من وصف شخصية «مالك» ، بعد الفراغ من معرفة عناصر تكوينها .

على أنا حين نذكر صلة «مالك» بالتشيع ، تلوح لنا اعتبارات في شخصية «الصادق» ، وفي نظر العصر إلى التشيع لا بد لنا من تقديرها . فأما في شخصية «الصادق» فذلك ، أن أمه هي أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق «وأم أمه هي أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق» ؛ فلهذا كان يقول : ولدني أبو بكر مرتين^(١) ومن يفخر ، بل من يذكرو ولادة «أبي بكر» إياه مرتين ، لا ينظر إليه على أنه شيعي عادي ؛ لما نعرفه من نظر الشيعة وقولهم في أبي بكر . ثم إن «الصادق» - كما تشهد حياته - مسالم أو مسرف في المسألة : يقعد عن نصره قومه ، فقد خرج ابن عمه «محمد بن عبد الله ابن حسين» بالمدينة ؛ فهرب هو حتى قُتل «محمد» ؛ فلما قتل واطمأن الناس وأمنوا ، رجع إلى المدينة^(٢) ، وذلك أقصى المسألة ، أو هو يصل إلى شيء وراء المسألة قد ينتقد . . .

تلك شخصية «الصادق» الإمام الاثني عشرى ، الذي اتصل به «مالك» ؛ وأما نظرة العصر إلى التشيع ، ولا سيما نظرة العلماء ، فلعلها كانت نظرة هادئة قليلة الحدة ، فلم يكونوا يتحرجون إذ ذاك من الأخذ والرواية عن علماء الشيعة ؛ فتقرأ مثلاً أن «شعبة» و«الثوري» قد حملا عن «سامة بن كهيل الكوفي» - ت ١٢١ هـ - من أثبات الشيعة^(٣) . وأن «مسلماً» والأربعة قد خرجوا لـ «أبان بن تغلب الكوفي» - ت ١٤١ هـ - وهو غال في التشيع ، حتى قال «الجوزجاني» : زانغ مذموم المذهب .

(٢، ١) ابن خلكان : (الوفيات) ١٣٠/١ وابن عبد البر : (تمهيد التجريد) ص ٢٤

(٣) ابن العماد : (الشذرات) ١٥٩/١

والكنه ثقة معروف، وثقه «أحمد» و«ابن معين» و«أبو حاتم»^(١)
فعلى ضوء هذا من شخصية «الصادق»، ونظرة الناس إذ ذاك للتشيع يُقدَّر
اتصال «مالك» بـ«جعفر بن محمد» الإمام، صاحب المركز المعروف عند الشيعة ..

أخذ «مالك» الحديث عن «جعفر» وأخرج له في [موطئه] تسعة
أحاديث، منها خمسة متصلة مسندة أصلها حديث واحد، والأربعة
منقطعة^(٢)، و«جعفر» لم يسلم عند نقاد الحديث من القول فيه، «قالبخارى»
لم يحتج به، وقال «يحيى بن سعيد»: في نفسى منه شيء^(٣).

وقد نقل إلينا ما يفيد أن «مالكا» كان يراعى هذا، إذ قيل أنه
لا يروى عن جعفر حتى يضمه إلى أحد^(٤).. لكنى راجعت سند ما رواه عنه
في [الموطأ] فلم أره ضم إلى «جعفر» أحداً فيه !!

تلك شخصية جعفر العالمية في نظر أهل السنة، رغم ما نسجت الشيعة
حوله؛ وهذا مظهر اتصال «مالك» العلمى به.

ومركز «جعفر» الاجتماعى، يجعل للعتصل به صفة سياسية خاصة، وسنقدر
هذا حينما نعرض بعد لشخصية «مالك» السياسية، وحسبنا أن تلفت النظر

(١) ابن العماد : (الشذرات) ١ / ٢١٠

(٢) ابن عبد البر : (التهيد) ص ٢٤

(٣، ٤) الذهبي : (ميزان الاعتدال) ١ / ١٩٢

هنا إلى هذه الناحية إجمالاً ، ونضع إلى جانبها خبراً ، ينم عن احتياط «مالك» احتياطاً سياسياً في روايته عن «الصادق» ، ذلك أنه يُنقل : أن «مالكاً» لم يرو عن جعفر حتى ظهر أمر بني العباس^(٥) . ومعنى ذلك خشيته الاتصال به قبل ذلك أيام الأمويين ، ولا يبدو لنا سبيل قريب للتحقق من تمام صحة هذه الدعوى أو اتهامها ، فإن صحت — ولا بعد فيها على شخصية مالك — فهي تقيّة سياسية تزيّناً أسلوب «مالك» في الحياة ، والصلة بالحكام ، والنزعات السياسية.

وخلقية «الصادق» من حيث هو أحد أشياخ «مالك» يُتوقع أن يكون لها أثر على التلميذ ، و«مالك» نفسه يحدثنا عن هذه الخلقية ، فيُروى عنه قوله : كنت أرى «جعفر بن محمد» وكان كثير الدعابة والتبسم ، فإذا ذكر عنده النبي صلى الله عليه وسلم اخضر واصفر ، ولقد اختلفت إليه زماناً ، فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال : إما مصلياً ، وإما صائماً ، وإما يقرأ القرآن ، وما رأيته قط يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على الطهارة ، ولا يتكلم فيما لا يعنيه ، وكان من العلماء ، والعباد ، والزهاد الذين يخشون الله ، وما أتيته قط إلا ويخرج الوسادة من تحته ، ويجعلها تحتي^(١) .

و«مالك» نفسه هو الذي يحدثنا عن تأثره بهذه الأسوة ، إذ يصعب على

(١) المصدر السابق نفسه .

(٢) القاضي عياض : (ترتيب المدارك) ١ / ٣٣ وجه - د . والزواوي : (مناقب مالك) ص ٣٣ ، ٣٤ مع تغاير في بعض الألفاظ . وتقديم وتأخير .

جلسائه ما يروونه من تغير لونه واصفراره إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ويقولون له في ذلك فيقول: لو رأيتم ما رأيتم لما أنكرتم على ما ترون؛ ويذكر لهم حال «ابن المنكدر» الآتي ذكره، ويعقب عليه بحال «جعفر» هذه التي وصفها^(١).
ومن أجل هذا التأثير، ما عرضنا له من ذكر جعفر الصادق بين أساتذة «مالك».

(١) الزواوي : (مناقب) ص ٣٣

(٧)

أولئك هم المشهورون ممن لازمهم «مالك» واتصل بهم ، ووراء هؤلاء من أشياخه ، ناس ربما لا تكون لهم هذه الملازمة ، ولكن «مالك» نفسه من الرأى فيهم ، وحسن التقدير لهم ، مما يلفت نظر المترجم له . . . كما أن هناك آخرين ، في شخصياتهم معانٍ لا بد لمتفهم «مالك» ومصوره من الوقوف عندها . .

فمن الصنف الأول ، الذى نقل فيه رأى حسن لمالك : محمد بن المنكدر بن الهدير التيمى القرشى المتوفى ١٣٠ أو ١٣١ هـ - من أسرة متفهمة . كان عمه «ربيعة بن المنكدر» من فقهاء الحجاز ، وأخواه «أبو بكر وعمر» فقيهان ، بل لهم موالٍ فقهاء أيضاً ، «كلماجشون ، يعقوب الفقيه» وابنه ، و«ربيعة الرأى» السابق ذكره^(١) .

و«محمد» هذا من فقهاء المدينة^(٢) ، وهو إلى ذلك محدث ، كان من معادن الصدق ، وكان قارئاً يعد سيد القراء . وهو وراء ذلك كله ، زاهد عابد ، يعد في طبقاتهم^(٣) ، متقدم فى العلم والعمل . يقول : كابدت نفسى أربعين سنة حتى

(١) ابن قتيبة : (المعارف) ١٥٩

(٢) عده البخارى منهم فى (التاريخ الصغير) ص ١٤٥ ط الهند ، وابن حزم فى «الإحكام» ٩٦/٥ .

(٣) الشعرانى : (الطبقات الكبرى) ١ / ٣٢ ط الشرفية ١٣١٥ .

استقامت . وكان لا يكاد أحد يسأله عن حديث إلا بكى^(١) .

أخذ « مالك » ، عن « ابن المنكدر » هذا علما ، وعُد في رجال [موطئه] وله بضعة من الأحاديث . ولكن الأهم من ذلك كله ، أن « مالكا » كان فيما يروى عنه ، قوى التأثير بشخصيته الزاهدة إذ يقول : كنت إذا وجدت من قلبي قسوة آتى « ابن المنكدر » ، فأنظر إليه نظرة ، فأبغض نفسي أياما^(٢) .

ولا ندع الحديث عن زهد « ابن المنكدر » البكاء ، قبل أن نلفت النظر إلى معنى إنساني في هذا الزهد المذني المتقدم .

إذ يُسأل « ابن المنكدر » : أى الأعمال أفضل ؟ فيقول : إدخال السرور على المؤمن . ويسأل : أى الدنيا أحب إليك ؟ فيقول : الإفضال على الإخوان^(٣) . هذا الجمع بين البكاء ، واعتبار إدخال السرور على المؤمن أفضل الأعمال ، جمع ينم عن حس سليم ، شديد التأثير ، عميق الغور .

(١) الذهبي : (تذكرة الحفاظ) ١/١٢٠ بتصرف يسير جدا ، ومثله في (ترتيب المدارك) ١/ ورقة ٣٣ وجه د

(٢) ابن العباد : (شذرات الذهب) ١/١٧٨ ، (وترتيب المدارك) ١/ ورقة ٣٣ ظهر د . وقد ورد فيها : « فأتعظ بنفسى أياما » بدل فأبغض نفسى

(٣) المعارف ص ١٥٩

(٨)

وفي جو السرور المدني ، قد حفه الفقه والزهد ، تلوح لنا شخصية
« أبي عامر عروة بن أربنة » وأذينة لقب أبيه « يحيى بن مالك » ؛
و« عروة » قرشى مدني ؛ معدود في الفقهاء والمحدثين ^(١) ، موصوف بأنه ثقة
ثبت ^(٢) ؛ على أنه مع ذلك ؛ شاعر غزل ، مقدم من شعراء أهل المدينة ؛ بل
تذكر له كذلك صنعة في الغناء ؛ فهو الشاعر القائل :

ياديار الحى بالأجمة لم تبين دارها كله

ثم هو صاحب الصنعة الذي وضع لحن هذا الشعر بنفسه ^(٣) . . .

تذكر رواية « الإمام مالك » عنه ^(٤) ، وتُخص بالفقه ^(٥) . ولكنني مع هذا
لم أجد اسمه في مصادر عدت رجال « مالك » في الحديث ^(٦) . وربما كان ذلك
أثر شاعريته وصنعتة ؛ فقد كان شعره الغزلي ، مما جعل نساء عصره يتهمن صلاحه
وتقواه ، حتى وقفت عليه « سكينه بنت الحسين » في موكبها ، ومعها جواريا ،

(١) (الأغاني) - ٢١ / ١٠٥ ط الساسي

(٢) (المعارف) ص ١٦٨

(٣) المصدر السابق ص ١٦٩

(٤) (الأغاني والمعارف) في الموضوعين السابقين

(٥) (المعارف) ص ١٦٨

(٦) لم أجده في (التجريد) ولا (الاسعاف) ولا (التزيين) ، بل لم أجده في (تذكرة الحفاظ)

فقلت : يا أبا عامر ، أنت الذى تزعم أن لك مروءة ، وأن غزلك من وراء غفة ،
وأنتك تقى ! ؟ قال : نعم ، قالت : أفأنت الذى تقول : ؟
قالت ، وأبثثتها وجدى ، فبجت به : قد كنت عندى تحب الستر ، فاستتر
ألست تبصر من حولى ؟ فقلت لها : غطى هواك ، وما ألقى ، على بصرى
قال لها : بلى ، قالت : هن حرائر ، إن كان هذا خرج من قلب سليم .
— أو قالت : من قلب صحيح —

كما أن امرأة مرّت به وهو بفناء داره فقلت له : أنت « ابن أذينة » ؟
قال : نعم ؛ قالت : أنت الذى يقول الناس إنك امرؤ صالح ، وأنت الذى
تقول ؟ :

إذا وجدت أوار الحب فى كبدى عمدت نحو سقاء القوم أبترد
هبنى ، بردت ببرد الماء ظاهره فمن لحرّ على الأحشاء يتقد ! ؟ ^(١)
وتزيد رواية ^(٢) أنها قالت له : والله ما قال هذا رجل صالح قط . . .

ستكون هذه الأستاذية ، مع حال البيئة العامة ، مما نرجع إليه ونقدر أثره
عند عرض جوانب الشخصية المختلفة « للمالك » الرجل بعد .

(١) (الأغاني) — ٢١ / ١٠٨ ، ١٠٩ — ساسى

(٢) رواية ابن قتيبة (فى المعارف) ص ١٦٩

(٩)

وما نشك في أن فتانا ، قد تأثر بكثيرين من أساتذته غير هؤلاء ، فإنك تجد في ثنايا الأخبار حسن تقديره لرجال منهم ؛ فهذا « عمارة بن عبد الله بن صبار المرني » كان « مالك » لا يقدم عليه أحداً في الفضل !^(١)

و « إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري » الفقيه ، المدني - ت ١٣٢ أو ١٣٤ هـ - كان « مالك » لا يقدم عليه أحداً لنبله عنده^(٢)

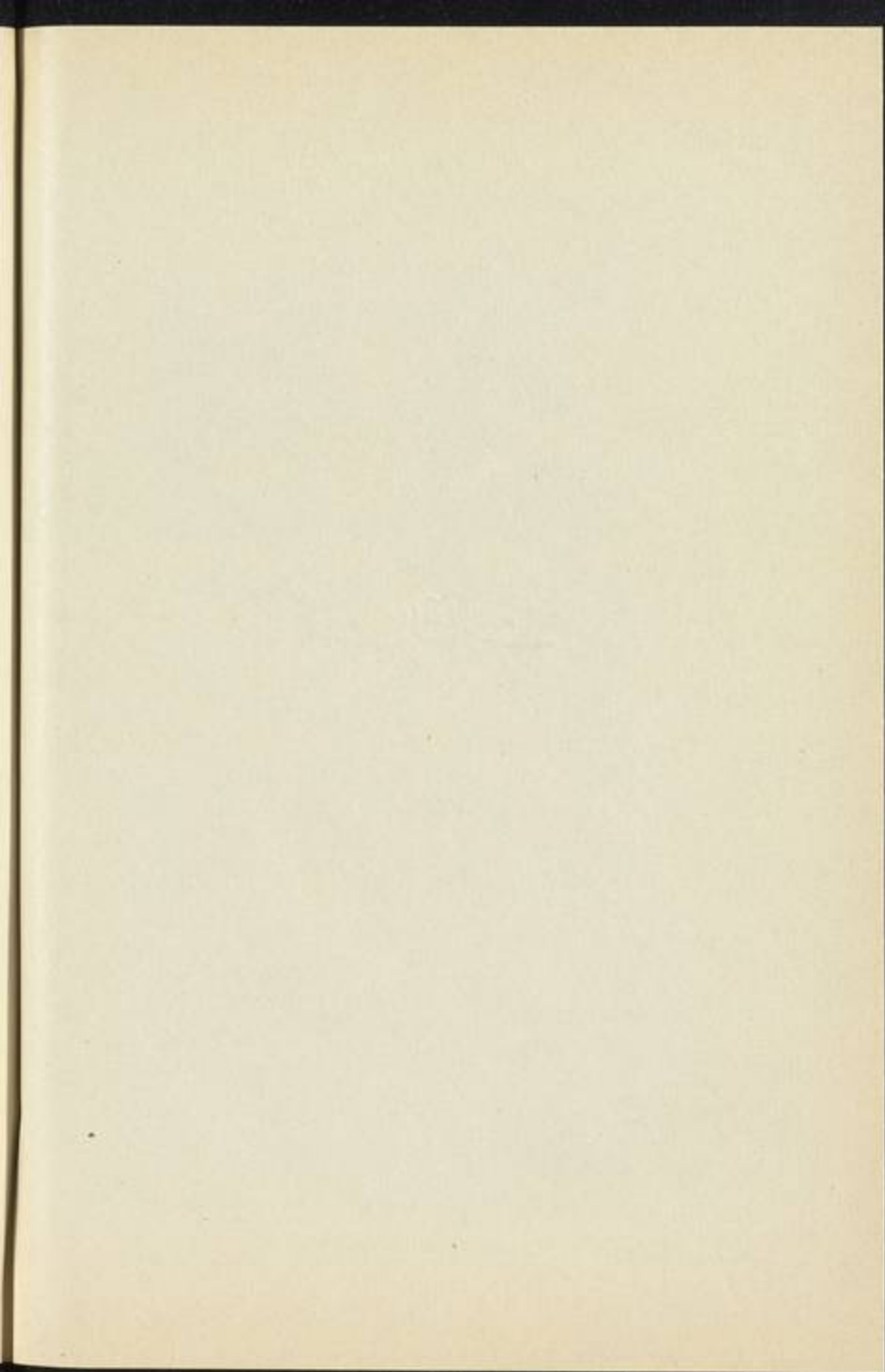
فبين يدي هؤلاء الذين ذكرنا من الأساتذة ، وغيرهم من العلماء في الحجاز ، خطا الفتى متكاملاً حتى كان للتاريخ منه مالك الشاب .

(١) (المعارف) - ١٦٦

(٢) (شذرات الذهب) ١ / ١٨٩

ماكدالينا

٢٠١ — رمله



ينضج عقله وخلقه ، ويتقدم لمواجهة الحياة رويداً رويداً ، واحتمال نصيبه فيها ، على أنا حين نلمح هذا الفتى الطويل الجسم ، الذى أنشأ يقتل سبلى شاربه^(١) ، وقد نهل من علم « المدينة » وعلم ؛ نريد لنعرف ، هل تحدثه نفسه برحلة إلى ما وراء الحجاز من أقطار الإمبراطورية الإسلامية الفسيحة ، التى صارت إليهم الوصاية على الحضارة الإنسانية والميراث العقلى ؟ أيفكر الشاب « مالك » فى أن يسافر فى بعثة علمية إلى خارج الحجاز ؟ لقد كانت الرحلة فى طلب العلم خطة معروفة ؛ وما زلنا نسمع التحريض عليها من أفواه كرام الصحابة - رضوان الله عليهم - ومن الخالفين بعدهم من الرجال .. بل يحدثنا « مالك » نفسه ، بالواسطة عن « سعيد بن المسيب » بقوله : إن كنت لأسير الليل إلى الأيام ، فى طلب الحديث الواحد^(٢) .

لقد حدثنا ، أن الشاب روى عن رجال من غير أهل « المدينة » ؛ « كآبى الزبير المسكى محمد بن تدرس » - ت سنة ١٢٨ هـ - القرشى مولاهم ؛ ولعله روى عنه فى إحدى حجاته إلى « مكة » فقد حج أكثر من مرة^(٣)

(١) (الديباج المذهب) - ١٨

(٢) ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله - مختصر المحمضانى - ٤٧

(٣) (الديباج المذهب) - ٢١

وفي حجته الثالثة ، روى عن « أيوب بن أبي تيممة السخثياني » من علماء البصرة^(١) . . وقد روى عن آخرين غير حجازيين ، « كعطاء بن عبد الله » من أهل خراسان ؛ وغيره من أهل الشام والجزيرة^(٢) . فهل لقي هؤلاء وأمثالهم في الحجاز ؟ جاءوه حاجين أو زوارا ؟ أو خرج هو راحلا إلى بعض بلادهم ؟

لم أعثر على خبر رحلة له إلى خارج الحجاز ، أيام طلبه العلم ؛ ولا بعد هذا العهد ؛ إلا أن تكون عبارات مشتبهة ؛ كقول « ابن خلكان »^(٣) : « لما قدم « مالك » ، على « أبي جعفر المنصور » ، سأله : من بقى بالمدينة من المشيخة ؟ فقال : فلان وفلان . . فآين قدم عليه ؟ . أو مثل قوله^(٤) : « إن « أبا جعفر المنصور » استدعى « عبد الله بن طاوس » ، « ومالك بن أنس » ؛ فأبى أن استدعاه ؟ . . جائز أن يكون قدومه عليه ، واستدعاؤه له بالحجاز ، في مرة من المرات التي حج فيها « المنصور » .

وهكذا لا نجد خبراً صريحاً ، لرحلة « مالك » إلى خارج الحجاز في عهد من عهود حياته ؛ . . اللهم إلا أن يكون قول « أبي الفلاح بن العباد الحنبلي »

(١) الديباج المذهب : ٢١

(٢) السيوطي (تنوير الحوالك) ١٠ / ١

(٣) (الوفيات) ١ / ٥٧٤ ط بولاق

(٤) (الوفيات) — ١ / ٢٩٢

ت. ١٠٨٩ هـ - في (الشذرات^(١)) ، في محنة مالك ما نصه : وقيل حمل إلى بغداد ، وقال له واليها: ما تقول في كذا وكذا ؟ الخ وما نصه : « فطيف به على ثور مشوها فكان يرفع القدر عن وجهه ويقول : يا أهل بغداد » : الخ وروايته (حمل مالك إلى بغداد) (وطيف به فيها) غريبة لم أرها لغيره .. و « مالك » على كل حال قد رفض عرض خلفاء العباسيين عليه أكثر من مرة ، أن يسافر معهم إلى بغداد ، إذ كان من خطتهم أن يحملوا من علماء الحجاز ، من يستقضونه بالعراق ، أو يستنزلونه هناك ، استظهاراً بهم ، وتأيداً لمركزهم السياسي ؛ وقد حدثتنا الرواية ، أنه في مذاكرة وكلام ، بين « المنصور » و « مالك » ؛ كان مما قال له « المنصور » « .. ولكن إن أردت ما عندنا ، فاذهب معي إلى مدينة السلام ؛ فلا أقدم أحداً عليك » أو نحو هذا ؛ فقال له « مالك » : « إن تكن عزيمة من أمير المؤمنين ، فلا سبيل إلى مخالفته ؛ وإن تكن غير ذلك ، فقد قال « رسول الله صلى الله عليه وسلم » : والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » فقال له « المنصور » : فلا أحمل عليك شيئاً تكرهه^(٢) .

ويتكرر هذا العرض ، لما قدم « المهدي » المدينة ، فبعث إلى « مالك »

(١) الشذرات : ١ / ٢٩٢

(٢) الزواوي : مناقب مالك ٢٣ ، ٢٤

بألفي دينار، أو بثلاثة آلاف مع « الربيع » فلما خرج من عنده ، قال :
 « يا جارية لا تسمى هذا المال ، فإني تفرست ، حين نظرت وجه « الربيع »
 ورأيت فيه أمراً منكرًا ، ولهذا المال سبب » ؛ فلما حجج « المهدي » وقدم
 المدينة ، أتى « الربيع » « مالكا » بعد ذلك ، فقال له : أمير المؤمنين
 يقرئك السلام ويحب أن تعادله - أي يركب في السفر عديلا له - إلى مدينة
 السلام ؛ فقال له « مالك » : أقرئ أمير المؤمنين السلام ؛ وقل له : قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » ؛ والمال
 عندي على حاله ؛ أخرجه يا جارية . . الخ القصة^(١) .

وقد تذكر القصة مع « الرشيد » بعد ذلك ، بصيغة : أن أمير المؤمنين ،
 يحب أن يرسل « مالكا » إلى مدينة السلام^(٢) ، وقد تروى دون تسمية
 الخليفة^(٣) . وتنتهي في كل حال بقول « مالك » : « والمدينة خير لهم
 لو يعلمون » .

(١) (ترتيب المدارك) - ١ / آخر ورقة ٤٠ - ظهر - وأول ٤١ وجه

(٢) (الزواوي) : (مناقب مالك) - ٢٩ ، ٣٠

(٣) السيوطي (تزيين الممالك) - ١٢

(٢)

لعل رفض « مالك » الرجل فيما بعد ، الانتقال إلى مدينة السلام ليقم هناك ، له أسبابه ؛ ولكن ، ترى ما الذى هون رغبة الشاب أيام الطلب في الرحلة ؟ .. أتقديره أن الحجاز مثابة للمسلمين ؛ لله عليهم حج البيت ، من استطاع إليه سبيلا ؛ فعلموا أنهم يفتدون إلى الحجاز ، وهناك يلقاهم ؟ .. أم أنه كان يرى المدينة ، قد ذهبت من العلم بما استغنت به عن غيرها من البلدان ؛ فلا حاجة بابنها إلى الرحلة لغيرها ؟

قد ترى شواهد لهذه الفكرة ؛ في بحث « عبد العزيز بن مروان » الأموى ، ابنه « عمر » إلى المدينة ليتأدب بها^(١) وفيما نسمع من قول القائل لهذا الحين : خرجت إلى المدينة أطلب العلم والشرف^(٢) . وفيما يفهم منه أنها كانت قصد الراحل في طلب الحديث ، حين يقول « الشعبي » لمن حدثه : أعطيتك بغير شيء ، وإن كان الراكب ليركب إلى المدينة فيما دونه^(٣) .

وهنا نجد من أقوالهم ما يجعلون به العلم حظ الحجاز وأهله ؛ وينسب ذلك إلى « مالك » نفسه ؛ فهو القائل فيما يروى^(٤) .. أما أهل العراق ،

(١) ابن الأثير : (الكامل) ٥ / ٢٣ ط مصر

(٢) ابن عبد البر (جامع بيان العلم) مختصره - ٤٧

(٣) المصدر السابق نفسه

(٤) الزواوى : (مناقب الامام مالك) - ٢٤

فأهل كذب ، وباطل وزور ؛ وأما أهل الشام فأهل جهاد ، ليس عندهم كبير علم ؛ وأما أهل الحجاز ففهم بقية العلم . . .

بل تجعل الرواية من يعترف لغيرهم بشيء من العلم ، يقدم علم المدينة ؛ فيسأل « عبد الرحمن بن مهدي » - ت ١٩٨ هـ - وهو عراقي بصرى : أى الحديث أصح ؟ فيقول : حديث أهل الحجاز ، قيل ثم من ؟ قال حديث أهل البصرة ؛ قيل ، ثم من ؟ قال حديث أهل الكوفة ؛ قالوا فالشام ؟ فنفض يده ^(١) .

تلك أخبار لا تناقشها هنا ، وإنما نكتفي بما فيها من تصوير لما يفهم ، من رأى أهل المدينة في بلدهم ، وهو ذلك الرأى الذى ظهر أثره ، فى أصول مذهب « مالك » ، من حيث الاحتجاج بعمل أهل المدينة - على ما سنتناوله - ونظن أنه كان لهذا الرأى ، أثر فى تقليل رغبة الشاب « مالك » فى الرحلة إلى الخارج .

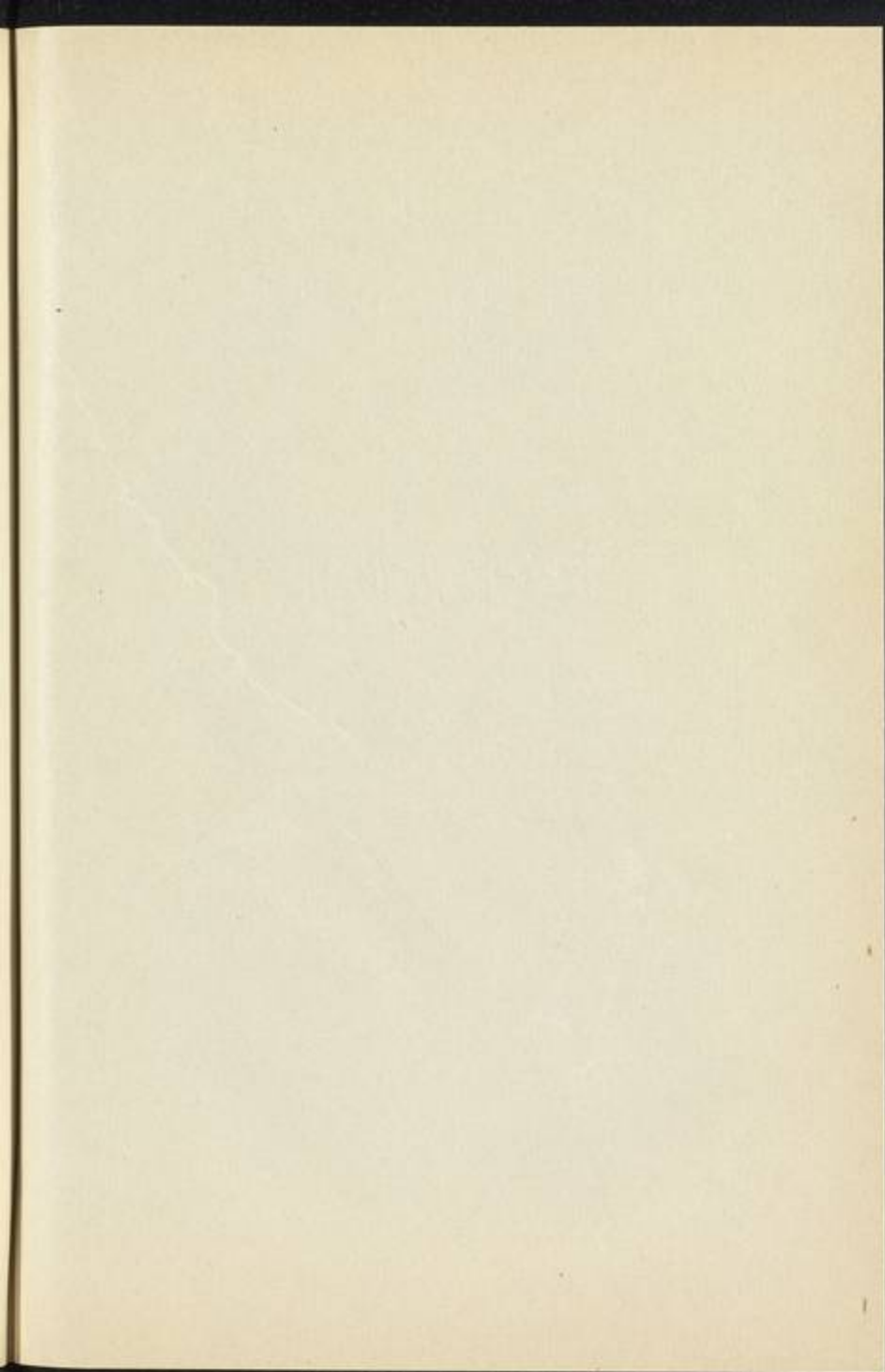
بعض هذه الأسباب السابقة ، أو هذه الأسباب كلها مجتمعة ، يمكن أن تكون هى التى جعلت « مالكا » ، لا يرحل - على ما وصلنى من رواية - وربما تكون الأسباب التى حببت إليه البقاء الدائم بالمدينة ، شيئاً غير هذا كله .

نوال الإجازة العلمية

١ - نظام العصر

٢ - متى ؟

٣ - وكيف ؟



يحدثنا « مالك » رضى الله عنه ، عن نظام عصره في منح الإجازات العلمية ، حين يقول : « ليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا جلس ؛ حتى يشاور فيه أهل الصلاح والفضل والجهة من المسجد ^(١) ، فإن رآوه لذلك أهلا ، جلس » فهو نظام إلى حد ما ، يقوم على تقدير الطالب ممن لهم هذا التقدير ؛ وهم أهل الصلاح والفضل ، في الحى الذى فيه مسجده ، أى معهده ؛ وفي قائمة المقدرين من يشبه أهل قسمه ، أو أهل فرقته التى يدرس فيها مثلا ، وهم أهل الجهة من المسجد ^(٢) الذين يقومون مع شيخهم في ناحية بعينها من المسجد ، كما رأينا « ابن شهاب » يجلس في الروضة ، بين القبر والمنبر ؛ « وابن هرمز » يجلس في صحن المسجد ، . . فنظام هذا التقدير ، يقوم على تركية الطالب من شيخه الخاص ، وأنداد شيخه ؛ وزملائه من كبار الطلاب . .

(١) القاضى عياض : (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ٢٠ - ظهر - د - (والديباج المذهب) - ٢١

(٢) (ترتيب المدارك) ١ / ورقة ٢٠ - ظ - الصفحة السابقة والكلمة فيها مشتبهة تقرأ

« الجمعة » وقرأها طابع (الديباج) في مصر « الجهة » وهو أنسب للعروف من أما كن العلماء في المسجد النبوى .

وهذا النظام في أماكنه وإجازاته التقديرية كان معروفا في الأزهر ،
إلى عهد ليس بالبعيد ، حتى بدأت النظم الجديدة والامتحانات ؛ ولعله كان
نظام المساجد كلها في العالم الإسلامي ، ما دامت هي المعاهد ودور العلم ؛ بل
ربما كان نظام الدور المفردة للتعليم ، من المدارس الإسلامية
ويظهر أن « مالكا » ، قد أصاب هذا التقدير مبكرا ؛ إذ كان
الأمراء يدعون أهل العلم لحضور مجالسهم ؛ يستشيرولهم في الشؤون العامة ،
ويستفتونهم ؛ وقد بعث الأمير إلى « مالك » في الحداثة ، أن يحضر المجلس ،
فحضر مع أستاذه « ربيعة » ^(١) .

(١) (ترتيب المدارك) ١ / ورقه ٢٠ وجه -

(٢)

ونحاول تحديد العام ، الذى نال فيه « مالك » إجازة التدريس ، وجلس للفتيا ، وكيف كانت هذه التزكية من أشياخه أو غيرهم ، فترى اضطراب الرواية عن هذا كله :

فأما عام الإجازة ففيه روايات مبهمة من شهدوا تدريس « مالك » ، وأنه كانت له حلقة فى حياة « نافع » أكبر من حلقة « نافع »^(١) ؛ أو أنه رثى وله حلقة بعد موت « نافع » بسنة^(٢) . وموت « نافع » نفسه مختلف فيه بين سنة ١١٧ وسنة ١٢٠^(٣) .

ونجاوز هذه المبهمات المختلفة، إلى من عين سمه « مالك » عند الجلوس فنجد أيضاً روايتين : إحداهما تقول : إنه جلس للناس وهو ابن سبع عشرة سنة^(٤) ، والأخرى تقول : إن « مالكا » حدث حين بلغ عشرين سنة^(٥)

(١) ترتيب المدارك ١ / ورقة ٢٠ وجه

(٢) ابن عبد البر : (الانتقاء) - ٢٣

(٣) ابن خلكان ١٩٨/٢

(٤) (الديباج) - ٢١

(٥) ملا على القارى (شرح نوبة الفكر) - ٣ ط الآستانة

ولو ذكرنا الاختلاف في سنة ميلاد « مالك » ؛ لرأينا صعوبة ضبط
سنة الإجازة ؛ فهو قد نال هذه الإجازة في العقد الثاني من القرن الثاني ؛ على
ترجيح أنه ولد سنة ٩٣ - وهو الأشهر - ويتراوح عام نواله إياها ، بين العاشرة
والثالثة عشرة بعد المائة . . ؟

(٣)

ولا تسلم الرواية من الاختلاف ، في كيفية هذا التقدير وعلى أى حال تم ... فيقول «مالك» - فيما يروى - من حديث له مع «ابن وهب» تليذه : ما أفتيت حتى سألت : هل أنا للفتيا موضع ؟ ويقول : إنه سأل في ذلك ، « الزهرى » و « ربيعة الراى »^(١) . كما يروى عنه قوله : ما جلست حتى شهد لى سبعون شيخاً من أهل العلم ، أنى موضع لذلك^(٢) . وهو يرى أن لا خير ، فيمن يرى نفسه بحالة ، لا يراه الناس لها أهلاً^(٣) .

لكننا نقرأ إلى جانب هذا كله ، خبراً له نظائر في تراجم الناشئين من العلماء مع أشياخهم ، وجلسهم للإقراء بغير إذنهم ، أوفى مغاضبتهم لأشياخهم ؛ فيروى : أنه دارت مسألة ، فى مجلس « ربيعة » ، فتكلم فيها « ربيعة » ، فقال « مالك » : ما تقول « يا أبا عثمان » ؟ ! فقال « ربيعة » : (أقول فلا تقول ؛ وأقول إذ لا تقول ؛ وأقول ، فلا تفقه ما أقول) و « مالك » ساكت فلم يجب بشئ وانصرف . فلما راح إلى الظهر ، جلس وحده ، وجلس إليه قوم ؛ فلما صلى المغرب ، اجتمع الى « مالك » خمسون أو أكثر ؛ فلما كان

(١) و (٢) و (٣) (الديباج المذهب) - ٢١ - وهو تلخيص (ترتيب المدارك)

من الغد ، اجتمع إليه خلق كثير ؛ قال : فجلس للناس وهو ابن سبع عشرة سنة ؛ وعُرفت له الإمامة ، وبالناس حياة إذ ذاك^(١)

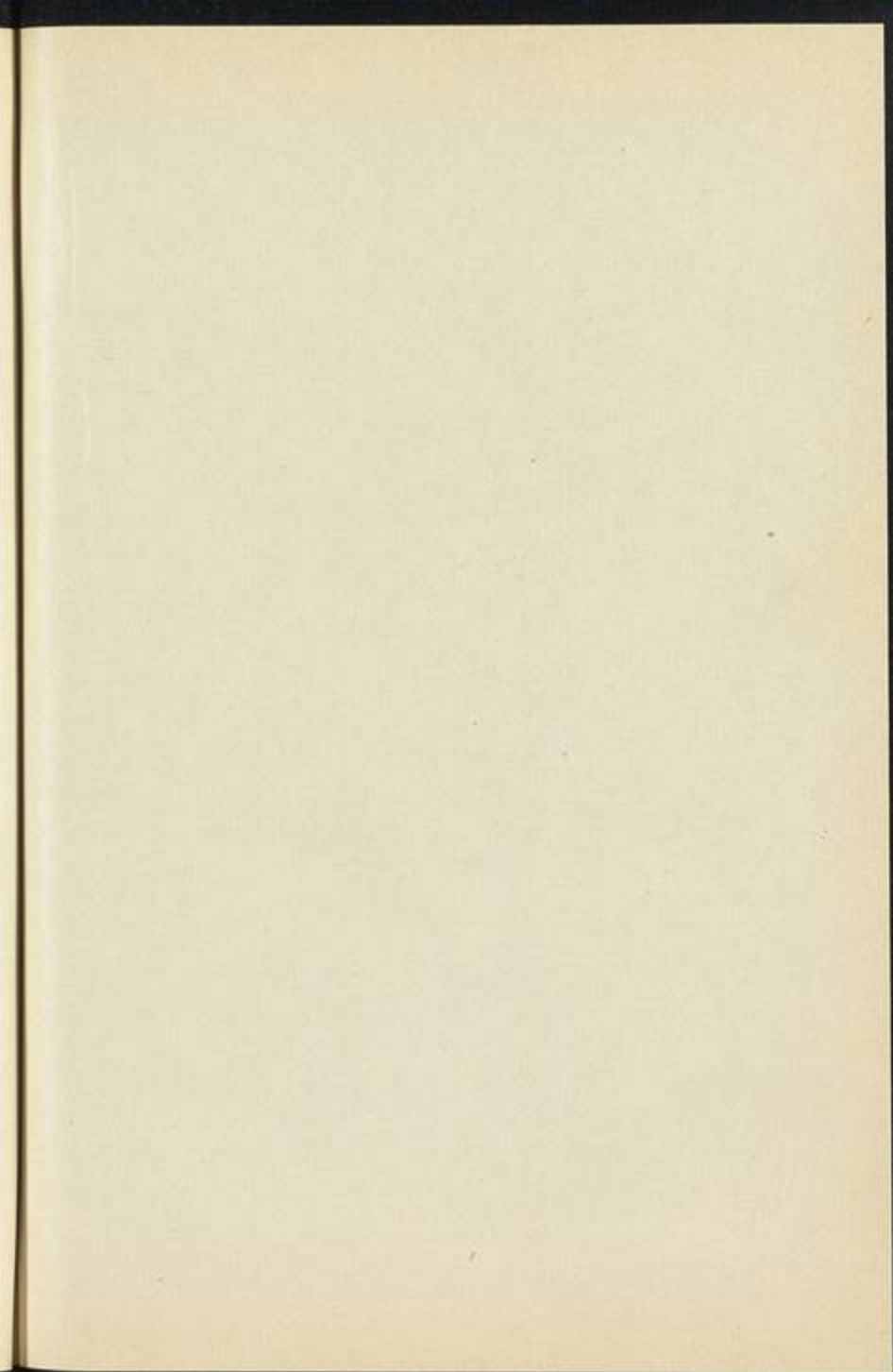
فهل جلس « مالك » مسالماً ، قد أجازة أشياخه ؟ أو جلس مغاضباً ،
إذ شتمه « ربيعة » ؟ ..

لعلنا لا نستطيع الترجيح ، إلا اعتماداً على شيء من حسن الظن ، وحمل
الحال على الصلاح .. وليس هذا بالترجيح التاريخي ...
وفي كل حال ، قد برز للحياة « مالك » الرجل .

مالك و الرجل

١ - عناصر شخصيته

٢ - الوراثة



(١)

ذلك الذى جاز اسمه إلينا الأجيال وردّدناه بعد نحو مائتين وألف عام ؛
وعمدنا إليه نورخه ، محاولين ، أن نصور الجوانب المختلفة من شخصيته ،
فى ألوان الحياة المتعددة ، فنراه فى السياسة والاجتماع كما نراه فى حياته الفردية
الخاصة ، ثم نراه فى العلم دينيه ودينويّه ، وفى الآداب وفى الفنون على تنوعها ،
وفى غير ذلك .

ولا تتضح لنا هذه الشخصية المتشعبة المناحى ، المتعددة الجوانب ، إلا
إذا ما اتضحت لنا عناصرها المختلفة ، فعرفنا وراثات الإمام المتسلسلة إليه ،
وما منحته إياه الفطرة ... ثم بيئاته المادية والمعنوية ، وما أجدت عليه ، بقدر
ما يenal جهد البحث ، ومقدرة الدراسة . .

وليس الذى أسلفنا من حال أسرته ، وخبر حياته ، حتى عهد الرجولة ،
إلا مفتاح القول فى تلك الشخصية ، فالآن نستطيع أن نقف هنا ، لننتحدث
عن تلك العوامل من الوراثة والبيئة ، قبل تناول شخصيته بالبيان والتصوير
التفصيلي .

(٢)

فأما الوراثة، فما أحسب القول فيها، يقوم إلا على شواهد مضمونة، من عبارة منقولة، أو فعلة محكية، ولذا نتمس الحديث عنها مشفقين، مقدرين أن يعيدها العالى، من الأصول، والشعب، والقبيل بعامة، لايهون حمله على الفرد الواحد، .. وأما خاصها فى الآباء الأقربين، والأسرة، فقد غامت سماءه بالروايات، التى رأينا تدافعها، وتعددتها، فى صغير شئون الإمام وكبيرها .. سنلم من حديث هذه الوراثة ييسير، لعلنا نبلى العذر فيه، بما قررنا من قلة المروى، واضطراب الرواية.

رجلنا يمنى، قحطانى. وفى اليمن ميل إلى حياة العمل والصناعة، فقد جُوبه اليمنيون فى مفاخرات العرب، بأنهم ما بين (حائك برد، وسائس قرد، ودابغ جلد). واليمن قد عرفت الحياة القارة، فزرعت، وبنّت، واستوطنت، وكل ذلك يؤيد فيها الميل للعمل، ويؤصل روح الكد ..

ولعلك تجد هذا النزوع العملى واضعاً فى جواب «مالك» لمن سألته عن طلب العلم، أفريضة هو؟ فقال له: نعم، ولكن يطلب ما ينتفع به^(١)، وسنرى

لهذا ، مظاهر أكثر وضوحاً ، في منهج « مالك » العلمى وأسلوب تفكيره
ثم لعل من هذا الميل العلمى ، النزوع إلى الكدح فى الحياة طلباً للكسب ،
إذ يُتناقل قول « مالك » : « طلب الرزق فى شبهة أحسن من الحاجة إلى
الناس ^(١) » وقد كانت للإمام تجارة ومضاربة على ما سيأتى خبره

والرجل قد نمته أسرة مالكة ، وجرى فى عروقه دم أزرق - كما يقولون -
ولعل هذا أصل مظاهر مختلفة : من الوفاق ، وقلة الكلام ، وندرة الضحك ،
وكره المزاح ، إلى ما يعرف له من قوة الأخذ ، عند قيامه على الحياة فى المدينة
أحياناً ، إذا كان له نفوذ على يخوله إياه الولاة ، على ما سنرى ...

ولعل من ذلك ما يصفونه به من هيبة ووقار فى مجلسه العلمى ، ومسلكه
فى التعليم مع طلبته وسائليه ، واتخاذ آذن يأذن للناس عليه ، وقيام سودان
على رأسه ، يقيمون من يأمر بإقامته من مجلسه ؛ وما إلى ذلك .

وتجد من وصفهم لليمنيين : أنهم أهل سمع ، وطاعة ، ولزوم للجماعة ^(١)
وسنرى فى حياة « مالك » مظاهر لورثة هذه الصفة ؛ نراها فى مسلكه
السياسى على ما سنصفه ، فهو حريص على لزوم الجماعة ؛ ميال إلى السلم ميلاً
قوياً ، يبلغ إلى حد التهيب ؛ بل يظهر ميله السامى فى تفكيره العلمى نفسه ، فهو

(١) (الديباج المذهب) - ٢٥

(٢) ابن خلكان : ١٠٣/١

يكره الجدل والخصومة ، حتى قيل له : الرجل عالم بالسنة ، أيجادل عنها ؟ قال : لا ؛ ولكن ليخبر بالسنة ، فإن قبل منه وإلا سكت ^(١) .

تلك أصول وراثات بعيدة ، أعانت عليها تجارب للقوم متناقلة ، فقد مناها بين يدي الحديث عن شخصية « مالك » تعبيدا للسبيل .

وهناك وراثات قريبة ، من الأسرة ، ربما لا يبدو لنا منها أظهر من شخصية والده التي كثرت إشارتنا إلى فضلها عليه . وهي - في رواية - يمنية تشارك في هذه الخصائص العامة لليمنية ؛ ثم هي أزدية ، والأزد قوم ملاحون ، يقول فيهم الشاعر :

إذا أزدية ولدت غلاما فبشرها بملاح مجيد ^(٢)

ولهم يقول « قتيبة بن مسلم الباهلي » بعد الإسلام ، من خطبة له في جنده : « يا معشر الأزد ، تبدلتُم بقلوس السفن - جمع قلس وهو حبل ضخم - أعنة الخيل ، إن هذا بدعة في الإسلام ^(٣) !! » ،

ولعل هذه الملاحظة أورثتهم ضرباً من الإقدام ، حتى قيل عنهم - الأزد آساد الناس ^(٤) - فلو صحت أزدية الأم - على غير خلاف - لسكانت مصدر قوة

(١) (الديباج) - ٢٤

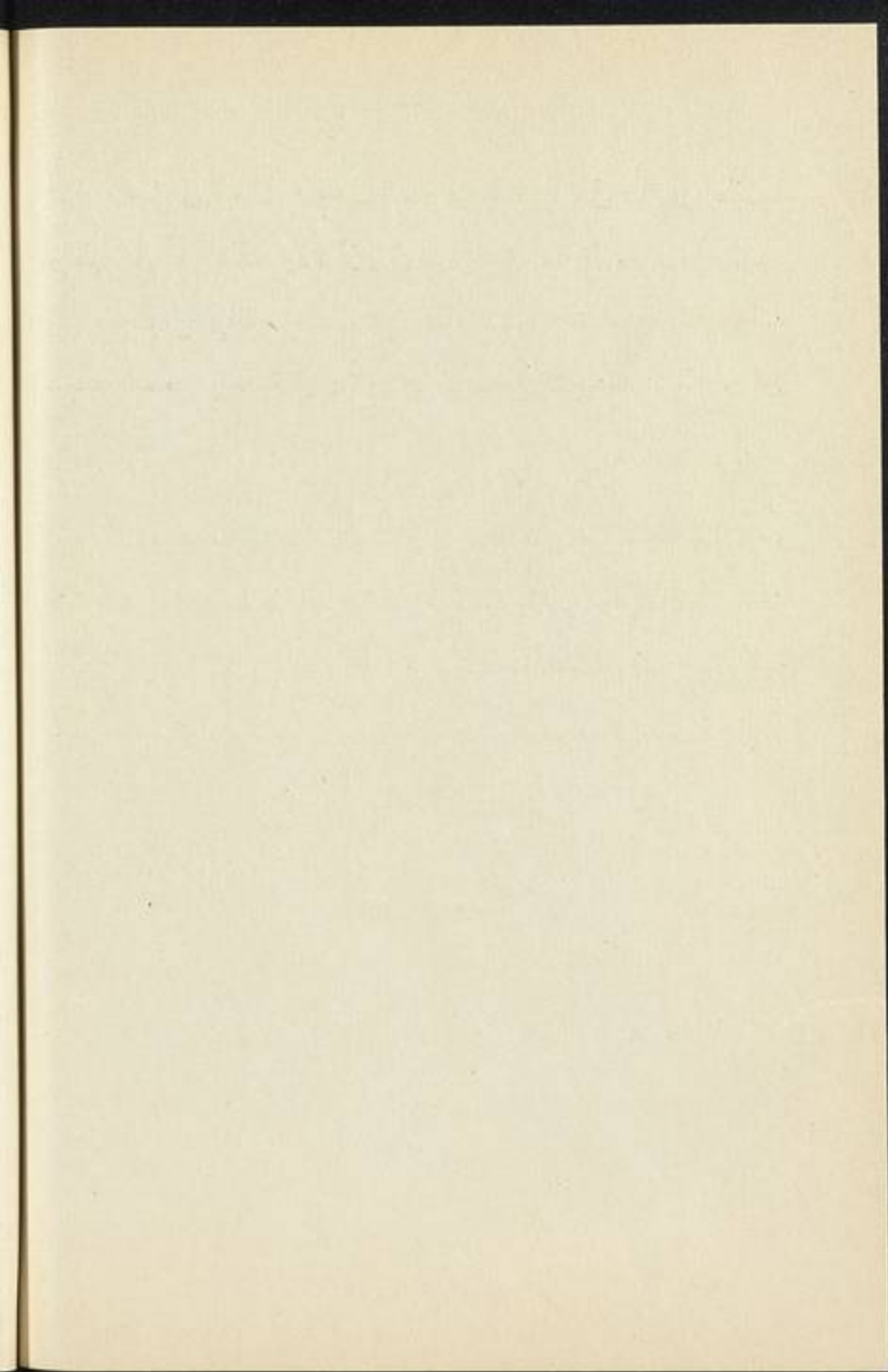
(٢) (شذرات الذهب) : ٢٠٠ / ١

(٣) ابن الأثير : الكامل ٥ / ٥

(٤) ابن خلكان : الوفيات ١٠٤ / ١

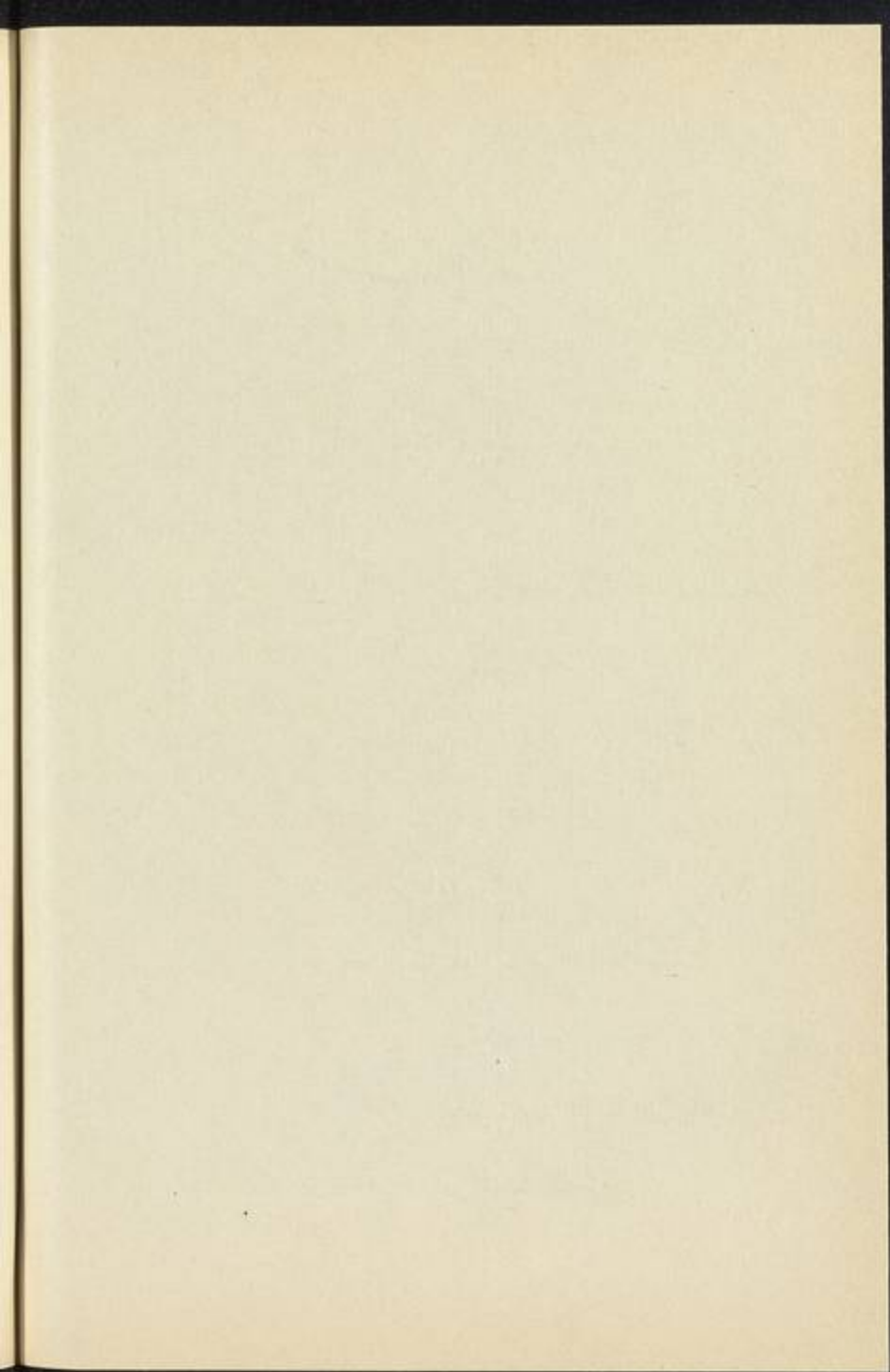
الإقدام العملي في « مالك » وحب التقدم في الحياة : نراه في دأبه على الطلب ، والظهور في أيام أساتذته إذ لا تزال في الناس حياة - كما قال مترجموه أنفسهم - وهو ضرب من الإقدام يختلف عن إقدام البدوى المغامر ، الذى تتطلبه شجاعة الصحراء والحاجة إلى الدفاع ؛ هو ضرب من الشجاعة المعنوية في ميدان عقلى ، ومجال اجتماعى .

تلك وأشباهها ملاحظات ، لا تزال نردد القول بأنها ظنية استنتاجية ، ليس لها إلا فضل ضبط الفكرة عن شخصية المترجم ، واستطاعة تكوين رأى فيه إلى حد ما . وإلا فدراسة الوراثة إنما تقوم على التجارب العلمية العملية المنضبطة ، مما لا يد لنا به فى الأحياء ، فكيف بسالفي الموتى !!!



البينة

- ١ — البينة الطبيعية الكبرى
- ٢ — » » الخاصة
- ٣ — » المعنوية العامة من الجانب السياسى
- ٤ — » السياسية الخاصة
- ٥ — » المعنوية العامة من الجانب العقلى
- ٦ — » العقلية الخاصة
- ٧ — مزايا المرونة
- ٨ — البينة المعنوية من الناحية الدينية
- ٩ — » الدينية الخاصة
- ١٠ — » المعنوية من الناحية الاجتماعية
- ١١ — » الاجتماعية الخاصة



أما البيئة : الطبيعية الكبرى : فهي الحجاز ، الذي لزمه الإمام بضعة عقود من الأعوام لم يبرحه إلى غيره - على الراجح - . وقد يغادر المدينة إلى مكة حاجاً . ثم يعود إلى المدينة أو ضاحية من ضواحيها . .

والحجاز كما وصفه الله تعالى : « واد غير ذي زرع » فالحياة فيه صورة أخرى ، غيرها في العراق ، أو في الشام ، . . وهوناء عن مقر الدولتين اللتين عاصرها الإمام : وهما الأموية في الشام ، والعباسية في العراق ؛ ولهذا البعد كذلك أثره في الحياة وأهلها .

لكن هذا الحجاز ، قد خص بدعوة « إبراهيم عليه السلام » إذ قال : « . . . فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم » ، فهو ملتقى الحجاج وقبلة الشعوب الإسلامية المختلفة ، يلتقى فيه الأصفر والأحمر ، ويعرف من شؤون هذه الجماعات المختلفة مالا يتيسر لغيره ؛ فالحرمان فيه مركزان ، يهيئان لساكنيه من الصلات بالناس ، مالا يتهيأ لغير الحجازيين . . . ولهذا الاعتبار في البيئة الطبيعية أثرها في الناشئ بها . .

وقد يكون لجو الحجاز من حرارة شديدة وما إليها ، آثار تميز هذه البيئة ، لكنني لا أقف عند أمثال هذه المؤثرات لثلا أسرف في الظنون وأجازف في الاستنتاج . . وإنما التفت إلى البيئة الطبيعية الخاصة .

(٢)

البيئة الطبيعية الخاصة : وهى ما نزل «مالك» من المواطن ؛ فقد نلاحظ أن الإمام ولد بذى المروة كما أسلفنا ؛ وهو موضع به عيون ومزارع وبساتين ؛ وكان ينزل العقيق قبل المدينة ، ويقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبه ويأتيه ؛ والعرب تقول لكل مسيل ماء ، شقه السيل فى الأرض ، وأنهره ، ووسعه : عقيق ؛ وفى عقيق المدينة عيون ونخل ؛ .

وليس يبعد عندى ، أن يكون لهذه البيئة الخاصة ، ذات العيون والنخيل والمزارع والبساتين ، أثر ما فى مزاج الإمام ورقته ، وما سنرى من ذلك فى وصف دَلَّه ، وسمته ، وميله الفنى فيما بعد . .

ولا أبالغ فى أثر البيئة ، إذا ما لحظ أن ذا المروة هذا - حيث مولد الإمام - قد حَدَّثَنَا أن ساكنيه شكوا إلى الرسول عليه السلام حين نزل ، من أن الناس يقهرونهم عند المياه ؛ وأن الرسول صلى الله عليه وسلم ، دعا قوماً فأقطعهم ، وأشهد بعضهم على بعض بأنى قد أقطعتهم ، وأمرت ألا يضاموا ؛ ودعوت لكم ، وأمرنى حبيبي جبريل أن أعدكم حلفاء^(١) . فهو مكان يُقهر أهله على المياه ، ويشكون نزول الناس عليهم ، وغلبتهم إياهم ؛ ويأمر الرسول

(١) السهوى : (وفاة الوفا) ٣٧٣/٢

بالألياضاموا ، وياأمره جبريل بأن يعدهم حلفاءه ...
أللنشأة في مثل هذا المكان أثر ما في حب السلم ، والميل إلى الوداعة
والهدوء ، مما سنبجد الكثير من شواهدة في شخصية الإمام ؟ أم يعتبر ذلك
من المبالغة في أثر البيئة ؟ إني لأميل إلى الأول ، ولا أرى في ذلك مبالغة .

وكنت وشيكا أن أتحدث عن مربية الرسول نفسها ، من حيث هي
بيئة طبيعية خاصة ؛ وما لموقعها وجوها من أثر ، ولكنى أكتفى بهذا الإجمال
الخاطف ، لأنظر إلى :

البيئة المعنوية ، وما لها من أثر على الحى فيها ، من حيث وضعها
السياسى ؛ وظفر صاحبنا فيه بالحرية أو وقوعه تحت قهر الاستبداد ؛ وحياتها
الدينية ، وسعة أفقها أو ضيقه ؛ ونظرتها إلى الدنيا ، وتنظيمها للحياة . . . وكيانها
العقلى ، وما تعنى به من المعارف ؛ وحالها الاجتماعية بعامة ، وما لها من جاه ،
وما لديها من ثراء ، وما تعنى به من فن ؛ فكل أولئك وغيره ، أجواء وبيئات
معنوية يتأثر بها الحى في تفكيره وتسكونه ونضوجه . .

وننظر من ذلك أولا ، إلى :

(٣)

البَيْتَةُ المَعْنُوبَةُ العامة من الجانب السياسي : فترى أن الإمام قد ولد في خلافة « الوليد بن عبد الملك الأموي » — على الأشهر — ومات في خلافة « الرشيد العباسي » فسلخ بضعة وثلاثين سنة من عمره ، في حكم الأموية ؛ وأفنى قرابة نصف قرن في حكم العباسيين ؛ وشهد انتقال الدولة من هؤلاء إلى أولئك ؛ ورأى « داود ابن علي » عم « السفاح » يقتل من ظفر به من بني أمية بمكة والمدينة^(١) ؛ كما رأى ألواناً من الاضطراب التي تتبع مثل هذا الانتقال ، وكيف تعصف بأخلاق الناس إلى عصفها بأرواحهم وأموالهم . .

لقد خضع في الحالتين لحكم فردى ، أدنى إلى الاستبداد المحض ، تحتكم فيه إرادة الفرد المسيطرة لمن حوله ، فتصرف ما تشاء كما تشاء ؛ في مركزية تحمل إلى العاصمة في الشام أو في العراق ما يجبي من شرق الإمبراطورية الإسلامية وغربها ؛ وتصدر إليها الأوامر ، وتعطيها الأحكام .

كانت تتجاذب الحياة السياسية في العصر الذي عاش فيه الإمام ، تيارات مختلفة تتصل بحياة أهل العلم اتصالها بحياة غيرهم ، بل كان أهل هذا العلم الديني أوثق بها اتصالاً من سواهم ، لحاجة السلطة الزمنية إلى سناد من السلطة الدينية دائماً .

(١) ابن الأثير (السكامل) ١٦٨/٥ ط مصر سنة ١٣٠٣ هـ

كانت هذه التيارات التي تتجاذب حياتهم أشبه بالأحزاب السياسية لأيماننا ، لولا اختلاف في الأساليب قضت به الملكية المتفردة ، فكان هناك من تلك الأحزاب :

١ — **حزب الأسرة الحاكمة** : يجمعه لون من العصبية الدموية في تلك الأسرة ، إلى عصبية قبيلة تمت بصلات قوية ، من أواصر جاهلية ، ربطت بين تلك القبائل في حياتها الأولى قبل الإسلام ، كما كان الشأن في الأموية مثلاً مع المصرية ، والعباسية مع اليمنية ... أو تجمع هذا الحزب عصبية رأي مصلحي يقوم على فكرة اعتقادية ، كما كان الشأن في العباسية مع الفرس ؛ ويدخل في هذا الحزب أرباب المصالح ، ورواد المنافع الذين ينالهم خير الأسرة الحاكمة ، ما دام لها خير يرتجى ، وسطوة تتقى . . .

وقد شهدت حياة الإمام الصراع الخفي والعلني بين حزبي الحكم ، وإن كان نصيب الحجاز في الصراع الخفي أيسر منه في غيره ... على أنه بعد استقرار الحكم للعباسيين ظل هناك حزب يعمل في الخفاء هو :

٢ — **الحزب العلوي** : إذ لم يرضه مصير الأمر لأبناء عمومته ، فنأزعوهم الملك منازعتهم ذلك للأمويين من قبل ، وكان للحجاز نصيب غير يسير في مناصرة هذا الحزب ، واتصل ذلك بالإمام نفسه ، فكان له فيه موقف أو مواقف ، نشير إليها قريباً .

وإلى جانب ذلك كان يوجد :

٣ — حزب ثالث ، تقوده غاية ، وتسيره فكرة ، لم يحققها في رأيه حكم الأمويين ولا العباسيين ، ذلك هو : حزب الخوارج ، الذين رموا إلى أهداف تشبه أن تكون من اشتراكية هذا العصر ، أو تلم ييسر مما تقرر الشيوعية ، من إنكار لمتعة بعض الأفراد ، ولاستقرار فوارق الطبقات ؛ والحزب يتمثل في كل حال ضرباً من الحكم العادل المسوى ، الصالح خُلُقاً ودينياً ؛ وكان لهذا الحزب في حياة الإمام أعمال بالحجاز ، والمدينة بخاصة ، على ما سنشير إليه قريباً .

تلك أمهات الاتجاهات السياسية في عصر حياة الإمام ، ما نشك في أنه وقف من كل منها موقفاً معيناً ، لعل الباحث يوفق إلى تحديده .
وفي ضوء هذه الفكرة المجملة عن الحياة السياسية العامة ؛ ننظر إلى :

(٤)

البينة السياسية الخاصة : في الحجاز كله ؛ أو في مدينة الرسول وحدها ؛
مستفسرين كبريات الحوادث السياسية في هذا العهد ، فنرى أنه :

١ - في حكم الأمويين قبيل انتهائه - أي سنة ١٢٩ إلى ١٣٠ هـ - استولى
« أبو حمزة الخارجي الإباضي » من قبل « عبد الله بن يحيى » المعروف باسم
« طالب الحق » في حضرموت ، على مكة والمدينة بعدما قتل من أهل
المدينة خلقاً كثيراً^(١) ؛ وإن كان قد أخرج منها هو وقومه في العام نفسه ؛
ولم أر للإمام في هذه الحركة أثراً .

« وأبو حمزة » هذا مع قصر عهده بالمدينة وأهلها ، قد ذم أخلاقهم ،
وعاب سلوكهم على ما سنسمع من قوله فيهم بعد يسير^(٢) . . .
ثم نرى أنه :

(١) ابن الأثير : (السكامل) ١٣١/٥ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ،
(٢) كان مما عاب به أهل المدينة « أبا حمزة » وصحبه أنهم شبان فقال لهم من خطبة
فيهم : يا أهل المدينة ، بلغني أنكم تنتقصون أصحابي ، قتلتم شباب أحداث ، وأعراب
حفاة . . . ويحكم هل كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا شباباً أحداثاً ، وأعراباً
حفاة ؟ ثم والله مكتهلون في شبابهم غضة عن الشر أعينهم ، ثقبلة عن الباطل أقدامهم -
ابن الأثير : ١٤٦/٥

٢ — بعد ما آل الأمر إلى العباسيين ، نشط العلويون في الشغب عليهم ، فخرج على « المنصور » في عام ١٤٥ هـ ، الأخوان « محمد بن عبد الله » الملقب بالنفس الزكية ، « وإبراهيم بن عبد الله » ؛ خرج أولهما بالمدينة ؛ وخرج الثاني بالبصرة ؛ وكان لأهل العلم والدين في الخرجتين مواقف ، فخرج مع « إبراهيم » كثير من القراء والعلماء : خرج معه « أبو حنيفة » ، وكان يجاهر في أمره ، ويحث الناس على الخروج معه ، وقال عمن قتل معه : إنه كما لو قتل يوم بدر .

وقال « شعبة بن الحجاج » الملقب أمير المؤمنين في الحديث - ت ١٦٠ هـ - عن موقعة باخِمْرا التي قتل فيها « إبراهيم » : والله لى عندى بدر الصغرى ^(١) . ومثل ذلك كان موقف العلماء مع أخيه « محمد » في المدينة : فقد خرج معه « ابن هرmez » شيخ « مالك » ، فقيل له : والله ما فيك شيء ، فقال : قد علمت ، ولكن يرانى جاهل فيقتدى بى ^(٢) .

وأما « مالك » فكان يحث الناس على الخروج مع النفس الزكية ^(٣) ، واستفتاه أهل المدينة في الخروج معه وقالوا : إن في أعناقنا بيعة « لأبى جعفر »

(١) ابن العماد : (شذرات الذهب) ٢١٤/١ ، ٢١٥ .

(٢) ابن جرير : (التاريخ) ٢٢٩/٩ ط الحسينية

(٣) ابن العماد : (شذرات الذهب) ٢١٤/١ ، ٢١٥ .

فقال : « إنما بایعتم مکرهین ، وليس علی مکره یمین » فأمرع الناس إلى « محمد ^(١) » ، ولزم « مالک » بیته ^(٢) . وكان موقفه قبل الخروج موقف انحياز إلى « المنصور » ، إذ حجج « المنصور » سنة ١٤٤ هـ أى قبل خروج « محمد بن عبد الله » بعام . وقد حبس « بنو الحسن » فأرسل إليهم فی الحبس رسولین ، کان أحدهما « مالک بن أنس » ، یسألهم أن یدفعوا إليه « محمداً وإبراهیم ابنی عبد الله » وقد رفض « عبد الله والد محمد وإبراهیم » أن یرد علی الرسولین ، وقال : « لا والله لا أرد علیكما حرفاً ، إن أحب أن يأذن لی فאלقاء فلیفعل » . وعاد الرسولان إلى « المنصور » فأبلغاه ^(٣) .

كانت سن « مالک » إذ خرج « محمد » خرجته بالمدينة خمسين سنة أو أكثر ، وكان قد اکتمل علمه ، ولكنه وقف منه هذا الموقف . فكان رسول « المنصور » إليه فی السجن ، ثم کان یفتی بالخروج معه ، ویلزم مع ذلك بیته .

٣ - وفي عام ١٦٩ هـ ، خرج بالمدينة علوی آخر هو « الحسين بن علی - قتیل فنج » ، خرج بالمدينة متعجلاً لظروف طارئة ، وكان الموعد أن یظهر

(١) ابن الأثیر : (الکامل) ١٩٧/٥

(٢) ابن الأثیر : الموضع السابق . وابن جریر : ٢٠٦/٩ ط الحسينية

(٣) ابن الأثیر : (الکامل) ١٩٤/٥

بمبنى وبمكة في الموسم . فكان مقامه بالمدينة أحد عشر يوماً فقط ، ثم خرج منها بعد ما قاتله شيعة بنى العباس^(١) فيها : كانت مدته بالمدينة قصيرة ، وكان « مالك » قد قاربت سنه الخامسة والسبعين ، فلم أر له موقفاً في هذه الخرجة ..

تلك أشهر الهزات السياسية بالمدينة في عهد « مالك » ، ورجال السياسة الذين جربوا أهل المدينة من جميع الأحزاب ، لا يحمدون سلوكهم السياسى ولا يعدونهم قوة يستنصر بها :

« فأبو حمزة » الخارجى يقول لهم من خطبة خطبها فيهم : « يا أهل المدينة : أولكم خير أول ، وآخركم شر آخر^(٢) » .

« ومحمد بن عبد الله » - وإن كان ظهوره فيهم - خطبهم أول خروجه فقال : « أيها الناس ، والله ما خرجت بين أظهركم وأنتم عندى أهل قوة ولا شدة ، ولكنى اخترتكم لنفسى^(٣) » .

وقال مستشار « المنصور » له بشأن خروج « محمد » في المدينة : « هلك وأهلك ، خرج في غير عدد ولا رجال^(٤) » .

ولما غادرها « الحسين » صاحب فتح قال لهم : « يا أهل المدينة ،

(١) ابن الأثير : (الكامل) ٣٠/٦

(٢) » » » ١٤٦/٥

(٣) » » » ١٩٧/٥

(٤) » » » ١٩٨/٥

لا أخلف الله عليكم بخير . فقالوا له : « بل أنت لا أخلف الله عليك ولا ردك » .

ولعله من هنا ما يقول « ابن الأثير » في وصف المدنيين عند لقاء « أبي حمزة الخارجي » : « كانوا مترفين ليسوا بأصحاب حرب ^(١) » .

ومن كل هذا ندرك أن النشاط السياسي في المدينة كان محدودا ، والعناية بنصرة ناحية حزبية أو الصمود لها ، كانت قليلة في المدينة . ولعل هذا من أمر تلك البيئة يفسر لنا صنيع « مالك » مع « محمد بن عبد الله » ، حين خرج بها . . .

(١) ابن الأثير : (الكامل) - ١٤٥/٥

(٧)

ثم ننظر إلى البيئة المعنوية العامة من الجانب العقلي ؛ لا لنؤرخ حياة العلوم إذ ذاك ، ولا لنصف طرق التعليم والتعلم ؛ ولكن لنبين الاتجاهات العقلية العليا وأهدافها البعيدة ، وتأثير كل مسلك منها بغيره ، في إجمال شامل ، يصور لنا تأثير عقلية الإمام بما حوله من التيارات الفكرية ؛ متحدثين أولاً عن :

البيئة العلمية العامة في العالم الإسلامي ، فنرى صدق ما يقرره « ابن خلدون » من : « أن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعمق الحضارة » وأن هذه الأمة العربية في العهد الذي نتحدث عنه ، قد صارت من العمران إلى درجة لم تعد تكفي فيها معارفها الأولى التي كانت تتوارثها ، من أمر الأنواء والنجوم ، أو الزجر والعيافة ، أو مجربات الطب ، وما إلى ذلك ، بل إن هذه الحياة الدينية القوية ، قد أحوجتنا إلى علوم لخدمتها .. فكانت لها تلك الدراسات العقلية الدائرة حول القرآن ، كتاب الإسلام ومعجزته ؛ وحول ما خلف « الرسول عليه السلام » من آثار في بيانه وتطبيقه ، وكانت تلك العلوم ، وما تبعها من الدراسات اللسانية اللازمة في دور التكوين والنماء الأول ، خلال القرنين الأول والثاني من الهجرة . وكان لهذه العلوم منهاجها النقلي الخاص بها ...

ثم نرى أن هذا الملك الفسيح وإرث الأمم ذوات الحضارات ، قد دفع الأمة الإسلامية إلى الصنف الثانى من الدراسات العقلية ، التى تقوم على جهاد العقل الإنسانى ، والمدارك البشرية ، وهى العلوم الحكيمية الفلسفية ذات المنهج الخاص بها ، الذى يفترق فى أساسه عن المنهج النقلى الأول .

وإلى مولد الإمام لم يكن قد عُرف للمسلمين جد فى سبيل هذه العلوم الحكيمية ، ولعل حركة النقل والترجمة الظاهرة تسائر حياة الإمام أو تكاد ، فيما عدا المنسوب إلى « خالد بن يزيد الأموى » من نقل كتب الصنعة وهو - إن صح - عمل يسير الأهمية .

ولسنا نؤرخ حركة الترجمة بكثير هنا ولا قليل ، إنما نقول : إن العناية بهذه العلوم الحكيمية قد تبعت حواضر الملك ، ونمت فى كنف الحاكمين بالشام طوراً ، والعراق تارة ، وأيدها الخلفاء ومن حولهم فى العواصم من وجوه الدولة وأعيان الأمة ، فنمت وازدهرت .

فى عصر الإمام كان اللقاح العلمى الجديد ، يسرى فى دم الجماعة الإسلامية ، وبه يتفاعل المنهجان العقلى والنقلى ، رويداً رويداً ؛ ويظهر أثر هذا التفاعل فى بطاء . . والمنهجان - كما نعرف - يفترقان بطبيعتهما وباختلاف شخصية متناولهما ، فترى المنهج النقلى يطمئن إلى شىء من قرب التسليم ، وقلة ترديد

الفروض ، وعدم الإمعان والتعمق في أغوار المسائل ، على حين لا يطمئن المهج العقل إلى هذا التسليم القريب ، ويكثر من ترديد الفروض ، ويطلب أسرار الأمور ، وبواطن الحقائق ، ولا يقتنع إلا حيث يرضى عقله ، ويتضح برهانه ..

ولست أفيض في بيان تفاعل المنهجين هنا ، وإنما تكفي الإشارة أيضاً ، إلى ما استبان بعد هذا العصر من أثر اتصال النزعة المنطقية والفلسفية بالدراسات حتى الأدبي منها واللغوي ، إلى حد أن يكون « لأبي الحسن الرماني » — سنة ٣٨٤ هـ — من النحو المنطقي ما يقول فيه « أبو علي الفارسي » : « إن كان النحو ما يقوله « أبو الحسن الرماني » فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله ، فليس معه منه شيء »^(١) مع أن « أبا علي الفارسي » من أصحاب المنطق في النحو ، إلى حد غير قليل . . .

ولقد أصابت الدراسات الدينية : من العقائد ، والفقه ، والأصول ، وعلوم الحديث وغيرها ، حظها من ذلك التفاعل ، واختلف نصيبها باختلاف البيئات ، والرجال القائمين بها ، على ما يبين في تاريخها التفصيلي . . . وعصر الإمام — كما قلنا — بدء هذا التأثير ، وأول ظهوره ، والجد فيه .

(١) ابن الأنباري : (نزعة الألبا في طبقات الأدبا) — ٣٩٠ ط حجرة سنة ١٢٩٤ هـ

ومن تمام القول في البيئة العلمية العامة ، أن نشير إلى النشاط الشامل لأنحاء العالم الإسلامي إذ ذاك ، في الدراسات الدينية المختلفة ، فبينما نرى في المدينة والحجاز ، ذلك النشاط الذي سنصفه ، إذا بنا نرى في غيرها قسما منه وافرا ، فتلمع في ذلك العهد أسماء شهيرة ، لأعلام الدراسات القرآنية والحديثية . .

فهذه مصر، إذ ذاك، قد نزلها «ابن هرمل الأعرج» وبها توفي - ١١٧ هـ - ، وبعث الخليفة إليها «نافعا» «مولى ابن عمر» ليعلم الناس الحديث، وفيها مات - ١١٧ هـ - «كانزلها» «أبو يونس مولى أبي هريرة» حتى مات - ١٢٣ هـ - وعرف فيها محدثون : «كعلي بن رباح» ، أحد علماء زمانه - ١١٤ أو ١١٧ هـ - ، و«موسى بن وردان المصري» - ١١٧ هـ - و«يونس بن يزيد الأيلي» ، أوثق أصحاب «الزهري» - ١٥٢ هـ - و«عمرو بن الحارث» الفقيه الحافظ ، كان أحفظ الناس في زمانه - ١٤٨ هـ - ومحدثها الشهير «أبي عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة المصري» - ١٧٤ هـ - وكثير غير هؤلاء .

وكان بها الفقهاء والمفتون : «كبكر بن سودة» الآخذ عن «ابن عمر» - ١٢٨ هـ - و«أبي رجاء يزيد بن حبيب» فقيه مصر ، وشيخها ومفتيها

— ت ١٢٨ هـ ^(١) — ، و«الليث بن سعد» الفقيه الجليل ، الذى يعنيه «مالك» حين يقول : وأخبرنى من أَرْضِي من أهل العلم ^(٢) ، والذى آثره «الشافعى» عند الموازنة بينهما ^(٣) .

وتدع مصر إلى الشام، فتلقاك الشام فى ذلك العهد، بجلة من الرجال، «كأبى عبد الله مكحول» — ت ١١٣ هـ — و«ويحيى بن يحيى الفسائى» — ت ١٣٣ هـ — و«الأوزاعى» — ت ١٥٧ هـ — و«أبى محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخى» الذى هو لأهل الشام «كمالك» لأهل المدينة — ت ١٦٧ هـ ^(٤) .

وإن رنوت إلى العراق، جاءتك العراق بوجوه من المحدثين : «كالشعبى» — ت ١٠٤ هـ — و«العزيمى» — ت ١٤٥ هـ — و«الأعشى» — ت ١٤٨ هـ — و«ابن عون» — ت ١٥١ هـ — وكثير غيرهم ؛ يؤيدهم أعيان من الفقهاء ، كالقضاة المشهورين : «إياس بن معاوية» — ت ١٢٢ هـ — و«ابن شبرمة» القاضى الشاعر — ت ١٤٤ هـ — و«ابن أبى ليلى» الذى قيل فيه ، أنه كان أفقه أهل الدنيا — ت ١٤٨ هـ — والإمام الكبير «أبى حنيفة» — ت ١٥٠ هـ — و«كرام

(١) ابن العماد : (شذرات الذهب) ج ١ — راجع الأسماء فى سنى الوفيات .

(٢) ابن حجر : (الرحمة الغيثية فى الترجمة اللبثية) — ٦ — ط بولاق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) شذرات الذهب : ج ١ — فى سنى الوفاة المذكورة هنا .

أصحابه ؛ و«سفيان الثوري» الإمام صاحب المذهب - ت ١٦١ - والحاجين :
«حماد بن سلمة» - ت ١٦٧ هـ - و«حماد بن زيد» - ت ١٧٩^(١) هـ -
الذي يقاسم «مالك» الإمامة في عصره^(٢) .

وأنت واجد مثل هؤلاء في اليمن ، وفي أقطار المشرق وأنحاء المغرب ،
فتقدر أن البيئة الإسلامية ، كان يسودها في القرن الثاني نشاط جيم في
الدراسات الدينية ، كما كانت تتلقى تأثيراً جديداً من النقل والترجمة ، والتمثل
للعلوم العقلية الفلسفية .

(١) شذرت الذهب في سني الوفيات المذكورة هنا

(٢) شذرات الذهب ٢٩٢/١

(٦)

١ — وأما البيئة العقلية الخاصة ، في الحجاز والمدينة ، من الناحية العلمية فمع مشاركتها العامة للعالم الإسلامي إذ ذاك ، تتميز بخصائص تعين قسطها في تلك المشاركة ، وتفردا عن غيرها .

وهذه البيئة هي عرش العروبة ، ومنبت الرسالة ، وموئل الصحابة والتابعين ، ثم هي بمنأى من عواصم الملك في الدولتين . . . ثم هي في عزلتها الجغرافية لم تتصل بمناشئ الحضارات القديمة اتصال غيرها . ومن كل أولئك نلمس فيها خواص بيئة منها :

أولاً : أنها من حيث الاتجاهات الفكرية التي وصفناها ، ومن حيث التأثير باللقاح الجديد من الحكمة والفلسفة ، لا تتعرض لذلك تعرض غيرها ، ولا يبدو فيها مثل نشاط غيرها ، نعم إنها لا تنجو من هذا التأثير ولا تخلص من تفاعل مناهج التفكير التي أشرنا إليها ، ولكن يكون ذلك أبطأ وأهدأ من غيرها ، ومتأخراً بعض التأخر ، وضعيفاً بعض الضعف .

ثانياً : أن لها فضل عناية بما كانت تعنى به العروبة قديماً . وفيها بقية وراثته من ذلك أظهر من غيرها ، فنرى مثلاً أن علم الأنساب فيها متدارس أكثر منه في غيرها . وتسمع « مالكا » يقول : إن « ابن شهاب الزهري » لم يكن

معه كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه . وكان « ابن شهاب » هذا من أعلم الناس بالأنساب^(١) . . .

نالتاً : أنه لا يظهر فيها أثر واضح لورثة حضارات قديمة ، إذ ليس لها مثل صلة الشام بالحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية ، ولا مثل صلة العراق بالحضارة الآشورية والكلدانية والفارسية مثلاً^(٢) . وقد خلفت هذه الصلات في أهل تلك البلاد عادات ، وتقاليد ، ووراثات عملية مختلفة في حياتهم ، لها فعلها في توجيه تفكير المفكر من أهل تلك البيئة ، وبخاصة حينما يعكف على التشريع ، وتنظيم الحياة العاملة ، ذلك التنظيم الفقهي الذي عكف عليه إمامنا « مالك » وأضرابه من الفقهاء والمفتين .



أما حين نصف مركز الدراسات الربيفية في تلك البيئة الحجازية ، فإننا لمقدورن أنها مهبط الوحي ، ودار الدعوة ، رددت جوانبها أصداء النداء السماوي ، وعلى معالمها تفهم تعاليمه ، وبحوادث تاريخها تفسر نصوصه . ورجالها هم دعاة الرسالة ، وبناء الدولة ، ومطبقو الشريعة ، وحملتها إلى الناس ، فلا

(١) وقفنا في صفحة — ٨١ إلى ٨٥ — عند كتابة « ابن شهاب » وما قيل فيها إثباتاً ونقياً ، وما هنا ليس إلا شاهداً على العناية بالنسب .

(٢) إن لها أصلة بالحضارة المصرية القديمة قد تركت أثرها فيها ، لكنها لم تتناول بالبحث العميق ، ولنا في سبيل ذلك جد نرجو أن يؤتي ثمره قريباً . وفي كل حال هي تختلف من حيث القدم عن تلك الأفطار الشمالية والشرقية

غرو أن خلف من بعدهم خلف ورثوا هذا العلم الدينى ، سواء فى ذلك أبناء هؤلاء الرجال ومواليهم الذين اجتلبوهم فى فتوحهم ، وآخوا بينهم وبينهم ذلك الإخاء الإسلامى ، فكانت للعلم الدينى من هذه البيئة سوق نافقة ، حافلة بالعرب والموالى من مختلف الأجناس ، فترى وجوه العلماء — بل القراء الذين يؤخذ عنهم القرآن وهو الأصل الأكبر — منهم الفارسى « كابين كثير » قارئ مكة — ت ١٢٠ هـ — ومنهم الرومى « كاسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين » — ت ١٧٠ هـ — قارئ مكة أيضاً . ومنهم من تلاقت فيه الأجناس « كسلمة بن دينار » عالم المدينة وزاهدها وواعظها ، فارسى وأمّه رومية . وكذلك تجد القضاة والمفتين وأوعية العلم ، ونقله الدين ، ألواناً وأجناساً .

وكانت العناية متجهة ، إلى الأصول الأولى : من القراءات والتفسير ، والحديث ، والفتاوى الفقهية ، والأحكام العملية ، أو ما يتصل بذلك كالمغازى والسير ، يُتدارس ذلك ، رواية ونقلًا ، أكثره شفوى معتمد على الحفظ ، لا يغلب فيه شيء من المناقشة أو البحث النظرى ، ولا يسوده ميل إلى الجدل ، ولا رغبة فى التعمق والتفريع ، إذ لا يدفع واقع الحياة ، إلى ذلك كثيراً .

ثم تتبّع الأخلاف هذه المرويات حفظاً ونقلًا ، وكانت الفتيا فى العبادات والأحكام مما عنى بحفظه وإحصائه ، حتى وسع « ابن حزم » أن يقول

في [الإحكام^(١)] : إن هذه الفتيا لم تُرو إلا عن مائة ونيف وثلاثين من رجل وامرأة من الصحابة ، وأنه ما فاتهم منهم — إن كان فات — إلا يسير جداً ، ممن لم يرو عنه أيضاً إلا مسألة واحدة أو مسألتان ... ثم يسوق هؤلاء المروى عنهم من الصحابة أقساماً : فيذكر المكثرين منهم ، والمتوسطين ، والمقلين من الفتوى . ويتصدى بعد ذلك لحصر فقهاء التابعين ، فيذكر من عرف منهم ، على البلاد المشهورة في صدر الإسلام ، بادئاً بمدن هذه البيئة الحجازية ، فيذكر بمكة ستة عشر من الفقهاء إلى عهد « الشافعي » ثم يذكر بالمدينة فقهاءها السبعة المعروفين ، ثم نحو أربعين فقيهاً آخرين إلى عهد إمامنا « مالك » . وقد رتب هؤلاء صحابة وتابعين في طبقات مختلفة على ما يتولاه المؤرخون من ذلك^(٢) .

ولا يعني لنا من هذا إلا دلالة على العناية المتوفرة بالدراسة الدينية — ولا سيما الفقهية — في الحجاز لهذا العهد ، وما في ذلك من إعدادٍ صالح « لمالك » ومدرسته بالحجاز .

(١) ٩٢/٥ ، ٩٧ ،

(٢) الشيرازي : (طبقات الفقهاء) ٣ / ٤٢

(٧)

وهذا الذي قررنا من صفة « المدينة » علمياً ، يسلمنا إلى البحث في امتيازها على غيرها من الأقطار الإسلامية لهذا العهد ؛ فقد قرر هذا الامتياز في مسألتين أصوليتين متصلتين :

أولهما : أن إجماع أهل المدينة وحدهم ، يكون حجة على من خالفهم ، في حالة انعقاد إجماعهم^(١) فإذا اجتمعوا ، لم يُعتد بخلاف غيرهم .

ثانيتهما : أن خبر الواحد من نقلهم ، إذا عارضه خبر آخر من نقل غيرهم من الآفاق ، كان ما نقلوه مرجحاً - على رأى - بزيادة مزية مشاهدتهم قرائن الأحوال ، وتقصدهم لنقل آثار الرسول عليه السلام .

والمسألتان متصلتان ، تذكر الثانية عقب تفصيل أحوال الأولى ، . . وهذه الأولى كما يقول « القاضي عياض^(٢) » : جميع أرباب المذاهب ، من الفقهاء والمتكلمين ، وأصحاب الأثر ، والنظر ، إلب واحد فيها على المالكية ، مخطئون لهم فيها بزعمهم ، محتجون عليهم ؛ حتى تجاوز بعضهم حد التعصب والتشنيع ، إلى الطعن في المدينة ، وعدّ مثالبها . . .

(١) الآمدى : (الإحكام) ١ / ٣٤٩

(٢) (ترتيب المدارك) - ١ / ٧ وجه - نسخة الدار

وفي هذا الموضوع كثير تحريف الخالفين ، ولم تحرر عباراتهم ، ولئن كنا لن نعني منه إلا بالجانب التاريخي المحض ، تاركين الجانب الأصولي ، استدلالاً ومناقشة ، لموضع من الدرس ، فإننا على كل حال محتاجون إلى تحرير الرأي فيه ، لنحدث في الأمر على بصيرة :

ولعل « القاضي عياضاً » خير من حرر هذه المسألة ممن رأيت من الكتابين القدماء والمحدثين ، إذ عقد لها باباً خاصاً في كتابه المخطوط : [ترتيب المدارك ، وتقريب المسالك ، لمعرفة أعلام مذهب مالك ^(١)] فاستبعد منها الآراء غير المحررة مما وقع فيه رجال ، أمثال « الغزالي » فمنها :

١ — قول من يقول : إن إجماع أهل المدينة على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال ، يكون حجة ؛ مع أنهم بعض الأمة ، والحجة إنما هي لجموعها ؛ ولا يذهب « مالك » لمثل هذا .

٢ — وقول من من يقول : إن « مالكا » لا يعتبر إلا بإجماع أهل المدينة دون غيرهم ، وهو ما لا يقوله « مالك » ولا واحد من أصحابه

(١) قد عقد لذلك باباً عنوانه : باب بيان الحجة بإجماع أهل المدينة فيم هو ؟ وتحقيق أهل المدينة مذهب « مالك » في ذلك ؛ ويستغرق من ص ٧ وجه إلى ص ٨ ظهر ؛ وهو معجب بهذا التحقيق ، ويقول في ختام الباب : فهذا منتهى الكلام في هذا الباب ، ولباب العقول والألباب ، ومنزع في المسألة من التحقيق والتدقيق ، شهد له كل منصف بالصواب .

٣ — وقول من يقول : إن « مالكا » يرى إجماع الفقهاء السبعة بالمدينة إجماعاً ؛ ولم يقله « مالك » ولا روى عنه.

٤ — وقول من يقول : إن « مالكا » لا يقبل من الأخبار إلا ما صححه عمل أهل المدينة^(١) . وهو كذب وجهل كما يقول . ثم قال في تحرير المقام ما خلاصته — في ترتيب وبتصرف — إن إجماع أهل المدينة على ضربين :

الأول — إجماع عن طريق النقل والحكاية الذي تأثره الكافة عن الكافة ، وعملت به عملاً لا يخفى ، ونقله الجمهور عن الجمهور من زمن النبي صلى الله عليه وسلم .

الثاني — إجماع عن طريق الاجتهاد والاستدلال .

ونحت الأول أنواع^(٢) منها :

١ — نقل شرع من جهة النبي — ص — من قول أو فعل ، كالصاع والمد... وكالأذان والإقامة ، وترك الجهر بالبسملة في الصلاة ، وكالوقوف والأحباس ، فنقلهم لهذه الأمور كمنقلهم موضع قبره ومسجده ، ومنبره ، ومدينته ، وغير ذلك مما علم ضرورة من أحواله وسيرته ، وصفة صلاته ، وعدد ركعاتها وسجوداتها وأشباه هذا .

(١) من كلام القاضي عياض ، الباب السابق ص ٧ ظهر (بتصرف)

(٢) ذكر أنها أربعة ، ولم يسق إلا الثلاثة التي هنا ، فكتفت بقولي « أنواع » دون عدد.

٢ - ومن النوع الأول من إجماعهم النقلى أيضاً ، نقل إقراره عليه السلام لما شاهده منهم ، ولم ينقل عنه إنكاره .

٣ - ومنه أيضاً ، نقل تركه لأمر وأحكام لم يلزمهم إياها مع شهرتها لديهم وظهورها فيهم . . . فهذا النوع من إجماعهم في هذه الوجوه حجة ، يلزم المصير إليها ، ويترك ما خالفها من خبر واحد أو قياس . . . لأنه تواتر يفيد العلم ضرورة ؛ وأهل المدينة وغيرهم من أهل الآفاق في هذا سواء . . . وإنما خالف في تلك المسائل من غير أهل المدينة ، من لم يبلغه النقل الذى بلغ أهل المدينة .

وأما النوع الثانى وهو الإجماع عن طريق الاجتهاد والاستدلال ، فينكر معظم أصحاب « مالك » أن يكون قد قال إنه حجة ؛ بل هو عنده ليس حجة . . . ويذهب بعضهم إلى أنه حجة كالنوع الأول ؛ وأنه مقدم على خبر الواحد والقياس ؛ وهنا يطبق المخالفون على أنه قول « مالك » ؛ وليس هذا صحيحاً على الإطلاق ، بل الراجح غيره .

هذا حينما يكون لأهل المدينة عمل مجتمع عليه . وأما حينما لا يكون لهم عمل بخلاف أو وفاق ، ولكن لهم خبر آحاد ، فهنا المسألة الثانية ؛ إذ يرى نفر من محققى أصحاب « مالك » ترجيح نقلهم على نقل غيرهم من أهل الآفاق للزاياء التى ذكرنا آنفاً .

هذا التحرير لمسألة إجماع أهل المدينة أو عملهم ، كما أورده « القاضي عياض » في حياد وتحرير دقيق ، قد يتبادر إلى الذهن أنه لا يقوم على تمييز لأهل المدينة عن غيرهم ، إذ عد عملهم المتواتر المتناقل من زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم - حجة ، ومثله كذلك منهم ومن غيرهم ، لكنك لو تابعت كلام القاضي نفسه فيما بعد هذا التقرير ، لوجدت معنى التمييز واضحاً ، فهو يقول بعد هذا مباشرة ^(١) ما نصه : كذلك نقول لو تصورت المسألة في حق غيرهم ، لكن لا يوجد مثل هذا النقل كذلك عند غيرهم ، فإن شرط نقل التواتر ، تساوى طرفيه ووسطه ، وهذا موجود في أهل المدينة ، ونقلهم الجماعة عن الجماعة عن النبي ، والعمل في عصره ، وإنما ينقل أهل البلاد غيرهم عن جماعتهم ، حتى يرجع إلى الواحد أو الاثنين من الصحابة ، فرجعت المسألة إلى خبر الآحاد .

ويتابع بيان هذا الامتياز فيقرر أنه حتى لو فرضت المسألة في أهل مكة في الأذان ، ونقلهم المتواتر عن الأذان بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ، لا يكون هذا كما في المدينة ، إذ يعارضه آخر الفعلين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذي مات عليه بالمدينة ^(٢) .

وهكذا يقرر الرأي في عمل أهل المدينة على فكرة من الامتياز لها ،

كما سمعنا في المسألة الثانية أن تقديم خبر الآحاد عنهم قائم على ما قيل من
مزية مشاهدتهم قرائن الأحوال . . الخ ؛ وهذا الامتياز هو ما نعرض له
عرضنا التاريخي ، في الحديث عن البيئة المعنوية التي عاش فيها صاحبنا الإمام .

نجد من تاريخ الفكرة عن عمل أهل المدينة ، أنها أقدم من « مالك »
فهذا « ابن جرير الطبري » يحدثنا في تاريخه أن « محمد بن أبي بكر بن محمد بن
عمرو بن حزم » - وهو أحد فقهاء المدينة - ت سنة ١٣٢ هـ - كان على القضاء
بالمدينة ، فكان إذا قضى بالقضاء مخالفاً للحديث ، ورجع إلى منزله ، قال له
أخوه « عبد الله بن أبي بكر » - وكان رجلاً صالحاً - : أي أخى ، قضيت
اليوم في كذا وكذا ، بكذا وكذا ، فيقول له « محمد » : نعم ، إي أخى . .
فيقول له « عبد الله » : فأين الحديث ، أي أخى . . عز الحديث أن يُقضى
به ! ؟ . فيقول « محمد » : إيهاه . . فأين العمل ! ؟ يعني ما أجمع عليه من
العمل بالمدينة ، والعمل المجتمع عندهم أقوى من الحديث ^(١) .

و « محمد بن أبي بكر » هذا شيخ « مالك » ، وأبوه « أبو بكر » كان

(١) ١٣/١٠٠ ط الحسينية . ويسوق « القاضي عياض » في (الترتيب) - ٧/١ وجه -

هذه الفصة ، وهي مروية في « الطبري » عن « مالك » نفسه . .

والياً على المدينة قبيل نهاية القرن الأول - سنة ٩٦^(١) هـ - فهو مدني قديم العهد بالمدينة .

وعبارة القاضي محمد « فأين العمل ؟ » عامة ، فسرّها « الطبرى » بقوله : معنى ما أجمع عليه من العمل بالمدينة^(٢) . الخ .

لكن في النفس من ذلك التخصيص شيئاً ، ولعل مراد القاضي مطلق العمل ، لا عمل أهل المدينة دون غيرهم . . . وذلك لما يروى من أن « عمر بن عبد العزيز » كان يجمع الفقهاء ، ويسألهم عن السنن والأفضية التي يعمل بها ، فيثبتها ، وما كان منها لا يعمل به الناس ألقاه^(٣) . وهو تحكيم للعمل ، دون نص على أنه عمل المدينة بخاصة .

ولما يروى من عمل « عمر بن عبد العزيز » هذا ، سابقة أقدم منه ، هي ما يروى عن « أبي الدرداء » الخزرجي الأنصاري ، الصحابي ، الجليل - ت ٣٢ هـ - من أنه كان يسأل فيجيب ، فيقال له : إنه بلغنا كذا وكذا - بخلاف ما قال - فيقول : وأنا قد سمعته ، ولكن أدركت العمل على غير ذلك^(٤) . « وأبو الدرداء » هذا كان قد ولاه « معاوية » قضاء دمشق ، في خلافة

(١) ابن الأثير : ٨/٥

(٢) يروى « الزواوى » - ص ٥٢ (مناقب) - عن « أبي بكر بن حزم » هذا قوله لمن سأله كيف تصنع بهذا الاختلاف : « يا أخى إذا وجدت أهل المدينة مجتمعين على أمر فلا تشك أنه الحق » . وهذا لا يناقض أنه يرجع بالعمل مطلقاً .

(٣) و(٤) القاضي عياض : (ترتيب المدارك) خط ٧/١ وجه .

« عمر » رضى الله عنه^(١)، فأى عمل هذا الذى كان يترك به ما سمعه؟ أعمل المدينة فقط، أم عمل غيرها؟ ليس فى الرواية تخصيص؛ وفى كل حال، هذه - فيما أعلم - أقدم سابقة لترك الخبر بالعمل، وبينها وبين رجولة « مالك » نحو قرن من الزمن ثم... هل كان ذلك الاعتماد على العمل عند « أبى الدرداء »، تأثراً بفكرة أقدم منه وأسبق، أو هو الذى بدأ ذلك، وهو أحد فقهاء الصحابة الذى قال فيه الرسول: « هو حكيم أمتي^(٢) »؟ ندع هذا البحث المفصل وحسبنا الآن أن نرتقى بفكرة عمل أهل المدينة إلى هذا الأصل الأسبق، لننظر بعد ذلك فى تدرج الفكرة ومسايرتها الظروف الاجتماعية.



سواء أكان « مالك » قد تلقى عن أشياخه فكرة الترجيح بالعمل عامة، أم خاصة بعمل أهل المدينة، فقد تمسك بفكرة تمييز عمل أهل المدينة، وأيدها بكثرة الصحابة فيها، كما يروى عنه فى قوله: (انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة كذا، فى نحو كذا وكذا ألفاً من من الصحابة، مات بالمدينة منهم نحو عشرة آلاف، وباقيهم تفرق بالبلدان. فأيهما أحرى أن يتبع ويؤخذ بقولهم؟! من مات عندهم النبي صلى الله عليه وسلم

(١) ابن حجر: (الإصابة) ٦/٥؛

(٢) المصدر السابق.

وأصحابه الذين ذكرت ، أو من مات عندهم واحد أو اثنان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) ؟ ؟)

وهذه الأعداد المكنت عنها بكذا وكذا في هذه الرواية ، تبين في رواية أخرى « بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قفل من غزوة حنين في اثني عشر ألفاً ، مات منها بالمدينة نحو عشرة آلاف ، وتفرقت ألفتان في سائر البلدان ^(٢) » .

وكذلك دعا « مالك » للفكرة في قوة ، كما نحس من رسالته إلى « الليث بن سعد » فقيه مصر ، فهذه الفكرة تستغرق موضوع الرسالة كلها . وفي تأييد الفكرة والاستدلال لها يقول « مالك » رضى الله عنه : « فإنما الناس تبع لأهل المدينة ، إليها كانت الهجرة ، وبها نزل القرآن ، وأحل الحلال ، وحرم الحرام ، إذ رسول الله بين أظهرهم ، يحضرون الوحي والتنزيل ، ويأمرهم فيطيعون ، ويسن لهم فيتبعون . . حتى يقول : فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به ، لم أر لأحد خلافاً للذي في أيديهم ، من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ، ولا ادعاؤها . ولو ذهب أهل الأمصار يقولون : هذا العمل ببلدنا ، وهذا الذي مضى عليه من مضى منا ، لم يكونوا من ذلك على ثقة ، ولم يكن لهم من ذلك الذي جاز لهم ^(٣) » .

(١) القاضى عياض : (الترتيب) ٧ / ١ وجه .

(٢) الزواوى : (المناقب) - ٥١

(٣) القاضى عياض : (الترتيب) ١ / آخر ص ٦ وجه وأول ٦ ظهر

تلك أمهات الأدلة لتمييز المدينة علميا ، ردها المالكية بعد ذلك ، وزادوا عليها قليلا ، كقول بعضهم : وبها كانت السبعة الفقهاء من التابعين المشهورين بالفضل والعلم ، المخصوصين بهذا الاسم ^(١) ، وهو ما لا يحتاج بمثله « مالك » لفكرته وإن قاله المتأخرون .

ولقد تؤيد الفكرة بأسباب اجتماعية نعرض لها بعد في الحديث عن البيئة الاجتماعية . أما هنا فنقف قليلا لننظر في أوجه هذا التمييز العلمي ، وهي منذ القدم محل خلاف شديد ، كما أشار إلى ذلك « القاضي عياض » ، والجميع إلب على المالكية فيها ، وربما كان « ابن حزم » أقسى المخالفين لهم لساناً ^(٢) ولا غرو فلسانه وسيف « الحجاج » توأمان كما قالوا .

على أننا ننظر في هدوء المؤرخ النصف إلى تلك المزايا فتراها تلتخص فيما يأتي :

أولاً : كثرة الصحابة في المدينة ، وأنه مات بها منهم نحو عشرة آلاف - كما في عبارة « مالك » السابقة - وهو أمر لا ينكر ، لكن يجب معه ملاحظة أشياء :

(١) الزواوي : (مناقب مالك) ص ٦

(٢) سود « ابن حزم » في ذلك عشرات الصحف فصولاً مستقلة ، وأبحاثاً استطارية :

راجع (أحكامه) ج ٢ / ٩٧ - ١٢٣ و ج ٤ / ٢٠٢ - ٢١٨ و ج ٦ / ١٦٩ وصفحات متفرقة بعدها .

منها أن ليست هذه الآلاف من الصحابة أصحاب فتيا وعلم ، بل أصحاب ذلك منهم كما قدمنا ، نيف وثلاثون ومائة شخص .

ومنها أن ليس كل من مات بالمدينة كان قد عاش فيها حياته كلها ، بل قد يفنى الصحابي حياته في غيرها من الأقطار ثم يعود ليموت فيها « كابن مسعود » مثلاً ، كما أنه قد مات خارج المدينة العالم الفذ « كعلي بن أبي طالب » مثلاً .

ثانياً : أن أهل المدينة من العلم بسبيل حسن ، رسول الله بين أظهرهم ، وهم يحضرون الوحي والتزيل ، وكما قال غير « مالك » : قد رأوا آخر الأفعال وعرفوا الناسخ والمنسوخ . وهذا الكلام حق في جملة ، لكن المؤرخ يلحظ مع ذلك أيضاً أن الصحابة قد التزموا تعليم الناس أحكام دينهم ، وسعوا لذلك في كل مكان ؛ كما يقدر التزام الخلفاء الأولين بخاصة ، أن يبعثوا إلى كل قطر من يعلمهم السنن وأصول الدين . وكانوا على هذا الأساس يختارون ولاتهم على البلاد ، فيبقى للمدينة بعد ذلك كله من الميزة العلمية ما لا يقدره التاريخ مثل تقدير القائلين بإجماع أهل المدينة وإن لم ينكره أصلاً .

هذا هو الرأي المعتدل ، أما قول المالكية : « أن غير أهل المدينة من سائر البلدان لم تكن السنة بها قط متواترة » ، فذلك ومثله ، تحكم متطرف سيئين لنا نظره .

ولمسألة الامتياز هذه ناحية أخرى ، بدأت منذ عهد « مالك » ، واشترك فيها هو نفسه : تلك هي الناحية التي تشبه أن تكون عصبية ، قد أثارت نزاعاً حاداً بين المدينة دار الدعوة ، والعراق دار الدولة ، وهو نزاع لا يحجم المؤرخ عن تقدير أثره في رواج هذه الفكرة عن أهل المدينة وروايتهم .

قوى هذا النزاع حتى ترك للتاريخ آثاراً لا تنكر . . . ترك آثاراً على السنة الشعراء ، فهذا يتهم المدينة بالغناء وينكر عليها العلم فيقول :

وليس يعرف هذا الدين نعلمه إلا حنيفية كوفية الدور
لا تسألن مدينيا وتكفره إلا عن البمّ والمثناة والوزير
فيجيبه رجل من أهل المدينة :

لقد عجبت لغاوي ساقه قدر وكل أمر إذا ما حم مقدور
قال : المدينة أرض لا يكون بها إلا الغناء وإلا البم والوزير
لقد كذبت - لعمر والله - إن بها قبر الرسول ، وخير الناس مقبور^(١)

ومثل هذه العصبية ، مما لا يزال يجري بين البلاد والأقطار ، وما عصم الله الفقهاء ، من أن يتأثروا بشيء من هذا ، وقد سجل الشعر شكوى القرن

الثاني من حمل الفقهاء على مخالفيهم ، واستقباحهم لصوابهم ، فقال
« أبو العتاهية » الذي عاش أكثر عمره في هذا القرن - ١٣٠ : ٢١١ -
بكي شجوه الإسلام من علمائه فما أكثر ثوا بما رأوا من بكانه
فأكثرهم مستقبح لصواب من يخالفه ، مستحسن لخطائه
فأيهم المرجو فينا لدينه؟ وأيهم الموثق فينا برائه^(١) !

وتحدثنا الرواية عن نصيب الأقطار من علم الدين فتقول : أما أهل العراق
فأهل كذب ، وباطل ، وزور . وأما أهل الشام ، فأهل جهاد ، ليس عندهم
كبير علم . وأما أهل الحجاز فقيهم بقية العلم . وهذه الرواية عن « مالك »
نفسه ، من حديث بينه وبين « جعفر » - وهو الصادق غالباً - وتتم الرواية
بقول « جعفر » « لمالك » ، وأنت عليم الحجاز^(٢)
كما يروى عنه « ابن عبد الحكم » قوله : إذا جاوز الحديث الحرتين
ضعفت شجاعته^(٣) .

وتسند الرواية إلى « مالك » نفسه قوله لعراقي شكاً قلّة ما كتبه من
الحديث بالحجاز : بالعراق عندكم دار الضرب ، يضرب بالليل ويخرج بالنهار .

(١) الديوان - ص ١١ ط بيروت : ومختصر جامع بيان العلم وفضله - ٢٠٣

(٢) الزواوي : (مناقب مالك) ص ٢٤

(٣) المصدر السابق - ٥٢

وهو يقول بعد ذلك ؛ كانت العراق تجيش علينا بالدنانير والدرهم ، فصارت الآن تجيش علينا بالحديث ^(١) . وهى عبارة تشير ولو من طرف خفى ، إلى ظواهر المشادة بين الحجاز والعراق فى هذا العصر .

ولعله من مثل هذه الأقوال ، وسع الناس أن يذكروا بغض « مالك » للعراقيين فيقول « أبو طالب المسكى » : كان « مالك » أبعد الناس ، من مذاهب المتكلمين ، وأشدهم بغضاً للعراقيين ^(٢) . وإن كنت أستكثر من « أبى طالب » التعبير بلفظ البغض ، وأشعر بخلافه من قول « مالك » نفسه رضى الله عنه : لو رأى صاحبي - يعنى « أبا حنيفة » - ما رأيت ، لرجع كما رجعت ^(٣) ..

هذا شئ مما قد يسند إلى « مالك » ذاته فى تصوير النزاع بين العراق والحجاز .

وأما قول غيره من أهل زمنه ، أو قول من بعده من رجال مدرسته ، ففيه ما هو تنقص عنيف للعراق والعراقيين كذلك ، فينسب إلى « ابن شهاب الزهرى » شيخ « مالك » قوله : يخرج الحديث من عندنا شبرا فيعود فى

(١) الفاضى عياض : (الترتيب) ٤٦/١ ظ

(٢) المصدر السابق ٣١/١ وجه

(٣) الزواوى : (مناقب) - ٥١

العراق ذراعاً^(١) و « ربيعة الرأي » شيخه أيضاً، يستقدمه « أبو العباس السفاح » ليوليه قضاء العراق، فيخرج من الحجاز على رأي سبي في العراق قبل رؤيتهم، إذ يقول « لمالك » نفسه حين أراد الخروج إلى العراق: إن سمعت أني حدثتهم شيئاً أو أفقيتهم، فلا تعدني شيئاً، وفي رواية: فاعلم أني مجنون^(٢)؛ ويقول « مالك »: فكان كما قال لي، لما قدمها لزم بيته فلم يخرج إليهم، ولم يحدثهم بشيء حتى رجع.

ومن رواية « مالك » نفسه أيضاً: أن « ربيعة » لما قدم على « أبي العباس » أمر له بجائزة فأبى أن يقبلها، فأعطاه خمسة آلاف درهم يشتري بها جارية حين أبى أن يقبلها، فأبى أن يقبلها^(٣).

ويزيد الأمر حتى يلحق أهل العراق بأهل الكتاب في المدينة: أنزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب، فلا تصدقهم ولا تكذبهم^(٤). بل قد ينسب هذا القول إلى « مالك »^(٥) نفسه. ويسند ذلك إلى وصية « لعمر بن عبد العزيز » إذ استأذنه « إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري » الفقيه - أحد أسيان « مالك »، - ت ١٣٢ هـ - في الخروج إلى العراق،

(١) زواوي: (مناقب مالك) - ٥٧

(٢) المصدر نفسه - ٥٦

(٣) الخطيب البغدادي: (تاريخ بغداد) - ٨ / ٤٢٥

(٤) الزواوي: (مناقب مالك) - ٥٥

(٥) ابن عبد البر: (جامع بيان العلم - مختصره) - ١٩٩

فقال له « عمر » - فيما يروى - إذا قدمت العراق فأقرهم ولا تستقرهم ، وعلمهم ولا تتعلم منهم ، وحدثهم ولا تسمع حديثهم ^(١) .
وأما أقوال المتأخرين فأجراً من ذلك وأقصى ...

لكن يتسع صدر المؤرخ النزيه ، فيحاول استخراج تهمة محدودة يستطيع فحصها ، فيجد مثلاً :

١ - اتهام « ربيعة » لهم بنقص العقل إذ يروى عنه « مالك » قوله : « ورب هذا المقام ما رأيت عراقياً تام العقل ^(٢) » وهى تهمة ليست أرزن من الأقوال السابقة ، ولا هى مما يقوله رجل قوى الذكاء « كربيعة » ، فيحكم على العراقيين عامة بضعف العقل ، وهو رجل قدم بلادهم فلزم بيته لم يخرج إليهم كما يقول « مالك » نفسه !! فهى تهمة لا يوقف عندها .

٢ - ضعف الإسناد ، كما يروى أن « مالكا » قال « لحمد بن زيد » حين قدم المدينة : « إنكم يا أهل العراق ، تحبون أن تكتبوا عن لا شهادة له عندنا ، فكذلك أنكم تفعلون في بلدكم ^(٣) » . مع أن « حماد بن زيد »

(١) الزواوى : (مناقب مالك) - ٥٧

(٢) الذهبي : (تذكرة الحفاظ) - ١٩٦ / ١

(٣) الزواوى : (مناقب مالك) - ٥٦

هذا إمام ثقة ، قال فيه « ابن معين » : ليس أحد أثبت من « حماد بن زيد »^(١) ولعل هذه القولة لحامد مما يستبعد أن يواجهه به « مالك » . . .

ومن هذه التهمة ما يعزى لبعض العراقيين من قول فيهم : كالذي ينسب إلى « عبد الرحمن بن مهدي » البصري الحافظ - ت ١٩٨ - من أنه قال : لا تكاد أن تهجم على إسناد من أسانيد أهل الكوفة لا تجد له أصلا ، إلا هجمت . وهو اتهام جزئي للكوفة وحدها ، لا يهز العراق كله ، ولكنه مع ذلك لا يستقيم توجيهه بهذا العموم من فقيه محدث « كابن مهدي » ، وإن اتجه على هذه الحال فليس يثبت على النقد بهذه السعة وذاك العموم ، الذي لا يسلم معه إسناد من أسانيد أهل الكوفة ولا يقوم على أصل .

وهكذا لا تثبت تهمة علمية محدودة من الحجازيين للعراقيين حتى يقف عندها المؤرخ ، بل على العكس من ذلك نجد المالكية قد قلبوا البحث في قضية ما بينهم وبين العراقيين ، فتساءلوا عن السبب في خلاف أهل العراق دون غيرهم لأهل المدينة ، على حين أن غير أهل العراق من سائر البلدان كاليمن ، والشام ، ومصر ، وإفريقية ، والأندلس ، كلهم معترف بفضل علماء المدينة ، وحجة أصولهم ، وتقدم حديثهم^(٢) . فترى من قولهم في تحليل هذه

(١) ابن العماد : (شذرات الذهب) - ١ / ٢٩٢

(٢) الزواوي : (مناقب مالك) - ٥٧

الظاهرة شهادة صريحة لأهل العراق ، إذ يردون هذه المخالفة القوية إلى أشياء منها :

١ — كثرة جموع المسلمين في صدر الإسلام في المناطق العراقية التي منها امتد الفتوح شرقا في عهد « عمر بن الخطاب » .

٢ — انتقال الخلافة من المدينة إلى السكوفة ووجود أكابر الصحابة بها،
كأمير المؤمنين « علي بن أبي طالب » و « عبد الله بن مسعود » و « سعد
ابن أبي وقاص » و « أبي موسى الأشعري » و « المغيرة بن شعبة » و « عمار
ابن ياسر » و « أنس بن مالك » وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم
أجمعين . ولم يك مثل ذلك في غير العراق من البلدان : كاليمن ، والشام ،
ومصر ، وأفريقية ، والأندلس . وكان هذا هو السبب في قوة نفوس أهل
العراق ، حتى خالفوا أهل المدينة في كثير من العلم ، ظانينهم أن السنة انتقلت
إليهم وصارت عندهم ^(١) . هذه قائلهم قديما ، كما نقرأها في [مناقب مالك]
« للزواوي » المتوفى في القرن الثامن الهجري ، وهي تنقض ما أسلفوا في حق
العراقيين وغيرهم ، من أن السنة لم تسكن قط متواترة عند غير أهل المدينة

(١) الزواوي : (مناقب) — ٥٨٠٥٧ بتصرف يسير جداً

من سائر البلدان ، وإنما كان يخرج إليهم من المدينة آحاد من العلماء معلمين ، أو بعض الصحابة مؤمرين ، أو غزاة ، أو مجاهدين ^(١) .

وإنك لتتنسم ريح هذا الإنصاف من مثل قولهم : لا ننكر أنه كان بالعراق علماء في الدين ، ورواية في السنة ، ولاندعى العصمة لإمامنا ، ونفى الصواب عن غير علمائنا ، لكننا ندعى الفضل له ، والترجيح لمذهبه ، ونقول إنه أقوم قيلا وأهدى سبيلا ^(٢) » وإن يكن آخر هذا القول أظهر تسامحا من أوله . ولكنك في كل حال لاتصل إلى هذا القول النزيه إلى حدما ، إلا بعد أن تضيق ذرعا بما سمعت من تنقص وعيب ، وحكم قاس شامل غير منضبط . وهذا هو ما أردت — في غير تهيب — إلى العصبية ، وأرى أن هناك أشياء كثيرة تسببها :

١ — هناك السياسة والدولة ، إذ ينفس الناس قيام الدولة في قطر ، واستثنائه بالسلطان .

٢ — هناك الحياة الدنيا والمادة ، كالذي سمعنا من قول « مالك » رضه : كانت العراق تجيش علينا بالدنانير والدرهم . ألخ ما سبق .

(١) المصدر السابق — ٥٣

(٢) الزواوى : (مناقب) — ٥٧

٣ — هناك حب المحمدة ، والغريزة الإنسانية في ذلك ، وعدم عصمة النفوس مهما ترق من التأثير بهذا .

فهذه الأسباب التي أجمعنا — وغيرها مما لم نطال القول فيه حتى لا نخرج عن موضوعنا — مما يجب على المؤرخ المنصف أن يقدر أثره في إصدار الأحكام وتكوين الآراء ، ونقل الأقوال وفهم الحقائق ، والأخذ بدعاوى التميز ، وتفضيل بيئة على بيئة . وعلى المؤرخ — مادام الأمر كذلك — أن يتلقى بحذر ونقد ، ما يروى من أخبار انتقاص العراقيين ، أو تعيب العراقيين للحجازيين أيضا ، مهما يسند شيء من ذلك إلى رجال موثقين ، أو صلحة منصفين . ولا يهمنَ وأهم أن ما ذكرنا من أمر العصبية بين هؤلاء العلماء ، بدع من الأمر افتراءه ، أو جراءة على الحق خطونا إليها ، فإنه لشيء قد أدرك القدماء أنفسهم أصله ، وخافوا خطره ، وهذا « ابن عبد البر » قد عقد في كتابه [جامع بيان العلم وفضله] بابا عنوانه (حكم قول العلماء بعضهم في بعض) وساق فيه طرفا من مثل ما قدمنا من حكم بعضهم على بعض ، في غير هوادة ولا دقة ، وتعيب بعض الأقاليم والجماعات ؛ ونقل معه ما قيل منذ عهد مبكر في عدم قبول قول الفقهاء بعضهم على بعض ، وأنهم أشد تحاسدا من التيوس بعضها على بعض ؛ وإن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم في بعض

كلام كثير : منه في حال الغضب ، ومنه ما حمل عليه الحسد ، ومنه ما كان من جهة التأويل مما لا يلزم المقول فيه ماقاله^(١) القائل فيه .
وإذا كان الأمر على ما نسمع ، فهذا الذي ذكرنا تحت عنوان العصبية طرف من قول بعضهم في بعض ، لا يوقف عنده ، ولا يأخذ به مؤرخ إلا حذراً وإن لم يفعل أخل بواجب الأمانة العلمية ، وسنجد شواهد متعددة لأثر هذه العصبية في العراقيين والحجازيين معا ، عندما نتناول الجوانب المختلفة من البيئة المعنوية للإمام « مالك » .

(١) المختصر - ١٩٤ وما بعدها

(١٠)

أما الآن ، فتريد أن نصف هذه البيئة المعنوية من الناحية الربنية لأننا نعرف أن الأصول الاعتقادية توجه النظرة القانونية الفقهية، التي تريد تدبير الحياة ، ووضع الأحكام العملية لتنظيمها ، كما نعرف أن المنزع الاعتقادي يؤثر على الأفق العقلي ومداه ضيقاً وسعة . وكما نعرف أن الاتجاه الاعتقادي يثير العصبية لنفسه ، والهوى لأهله ، مما يكون قوى الأثر على كل عمل علمي لصاحبه ، سواء أكان فقهياً دينياً أم غير ذلك . وقديماً بحث السالفون في البدع والأهواء ، وأثرها على العدالة باختلاف أنواعها ، تقديرأ منهم لهذا التأثير .

من أجل ذلك كله نريد أن نصف البيئة الإسلامية العامة في القرن الثاني الهجري من الناحية الدينية .

ثم ننظر في بيئة الحجاز والمدينة بخاصة - كالذي مضينا عليه آنفاً . . . على أنا لن نعد من ذلك إلى تاريخ الحياة الدينية في هذا القرن أو ما يشبه ذلك ، إنما هي المعالم الكبرى ننظر منها إلى ما يمس حياة العلم الديني ولا سيما الفقه ، ونقصد إلى بيان المؤثرات الهامة على تفكير صاحبنا الإمام لا غير .

(١١)

رووا عن الرسول عليه السلام أنه قال : « لتسلكن سبل الأمم قبلكم ،
حذو القذة بالقذة ، والنعل بالنعل ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه » .
وهذا الحديث نداء جدير بثبات النواميس الاجتماعية ، واطرادها في حياة
الأمم ، أمة بعد أمة ، ودهراً بعد دهر . وهو معنى انتبه إليه القدماء ، فرأيانهم
يقررون : أن الشبهات الدينية التي في آخر الزمان هي بعينها تلك الشبهات التي
وقعت في أول الزمان ^(١) . كما يقررون أن أول شبهة وقعت في الخليقة هي
شبهة « إبليس » ^(٢) حين استكبر عن السجود ، وعارض الأمر بما قال :
كيف أسجد لبشر خلقته من صلصال من حأ مسنون ؟ وفرعوا عن هذه الشبهة
كل أنواع الشبه التي ظهرت بعد ذلك . وفي غير نظرٍ منا إلى هذه الأصالة وذلك
التفريع ، نقدر إدراكهم ثبات الناموس الاجتماعي ووحدة ، مهما تتغير الألوان
أو تختلف العبارات ، على مر الأزمان .

وإنهم ليذكرون أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم ، شبه كل فرقة ضالة
من هذه الأمة بأمة ضالة من الأمم السالفة ، فقال : القدرية مجوس هذه
الأمة وقال : المشبهة يهود هذه الأمة ، والرافضة نصاراها ^(٣) ؛ وسواء

(١) الشهرستاني : (الملل والنحل) — ١٦/١ على هامش (الفصل) ط الأديبة سنة ١٣١٧

(٢) الشهرستاني : (الملل والنحل) — ١٠/١ — ١١ على هامش (الفصل) ط الأديبة سنة ١٣١٧

(٣) المصدر نفسه — ١٦/١

أثبت على النقد أن هذه أحاديث نبوية ، أم رجح أنها أحكام يثبتها البحث ، فإنما يعنينا من ذلك ما تقرره هذه الأحكام من تبادل التأثير بين الديانات المختلفة ، وظهور آثار لليهودية ، والنصرانية ، والمجوسية ، في آراء أصحاب المقالات من الأمة الإسلامية .

فإذا ما أدركنا أن الناموس الاجتماعى فى الحياة الدينية ثابت ثباته فى غيرها ؛ وأن الأديان المختلفة قد تبادلت التأثير والتأثر ، فإننا نستطيع أن ندرك كيف كانت الحياة الإسلامية الدينية فى القرنين الأول والثانى من الهجرة - كما كانت بعد ذلك - مجالا لتطبيق هذين الناموسين ، وكيف كان المسلمون يعمرون بما مر به غيرهم من أطوار التفكير الدينى والبحث الاعتقادى . وتظهر فى ذلك آثار اتصالهم بالديانات السابقة ، والأمم الماضية ؛ وكان ذلك فى الجاهلية نفسها قبل الإسلام ، فهذا « الأعشى ميمون » أستاذ الشعراء فى الجاهلية ، يقول « يحيى بن متى » روايته : كان الأعشى قدرياً إذ قال :

استأثر الله بالوفاء وبالعدل وولى الملامة الرجال

فلما سئل « يحيى بن متى » : من أين أخذ « الأعشى » مذهبه ؟ قال : من قبل العباديين نصارى الحيرة . كان يأتهم ، يشتري منهم الخمر فلقدنوه ذلك وهكذا يجب أن ينظر إلى حياة المقالات ، فلا تنسب فى أصلها إلى فلان من بلد كذا ، بدأت على يده فى سنة كذا وما إلى هذا من ظواهر ...

وعلى هذا الأصل الاجتماعى بدأت المقالات . فبدأت مبكرة من عهد الرسول نفسه ، يستخرج مؤرخو المقالات مختلف الشبهات من شبهات المنافقين ، ففيها الخروج الصريح وفيها القدرية الصريحة ؛ والجبرية الصريحة ؛ وفيها إلى جانب ذلك ، الجدال الصريح فى ذات الله ، على ما يبين فى مواضعه^(١) ونكتفى بهذه الإشارة الحافظة إليه .

* * *

الدين تدبير للحياة ينظمها ، ويحدد صلات الإنسان بما فيها ؛ فهو يقوم على آراء ومقررات ، فى حقائق الأشياء ، وطبائع الأكوان ، وغاية الوجود ؛ وآراء فى قوى الإنسان ، وأعمالها ؛ وكيف ينظم ذلك كله .

ومن هنا ندرك أن الآراء الدينية ، والمقالات الاعتقادية ، ومذاهب الفرق فى الأديان المختلفة ، إنما هى فى الحقيقة ، محاولة إنسانية ، يراد منها فهم هذا التدبير ، وإدراك ما يقرره الدين منه ولا سيما ما يخفى من حال القوى الإنسانية ، على اختلافها ؛ وكيف يريد الدين أن يخضعها ؟ وما يريد أن يخضعها له من نظم ، ودرجة تقييدها لتلك القوى ... الخ

ونظرة عميقة فى أصول المقالات الإسلامية ، تكشف لنا هذه الحقيقة ، وترينا - تحت الضوء الساطع - أن جميع المقالات الدينية ، لا تعدو أن تكون تبيننا لدرجة حرية القوى الإنسانية ؛ ومظاهر الشعور البشرى ؛

ومقدار ما تستعد هذه القوى ، وتلك المظاهر ، لتقبله من تقييد وطاعة وخضوع
ذلك أن هذه المقالات يمكن أن تنحصر في أصول وأسس ، لا تتجاوز
الأربعة :

١ — ما يرجع إلى أصل الاعتقاد ، ويتصل بالإيمان والتوبة ، والتكفير
والتضليل ، إثباتاً ونفيّاً وتحوض فيه فرق مختلفة من مرجئة ، ووعيدية ،
ومعتزلة ، وأهل سنة ، وغيرهم .

٢ — ما يرجع إلى الأساس الأول في التدين والاعتقاد ، ويتصل بالإله
ذاته ، وصفاته ، وما يجب له ، وما يجوز عليه ، وما يستحيل ؛ وتشارك فيه
كذلك فرق مختلفة .

وهذان الأصلان الراجعان إلى الاعتقاد ومتعلقه ، يخصان القوة الوجدانية
في الإنسانية ؛ ونذكر من مقالات الفرق فيهما ، أنها نضال في سبيل الطمأنينة
الوجدانية ، ودرجة راحة هذا الوجدان الإنساني

٣ — ما يرجع إلى تحكيم السمع ، وتحكيم العقل ، وفيهم يحكم كل منهما ؟
وهي مسائل الرسالة ، وأبحاث التحسين والتقييح ، وعصمة النبوة وشروط
الإمامة^(١) . وتشارك فيها فرق متعددة أيضاً .

(١) هذا وجه من التقسيم ، وقد ترد مسائل الإمامة إلى أصل التدين ، لأن من أصنافها
من يرون أن الدين خضوع لرجل ليس غير ، وفي كل حال فهذا التقسيم للضبط ؛ وكلا
الوجهين كفيلاً به

وهذا الأصل الثالث ، مما نحس أنه يدور حول حرية العقل ، ومدى هذه الحرية ، وكيف يحددها الشرع ، وإلام يصل هذا الحد ، فهي دائرة حول المظهر الثاني من مظاهر الشعور الإنساني ، وهو الفكر .

٤ — ما يرجع إلى القضاء والقدر ، والجبر والكسب ، في إرادة الخير والشر ، وهي مسائل القدر والعدل وما إليها على ما اختلفت فيه فرق عديدة أيضاً^(١) .
وهذا الأصل الرابع مما ندرك أنه يدور حول حرية الإرادة الإنسانية ، أو عدم حريتها ؛ ومدى ذلك في كل حال من الحالين .

فالمقالة الدينية ليست إلا توافقاً بين الشخص وبين ما حوله من الحياة ، وهو توافق يصور في الوقت نفسه قوى الشخص المختلفة : من وجدان ، وعقل ، وإرادة ، توافق يدل على درجة انحطاط هذه القوى فيه ، أورقيها . ومن هنا تكون الآراء الدينية عاملاً جوهرياً ، في إدراك شخصية الفرد ، وفهم العوامل الكبرى المؤثرة في حياته والمدونة لتاريخه ، كما يكون لها هذه الأهمية نفسها في حضارة أمة من الأمم ، أو عصر من العصور ، بجميع ألوانها ومظاهرها : من فنية ، وعلمية ، وعملية ، لأنها صورة وجدان تلك الأمة ، وذلك العصر . صورة فكر هذه الأمة ، وذلك العصر .. صورة إرادة هاتيك الأمة ، وذياك العصر . وحسبك ذلك ملونا للحضارة .

(١) أصل هذا التقسيم الرباعي قد ذكره الشهرستاني في (الملل والنحل) ١/٧ ، ٨

ومن أجل هذا نطلب معرفة أثر الحياة الدينية ، في علم « مالك » من
فقه وحديث ، كما نطلب ذلك الأثر على جوانب شخصيته المختلفة . وصلاته
المتنوعة بالحياة .

* * *

وهنا أشعر بالحاجة إلى بيان : أن هذا الفقه ، الذى كان يشتغل به أولئك
المحدثون ، والقضاة ، والمفتون ، ينتظم أنواع القوانين المختلفة ، فهو يشمل القانون
الأساسى النظامى ، ويعرض لأوضاع الحكم ؛ وهو يشمل القانون الدولى
بنوعيه ، العام والخاص ، ويمس علاقات الأمم بعضها ببعض ؛ وهو يشمل
أنواع القوانين المنظمة لحياة الجماعة ، من قانون مدنى ، على اختلاف أبوابه ،
وقانون حنفى كذلك . فإذا ما لاحظنا ، والأمر هكذا ، أن الخلاف فى الفرق
الإسلامية ومقالاتها يدور على شيئين : الإمامة والأصول^(١) ، وأن هذا
الخلاف على الإمامة يمس أصول الحكم ، وأسس نظمه ؛ والخلاف على الأصول
يمس حرية العمل ، وحرية العقل على ما أسلفنا الإشارة إليه ؛ أدركنا أن هذا
الفقه الذى اشتغل به إمامنا وزملاؤه ، يصطدم قهراً ؛ بهذه المقالات ، سواء
أكانت لصاحبه مقالة معروفة ، ونحلة مشتهرة ، أم لم تكن له تلك الصفة
البارزة ، فى ميدان هذه الخلافات ؛ فصلة الفقه والفقهاء بهذه المذاهب ، قوية

وثيقة كما أنها دقيقة عميقة ، ولهذه المقالات انعكاسات قوية التأثير على الفقه ، يرجى أن يقدرها مؤرخو الفقه ، ويوفق إلى تبينها من يترجمون للفقهاء ؛ وإنها لكبيرة إلا على الصابرين ، الذين يثبتون للبحث ويصمدون للدرس .

... وقبل رؤية « مالك » للنور بأعوام طوال ، كانت قد ظهرت في الحياة الإسلامية تلك الألوان المختلفة من المقالات الدينية ، التي بينّا ما تدور عليه أنواعها المختلفة ، وأقسامها المتعددة : فكانت هناك مدارس دينية ، وجماعات مذهبية من الشيعة ، والخوارج ، والقدرية ، والمرجئة ؛ وفي حياته كانت تجلجل أصوات المختلفين ، بصنوف من الدعاوى الغريبة ، والمذاهب الجريئة ، فحين كان المعتزلة ، يتحدثون في الإيمان والتوبة ، والإله وصفاته ، والعقل وحرية ، كانت آراء عن الحلول ، وصفة الإله ، تذاع في جراحة رهيبة . و « المقنع الخراساني » - سنة ١٦١ هـ - يدعى الربوبية بمرء ، ويقول لأشياعه إن الله تعالى تحول إلى صورة « آدم » عليه السلام ، ثم تحول من « آدم » إلى « نوح » ، ثم إلى صورة واحد فواحد من الأنبياء عليهم السلام والحكماء حتى حصل في صورة « أبي مسلم الخراساني » ثم انتقل منه إليه هو ؛ ويقبل قوم دعواه ، ويعبدونه ، ويقاتلون دونه^(١) . وكذلك ترى في طوائف الشيعة

(١) ابن خلكان : (الوفيات) - ٤٠٢/١ ط بولاق

الغالية مذاهب وآراء من صميم ما قالت الهند من التناسخ والحلول ، ومذاهب اليهود والنصارى فى التشبيه .

وفى هذا الجو المائج بأعاصير النحل وعواصف الآراء ، تظهر الزندقة وتشيع أيام حياة إمامنا . والسكامة فارسية ، وربما رجح أن المعنى القديم لكلمة (زنديك) الساحر القبيح المذهب ^(١) فكانت الزندقة نحللاً من قيود التدبىن، وهى ظاهرة من ظواهر التحضر ، نرى مثلها اليوم من الاستهانة إما نظرفاً وتجدداً، وإما مجوناً وفسقاً وانتهاباً للذة ، وإما شكاً وضجراً بالعقائد والمقررات الدينية . وكذلك كانت تلك الصنوف المختلفة تظهر فى الحياة الإسلامية أثناء القرن الثانى ؛ ولعل البلوى كانت قد عمت بذلك حتى أنشئت إدارة خاصة لتعقب الزنادقة فى عهد « المهدي » ، تولاهما الرجل بعد الرجل جداً فى طلبهم ^(٢) . ومن تتبع أسماء من ذكرت مصادرهم فى هذا العهد، نرى عدا الشعراء وأصحاب الفنون القريبين بجوهم إلى مثل هذا العبث أو الخروج ، أشخاصاً من موظفى الدولة أو أبناءهم ، فيؤخذ بالزندقة رجل كان كاتب « المنصور » ، ويؤخذ بها ابن العامل على البصرة ، فيرسل إلى أبيه ويؤمر بتأديبه ^(٣) . ونراها فى

(١) الألفاظ الفارسية المعربة للسيد أدى شير — ٨٠ ، ٨١

(٢) ابن الأثير : (السكامل) — ٦ — ٢٦ ط مصر

(٣) ابن الأثير : (السكامل) — ٦ — ٢٤ ط مصر

رجال من الأسرة المالكة، فنسمع أكثر من اسم منهم ، يؤخذ أيام «المهدى» أيضاً ، وأحدهم قد استحل الحارم ووجدت ابنته بعد موته تقرأ أنها حبلى من أبيها^(١) ، بعد ما أقرت هي وأما على نفسيهما بالزندقة^(٢) وترى الزندقة لهذا العهد في العراق ، وفي حلب ، فيجوز إليها «المهدى» الفرات ، ويجمع من في تلك الناحية من الزنادقة فيقتلهم ، ويقطع كتبهم بالسكاكين . . . وربما كانت الآفة من ذلك بالعراق أكثر ، لتوافر أسباب جمة فيه لهذا ، من غليان فكري سببه القرب من منابع تفكير فلسفي وديني مختلف ، إلى ثراء فياض يثير الرفة ويبطر الناس ، ويغري بالمروق ، إلى غير ذلك مما نتولى بيانه في البحث المستقل .

وفي هذا الخضم ، نرقب الفقهاء والمحدثين بخاصة ، فنرى أسماء لامعة ، وشخصيات بارزة قد لصقت بها أوصاف مذهبية وسمات طائفية: «فأبو حنيفة» مرجى تارة ، وشيعي زيدي تارة ، وقائل بمقالة الضرارية من المعتزلة طورا ،^(٣) وموصوف بالجهمية^(٤) حيناً ، وأصحابه كذلك مرجئة ، «والحسن البصري»

(٢، ١) ابن جرير (التاريخ) - ٢٤/١٠ ط مصر

(٣) الشهرستاني : (الملل والنحل) - ١/١١٤، ١١١، ٢١٢

(٤) الخطيب : (تاريخ بغداد) - ١١/٣

قدري ؛ « ومكحول » الشامي قدري ؛ « ومحمد بن اسحق » صاحب [المغازي] كذلك ؛ و « سعيد بن أبي عروبة » أول من دون العلم بالبصرة - ت ١٥٦ هـ - يقول بالقدر سرا ؛ « وابن أبي ذئب » الفقيه صديق « مالك » من القائلين بالقدر وقد يكذب ذلك عنه ^(١) .. وغيرهم وغيرهم . « والنخعي » - ت ٩٥ هـ - ؛ و « طاوس » - ت ١٠٦ هـ - و « الأعمش » - ت ١٤٨ هـ - ؛ و « شعبة ابن الحجاج » - ت ١٦٠ هـ - ؛ و « سفيان الثوري » صاحب المذهب - ت ١٦١ هـ - و « القاضي شريك النخعي » - ت ١٧٧ هـ - ؛ و « وكيع بن الجراح » - ت ١٩٧ هـ - ؛ و « يحيى بن سعيد القطان » - ت ١٩٨ هـ - وغيرهم وغيرهم من أهل القرن الثاني، كانوا شيعة، وغير ذلك من أصحاب المقالات ...

وتلك هي الحياة الدينية في مقالاتها ونحلها ، وبخاصة بين الفقهاء والمفتين والقضاة والمحدثين ، يمسون هذه العقد ، ويخوضون هذه المشكلات ، مع إقبالهم على الحفظ والنقل والرواية ، والتفهم والاستنباط . ولا بد لفهم شخصية « مالك » من معرفة موقفه في هؤلاء .

* * *

ثم هناك من جوانب هذه الحياة الدينية ، ميدان الزهد ، وعالم الورعين الأتقياء المتعففين ، يجانبون الحياة ، ويحدّون السلاطين ، ويتخرجون في مساس ما اتصل بهم . ومن هؤلاء في القرن الثاني فئة وافرة من الرجال والنساء ، من وجوههم : « مالك بن دينار » - ت ٢٢٧ هـ - « وإبراهيم بن

أدهم « - ت ١٦٢ هـ - ، « وداود بن نصير الطائي » - ١٦٢ هـ - « والفضيل
ابن عياض » - ١٨٧ هـ - « وعبد الله بن المبارك » - ١٨١ هـ - والسيدات
« رابعة العدوية » - ١٣٥ هـ - « وعائشة بنت جعفر الصادق » - ١٤٥ هـ -
وغيرهم وغيرهن كثير .

ولهذه الطبقة على جو الفقه تأثير خاص هو الذي يدعونا إلى الوقوف
عندهم ، إذ هم يرون الفقه والتحديث مثلاً أمراً محلاً بالزهد ، ومنهم غير واحد
قد ترك الفقه بعد ما اتصل بدراسته « كإبراهيم بن أدهم » ، قد بلغ رتبة
الاجتهاد ولم يتسكّم في العلوم ^(١) ، « وداود بن نصير » يبرع في الفقه ثم
يعتزل ^(٢) . وهذا « أبو سلمة مسعر بن كدام » - ت ١٥٢ أو ١٥٥ هـ -
ويسمى المصحف لإتقانه ، ويدعى (الميزان) لنقده وتحرير لسانه ، قد
نُقل عنه أنه كان يقول : من أبغضني فجعله الله محدثاً ^(٣) ، فهو يدعو على من
يبغضه أن يجعله الله محدثاً ومفتياً ^(٤) ، وهم في ذلك يكرهون الاتصال بالحكام .
وملابسة السلاطين ، ويتشدّدون في ذلك حتى نرى « وهيب بن الورد »
الصالح المحدث - ت ١٥٣ - لا يأكل مما في الحجاز ، تورعاً عما اصطفاه

(١) ابن العماد : شذرات الذهب - ٢٥٥/١

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب - ٢٥٦/١

(٣) ابن قتيبة : (المعارف) - ١٦٥

(٤) الشعرائي : (الطبقات الكبرى) - ٥٠/١

الولاية لأنفسهم ومواشيهم [شذرات ٢٣٦/١] وهذا « أبو الفيض ذو النون المصري ثوبان بن إبراهيم » - ت ٢٤٥ هـ - في قريب من هذا العهد ، يُسأل : لم لا تشتغل بالحديث ؟ فيكون من جوابه : « ... والحديث من أركان الدين ، ولولا نقص دخل على أهل الحديث والفقهاء ، لكانوا أفضل الناس في زمانهم . ألا تراهم بذلوا علمهم لأهل الدنيا يستجلبون به دنياهم فحجبوهم ، واستكبروا عليهم ؟ ! » وكان مما يقوله : « العجب كل العجب من هؤلاء العلماء كيف خضعوا للمخلوقين دون الخالق ، وهم يدعون أنهم أعلى درجة من جميع الخلائق ^(١) »

بل إن من متطرفي أصحاب المقالات الدينية ، من يتشدد في هذا أكثر مما تخرجت المتصوفة والزهاد ، فهذا « عيسى بن صبيح » المسمى راهب المعتزلة ، ورأس إحدى طوائفهم ، يكفر من لابس السلطان ، ويزعم أنه لا يرث ولا يورث ^(٢) ..

نعم .. انها مبالغة مسرفة ؛ ولكن تخرج الزهاد ، وتشدد أصحاب المقالات ، مجتمعين ، مما يلزمنا أن نقدر أثر هذه الفكرة في البيئة الفقريّة الحربيّة وأن نعرف موقف إمامنا « مالك » منها ، حين نحلل شخصيته .

(١) الشعرائي : (الطبقات الكبرى) - ٦١/١ ط

(٢) الشهرستاني : (الملل والنحل) - ٨٨/١

(١١)

وإذا كان هذا حال البيئة المعنوية العامة ، من الناحية الدينية ، فماذا كان حال البيئة الخاصة من هذه الناحية ؟ . هل تشترك بيئة الحجاز ، في المظاهر التي رأيناها اشتراك غيرها ؟ أم تراها تتميز عما سواها ؟ . . هذا سؤال يعيدنا إلى ما خضناه قريباً ، من دعوى تميز بيئة المدينة . . إذ نرى أنصارها أيضاً ، يتنقصون العراق من الناحية الدينية ، بياناً لامتياز المدينة عليها ، فيقولون : إن من العراق ، خرجت الخوارج ؛ وفيها اعتزلت المعتزلة ، وظهرت القدرية ، وقامت الجهمية ، وبها كان « المختار بن أبي عبيد » الكذاب ؛ « والحجاج ابن يوسف » ؛ ومقتل « الحسين » ؛ وتشيع الشيعة ؛ ومبدأ دين القرامطة والمجوس في هذه الأمة^(١) .

ولا نناقش أصحاب المدينة في قيمة التعيب بهذا والفخر بعدهم الآن ؛ ولكننا ننظر أولاً في درجة انتشار المقالات في الأقطار الإسلامية ، وحظ كل قطر من ذلك ، أثناء القرن الثاني الهجري . . . وفي هذا السبيل سلكتُ خطة إحصائية تعطي رأياً محدوداً إلى درجة ما ؛ . . . نظرت في من سُمي من أرباب المقالات لهذا العهد ، وجمعت من تلك الأسماء ما استطعت ممن عرفت

موطنه ، وتاريخ وفاته ، لأقدر بذلك نصيب كل إقليم من هذا العدد ، الذى لم يلاحظ فى جمعه اعتبار خاص ، إلا أن اسم صاحبه قد حفظه التاريخ ، ونقله المدونون . نعم إنه ربما كان من لم يذكر من هؤلاء أكثر ، وكانت النسبة بذلك تتغير ، ولكنه التقدير التقريبى . . . وقد اكتمل لى من ذلك أربعة وثلاثون شيعيا ، كان منهم واحد وثلاثون عراقيا ؛ أى بنسبة $\frac{1}{4}$ ٩١ ٪ تقريباً . . وبينهم حجازيان اثنان أى بنسبة ٦ ٪ تقريباً .

واجتمع لى من المرجئة فى هذا القرن الثانى نحو ثلاثة عشر رجلاً ؛ منهم عشرة عراقيون أى بنسبة ٧٧ ٪ تقريباً . . . واثنان حجازيان فقط أى بنسبة $\frac{2}{105}$ ٪ تقريباً . . . وواحد شامى فقط .

كما وجدت من القدرية إذ ذاك نحو ثلاثة وثلاثين شخصاً ؛ . . منهم سبعة عشر عراقياً أى بنسبة $\frac{1}{51}$ ٪ تقريباً وعشرة حجازيون أى بنسبة $\frac{1}{30}$ ٪ تقريباً ، وستة شاميون أى بنسبة $\frac{1}{18}$ ٪ تقريباً . . فنصيب العراق من المرجئة ، والقدرية والشيعية جميعاً ، أكثر من نصيب الحجاز كثيراً وإن كانت نسبة القدرية فى الحجاز لهذا العهد ، لا تتفق مع ما ينقل عن « ابن تيمية » من : أن أكثر الخوض فى القدر كان بالبصرة والشام ؛ وبعضه فى المدينة لأن ما بالمدينة على هذه النسبة يقارب ضعف ما فى الشام ؛ وإن يكن اعتبارياً ، فربما كان نشاط القول بالقدر قولاً نظرياً والاستدلال له مثلاً أقوى فى الشام منه فى المدينة . . .

على أنا نتحدث عن القرن الثاني فقط ، وحكم « ابن تيمية » أعم من ذلك وأوسع ... وعلى كل حال فالمدينة لهذا العهد، تلك النسبة المثوية الواضحة من القدرية . وقد يكون من شواهد تفشى القدرية بالمدينة ما يروى من أنه في زمن « المهدي » قد أخذوا أهل القدر بالمدينة وضر بهم ونفهم على ما في رواية « الخطيب » [تاريخ بغداد ٣-١/٢] .

« والطبري » يتحدثنا - ١٦/١٠ - أن « المهدي » كتب إلى « جعفر بن سليمان » وهو عامل المدينة أن يحمل إليه جماعة اتهموا بالقدر، فحمل إليه رجالا سمى منهم « ابن جرير » أربعة ، بينهم « عبد الله » الذي جد أبيه « عمار ابن ياسر » الصحابي ، وقد انبرى « للمهدي » من بينهم فقال له : هذا دين أبيك ورأيه . قال « المهدي » : لا ، ذلك عمي « داود » . قال : لا ، إلا أبوك ، على هذا فارقنا ، وبه كان بدين . فأطلقهم « المهدي » .

وسنرى الإمام « ماسكا » ينشط للرد على القدرية بخاصة ، ويؤلف في ذلك تأليفاً مفرداً ، وهذا مما قد يكون أثراً لاستشارهم بالبيئة الحجازية .

ثم يمكن للتاريخ بعد ذلك أيضاً أن يعتبر المدينة مصدر القول بالإرجاء ، إذ أول من قال به هو « الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب المدني » ، وكان يكتب فيه الكتب إلى الأمصار على قول « الشهرستاني » في

[الملل^(١) والنحل] وإن كان « ابن العماد » في [شذرات الذهب^(٢)] ينقل أنه : رُوي أن « الحسن » هذا صنف كتاباً في الإرجاء ثم ندم عليه . وهي رواية لا تنفي أولية « الحسن » في القول بالإرجاء ، وإن أثرت في خبر إنفاذه الرسائل إلى الأمصار . . .

وبهذا يكون نصيب البيئة المدنية من المقالات ليس قليلاً إلى الحد الذي يميل إليه القائلون بتمييزها في هذه الناحية ؛ فلها صلتها بالإرجاء ، ولها في القدر نسبة ظاهرة في هذا المعنى بخاصة . . . تلك هي : إن القول بالقدر يتصل في نظر القائلين به من علماء هذا الزمن بفكرة سياسية ، سببها هذا الحكم المطلق الذي أشرنا إلى سيادته في البلاد الإسلامية . وإليكم خبراً يبين هذه الصلة . . . ذلك هو : أن « الحسن البصري » قيل له يا أبا سعيد ، إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ، ويأخذون أموالهم ، ويقولون : إنما تجري أعمالنا على قدر الله تعالى . فقال « الحسن البصري » : كذب أعداء الله^(٣) . فالملوك على ما سمعنا يجعلون الأفعال لله ، وينالون من الناس بذلك ما يشاءون ، والعلماء يسألون ، فيجعلون الأفعال للناس ، ليحملوا الملوك مسؤولية

(١) ١٩١/١

(٢) ١٢١/٢

(٣) ابن العماد : (شذرات الذهب) - ١٣٨/١

أعمالهم . « والطبرى » يروى لنا عن « الحسن البصرى » خبراً آخر مع أحد الأفراد يريد فيه « الحسن » أن يحمل الرجل مسئولية عمله ، وذلك أنه : جاء رجل إلى « الحسن » فقال : إنه طلق امرأته ثلاثاً . فقال : إنك عصيت ربك ، وبانت منك امرأتك ؛ فقال الرجل : قضى الله ذلك على . فقال « الحسن » ما قضى الله ، أى ما أمر الله عز وجل ، وقرأ هذه الآية : « وَقضى ربكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ^(١) » « فالحسن » كما نرى بوضوح ، يحمّل الرجل مسئولية عمله ، حينما أراد الرجل أن يهرب بقوله : قضى الله ذلك على . فتحميل الملوك مسئولية عملهم هو الناحية السياسية الخطرة التى روجت - على ما يظهر - لفكرة القدرية فى ذلك العهد . ولعله مما يؤيد ذلك الملحظ ، أن العدل من الملوك قد يكون قدرياً ، فهذا « يزيد بن الوليد » الخليفة الأموى الملقب بالناقص وأحد العدلين فى بنى أمية وصنو « عمر بن عبد العزيز الأشج » وهو الذى قتل سلفه « الوليد » لإلحاده ، قيل إن هذا الخليفة كان قدرياً ^(٢) ، وكان للقدرية عليه تأثير فى تصرفاته ^(٣) . وكان « عمرو بن عبيد » المعتزلى الزاهد الشهير من دعاة « يزيد الناقص » هذا فى أيام بنى أمية ^(٤)

(١) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك - ٩٥/١٣

(٢) ابن الأثير : ١١٥/٥

(٣) المصدر السابق - ١١٤، ١٠٨

(٤) الشهرستانى : (الملل والنحل) - ٣٢/١

الفكرة القدرية بالحياة والعدالة هي التي جعلت جلة من العلماء ينسبون إليها
« كعطار بن يسار » الفقيه المحدث ، « والحسن البصرى » ، « ومكحول »
وغيرهم على ما سبق .

على أنا بعد ذلك نقف عند هذا الخبر عن « الحسن » ، وقفة نتصل ببيئة
المدينة التي نتكلم عنها من الناحية الدينية ، فترى في الرواية السابقة التي
سئل فيها « الحسن » عن عمل الملوك ، أن الذي كان يسأل « الحسن البصرى »
هذا السؤال عن عمل الملوك هو « معبد الجهني » الذي تنسب إليه أولية القول
بالقدر ، ومعه « عطاء بن يسار » الفقيه المدني قاضي المدينة ، والذي يعد من
القدرية^(١) « فالحسن البصرى » يلحق « معبدا » هذا القول بالقدر على ما
سمعناه ، ويلقنه « لعطاء المدني » ، « والحسن البصرى » هذا إنما نشأ بالمدينة
نفسها ، وحفظ كتاب الله في خلافة « عثمان » ، وسمع « عثمان » وهو يخطب
مرات ، وعلمه - على ما نستطيع أن نرجح - مدني لنشأته . فهلا نقول من
ذلك كله : إن المدينة صلة غير ضعيفة - بل صلة قوية - بالفكرة القدرية ،
وهذا قاضيا ومفتيا « عطاء » في نهاية القرن الأول كان يرى القدر ؟ لعلنا نستطيع
ذلك في غير كبير تخرج .

وهذه الفكرة القدرية في أفعال العباد ، هي الفكرة الاعتزالية التي

تلقاها المعتزلة عن القدرية الأولى ، وبها دُعوا قدرية ، فإذا كانت المدينة صلة قوية بالقدرية ، فلها إذن صلة غير ضعيفة بالاعتزال ومبادئه من حيث المنشأ والأصل ، وإن لم تكن صلتها به من حيث الانتشار والرواج فيما بعد ، على مثل صلتها بمنشئه . . .

ومن هنا اتضح لنا أن ما ينعاه المدينيون على العراقيين ، من نشأة المقالات والفرق ، ليست المدينة بمنجاة منه إلى الحد الذي يريدونه لها .

وسنرى المدينة منشأ مقالة سلفية في الصفات ، لعل رأسها إمامنا « مالك » رضى الله عنه على ما سنبينه عند تصوير شخصيته الدينية . ولعلنا نستطيع القول استنتاجاً : أن ما وصفنا من أمر الزندقة قريباً ، كان بالحجاز أقل تفشياً وأضيق انتشاراً ، لما توافر للعراق من عوامل اجتماعية تدفع إلى هذا التمرد ، وقلة ذلك بالحجاز .

والمتحدث عما بين المدينة والعراق من الناحية الدينية ، لا ينبغي له أن يغفل عمل السياسة في هذه الناحية ، ومثلها مما لا يمكن أن يغفل السياسة العناية به . . . لقد نرى تقدير الأمويين للمدينة ورجالها ولا سيما الصالحين « كعمر بن عبد العزيز » ، وإن كانت الأحداث السياسية إذا جد الجد ، لا ترحم مكة ولا مدينة ، ولا مثل يوم الحرة وحصار الكعبة .

ثم يجيء العباسيون ويؤسسون بغداد ، وينشئ « المنصور » فيها قصر الذهب وغيره فيزعم لنا مؤرخ من أبناء عصرنا - هو صاحب [تاريخ التمدن

الإسلامي] - صنع الله له - يزعم أنه لما أفضى الأمر إلى بني العباس ، وأراد « المنصور » تصغير أمر العرب وإعظام أمر الفرس ، لأنهم أنصارهم وأهل دولتهم ، كان من جملة مساعيه في ذلك تحويل أنظار المسلمين عن الحرمين . فبنى بناء سماه القبة الخضراء حجاً للناس ، وقطع الميرة عن المدينة ، وفقية المدينة يومئذ الإمام « مالك » الشهير ، فاستفتاه أهلها في أمر « المنصور » فأفتى لهم بخلع بيعته فخلعوها ، وبايعوا « محمد بن عبد الله من آل علي » . . . الخ^(١) . وهذا حديث عن بيئة المدينة وما بينها وبين العراق من الناحية الدينية ، سمعتموه يمتد إلى « مالك » نفسه ، فليس غريباً أن نقف عنده وقفة مدققة ، نبتغي الحقيقة .

« المنصور » يبني القبة الخضراء حجاً للناس ؟ ! خطب - إن صح - جلال ، فهل تروثه صح ؟ لقد بنى « المنصور » ببغداد قبة يقول « الخطيب البغدادي » إنها كانت تاج بغداد وعلم البلد ، ومأثرة من مأثر بني العباس عظيمة ، بنيت أول ملكهم ، وكانت هذه القبة الخضراء تقوم سقفاً على إيوان في صدر قصر الذهب « للمنصور » وكانت رأس القبة الخضراء ترتفع عن الأرض ثمانين ذراعاً ، وكانت هذه القبة ترى من أطراف بغداد^(٢) . الخ ما يقال في وصفها . تلك هي القبة ، وأما الرغبة في تحويل أنظار المسلمين عن الكعبة إليها ، فهمة يحجبها

(١) جورجى زيدان : (تاريخ المدن الإسلامي) - ٣٠/٢ ، ج ٧١/٣ ، ج ٩٣/٥

(٢) الخطيب البغدادي : (تاريخ بغداد) - ٧٣/١

« المنصور » بها في حياته ، « النفس الزكية محمد بن عبد الله » إذ يصعد منبر « الرسول عليه السلام » عند خروجه ، فيخطب في أهل المدينة قائلاً : أما بعد أيها الناس ، فإنه كان من أمر هذا الطاغية عدو الله « أبي جعفر » ما لم يخف عليكم من بنائه القبة الخضراء التي بناها معانداً لله في ملكه ، وتصغيراً للكهبة الحرام . الخ ما خطب به . كذلك نقل هذه الخطبة « ابن جرير الطبري ^(١) » و « ابن الأثير ^(٢) » . وغيرهم . وتداولها بيننا مؤرخون محدثون ^(٣) يرددون هذه القالة . فالتهمة تهمة ثابتة .

لكن عالماً هندياً من أبناء العصر ، هو المرحوم « الشيخ شبلى النعماني » قد كتب كتاباً في نقد صاحب [تاريخ التمدن الإسلامى] ، وعرض فيه لمسألة القبة الخضراء هذه ، ينقدها على أساس : أن من يدعى الخلافة — وهى منصب دينى — لا يجد لذلك سبيلاً إلا بالتظاهر بالدين ، ونصب نفسه لإعلاء كلمته ورفع مناره ولذلك كان الخلفاء — بنو أمية والعباسية كلاهما — يصلون بالناس ويؤمنونهم ، ويحضرهم الموسم ، ويحجون بهم . . . الخ ما ذكره من شواهد العناية بالدين ، وخلع الخلفاء المستخفين بشيء من ذلك ، حتى ينتهى إلى القول فى شأن القبة الخضراء فيذكر ما عبارته : « فهل تصدق بعد كل

(١) تاريخ الطبري : ٢٠٥ ، ٢٠٤ / ٩

(٢) تاريخ ابن الأثير : ١٩٧ / ٥

(٣) من هؤلاء « الشيخ الحضرى » فى (محاضراته) — ٨٢ / ٢

ذلك بأن المنصور أو المعتصم ، كان يقدر أو يسوغ له أن يصغر شأن الكعبة ويمس من شرفها ؟ » تلك خلاصة ما قال « الشيخ النعماني ^(١) » .

وأما النصوص التاريخية عن صنيع « المنصور » فيقول عنها ما عبارته : « فأما استشهاد المؤلف في هذه الواقعة بابن الأثير وغيره ، فكله تحريف وتدليس وسوء تأول ، ولولا أنني سئمت من كشف دسائسه مرة بعد أخرى ، لأوضحت الأمر وبينت حقيقة الحال » . وليت الشيخ لم يسأم فكان يبين لنا حقيقة الحال في هذه النصوص الخاصة بالقبة الخضراء ، لشناعة التهمة فيها . . .

وهذا النقد الإجمالي الذي ساقه الشيخ لا يشفي النفس ، لأن السياسة لادين لها ولا قلب ، فليس يكفي في رفع عمل « المنصور » أنه يحترم الدين لأنه خليفة ، فهذا العمل في نصب تلك القبة لتقدس ، ضرب من الانتفاع باحترام الدين في كسب القلوب ولو في ظن من يفعل ذلك ، وحسابه الخاطيء على الأقل . . . وقد ادعت شيعة العباسيين لهم أنفسهم ، وفي أشخاصهم وبيوتهم ، ما لا يعقل ، كما فعات الراوندية - شيعة ولد « العباس بن عبد المطلب » مثلاً ، مع هذا « المنصور » نفسه ، فقد كانوا يزعمون أن ربهم الذي يطعمهم ويسقيهم هو « المنصور » ذاته . وقد خرجوا فأتوا قصر « المنصور » فطافوا حوله ،

(١) كتابه في نقد مؤلفات زيدان : ص ٥٢ ، ٥٣ .

وقالوا هذا قصر ربنا . فحبس رؤسائهم وقتلهم الخ المعروف من خبرهم^(١) .
فليس من المستبعد - وفي الناس أمثال هؤلاء - أن يتخذ لهم قبة خضراء
تنافس الكعبة ، ولا يكفي في نقد هذه الرواية أن واجب « المنصور » هو
إعلاء كلمة الدين فلا يفعل ذلك .

وإذا كنا لا نكتفي بمثل هذا النقد الإجمالي العام الذي ليس له أساس
قوى ، فلسنا نقر للعراق نهائيا باتباع مثل هذه الأساليب في مناوأة المدينة ،
ولا نلزم « المنصور » هذه الفعلة آخر الأمر ، بل سنحاول أن ننقد الحادثة
نقدًا بطمع في أن يكون ذا أساس .

وفي النصوص التاريخية منافذ لهذا النقد الدقيق ، وسبيلنا إليها أن
« المنصور » ابتداءً أساس بغداد سنة ١٤٥ ، وبالتحديد ، تقول الرواية إنه أمر
ببنائها بعد مائة سنة وأربع وأربعين سنة ، وأربعة أشهر وخمسة أيام من
الهجرة^(٢) . أى أنه أمر ببنائها لخمس ليال خلت من جمادى الأولى سنة ١٤٥ هـ
و « محمد النفس الزكية » ، خرج بتحديد المؤرخين لليلتين بقيتا من جمادى
الآخرة سنة ١٤٥ ، وقيل رابع عشر شهر رمضان من هذه السنة^(٣) فعلى

(١) الفخرى: ١٤٢، ١٤٣ - والمسمودي: مروج الذهب، من هامش ابن الأثير - ٨/٦٠٨ .

(٢) الخطيب البغدادي . تاريخ بغداد - ٦٧/١

(٣) راجع « ابن الأثير : » - ١٩٦/٥ والخطيب البغدادي - ٦٧/١ . وهنا يلاحظ أن
(دائرة المعارف الإسلامية) (مجلد ٨ / ٤) تقول : « فأتموا - أى العمال - في أربع
سنوات ، لإنشاء مدينة عظيمة على الشاطئ الغربي الخ » . وما في (تاريخ بغداد) يجعل تمامها
سنة ١٤٦ أى بعد نحو عامين ، وربما كان ما في (الدائرة) أخذًا بما ورد في (تاريخ بغداد) في
الموضع السابق ونصه : واستتم حائط بغداد وجميع عملها بعد مائة سنة وثمان وأربعين سنة
وسنة أشهر وأربعة أيام من الهجرة .

الرواية الأولى يكون بين الأمر بالبناء وخروج « محمد » أقل من شهرين ، وعلى الرواية الثانية يكون بينهما أربعة أشهر وعشرة أيام ، وعلى كلتا الروايتين لا يكفي شهران ولا تكفي أربعة أشهر ، لإتمام بغداد ورفع القبة الخضراء حجاً للناس وصرفاً لهم عن الكعبة ، ولا نكتفي في هذا بالاستنتاج بل نجد النص فيه إذ يقول « الطبرى » في [تاريخه] و « ياقوت » في [معجم البلدان] ^(١) : فلما بلغ السور مقدار قامة اتصل به - أى « المنصور » - خروج « محمد بن عبد الله » فقطع البناء حتى فرغ من أمره وأمر أخيه « إبراهيم بن عبد الله » فحين خرج « محمد » وأخوه كان السور مقدار قامة .

وهم يبنون السور أولاً كما تصرح بذلك الرواية إذ تقول : « وبنى لها أربعة أبواب ، وعمل عليها الخنادق وعمل لها سورين . . . ثم بنى القصر والمسجد ^(٢) » وهذا القصر هو قصر الذهب الذى كانت فيه القبة الخضراء . وليس هذا الخبر بإيقاف البناء هو كل ما هنالك ، بل إن رواية « الخطيب » في [تاريخ بغداد] تحدد يوم سكنى « المنصور » بغداد وفراغه من بنائها بما نصه : « وفرغ » أبو جعفر « من بنائها ، ونزلها مع جنده ، وسماها مدينة السلام بعد مائة سنة وخمس وأربعين سنة ، وأربعة أشهر وثمانية أيام من الهجرة ^(٣) »

(١) ياقوت : ٢ / ٢٣٣ ط مصر - والطبرى : ٩ / ٢٤١ والعبارتان متقاربتان .

(٢) الخطيب : (تاريخ بغداد) ١ / ٧٢ ، ٧٣

(٣) الخطيب : (تاريخ بغداد) ١ / ٦٧

أى فى الثامن من جمادى الأولى سنة ١٤٦ هـ ، بعد موت « محمد بن عبد الله » ببضعة أشهر . فلم تكن القبة الخضراء قد رفعت ولا قاربت الارتفاع ، ولا استمر فيها البناء حينما خرج « محمد » بالمدينة فى جمادى الآخرة أو فى رمضان سنة ١٤٥ ، بل كان السور قد بلغ مقدار قامة ، ولم يبن غيره حين خرج « محمد » ، وإنما أوقف خروجه وخروج أخيه البناء زمناً غير قصير . فالعبارة الواردة فى خطبة « محمد » بالمدينة ، وإيراد المؤرخين لها دون تعليق ، مما لا يقبل ولا يُسلم ، لأسباب مادية سمعناها من الروايات التاريخية .

وليس علينا بعد ذلك أن نبين سبب وقوع هذا الوهم ، أو الزيادة الباطلة فى خطبة « محمد » التى اتهم فيها « المنصور » ، فى ميدان العصبية والتشيع والدعاية السياسية متسع لهذا ، ولأكثر من هذا كثيراً ، على اختلاف الأجيال ...

كما لا يعنينا أن نبين سبب بناء « المنصور » لهذه القبة الخضراء ، وهل كانت محاكاة لقبة خضراء بناها « الحجاج » قبل ذلك بواسطة ، وكانت لا تزال قائمة لمهد « المنصور »^(١) ؛ وقد أخذ « المنصور » أبواب واسط مدينة « الحجاج » ، فجعلها كذلك أبواباً لبغداد^(٢) ؟ أو كان سبب بناء القبة الخضراء

(١) السعوى : (مروج الذهب) - هامش ابن الأثير - ٦٩/٨

(٢) ياقوت : (معجم البلدان) - ٢٣٦/٢ . وتاريخ بغداد - ٧٥/١

شيئاً غير هذه المحاكاة .. ؟ لأهل التاريخ بيان ذلك كله ، أما نحن فحسبنا أن
 ننتهى إلى أن ما بين العراق والمدينة لم يصل إلى هذا النوع من المنافسة ، حتى
 يتخذ خلفاؤها ما يصرفون به النظر عن الكعبة والحجاز . وإن القول باستفتاء
 « مالك » فى صنع « المنصور » هذا وإفتائه بخلع طاعته ، والتحلل من
 بيعته ، قول لا نجد له أساساً ، لأن القبة الخضراء نفسها لم يكن قد قوى
 أساسها عندما خرج « النفس الزكية »

إن « مالكا » قد أفتى الناس عند خروج « محمد » كما قدمنا ، وكان
 رأيه أن بيعة « المنصور » بيعة إكراه .. وقد كان هذا ولا شك ، تقديراً
 لأسلوب حكم « المنصور » ورأيا فى استحقاقه الخلافة ، لكن ذلك كله لغير
 اتخاذ القبة الخضراء على ما يظهر . . . نعم إن العراقيين كانوا ينافسون المدينة
 ويعملون على نقل جلة الرجال إلى العراق تقوية لملكهم وجلبا للقلوب ، حتى
 يقول المالكية اعتزازاً بهذا : إنه لما صارت الخلافة إلى بنى العباس وسكنوا
 العراق وكانوا علماء ، أرادوا إظهار السنة بالعراق ونقل علماء المدينة إليها ، وطلبوا
 « ربيعة بن عبد الرحمن » ، و « يحيى بن سعيد » الأنصارى ، وغيرهما . وارتحل
 إليهم « هشام بن عروة » ، و « عبد العزيز بن أبى سلمة الماجشون » ، « ومحمد
 ابن اسحاق » صاحب [السير والمغازى] ..

ولم يخل بلاط خليفة من خلفاء بني العباس ، من مدنى يستقصونه قضاء العراق، ويتخذونه وزيراً ومشيراً بالسنة إذا أرادوا العمل بها^(١) . ونجد ممن طلبوا انتقاله إليهم « ابن أبى ذئب - محمد بن عبد الرحمن » أقدمه « المهدي » بغداد وحدث بها ، ثم رجع يريد المدينة فمات بالكوفة^(٢) وهذا ومثله مما لا شىء فيه .

على أنا بعد ذلك كله، نقدر أن هذا الخبر المتزايد أو الباطل من أساسه عن قبة « المنصور » ، يدلنا دلالة تاريخية على ما كانت تتجه إليه النفوس من فكرة التفريق بين بيئة المدينة الحجازية ، والبيئة العراقية ، لاعتبارات دينية ينفس بها العراقيون على الحجاز مزاياه ، وفضله بقيام الحرمين فيه ، وهو شىء مما يتقى خطره عند تلقى الروايات التاريخية التى تمس مثل هذا الموضوع وتدور حوله .

(١) الزواوى : مناقب مالك - ٥٦

(٢) تاريخ بغداد - ٢ / ٢٩٦

(١٢)

أما البيئة المعنوية للعالم الإسلامي إذ ذاك منه الناحية الاجتماعية :

فتتسع لجوانب فسيحة من البحث ، كلها لا بد منه لمن يؤرخ فقيهاً يشرع لتلك البيئة . كما لا بد للفقهاء نفسه حين يشرع ، من الاتصال القوى بتلك الجوانب ... والمركز العالمى للأمة ، والكرامة السياسية بين الأمم جانب من تلك الجوانب ... ونظام الاجتماع وطبقات المجتمع المختلفة ، وعلاقة ما بين تلك الطبقات ، جانب هام ... ثم درجة هذا المجتمع من التحضر وأثر تلك الحضارة فى النفوس والأخلاق جانب آخر .. إلى جوانب غير هذه هى فى الحق لباب التاريخ وصميمه ؛ لسكننا نفال منها - فى إجمال موجز - مالا نستغنى عنه .

فأما المركز العالمى للأمة الإسلامية ، عصر « مالك » ، فهو مركز القيادة والإرشاد ؛ فحين ولد « مالك » ، فى أصيل القرن الأول الهجرى ، كانت نسائم الأطلنطى ، نحيى الأعلام الإسلامية الخافقة فى الأندلس غرباً ؛ وكانت كتائب الحضارة ، تحاول تنفيذ ما أمله الطامحون من الوصول إلى القسطنطينية ، عبر أوربا ، عن طريق الأندلس ، بعد ما كانت تلك الكتائب قد وقفت مراراً على شواطئ البسفور ، وتحت أسوار هذه القسطنطينية . تنذر

الرومان وتبشرهم برسالة الإسلام وفي حياة «مالك» وصلت هاتيك الكتاب إلى قلب فرنسا وقاربت باريس ... كما كاد بحر الروم ، أو البحر الأبيض المتوسط يعود بحيرة إسلامية ، إذ أذن في شواطئه الجنوبية، دعاة العدل والمدنية، وأصاخ سكان شواطئه الشمالية لرسالة أولئك الداعين ، مقدرين أن حدثاً جديداً ، قد عم العالم ، وهز أسس الظلم والاستبداد ، وعبادة الأشخاص والجامدات . في حين كانت تلك الكتاب ، قد وطئت حدود الصين شرقاً ، وختنت أبناء ملوكها ، وأبلغتهم رسالة التوحيد ، .. وإنها لعزة تسمو بها الأرواح، وتبعث في أفراد تلك الأمة الحياة والأمل ، وتبسط أمامهم آفاقاً من النظر الفسيح ، والإدراك الصحيح لنظام الكون ...

وفي حياة «مالك» أيضاً ، تقسمت تلك الإمبراطورية الفسيحة دولتان إذ سقطت الأموية في الشرق فلاذت بالأندلس ، وعشش صقرها على دوحه ، وبسط جناحه على أنحاء الجزيرة الغربية ، ينشر عليها بسلطانه ، ظل الأمن ويؤدي رسالة الإسلام إلى أوروبا الغربية ... كان عداء مستحكم بين العباسية في الشرق والأموية في الغرب ، ويئست العباسية من القضاء على تلك الدولة النائية ، فذهبت توازن العالم القديم موازنة سياسية ، محورها الدولة الإسلامية والسيطرة الإسلامية ؛ فوصل الشرقيون جبلهم بالسلطات السياسية في غرب أوربا ؛ وأهدى « الرشيد » إلى « شارلمان » ، هداياه

التاريخية المشهورة ، ومنحه ومنح النصارى على يده في الشرق ، منحاً يستديم بها وده ، ويقيمه عدواً للدولة الأموية المعاجزة لسلطانه في الغرب ..

وكذلك بسط الأمويون يدهم لرومان الشرق في القسطنطينية يوادونهم ، ويهادونهم ، ليقيموا منهم عدواً دائماً للدولة الإسلامية الشرقية في بغداد ؛ وهي التي كانت تغزوهم مساهمة ، في نظام مطرد ..

وهكذا كان لسان الميزان السياسي في اليد الإسلامية ؛ والقوى السياسية في العالم ، تلوذ من السيطرة الإسلامية بملاذ في الشرق أو الغرب .. والمسلمون يدركون مكاتهم العالمية ، وسموها في كل مكان ، وعلى أساس هذا التقدير ينظرون في شؤون الدنيا ، وأصول الحقوق ، ونظم ما بين الناس من روابط ؛ ويفتيهم « مالك » وأضرابه من رجال التشريع .

وإذا كانت تلك هي حال العالم الإسلامي جملة ، فلا تزال تجد للبيئة الحجازية

في هذا الموقف المزدوج مركزها الخاص : فهي قبلة الدولتين ، ومهوى أفئدتهم ، وموضع القسطاس بينهم ؛ يؤمها المغاربة والأندلسيون حاجين ، فلا يلمون بالعراق ، ولا يلقون أهله ، بل يأخذون عن الحجاز ، وينقلون علم الحجازيين ؛ حتى ظهر أثر هذا العلم في حياة « مالك » نفسه ، وسمعناه يقول

« للمهدى » الخليفة ، حين طلب إليه ، أن يضع كتابا يحمل الأمة عليه :
أما هذا السقع - وأشار بيده - إلى المغرب ، فقد كفيته^(١) ..
وما ذلك إلا بفضل هذه الصلة ...

وكان من مظاهر هذه العزة ، أن تحمل إلى « مالك » أخبار الأندلس
وحكومتها ، فيعلن رضاه عنها ، إعلانا يؤيد به نقده للعباسيين ، أو نفوره من
ممالئهم ، ذلك النفور الذى بدا ، فى تأييده لخروج « النفس الزكية » على
ماسلف ؛ فقد سأل « مالك » عن سيرة « عبد الرحمن بن معاوية » الأموى
الداخل إلى الأندلس والمتملك بجزيرته ، فقليل له : إنه يأكل خبز الشعير ،
ويلبس الصوف ، يجاهد فى سبيل الله . وعددت مناقبه فقال « مالك » :
ليت أن الله زين حرمنا بمثله^(٢) .. وبلغ هذا « عبد الرحمن » فسر به ، حين
نعم العباسيون ذلك ، وعد سبب محنة الإمام - فى رأى - على ما سنيينه بعد .

وهكذا تقف البيئة الحجازية بفضل بسطة الملك ، بين الدولتين ، وتبسط
علمها حيث لا تبلغ سيطرة المتحكمين فى الشرق ؛ فيكون حياة الفقه المالكي
بتلك الأقطار النائية ، القريبة إلى حياة البداوة المشبهة للحياة الحجازية - على

(١) الزواوى : مناقب ٢٧

(٢) ابن نباتة المصرى : شرح العيون - شرح رسالة ابن زيدون / ١٨٠

ما لحظه « ابن خلدون ^(١) » - أثر في حياة ذلك الفقيه يبينه مؤرخه .

وحينما نعرض لهذا المجتمع الإسلامي ، من حيث نظام طبقاته ، وصلة ما بينها ، لنعرف ما تأثرت به من ذلك حياة « مالك » ، وما تأثر به تفكيره التشريعي ، نحب حينذاك أن نلفت النظر إلى أن « مالكا » ، قد عمر بضعة وثمانين عاما ، تطور خلالها المجتمع العربي بلا شك ، تطورا كبيرا في نظامه الاجتماعي ، فقد امتازت هذه الحضارة العربية بسرعتها في كل شيء ، فكانت حركة فتحها سريعة ، سرعة لم تعهد لغيرها ؛ ولعلها كانت كذلك نهضتها العلمية والعملية ... هذا إلى ما تعرضت له الحياة الإسلامية ، خلال القرن الثاني الذي عاش « مالك » أكثره ، من مؤثرات قوية عنيفة ، من حيث السياسة ، والاقتصاد ، والعلم ، والاتصال بالأمم . فبينما كانت تقوم الحياة العربية ، إذ « مالك » غلام أو شاب ، على عصبية قوية ، تمضى من المبالغة والإفراط في التعصب إلى حد كبير يمثل ما يروى عن رجل من « بنى شيبان » أنه يقول :

كنت أسيرا مع بنى عملى وفينا جماعة من موالينا ، فى أيدى التغالبة ، فضر بوا
أعناق ابنى عمى ، وأعناق الموالى ، على وهدة من الأرض فكنت ، والله ،
أرى دم العربى يمتاز من دم المولى ، حتى أرى بياض الأرض من بينهما ؛
فإذا كان هجيناً قام فوقه ، ولم يعتزل عنه^(١) .

بيننا كان ذلك - أو قريب منه - هو ما تنجح إليه النفس العربية ، إذا
بنا نرى فى اكتمال شباب « مالك » ، أن « إبراهيم الإمام » العباسى القرشى ،
يوصى سنة - ١٢٨ هـ - « أبا مسلم الخراسانى » ، فيكون من وصيته له : وإن
استطعت ألا تدع بخراسان ، من يتكلم بالعربية فافعل^(٢) . وإذا بنا بعد
أربعين سنة من هذا التاريخ ، نسمع صوت العروبة ، يرتفع بالشكوى إلى
« الخليفة المهدى » قائلاً : يا أمير المؤمنين ؛ إنا أهل بيت قد أشربت قلوبنا
حب موالينا وتقديمتهم ، وانك قد صنعت من ذلك ما أفرطت فيه ؛ قد وليتهم
أمورك كلها ، وخصصتهم فى ليلك ونهارك ، ولا آمن تغيير قلوب جندك وقوادك

(١) الأغانى ط الساسى - ١٣٦ / ٢١

(٢) ابن الأثير - ١٣٠ / ٥

من أهل خراسان . فيقول «المهدى» : «إن الموالى يستحقون ذلك » . ويبين وجه استحقاقهم هذا الإيثار^(١) .

فهذا التطور السريع لحال المجتمع الإسلامى فى حياة « مالك » ، يجعل مهمة المؤرخ ، حين يتحدث عن نظم الاجتماعىة ، دقيقة لا يسهل فيها الحكم ، ولا يهون ضبط مقدماته ، من شواهد الحوادث والأقوال .. فسنحاوله حذرين ما استطعنا .

وثمة ملحظ آخر هو : أن التاريخ الحق حينما يصف هذا المجتمع ، إنما يذكر من أمره ، ما كان واقعاً جارياً ، لا ما كان الإسلام يرجوه له ، ويعلمه إياه ، ويجب أن يكون من شأنه ؛ فما يتقرر من وصفه ، لا يمس مبادئ الإسلام ولا يغض من سموها وحيويتها ؛ لأن الذى كان شئ ، والذى ينبغى أن يكون شئ آخر ، ولا بد من تقدير الفرق بينهما ..

من أوضح صفات هذا المجتمع أنه : لم يكنه منجاساً ، فهو يتألف مبدئياً من آريين فى الشرق ، وساميين فى الغرب ؛ كانا يؤلفان الجناحين الكبيرين لبغداد عاصمة العباسيين ، التى قامت بينهما مقام القلب .

(١) الطبرى: ١٠/١٤ ط مصر

وفي ثنايا الجانبين توزعت شماطيظ مختلفة ، كما تتنازع الألوان ريش الجناح الواحد ، فمن بيبضاء إلى صفراء إلى سوداء إلى غير ذلك ؛ فكان بين العنصرين الأساسيين ، عناصر مختلفة من ترك ، وتتر ، يمتون إلى الجنس الأصفر وسودان وجبش وأشباههم ينزعهم الجنس الأسود .

وهكذا لم يكتمل التجانس للمجتمع الإسلامي في كبرى صوره ، كما لم يكتمل تجانسه في صغرى صوره . فدور الدرب الواحد تتألف كذلك من عناصر مختلفة قد يقوم في كل دار منها عنصر . . ثم الأسرة تتألف هذا التأليف المختلف : فيها العربي السيد ، والزوجة العربية حينا ، والجواري التركيات والروميات ، والصقلييات ، و و و ...

وحلقة الدرس ، قد يرأسها سندی لا يفصح ، وتنتظم من الطلبة الهندي ، والفارسي ، والرومي ، وهلم جرا .

والرجل الواحد كذلك تنزعه عروق مختلفة : فهو عربي وفارسي ، أو هو فارسي ورومي ؛ أو تركي وهندي ، ذاك أبوه ، وتلك أمه ، وهذه حاضنته ، وذلك مثقفه ، وهكذا .

وفي إمامنا « مالك » نفسه ، قد رأينا أمه مولاة — في رواية — وقد شهدنا قوة أثرها على ولدها ، ووضوح توجيهها له ؛ فمن يدرى من أى أصناف الناس ، كانت هذه المولاة ، رحمها الله ؟ !

وعدم التجانس هذا مما يجب أن يقدر المؤرخ أثره ؛ فلعل منه ما نشهد في الحياة الإسلامية من تيارات متخالفة تراها تجري في الوادى الواحد ..

ففي العقيدة : تجد التجريد المسرف ، كما تجد التجسيم المتطرف .
وفي العمل والسلوك : تشهد التصوف المتمزمت ، إلى جانب الإقبال الدنيوى النشط .

وفي الفنون والآداب كذلك : تجد المدارس والمذاهب المتباينة المتجاورة .
وفي الفقه الذى نورخ أحد رجاله : تجد فى الوقت الواحد أو البيئة الواحدة ، النزعة النظرية المبالغية فى التريد والفرض ، والنزعة العملية الواقفة فى حدود الواقع والمشاهد والعمل ، وتحس عنفا فى كل ناحية من النواحي ، لانستبعد أن يكون من أسبابه ، فقدان التجانس ، وعدم وحدة المزاج ، مما هان معه أن تجد فى المسألة الواحدة ، كل ما يتوقع من آراء ، وما يتصور من حلول ، لأنها عطية عقول متعددة ، وأمزجة متنوعة ..

نعم إن البوتقة الإسلامية ، كانت تجمع هذه العناصر كلها ، وتسلط عليها نار الأصول الإسلامية الكبرى ، تحضوها المساواة والإخاء ، ولكن هيهات أن يكون ذلك من فعل الزمن يسيراً قريب التناول ، تكفيه عشرات السنين ، أو تكمله بضعة من الأجيال ...

فقدان التجانس هذا ، وعدم وحدة المزاج ، مما جعلنى أقول ، ولا أزال أكرر القول ، بأنه : إن صح تقسيم تاريخ جماعة من الجماعات إلى أدوار ، وأعصر ، تدرس على هذا التقسيم ، فإنه لن يهون صدق ذلك التقسيم ، وتوزيع الأعصر ، فى دراسة المجتمع الإسلامى ، الفسيح الرقعة ، المتعدد الأجناس ، المختلف الألوان ، الذى تتوزعه عوامل متعارضة ، وتدفعه قوى متنوعة . وما إخال هذا يصح فى درس حياة العقل الإسلامى ، ولا حياة الوجدان الإسلامى ، صحته فى حياة أمة أخرى واحدة المزاج ، أو حضارة أخرى محدودة العناصر ؛ فلم يكن الحكم الأموى وحدة ألقت هذا الشتات المنتشر ، ولا الحكم العباسى إكسيرا صنع من هذه المتفرقات البعيدة عنصراً ذهبياً واحداً ، حتى يقال فى تاريخ الفقه ، أو تاريخ الفلسفة ، أو تاريخ الفن : هذا عصر أموى ، وذلك عباسى أول ، وعباسى ثان . . الخ - وها نحن أولاء نؤرخ مدرسة فقهية شطرت العصرين ، وعاشت فى المهددين : فهى أموية عباسية ، وهى وراء ذلك وحدة متجانسة إلى حد ما ؛ فهل نحتسبها على هؤلاء أو على أولئك ؛ وهى لا إلى هؤلاء ، ولا إلى هؤلاء ؛ وإن كان فيها من هؤلاء وهؤلاء ؟!

وأما طبقات هذا المجتمع فكانت فوق تعدد أجناسه ، يشطرها الرق شطرين أساسيين : سيد ، ومسود ؛ .. رأينا الفارسي الحر ، إلى جانب التركي الحر ، والهندي الحر ، والعربي السيد ، فشهدنا عدم التجانس .. أما هنا فالعربي الحر ومملوكه التركي أو التتري ، أو الصقلي ؛ وهنا كذلك الحر غير العربي ومملوكه من جنس آخر .. تجعل بينهما هذه الحال فرقاً بارزاً وهوة فاصلة ، ينظر إليها المسود في غير طمأنينة ، إن لم نقل في حق وغيظ ، ولا يتحد مع وجودها كيان الجماعة .

كذلك كان الرق مرحلة اقتضاها نظام الحياة ؛ وهكذا بالغ فيه المجتمع الإسلامي ، واستكثر منه شرعياً وغير شرعى ، فكانت الطبقتان المتميزتان . وكانت مسألة الموالى التي نكاد نعدّها محور التاريخ الإسلامى السياسى والاجتماعى .

تميزت حقوق السادة عن حقوق العبيد ، وواجبات السادة عن واجبات العبيد ، فى نظر الشرع والعرف ؛ فكانت المسألة فقهية وعملية ، اختلفت بمقتضاها مزايا السادة عن مزايا العبيد ، فى الحياة الواقعة على اختلاف مناحيها .

ونتبع ذلك في حياة العلماء والفقهاء خاصة ، لأنها هي التي تعيننا .. فهذا
 « أبو حنيفة » تقول الرواية إن « المنصور » عرض عليه القضاء فقال له :
 لا أصلح لذلك لأنى مولى ، ولا يقضى بين الناس إلا ذو شرف فى قومه^(١) .
 فمهما يقصد إلى الهرب من تولى القضاء ، فلن يهون على نفسه ، هذا التعليل ؛
 وإن يهن ذلك عليه ، فلن يهون عليه ، أن يقول له رجل من بنى تيم : أنت
 مولاي !! إذ يرد عليه « أبو حنيفة » قائلاً : أنا والله أشرف لك ، منك
 لى^(٢) . وألحه يقولها مغيطاً محنقاً ..

وهذا « الليث بن سعد » الفقيه الثرى المحدث ، الوجه في قومه ، يقول
 له « أبو جعفر » : تلى لى مصر ؟ فيقول له : لا يا أمير المؤمنين ، إني
 أضعف من ذلك ، إني رجل من الموالى^(٣) ... وهبه أيضاً يتخلص من الولاية
 زهداً وتديناً ، فإنه ليتخلص بأصل مقرر ، هو ضعف الموالى ..

وأكثر من ذلك ، أن يشيع بينهم وصل الشرف بالعقل ، واختصاص
 الأشراف بقوة التعقل ، فيكون من قولهم : إن ذوى الشرف ، أتم عقولا من
 غيرهم^(٤) ..

(١) الزواوى : مناقب - ٢٦

(٢) الانتقاء - ١٢٣

(٣) الخطيب تاريخ بغداد - ٥/١٣

(٤) المصدر السابق ١٣ / ٢٦٠

ثم إلى جانب ذلك نرى الأحرار يعتزون بحريتهم ، ويغضبون أشد الغضب ، إذا قُذِفوا بالولاء .. وهذا إمامنا « مالك » ، قد كان بينه وبين « محمد بن اسحق » صاحب [المغازي] ما كان ، من جراء ذلك ، إذ قال « محمد بن اسحق » : ان « مالكا » وأباه وجده ، وأعمامه موال لبني تيم ابن مرة . فكان هذا سبباً في تكذيب « مالك » « ل محمد » وطعنه عليه^(١) . وشاع ما بينهما فقال « ابن اسحق » إذ ذكروا له شيئاً من علم « مالك » : هاتوا علم « مالك » فأنا يبطاره ، وذكر قوله « لمالك » ، فقال : ذلك دجال الدجاجة ، ونحن أخرجناه من المدينة^(٢) . « فمالك » يغضب ، ويألم حين يتهم بأنه مولى ...

ولو سمعت « إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة » ، الذي عاش إلى أوائل القرن الثالث - ت ٢١٢ هـ - إذ يقول : أنا إسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت ابن النعمان بن المرزبان ، من أبناء فارس الأحرار ، والله ما وقع علينا ريق قط . لتجسمت لك في حروف عباراته ، نبرات الألم من الوصف بالرق ...

(١) الانتقاء - ١١

(٢) ابن عبد البر : جامع بيان العلم (المختصر) - ١٩٨

هذا حال البيئة العلمية ، بل بيئة العلم الديني ، التي يمكن أن يقال : إنها أقل عصبية ، وأدنى إلى فهم روح الإسلام ، وأكثر شعوراً بالمساواة ، وأفهم لمعنى الكرامة العلمية ، وإنها أفضل من كرامة النسب ، وقد رأينا من ألمهم للرق ، في عصر « مالك » وبعده ما رأينا ، وهو أمر طبيعي ...

في هذا الجو كان يتنفس الفقهاء أحراراً وموالى... ينفر الحر نفوراً شديداً من هذا الرق ، وينطوى المولى ، على هذا الشعور المؤلم ، فيلون هذا الشعور ، ولا شك ، نظرة كل منهم إلى صاحبه ، ويؤثر في صلة ما بينهم ، وتقدير كل واحد منهم لزميله خلقياً وعلمياً ، وكل ذلك لا بد للمؤرخ الناقد ، من أن يتبين آثاره ، ويتقن وقعها على الحقيقة ..

ثم هذا الذي سقنا من الشواهد ، كله كان حوالى منتصف القرن الثاني وأواخره ، أيام كانت العصبية قد فترت نوعاً ما ، بقيام العباسية ، على ما قدمنا... وقد عاش إمامنا « مالك » قبل ذلك نصف قرن من الزمن ، وكان واعياً حينما كانت تلك المصيبة ، أكثر عففاً والتهاباً ؛ إذ كان الجمهور يغضب حين يؤم الناس أو يقضى بينهم غير عربى ، ويضج أهل الكوفة - وهي بعيدة عن البيئة العربية - حين يولى « سعيد بن جبير » ! القضاء بينهم ، على جلالته قدره ^(١) . فإمامنا « مالك » ، قد يكون لما أدرك من هذا ، أشد تأثراً

(١) ابن قتيبة : المعارف - ١٥٤

بهذه النزعة على ما سمعنا من غضبه على « ابن اسحق » .
وإذا كان هذا ما في بيثة العلماء أو ما بين بعضهم وبعض ، فما بين
سواد الشعب من أثر لهذا الاسترقاق أقوى وأعنف ؛ وقد سبب اضطرابات
وانقلابات ؛ ثم سبب أخيراً انفجار حركة الشعبية ..

وإذا كان الاسترقاق ، قد قسم المجتمع الإسلامي هذه القسمة التي رأيناها
فإن نظام الحكم الذي ساد في البيثة الإسلامية ، على اختلاف الأزمنة ،
يقسم المجتمع إلى طبقات أخرى ، من حيث قربها من السلطان ، وتمتعها بالجاء
وصيانة حقوقها ، وهي طبقات تختلف عما رأينا من طبقات السادة والمساكين ،
بل قد يكون فيها الأرقاء والموالي أوفر جاهاً ، وأعظم سطوة ، وأكثر ثراء
ومتعة .

كان الخليفة ، وأمراء الأسرة الحاكمة يؤلفون الطبقة الأولى في
هذا النظام ؛ ويليهم رجال الدولة من الوزراء والكتاب والولاة ، ومن إليهم ؛
وبعدهم أو معهم أرباب البيوتات ، وذوو النفوذ في قبائلهم حينما كانت النزعة
العربية تسود الحياة ؛ أو رؤساء الأسر الكبيرة ، حينما سادت العصبية المكانية
وخفت الصوت العربي .

ثم يلي هؤلاء أتباعهم : من الأجناد ، والأعوان ، والخدم ، فلهؤلاء نفوذ من نفوذ ساداتهم ، يعززون بعزمهم ، ويدلون بذلهم .

ووراء ذلك الشعب بمختلف صنوفه ، سواء في ذلك علماءه على تنوع علومهم ؛ وأرباب الأعمال الفنية ، من قول أو صنع ؛ كالشعراء والمغنين ، والموسيقيين ، وأصحاب الصناعات الفنية ؛ ثم أصحاب الأعمال من مالية ويدوية ؛ كالمتجار والصناع والزراع . .

فالطبقة الأولى المؤلفة من الخليفة ووزرائه ، والأمراء ، وذوى البيوتات فيهم يتركز الجاه ؛ وفي رأسهم — وهو الخليفة — يتركز السلطان . . وقد يخضع هذا الخليفة لتأثير بعض خدمه ، كجارية جميلة ، ومولى لبق ، وما إلى ذلك ؛ فكان لبعض الأرقاء في ظل السلطان نفوذ قد يفوق كل نفوذ ، ويفتك بالوزراء والأمراء ، ويقلب الدولة رأساً على عقب ؛ وكما شهدت جدران القصور الإسلامية ، تدبير هذه القوى وتآمرها ، كما شهدت اعتراك أفراد هذه الطبقات ، من وزراء وأمراء ، وذوى جاه ؛ وكان تاريخ الحياة السياسية ، صنع هؤلاء .

ثم ان هذه الجبهة مجتمعة تدنى إليها من الطبقات التالية ، من يعز نفوذها به ، وتم نعمتها ؛ فالخلفاء يقدمون العلماء من أصحاب العلم الدينى ، ليثبتوا برضاهم والتفافهم حولهم ، قلوب العامة ، وجهاهير الشعب . . أو يقرّبون

أصحاب المعلوم غير الدينية، لينتفعوا بعلمهم في خاص حياتهم ، أو في تقوية مرافق الدولة ، إذا كانوا ممن يدركون حاجة الحياة العامة . . .

وكذلك يفعل الوزراء لمثل هذه الأغراض العامة أو الخاصة . . ثم يقربون من عدا العلماء، كأصحاب الفنون ، إما لكسب النفوذ بهم، واعتبارهم السنة لهم ومصالح دعايات ، كالشعراء والكتاب أصحاب الفنون القولية ؛ وإما لمتهم ونعيمهم كأصحاب الفنون الأخرى .

وأما من وراء هؤلاء من سواد الشعب، فهم الأبقار الحلوبة ، وهم أجلاف الناس، وغوغاء العامة يُستغلون ويحبون ؛ وهم بمنأى من السلطان وبعد عن الجاه أو السطوة ، إلا أن تسنح ظروف لبعضهم ، وقل ما يكون ذلك ...

هذا الوضع السياسى الذى أساسه سلطة مطلقة ، فى يد فرد ومن حوله

من أعوانه ، لم يكن الشعب ليستطيع السكوت عليه والوقوف دون بحث عن معدل له ، ودون تفكير فى قوة أخرى تحد من بطشه ، فتسدى إليه النصيح حيناً أو تناضله إذا لزم الأمر ، وقد كان . .

وظهرت منذ صار الحكم الإسلامى ملكاً محضاً ، نظرية مبكرة عن

قوة أضرى تسمى النظام العام وتصور الشريعة المنصوص فى

[الكتاب والسنة] عن عبث الهوى الفردى ، وطغيان الخليفة والهيئة الحاكمة

فاستخرجت من السنة ، وراثه العلماء للأنبياء ، وحميتهم للشريعة ، وأنهم هداة الشعب ، وتنوّل من الحديث مثل : (العلماء أمناء الرسول على عباد الله ما لم يخالطوا السلطان ، فإذا فعلوا ذلك فقد خانوا الرسول فاحذروهم واعتزلوهم ^(١)) ومثل : (صنفان من أمتي إذا صلحا صلح الناس : الأمراء والفقهاء ^(٢)) فوضعت هذه السلطة مقابل تلك ، وتكرر كثيراً أن الأمراء يحكمون الناس وعلى الأمراء يحكم العلماء ، وأعلن أن عمل العلماء جهاد كبير بمثل : (أفضل الجهاد عند الله كلمة حق في مجلس حاكم ظالم) ثم خيف أن يكون تقرب العلماء من الملوك خطراً يضعف هذه السلطة المعدلة ، فحذروا من مداخله السلطان ، ونقلت في ذلك أحاديث مثل : (من سكن البادية جفا ، ومن اتبع الصيد غفل ، ومن أتى السلطان افتتن) و (يكون عليكم أمراء تعرفون منهم وتنكرون ، فمن أنكر فقد برئ ، ومن كره فقد سلم ، ومن رضى وتابع فأبعده الله) . قيل : يا رسول الله أفلا نقتلهم ؟ قال : لا ، ما صلّوا ... وتوسعوا في ذلك حتى قيل : (إذا أتى الرجل مجلس القاضي ثلاثة أيام بلا حاجة ، فينبغي ألا تقبل شهادته) .

(١) ابن عبد البر : جامع بيان العلم — مختصر — ٨٧

(٢) المصدر السابق

وقد سمعنا قبل أن التطرف في هذه الفكرة قد أدى إلى تكفير مُلايس السلطان ، وأنه لا يرث ولا يورث. انظر ص ١٨١... والمعتدل منهم يقرر المسألة على ألا يؤتى السلطان الجائر ، أما العدل منهم ، فدخلته ، ورؤيته ، وعونه على الصلاح ، من أفضل أعمال البر^(١) ..

هذا من الوجهة النظرية في تاريخ الحكم الإسلامي . أما من الوجهة العملية فكثيراً ما وفي العلماء بواجبهم في حماية سلطة النظام الإسلامي ، فقاتلوا في هذا السبيل قتالاً كما فعل « سعيد بن جبير » إذ خرج على « الحجاج » أواخر القرن الأول ، وكما فعل العلماء والقراء في خروجهم مع العلويين « محمد النفس الزكية » و « إبراهيم » أخيه ، على ما أشرنا إليه . وكذلك واجهوا المتغطرسين ووعظوا أقوياء الخلفاء وناضلوا في لحظات دقيقة ومواقف حرجية ، وهي في التاريخ الإسلامي صورة الأزمات الفعلية وتصارع السلطتين . كما كانت لهم مواضع تقصير خُذلت فيها تلك السلطة وخسر الشعب بسبب ذلك ، فهو جذب ودفع جبداً استقصاء تاريخه .

من أجل ذلك الوضع كان مؤرخ الفقه أو الفقهاء لا يستطيع الاستغناء

(١) ابن عبد البر : جامع بيان العلم (مختصر) ٨٨

عن النظر في هذه الحالة الاجتماعية ، لأن صلة العلماء بالسلطين أثرت في تفكيرهم وتفقههم ، كما أثرت في سيادة مذاهبهم وانتشارها ، ولأن شخصية الفقيه لها جانب اجتماعي كبير يجب أن يفهم جيداً وتدرك خفاياه بإدراك موقفه الاجتماعي ورأيه في أحكام عصره وعلاقته بهم وكيف كانت . .

والإمام « مالك » قد كانت هذه الناحية فيه محل قولٍ لمعاصريه وملاحظة منهم ، تكررت مواضعها فوجب الوقوف عندها في تحليل شخصيته وتصويرها من الناحية الاجتماعية إن شاء الله .



نم يبق علينا في تصوير البيئة المعنوية العامة من الناحية الاجتماعية ، أن ننظر إلى مستوى الحياة في هذا العهد وكيف كان أثره على الأخلاق العامة ، لنصور البيئة التي كان يعيش فيها المترجم له ، من ناحيتها الخلقية ، وما لها من أثر عليه في تقدير واقع الحياة والحكم على أحداثها ، وما كان له من تأثير بها .

وفي العصر الذي عاش فيه « مالك » كانت حركة الفتح الإسلامي قد فترت ، وجنح المسلمون إلى جنى ثمار نصرهم ، فأمسوا كما قال « ابن خلدون » : « لما جاءهم الترف وغلب عليهم الرفه ، مما حصل لهم من غنائم الأمم ، صاروا

إلى نضارة العيش ورقة الحاشية واستحلاء الفراغ^(١) . « فبدا ذلك في كل شيء من نواحي حياتهم : سممت المباني الضخمة المزخرفة ، تزينها النقوش المتفننة ، وتموه بالذهب وما إليه ، وتوثثها الفرش الوثيرة والرياش الفخم والجوهر النفيس ؛ وظهر تأنفهم في الطعام واتخاذ ألوانه المتنوعة ، يمدّها طهاة مهرة ، ويدبرها أطباء قد سهروا على حياة كبار الرجال ؛ ووضح الميل إلى اتخاذ اللباس الفاخر ، من رقيق النسيج وباهر الألوان ، تحليها كرائم الأحجار وطرائف الزينة .

وأسلمتهم هذه المتع كلها إلى الشهوة المسرقة ، فاتخذوا السرارى أجناس وألوان ، في كثرة من العدد مدهشة ، ومبالغة في أثمان أولئك الجوارى وبذل الآلاف المؤلفة في إحداهن . ولا تسل عن مصابهم بالغلمان ! وأقبلوا على ما يتصل بذلك من شراب ولهو ، وغناء وعبث ، ولعب ومجون . وكانت الرقيقات في هذا المجتمع لا يمنعن حجاب ولا يصدن حسب ، ولا تردعن تربية ، فقمن في هذه الحياة مقام التبذلات اليوم في بلاد المدينة المنعمة ، وعمرن في الدور الخاصة والعامة ما كان يزيد عن حياة النوادي (والبارات والكاباريهات) بل بيوت الدعارة السرية والعلنية . وكل أولئك إعلان للفساد له أثره على الأخلاق وفعله في النفوس كبارا وصغارا ، جهالا وعلماء .

فللحياة في هذه البيئة أثرها على النفوس في تقدير سلطان الشهوة وغلبة الهوى وسيطرة المتعة .

لقد كان إلى جانب هذا اتجاهات وأعمال عكسية من الدعوة إلى الزهد وأخذ النفس بالتقشف ، والرياضة على كراهة الدنيا ، والدعوة إلى تحجيرها ، والتذكير بفنائها ، وما يتصل بذلك كله ، ولكن الشرلجاجة ، والخير عادة ، والنفس أمانة بالسوء . وهذا الشرأسرى سريانا من قدوة الخير ودعوة الإصلاح ومهما يفعل معسكر الفضيلة فبلغ جهده أن يخفف بعض آثار هذه الشهوات الطاغية ، ويظل مابقي من ذلك مؤيدا بهوى الإنسان وغريزي شهوته ، تمده ثروة وفرت ، ومال كثير ، ونعمة فاضت في تلك الأعصر ، فأحدثت رخاء ظاهرا ؛ وفي حياتنا الحاضرة مثل واضح لذلك كله ، فالناس ناس والزمان زمان ، والحقيقة واحدة وإن تغيرت عليها الألوان .

والفقهاء والمحدثون في هذه الحياة بعض أهلها ، ولا بد لدارس حياتهم ومحلل شخصيتهم من تقدير ما كان حولهم من شباك هذه الفتنة ، ووفرة هاتيك النعمة ، ووقعها على أولئك الرجال . فقد وصلتهم هبات الملوك وقبلوا عطاياهم ، ودخلت النعمة بيوتهم ، على نحو ما سنصف بعد في حياة « مالك » الخاصة ، وحسبك مثالا صغيرا لهذا أن رجلا « كالأوزاعي » غفيرا ورعا ،

قد وصل إليه من بنى أمية وبنى العباس نحو من سبعين ألف دينار^(١) . أى
نحو خمسة وثلاثين ألفا من الجنيهاً الحالية ، وكان له فى بيت المال من
الخلفاء إقطاع ؛ كما كانت جوائز السلطان أكثر كسب « ابن شهاب » شيخ
« مالك » وغيره من رجال هذا العصر .

وسنرى عمل « مالك » فى ذلك مفصلاً ، كما سنحاول أن نرى تأثره بواقع
هذه الحياة التى كانت حافلة حوله بما وصفنا من شئون . وذلك بعد أن
ننظر نظرة مفردة إلى بيئة المدينة بخاصة .

(١) محاسن الساعى فى مناقب الأوزاعى — ٧٦

(١٣)

والبيئة الاجتماعية للمدينة بخاصة ، تشارك المجتمع الإسلامى فيما بسطنا من خصائص ، وإن تميزت بعد ذلك بأشياء ، فمن حيث أثر الرق فى طبقات هذا المجتمع ، قد تزيد بيئة المدينة عن غيرها ، إذ كانت حاضرة الدولة أيام الفتح الأول ، وإليها كانت تحمل غنائمه ، وفيها كانت توزع الأسرى والسبيات .

ونحن نجد أثر هذا الرق فى المجتمع المدنى واضحاً لعهد إمامنا « مالك » ، إذ نقرأ خبر وثوب السودان بالمدينة سنة ١٤٥هـ - أى حوالى منتصف القرن الثانى - غضبا من معاملة الجند للجُمهور ، فثاروا على الجند والوالى ، وفتكوا بالجند يقتلونهم بالعمد ، وطلبوا والى حتى هرب منهم ، ونزل بطن نخل على ليلتين من المدينة ، فأنهبوا طعاما « المنصور » ، وزيتا ... الخ .

وكان لهؤلاء السودان زعماء ستمهم الرواية هم : « وثيق ، ويعقل ، وزمعة » - على اختلاف الرواية فى هذه التسمية - ومعهم تفاوض مواليتهم الأحرار حين قصدوا إطفاء الفتنة^(١) ، خوفاً من بطش « المنصور » .

نعم إن هؤلاء السودان قالوا لمواليهم : إنما خرجنا أنفة مما عمل بكم ، فأمرنا

(١) ابن الأثير : الكامل ٥ / ٢٠٦

إليكم .. ولكنا لانهمل مع هذا أن تجمع هؤلاء تحت رئاسة زعماء معينين يقودونهم ، ظاهرة مبكرة الخطر على المجتمع الذي هم فيه ، لم نلبث أن رأيناها بعد ذلك تثل عروشاً وتقتل خلفاء ، وتنشر الفوضى في الدولة الإسلامية .. بل إن سودان المدينة هؤلاء قد طمعوا في السلطان العام وأن يكون الأمر إليهم ، إذ يروى « الطبرى ^(١) » أن رئيسهم كان المسمى « وثيقا » وخليفته « يعقل » ، وقد سئل إلى من تعهد يا « وثيق » ؟ فقال : إلى أربعة من بنى هاشم وأربعة من قریش ، وأربعة من الأنصار ، وأربعة من الموالى ، ثم الأمر شورى بينهم . فقال سائله : أسأل الله إن ولاك شيئاً من أمرنا أن يرزقنا عدلك ؛ فقال العبد : قد والله ولانيه الله .

تلك مظاهر واضحة تلفت إلى خطر هؤلاء الأرقاء ، وإلى أن الموالى في حسابهم ربع يشاطر الهاشميين والقرشيين والأنصار ، على ما ترى من فكرة « وثيق » فيمن يعهد إليهم ، وكأنما كانت المدينة أسبق البيئات الإسلامية تعرضاً لخطر الموالى وثوراتهم المسلحة ضد السلطة الحاكمة .

وربما كان هذا ظاهرةً حجازيةً لامدنية ، ففي مكة أيضاً نجد حادثة تشبه حال السودان في المدينة ، إذ نرى « الحسين بن علي صاحب فنج » حينما يأتى مكة بعد ظهوره في المدينة سنة ١٦٩ هـ يأمر فينادى : « أيما عبد أنا فهو حر » فأناه

العبيد^(١) . فإن الفكرة في استنفار هؤلاء العبيد ليست إلا تقديراً لخطرهم على الحياة وقوتهم فيها .

وأما مستوى الحياة وتأثره بالرخاء والثراء الذي كان شاملاً ، ومدى ذلك على الحياة الخلقية ، فإن للمدينة فيه مزاياها . فلقد كانت حينما حاضرة الدولة أيام الراشدين ، ثم صارت مسكن نفر تركوا الاشتغال بالسياسة . وعنى رجال الحكم في الوقت نفسه باسترضائهم ، فلم يكن المال قليلاً في أيديهم ، بل كان كثيراً . وعمل لتكثيره لديهم الأمويون والعباسيون على السواء لأسباب سياسية ، قضت بها ظروف الدولتين ومركز المدينة الهام .

ومنذ عهد بكر ، وقع المغنون من الفرس والروم إلى الحجاز ، وصاروا موالى القوم من الصحابة ، وغنوا بالعيدان والطنابير والمعازف والمزامير^(٢) ، فكان أصل الغناء بالمدينة . وفيها منذ عهد « الرسول عليه السلام » نفر من الخنثين كان قد نهى عليه السلام أن يدخلوا على النساء^(٣) . وكان هؤلاء الخنثون بالمدينة أئمة الغناء والحدائق^(٤) فيه .

(١) ابن الاثير والكمال ٦ / ٣١ ط مصر

(٢) ابن خلدون : المقدمة - ٣٧٣

(٣) أبو الفرج : الأغاني ٤ / ٦٢

(٤) المصدر السابق : ٦ / ٦١

وكان للمدينة ، في ذوق المستمعين ، جو ممتاز في الغناء ليس لغيرها ، فهذا « يزيد بن معاوية » يسمع بالشام لحناً يطربه طرباً شديداً ؛ فيقول لمن غناه إياه - وهو مدني - : إن يصلح لنا هذا الأمر ، من قبل « ابن الزبير » فلعلنا أن نحج فتلقنا بالمدينة ، فإن هذا الأمر لا يصلح إلا هناك^(١) .

وهؤلاء الخفثون ، فوق كونهم أئمة الغناء بالمدينة ، كانوا يفيضون - في أواخر القرن الأول وصدر الثاني - على جو المدينة ضرباً من العبث والمجون ، يبدو - على ما يظهر - قوياً فاجراً ، تصوره حادثة ، « الدلال الخنث » إذ كان يصلي في مسجد المدينة ، فخرج منه صوت هائل ، سمعه من في المسجد ، فرفعوا رؤوسهم ، وهو ساجد وهو يقول في سجوده ، رافعاً بذلك صوته : (سبح لك أعلاى وأسفل) . فلم يبق في المسجد أحد ، إلا فتن وقطع صلاته بالضحك^(٢) ... وإن تكن هذه الحادثة موضوعة ، فقد قصد بها إلى تصوير حالة تبرر هذا التنسكيت ...

وتقول الرواية : إن أهل المدينة ، إذا ذكروا « الدلال » وأحاديثه ، طولوا رقابهم وخرروا به^(٣) ..

(١) الأغاني ٧ / ٩٨ ، ٩٩ ط الساسي

(٢) الأغاني ٤ / ٦٢

(٣) الأغاني ٤ / ٥٩

وكان عبث هؤلاء الخنشين بالأخلاق - على ما يروى - متصلا بهذا
 المجنون الفكه ، وبذلك الغناء الذين اشتهرت به المدينة وامتازت ..
 وإذا استحكم الفن الغنائى بالمدينة إلى هذا الحد ، فلا غرابة أن نرى
 مثل « عمرو بن أذينة » الفقيه الشاعر الملحن الذى ذكرنا رواية الإمام
 « مالك » عنه ؛ كما نرى مفتى المدينة الآخذ عن « مالك » « عبد الملك
 الماجشون » - ٢١٢ هـ - ؛ مولعا بالغناء ، حتى إذا سافر كان معه من يغنيه ^(١) ،
 وذلك كله يمهّد لما قدمنا من رواية ، أن « مالكا » نفسه تعلم الغناء قبل
 تعلم الفقه ، على ما أشرنا إليه سابقا ، ورأينا أنه محل نظر ، يُستوفى في وصف
 شخصية « مالك » الفنية ...

على أن من الحق ، أن نترك الحديث عن بيئة المدينة المولعة بالغناء ، دون
 أن نشير إلى حادثة تدلنا على تقدير الجادين من أهل هذه البيئة للغناء ؛ وهى :
 أن « صالح بن حسان » المدنى ، - من أهل القرن الثانى - كان سرّيا يملأ
 المجلس إذا تحدث ، وكان عنده جوار مغنيات ، فهن وضعنه عند الناس ^(٢) ..
 فالأمر فى تقدير الغناء ، ومنزلة فى نظر المدنيين ، كما هو الآن - وربما فى كل
 حين - فن يُرضى عنه ، ولكنه عند التقدير ، يضع صاحبه والمولع به فى مكانة

(١) ابن عبد البر الانتقاء - ٥٧ ، ٥٨

(٢) ابن قتيبة المعارف - ١٦٧ ، الذهبي : ميزان الاعتدالى - ١ / ٤٥٥

معينة ، لا يُجمع الناس على تقديرها ؛ ويشعر غير قليل منهم بما لها من صلة قريبة ، بالتظرف والدعابة والعبث ، أو التساهل والتهاون على الأقل . . .

وعلى هذا الأساس نقدر ما نتناوله من الحديث عن حياة « مالك » من الناحية الفنية . . .



لا يترك القوم الموازنة بين البيئة المدنية ، والعراق ، من الناحية الاجتماعية ، فيقذفون العراق ، بأن منه منشأ الفتنة إذ ثارت منه قتلة « عثمان » ، وإن كان معهم في ذلك بعض أهل مصر ، وهي أول فتنة وقعت في هذه الأمة . . وأنه أنعب الخلفاء والولاة في تدييره ، فأهله لا يرضون بوال ، ولا يرضى عنهم وال . .

ويوازنون بينه وبين ما كان بالمدينة من شبيه ذلك ؛ فيقولون : ولا يرد علينا ما وقع بالمدينة من قتل « عثمان » ، ولا من سرف « مسلم بن عقبة » ، لأن ذلك لم يكن من أهل المدينة ، ولا فيما بينهم ، ولا دام فيهم ، ولا فرق جمعهم ،

وإنما كان بغياً عليهم ؛ الخ^(١) .. وقد يؤيدون هذا الانتقاص ، بإنذار سابق من الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأنه أشار إلى المشرق ، وقال : ها إن الفتنة ههنا ، من حيث يطلع قرن الشيطان^(٢) .

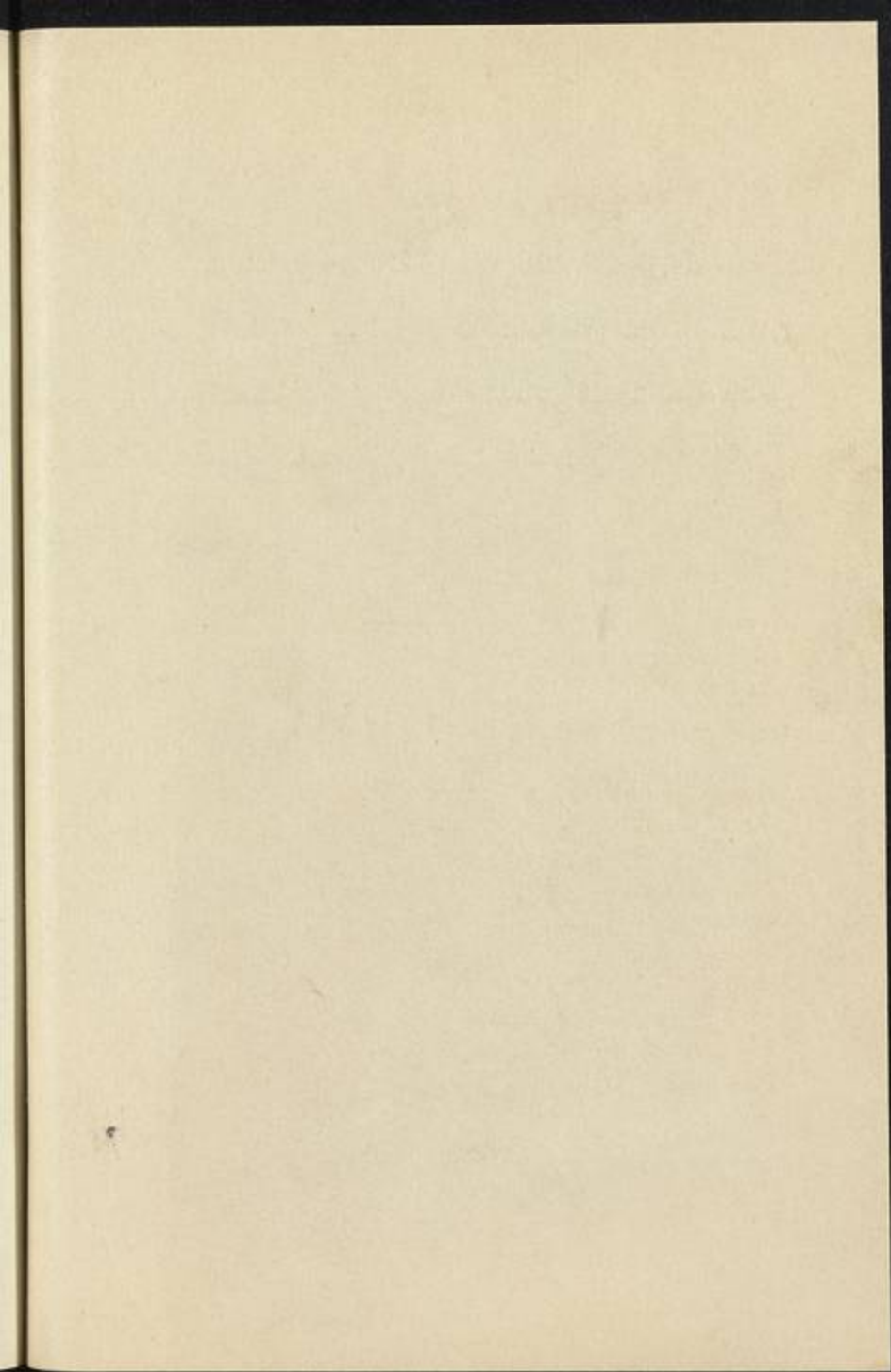
ونظرة إلى هذه التهم التي يراد بها تفضيل المدينة وتحقير غيرها - فيفضل بذلك مذهب « مالك » - ترينا أن بيئة المدينة في رأى الحكم والولاة لم تكن محودة ؛ وقد سمعنا من قبل آراء السياسيين الذين اتصلوا بها ، وعيهم لها . وأما تفسير إشارة الرسول إلى المشرق وقوله ماقال - إن صحت الرواية - فمن التحكم تخصيصها بالعراق وحده ، حيث المخالفون في الرأى الفقهي . وقد رأينا الضعف الخلقى يسود بيئة المدينة ، كما يسود بيئة العراق - مهما تختلف نسبته فيهما - لأنه أثر لأسباب اقتصادية ، واجتماعية مطردة ، لا يمتاز في تأثيرها بلد عن بلد ، مهما ينشأ بالبلد من الكرام والفضلاء .

على أن هذا القصد إلى تعيب العراق بخاصة دون غيره ، قد يلفتنا إلى روح مشادة خاصة بين فقه الحجاز وفقه العراق ، أو بين الحنفية والمالكية أكثر مما بين المالكية وغير الحنفية ، وهى عصبية تقتضينا تقدير آثارها .

(١) الزواوى - مناقب / ٥٣ و ٥٨

(٢) المصدر السابق - ٥٣

والآن وقد وصفنا من أمر البيئة المعنوية « لمالك » - رضى الله عنه -
ما وصفنا، بعد ما تحدثنا عن الوراثة ، وما شرحنا من حال أسرته، نحسب أن
قد أوفينا على وصف مطمئن - فيه شيء من الدقة - لعناصر تلك الشخصية، فلنمض
لنتحدث عن شخصية « مالك » من نواحيها المختلفة .





سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه ملی



ترجمة فخرية

بلغني : أن العلماء يسألون يوم
القيامة عما يسأل عنه الأنبياء
« مالك »

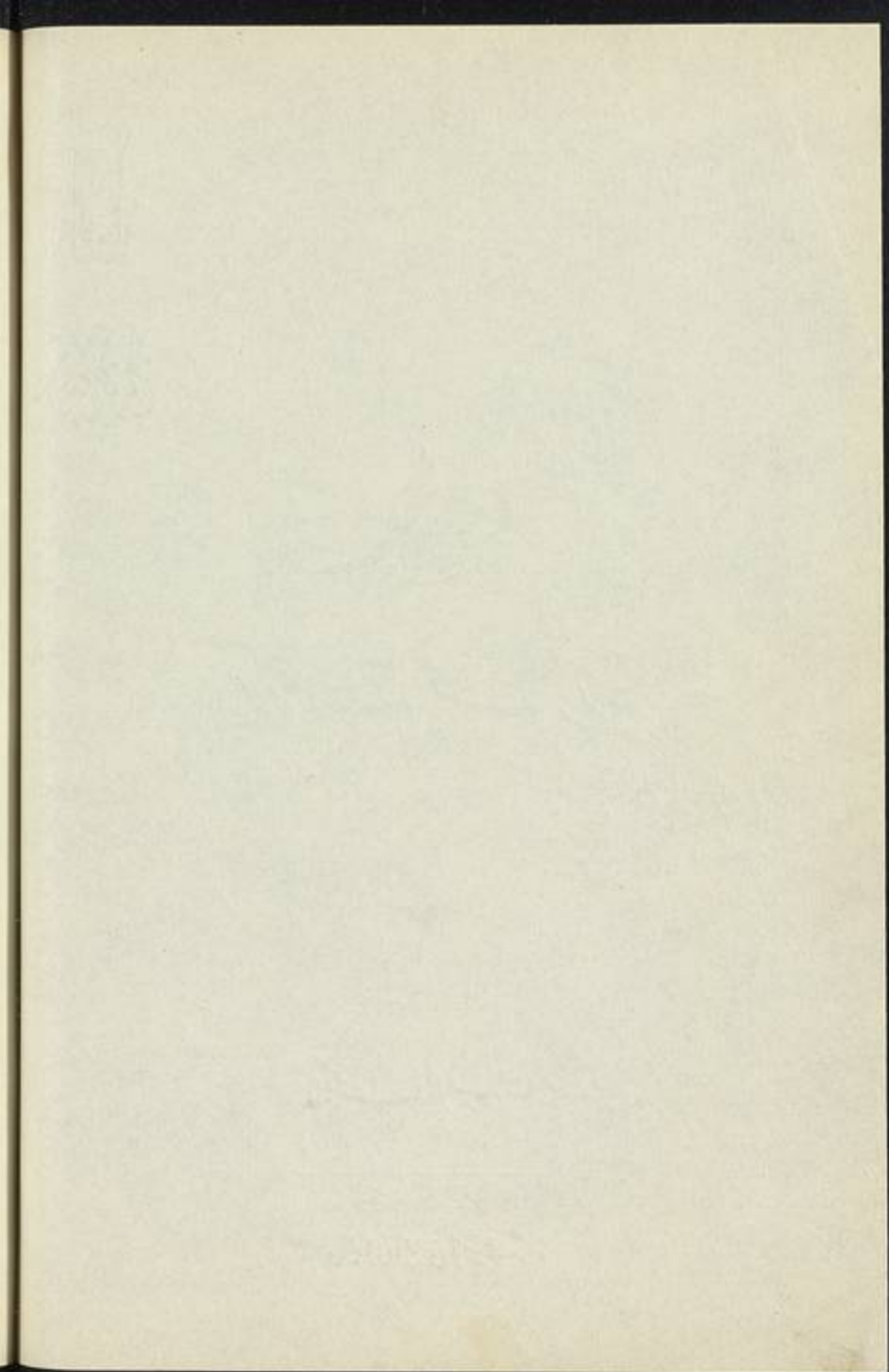
٢

من دور التأثير

مالك الانسيان

دار التحيات الكتب العربية

عيسى البابي الحلبي وبشره



فهرست الجزء الثانى

الصفحة

الموضوع

جوانب شخصيته : من دور إلى دور ٢٣١ -

مالك الإنسان : سماته ٢٣٩ - سمته ٢٤٣ - فى بيته ٢٥١ - مطعمه

ومشربه ٢٥٣ - مزاجه ٢٥٩ - تقديره للفنون ٢٦١ -

عاداته ٢٨٣ - أخلاقه ٢٨٦ -

حياته فى أسرته : حياته المادية ٢٩١ - تكون الأسرة ٢٩٤ - أولاده

٢٩٨ -

حياته فى أمته : أثره فى حياة قومه ٣٠٣ - صلته الاجتماعية بقومه

٣٠٤ - مكانة العالم فى أمته لهذا العهد ٣١١ - هل

أدى قومه حقه؟ ٣١٧ - كيف أدى واجب العالم؟

٣٢٧ - ميله السيامى ٣٤٠ - مالك والأموية ٣٤١ -

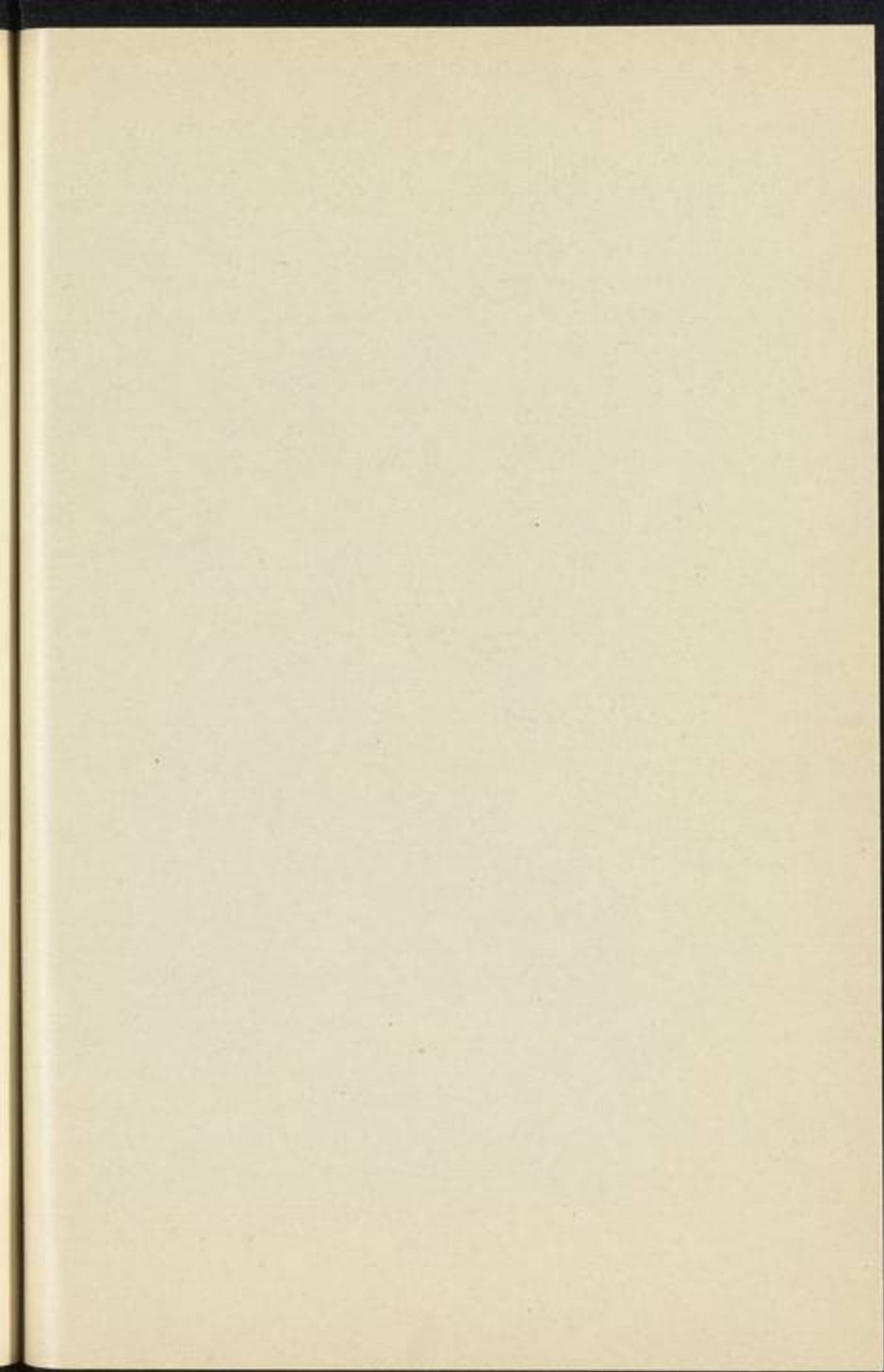
مالك والعباسية ٣٤٩ - مالك والمالوية ٣٥٠ -

مالك والخوارج ٣٥٦ - سلوكه السيامى ٣٥٧ -

- مالك والخروج على الجور ٣٧٥ - بحث نظري في هذا
الخروج ٣٧٧ - رأى مالك وعمله في مقاومة الجور
٣٩٢ - محنته ٤٠٧ - مكانها ٤٠٩ - زمانها ٤١٠ -
مرتكبها ٤١١ - سببها ٤١٤ - صفقتها ٤٢٢ - آثارها
٤٢٦ - نسوبتها ٤٢٩ -

جوانب شخصیت

من دور الی دور



هي سيرة الحياة ، تسير سيرها ، وتدور مدارها ، فتتبع أدوارها ؛ وكذلك نسقنا البحث في حياة صاحبنا ، فأجرينا ترجمته في مجرى حياته ، وأدناها على أدوارها .

وهذا الإنسان في ظهوره ونمائه ، ثم اكتماله وانتهائه ، إنما يمر بدورين واضحين :

أولهما : دور يأخذ فيه لا يعطى ، وينمو ليكمل ، وهو ما ندعوه : « دور التأثر » .

وثانيهما : دور يعطى فيه ، وما يكاد يأخذ ، ويكمل فيه فيفعل ويوجه ، وهو ما ندعوه « دور التأثير » .

فأما الدور الأول فإذ يخرج الإنسان إلى هذه الحياة : جاهلاً لا يعلم شيئاً ، محتاجاً لا يستطيع شيئاً ، فهو أبداً آخذ منفعل ، متلق متأثر : إن يكن ذا استعداد فهو في حاجة إلى ما ينميهِ ، وإن تكن له موهبة فهو في حاجة إلى ما يعلمها ، فهو في كل حال وحين ، مستجيب لما حوله ، من بيئة مادية بجميع مظاهرها ، أو بيئة معنوية في كافة صورها ، ينمي ذلك كله ما فيه ، وقد يكتبته ؛ ويكمل قواه ، وقد ينتقصها ؛ ويسدد خطاه في

طريق الحياة ، وقد ينحرف به عن سواء السبيل ؛ ويدفعه قدما ، ويذهب به صعدا ، وقد ينحدر به أو يهوى إلى الدرك الأسفل . . حتى تكون له أخيراً من كل ذلك ، حال واضحة وشخصية مفهومة ، عند انتهاء هذا الدور من التأثير والانفعال ، فهو بالغ أشده ، كامل النماء . أو هو طفل ضخم ، وهيكلي خاو ، وكأن أجوف .

وأما الدور الثاني ، فهو ما يُسلم إليه دورُه الأول ، إذ يكون فضاله عن حوله ، واستقلاله عما سواه ، بتوجيه الموجهين ، أو بناموس الكون ، حين يقضى الأصول ، ويذهب الآباء ، وتنبذ الدنيا بالعراء ، فإذا هو في كل ما يفعل ، صدى لما كان من أمره الأول : هو - في صورة ما - معط ولا بد ، مؤثر للاحالة ؛ أو هو إن عجز عن شيء من ذلك ، فإن ذاهب ، نخل مكانه في هذه الأرض لغيره .

فإن صلح للبقاء - بقدر ما - أثر وفعل ، بدرجة تتفاوت بتفاوت نصيبه الأول ؛ فهو إمعة في الذيل أو رأس في الذروة ، أو في درجة بين هذين ، تختلف باختلاف ما جاءه قبل ، من وراثته مضعفة أو مسعفة ، أو بين ؛ وماتقلب فيه من بيئة معوقة أو مواتية ، أو بين بين ؛ ومن لقي من موجهين

معطلين أو ملهمين أو بين بين - وهكذا شيء بشيء ، ونتيجة عن مقدمة ،
ومسبب عن سبب .. سنة الله التي فطر الناس عليها .

وكاتب الترجمة يلتزم أمام التاريخ الحق ، والدرس العالم ، أن يبلغ غاية
الجد المخلص ، في هذا الفحص عن تلك الأشياء ، أو هاتيك المقدمات ،
وأولئك الأسباب ، في الدور الأول من حياة مترجمه ؛ ليهتدى إلى القول فيما
نجم عنها من أشياء ، ونتائج ، ومسببات ، في الدور الثاني من حياته ؛
فبهذا الأسلوب ، وبه دون غيره ، يقول في الشخص الذي يتصدى للحديث
عنه ، قولة فاحصة واعية صادقة .

كذلك أدركنا الحديث ، في ترجمة عالم المدنية ، هذا المدار ، وسلكنا
فيه هذه الخطة ، فكان الذي مضى من القول حتى الآن ، حديثاً عن الدور
الأول ، دور التأثير .. استمعنا فيه بإنصات يقظ للمرويات عن حياته في ذلك
العهد ، فنقدنا منها ماوجب نقده ، وأقررنا ماغلب على الظن حقه ؛ وإنك
لعلي ذكر مما قدمنا صدرَ هذا البحث ، عن حال الرواية والمرويات عن
صاحبنا - انظر ص ١٣

ثم استنتجنا ما نطمئن إليه في اعتدال ، مما يمكن أن نعطيه تلك المرويات

المقبولة أو المحتملة القبول ؛ وأشرنا إلى مانقص الخبر فيه ، وغفلت الرواية عنه ، حتى تيسر لنا من كل ذلك ، أن نقدم وصف حياة هذا الدور ، على ما تجرى به الفطرة في خلق ابن آدم ، منذ يتوسم خاطرة غيب ، وراء النور ، إلى أن يكون إنساناً سوياً ؛ فتمثلناه في الظلمة جنيناً ، واستبناه في غبش الفجر وليداً ، ورأيناه رأد الضحى غلاماً ، واستجلىناه في رائعه النهار فتى شاباً ؛ وبذلك تتبعناه في أخفى البيئات بين الأضالع الحانية ، إلى أرحب البيئات ، متقلبا في الامبراطورية الإسلامية الواسعة ، يذهب صيته مشرقا ومغربا .

وكذلك أطلت عليه معنا في مهده ، وأشرفت عليه في بيته ، ورأيت في معهده ، وشهدته في درسه بين أبنائه وأنداده ؛ وكان ذلك كله إعدادا كافياً - فيما نرجو - للحديث عنه في دوره الثاني : « دور التأثير » .

ونريد في هذا الدور لنجلى لك جوانب شخصيته المتعددة ، ونشهدك مظاهر نشاطه المختلفة ، وظواهر تأثيره المتنوعة فيما حوله ، رادين ذلك أول الأمر إلى أسبابه ومقدماته في عهده الأول ، مقدرين قوة التأثير فيه ، بهدى ما عرفنا من مؤثرات في تكوينه ، مبينين مدى هذا التأثير على الحياة حوله .

وفي هذا نجري على مثل ماجرينا عليه قبل من خطه ، فنصيخ أول

الأمر، لما تحدث به الرواة عن هذه الجوانب من الشخصية، وذاك القدر من التأثير؛ نفقده ونمحصه، لنثبت منه ما يثبت على الاختبار، ونستنتج منه ما ينتج في اطمئنان .

وسنجد كذلك أن الرواية لم تف بكل شيء مما نريد، ولم تلتفت إلى كل ما هدانا التقدم العقلي إلى ضرورة العناية به، فإن تيسر استكمال ذلك، بما تثبته نواميس مطردة، وتقرره سنن ماضية، كان ذلك... ونحن في هذا الدور أكثر اطمئنانا إلى ما نستنتج، وأقوى ثقة بما نستكمل، لأننا قد أصبنا من المعرفة بدور حياته الأول، ما يقيم استنباطنا على أساس أرسخ، ويضع استكمالنا موضع أمن وارتياح، تمدنا به الثقة السكاملة بصدق المقررات العلمية عن النفس الإنسانية، و نواميس الحياة الفردية والاجتماعية .

كما أن هذه الثقة نفسها بصدق المقررات العلمية، ستجعل نقدنا لما ننقد واتهامنا لما قد يروى، نقداً أرفع صوتاً، وأجراً قولاً، وأبعد من الخداع، وأخلص من اشتباه، وأمنع على استسلام .

وإذا قسمنا فصول القول عن الدور الأول، على خطوات الفطرة، فكانت على ما رأيت من حديث عن «مالك» الجنين، «ومالك» الوليد.. الخ، فإننا نقسم فصول القول في هذا الدور الثاني، على ما انتهى إليه الإعداد

الاول ، وأنتجته المقدمات السابقة ؛ فتكون جوانب الشخصية المختلفة هي أقسام الكلام ، وفصول المقال ؛ فنحن متحدثون عن « مالك » الإنسان ، في مشخصاته ومقوماته ، التي منحتة إياها وراثته ، وأسعفته عليها بيئته ، وقواها فيه موجهوه ومرشدوه ؛ متعرضون بذلك لحياته الخاصة في بيته وأسرته ، وحياته العامة في قومه وأمته ؛ ونحن متحدثون عن ألوان نشاطه الحيوية ، التي اتصل فيها بتلك الحياة فوجهها وأثر فيها ، فهو « مالك » العالم ، له منهج تفكيره ، وله العناية بصنوف من العلم خاصة ، إذ هو الفقيه المشرع ، والمحدث الراوية ، والمتكلم المعتمد . . . وهكذا

على هذا النسق يتسق الحديث عن ذلك الدور الثاني ، دور تأثير حياة صاحبنا في حياة من حوله ؛ راجين أن يعتمد ذلك كله ، على النقل المتثبت ما وسعت الطاقة ، والنقد الفاحص المنصف ما قضى الإخلاص ، والاستنباط المتشد الرزين ما ألزمت الأناة ؛ وأن يجلل ذلك كله الترفع الهادئ ، على العصبية والهوى والانخداع والاندفاع ، الذي شاب كتابة المفاقب قديماً ، ولا يزال يشوب غير قليل مما يكتب في تلك التراجم حديثاً ، على ما تناولنا من بيان في مطلع هذا البحث ومنهجه . . . انظر ص (٥ - ١٠)

بهذه الخطة وذاك الأمل ، نتحدث أولاً عن :

مالك الانبياء

١ - سماته

٢ - سمته

٣ - في بيته

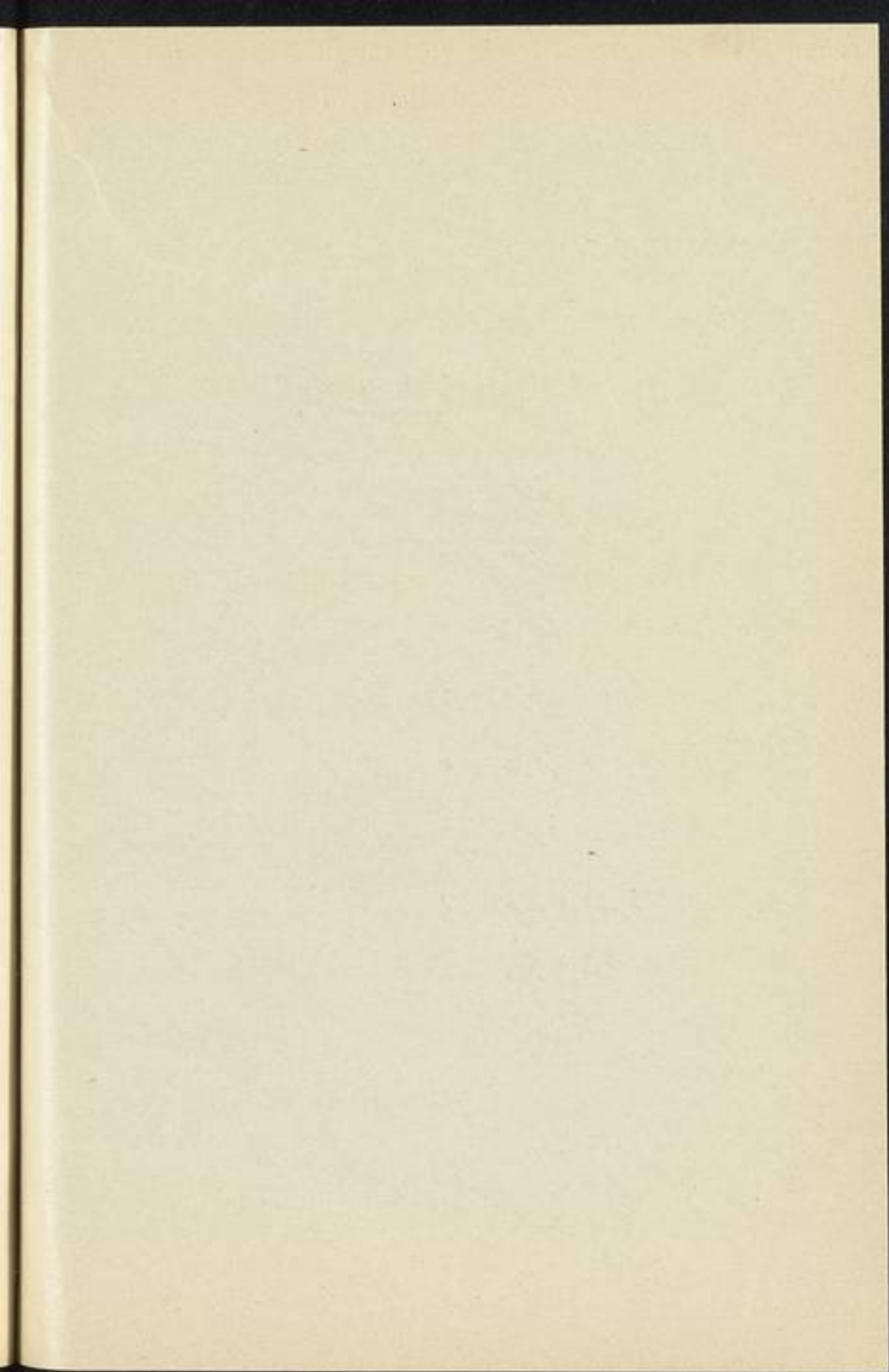
٤ - مزاجه

٥ - عاداته

٦ - أخلاقه

٧ - حياته في أسرته

٨ - حياته في أمة



(١)

سماته : وقد مضت إشارات متفرقة إلى بعض قسماته فيما مضى ؛ وها هو ذا قد اكتمل ، وخطا إلى النضج ، فوضحت ملامحه ، وعرفت سماته ... ثم دلف إلى الكهولة ، وانحدر إلى الشيخوخة ، فغيرت الأيام من ذلك ما غيرت ، وبذل الدهر منه ما بدل ، حتى انتهى به إلى ما وراء النور حيث بدأ .

وبين الجسم والنفس صلة ألمّ بها الأقدمون ، وعنى بها المحدثون ، وذكروا أنها تحتكم في الحياة ، ونصور عالم النفس ، ونخط المستقبل... وحق على المترجم أن يعرف من حال مترجمه الجسمية الحيوية ، ما يطل منه على عوالم نفسه ، ويعرف به ما أسعفه من تلك الحال الجسمية ، وما أخلفه ؛ ومن أجل ذلك عرضنا لسمات الإمام ومعارفه .

وقد وصفه غير واحد من صحبه ، طلبة وزملاء ، نجاءنا من هذا الوصف ، ما يتكامل ويكون الصورة الواضحة ، وإن كان هذا الوصف لم ينج أيضاً من اختلاف الرواية ، وتعرس الترجيح أحياناً ، مع أن الأمر حسى مرئى !
فها هم أولاء يقولون عن قوامه : إنه كان ربعة من الرجال ^(١) ، أى بين

(١) ابن عبد البر : (الانتقاء) ص ١٢

الطويل والقصير ؛ كما يقولون أيضاً إنه كان طوالاً ، من أتم الناس طولاً^(١) .
ويلتفت « القاضى عياض » إلى هذا الاختلاف فيقول : إن الأشهر أنه طويل
تام الطول^(٢) .

وفيما وراء ذلك من اختلافهم يخلص لنا من مجمل وصفهم له : أنه حسن
الصورة ، بل قالوا : جميل الوجه ، ومن أحسن الناس وجهاً ، أبيض شديد
البياض إلى الشقرة^(٣) من أنقى الناس بياضاً ؛ حتى قال قائلهم : إنه لم ير
محدثاً أحسن صورة منه ، ولم ير بياضاً قط ولا حمرة ، أحسن من وجهه

(١) ابن قتيبة : المعارف ص ١٧٠ ، ١٧١ ؛ وترتيب المدارك - وقد وقع
لولدنا المجد السيد محمد بن تاووت الطنجي ، أكثر الجزء الأول من نسخة أخرى ، غير
النسختين السابقتين اللتين وصفناهما قبل (ص ٨) وهي في جلتها أفضل منهما كما دلت المقابلة
وسنشير إليها منذ الآن بحرف « خ » ونحيل على أوراقها وندل على ما بينها وبين
نسخة الدار من اختلاف إن لزم ذلك

(٢) المدارك ١ / ١٥ ظ من نسخة خ الحطية

ويلحظ في هذا المقام أن كلمة « طوال » لو قرئت مشددة كerman ، ولا مانع من ذلك
فمعناها المفرط في الطول ؛ بل من معاني طوال - بالتخفيف - اهوج الطول - كما في (اللسان)

(٣) في نسخ (د) و (خ) من ترتيب (المدارك) أنه بياض إلى الصفرة ، وكذلك في
الديباج ؛ ولكن يظهر أنه تحريف للفظ الشقرة في (المعارف) و (الانتقاء) و (شرح
السيوطي للموطأ) (وشذرات الذهب) بل بعد أسطر في المدارك نفسه ، يذكر « مالك
الأشقر » في درج أخباره - انظر ص ٨٠ من هذا -

«مالك^(١)» وقد نشم من هذا الإطلاق الواسع في أحسنية البياض والحمرة و.. الخ ربح أصحاب المناقب ، يحسبون هذا الحسن الفائق شيئاً في أقدار الرجال ، وقد مضى القول في اختلاف الرواية عن ذلك ، ووصف أمه له بقبح الوجه ، وأنه لهذا لا يصلح لطلب الغناء ، وليطلب الفقه الذي لا يضر معه قبح الوجه - انظر ص ٥٠ - .

ولم في تفاصيل سماته مرويات : فهو جسيم ، جيد البدن ، من أنم الناس طولاً كما تقدم ، وهو عظيم الهامة ، كبير الرأس .. وهو أشم الأنف ، أى مرتفع أعلاه .. وهو أعين - أى عظيم سواد العين في سعة - كما هو المعنى اللغوي ، لكن بعض المصادر تنص على زرقة عينيه ، كالذهبي^(٢) في [تاريخ الإسلام] ولم يفهم أن يقولوا : إنه من أحلى الناس عينا ، كذلك .. وهو كبير الأذنين ، كما أذناه كفاً إنسان فيما يروون^(٣) .

تلك سمات كافية لتصوير هيئة الشيخ الجسمية ، وقد حدثوا عما تدل عليه الفراسة فيها ، فقالوا إنه لما ذكرت صفته « لأبي العباس بن سريج »

(١) (المدارك) ١٦/١ وجه من نسخة خ . ومثله في (الديباج) ص ١٨ .

(٢) ذكر في غير مصدر أنه أزرق أشقر ، وفي اللسان الزرقة البياض حيث كان ، أما الذهبي فينص على زرقة العين في (تاريخ الإسلام) - خط بدار السكت رقم ٤٢ مجلد ٩ ورقة ٤٨ وجه -

(٣) (المدارك والديباج ، في المواضع السابقة .

القاضي قال : هذه صفة عاقل ، أو قال : الفراسة تدل على أن من هذه صفته يكون عاقلاً^(١) ، ولو كنا نقول بشيء من ذلك لوقفنا نسأل أصحاب الفراسة الحديثة عما تدل عليه هذه الصفات !!

في هذه السمات - رغم تزوين المنقيبين - ما يمكن المصور من إبراز مثال للإمام، يكمله ما عرف من سمته وهيئة لباسه وزينته ، لو لم يتخرج من هذا التصوير متخرجون في غير حرج .. !!

وبحسبنا هذا التصوير القولي لتمثل بعين الخيال صورته ، ونكمل معرفتنا له ، .. أولاً أقل من أن يصح لنا بهذا الوصف أنه قد خلص من الآفات الظاهرة، ولم تعد حاله الجسمية مثار أزمات نفسية، يقف عندها دارسه، ليتعرف أثرها في نظريته إلى الوجود ، ومنطقه في الحياة ..

(١) المدارك : ١٥/١ ط نسخة خ .

(٢)

سمه : حملت إلينا الروايات غير قليل عن هيئته وزينته ، وما إلى ذلك ؛ ولم تسلم الروايات في ذلك من الاختلاف أيضاً : فهو لم يكن يخضب ، ولا يغير شيبته حينما شاب ، فكان أبيض الرأس واللحية^(١) .. وهو قد رُئى يخضب ؛ وقد يعين الخضاب وأنه بالحناء !. ويقول « القاضى عياض » إن الأول هو المشهور ؛ وكان محتج لعدم الاختضاب بفعل « على » رضى الله عنه^(٢) .. لكن قصة في [الأغاني] يحدث صاحبها أن خوخة قد فتحت ، وإذا وجه قد بدا تتبعه لحية حمراء^(٣) وكان هذا الوجه في القصة هو وجه « مالك » ؛ وهو لم يكن أحمر الشعر، بل حدثت الرواية عن سواد رأسه ولحيته في شبابه^(٤) ؛ فالحمرة في قول هذه الرواية حمرة خضاب ، وخضاب بالحناء ، على غير المشهور من الأمر في ترجيح من رجح !!! فإن كان ولا بد فلنتهم قصة [الأغاني] . وإذا ما جاوزنا هذا الاختلاف إلى ما كادوا يتفقون عليه من دله وسمته ، وجدنا في ذلك تفصيلاً غير قليل : ففي شعره مثلاً ، كان قبل أن يصلح في

(١) ، (٢) المدارك ١٥/١ ط نسخة خ . والدباج ١٩

(٣) (الأغاني) ٤ / ٣٩ ط الساسي .

(٤) (المدارك) ١ / ٢٦ و ، نسخة خ .

كبره قد يفرق شعر رأسه^(١) ، ويأخذ إطار شاربه ، ويترك له سبيلتين طويلتين ، محتجا بقتل « عمر » شاربه إذا أهمه أمر ؛ ولم يكن يخلق شاربه ولا يحفيه بل يرى حلق الشارب من المثلة^(٢) ، ويقول لمن حلق رأسه وشاربه : يا هذا ، لو أخذك الشيطان ونسكل بك ما بلغ في عقوبتك أكثر مما فعلت بنفسك^(٣) .. وهو يرسل لحيته، تامة عظيمة ، ذات سعة وطول ، تبلغ صدره؛ وفي رواية أنه لم يخلق قفاه طول حياته^(٤) ، وعبارتهم في سوق هذه الرواية توهم عدم قوتها ..

ونؤثر قبل الحديث عن ملبسه وزينته، أن نشير إلى ماله من دستور عام واضح في تناول الحياة ، تحدده أقوال له ، منها قوله : ما أحب لأحد أنعم الله عليه إلا أن يرى أثر نعمته عليه ، وخصوصاً أهل العلم ، ينبغي لهم أن يظهروا مسروءاتهم في ثيابهم إجلالا للعلم^(٥) . وقوله : التواضع في التقى والدين لا في اللباس ؛ إنا كنا نتواضع في التقى والدين لا في اللباس^(٦) .. بل يجعل الأمر من الدين في مثل قوله : نقاء الثوب ، وحسن العمة ، وإظهار المروءة، جزء من

(٢،١) ترتيب المدارك ١ / ١٥ ظ نسخه خ .

(٣) الزواوى : (الناقب) ص ٤ .

(٤) (المدارك) الموضع السابق وهو يقابل ١٧ وجه من نسخة د .

(٥) الزواوى : (الناقب) ص ٤٢

(٦) (المدارك) ١ / ٣٠ وجه خ وهو في ٣٤ ظ ، د

بضم وأربعين جزءاً من النبوة^(١) .. ويتصل بهذا الدستور ويزيده وضوحاً نظره إلى الزهد ، الذي أشرنا في حديثنا عن البيئة الدينية الخاصة والعامة ، إلى ما كان من أمره فيها - انظر ص (١٧٩) وما بعدها . فهو لا يرى الاشتغال بالعلم أقل مما فيه هؤلاء القوم من انقطاع وعبادة ؛ إذ يكتب إليه أحدهم يحضه على الانفراد والعمل فيكتب إليه « مالك » : إن الله قسم الأعمال كما قسم الأرزاق ، فرب رجل فتح له في الصلاة ، ولم يفتح له في الصوم ، وآخر فتح له في الصدقة ، ولم يفتح له في الصوم ، وآخر فتح له في الجهاد . ونشر العلم من أفضل الأعمال ، وقد رضيت ما فتح لي فيه ، وما أظن ما أنا فيه بدون ما أنت فيه ، وأرجو أن يكون كلانا على خير وبر^(٢) .. بل هو يرى الزهد يشغل عن الحديث ، ويقول : أدركت بهذه البلدة أقواما لو استسقوا بهم القطر لسقوا ، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً ، ما حدثت عن أحدهم شيئاً ، لأهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد ، وهذا الشأن - يعني الحديث والفتيا - يحتاج إلى رجل معه تقى وورع ، وصيانة وإتقان ، وعلم وفهم ، فيعلم ما يخرج من رأسه ، وما يصل إليه غدا ، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به ، ولا هو حجة ، ولا يؤخذ عنه^(٣) . وقد نعود بعد إلى قضية الزهد والعلم وما بين الصوفية والفقهاء ؛

(١) مدارك - ورقة ٣٠ ط نسخة خ

(٢) الذهبي : (تاريخ الاسلام) خط بيدار الكتب ج ٩ ص ٥١ وجه . بتصرف جديس

(٣) (المدارك) ١٧/١ ط (خ) وهو في ١٩ ط نسخة (د)

وبحسبنا هنا ما جلونا به دستور الرجل في مزاوله الحياة والاتصال بها ، وتناول
نعم الله وإظهار أثرها ، لنعرف مسلكه في الحياة ، ونفهم ما يلقى إلينا من
رواية في معاناته لمظاهر الحياة من ملابس وزينة ومأكل ومشرب ، وما إلى
هذا... وجملة خطته في ذلك ما رواه هو في [الموطأ^(١)] عن عمر بن الخطاب :
إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم ..

على أساس هذا نسمع رواياتهم عن ملبسه وزينته ، فهو يرى وعليه
طيلسان يساوي خمسمية ، قد رفع جناحاه على عينيه أشبه شيء بالملوك^(٢)
كما رُئي عليه رداء عدني ، اشتراه بخمسمية درهم^(٣) وهو يلبس ثيابا مروية جيادا ،
ويلبس الثياب الخراسانية الجيادا ، والمصرية المترفعة ، والرقاق العدنية ، كما أنه
حين يلبس هذه الثياب الرقاق يقول في لباس الصوف الغليظ : لا خير في
لبسه إلا في سفر ، كما لبسه النبي ﷺ ، لأنه شهرة ، وإنه لقبيح بالرجل أن
يعرف دينه بلباسه^(٤) وكان هو «الأوزاعي» يلبسان التيجان ولا يريان

(١) (الموطأ) بشرح تنوير الحوالك للسيوطي ج ٣ ص ١٠٢

(٢) (المدارك) ١٧/١ ظ من نسخة « د »

(٣) (المدارك) ورقة ٣٩ ظ خ

(٤) (الزواوي) مناقب ٣٣

بلبسها بأسا^(١) ولا فكرة لنا عن هذه التيجان .

وكما لبس الرقاق قد لبس الملونات ، فلبس ربيعة - ملاءة من قطعة واحدة - عدنية مصبوغة بمشق خفيف ، وهو المغرة الحمراء ، وقال إنه صبغ يحبه^(٢) ، وفي روايتهم أنه اشتهى يوما كساء قرمزيا ، فما بات إلا وعنده منها سبعة بعثت إليه^(٣) . وهو يكتب إلى « الليث بن سعد » الإمام المصرى ، فى قليل عصفور يصبغ به ثياب صبيانهم ، فينفذ إليه « الليث » ماصبغ به ثياب صبيانهم ، وثياب جيرانهم . وناعوا الفضل بألف دينار^(٤) .

على أنه يمكن القول إجمالا ، بأنه كان فى الأغلب ، يؤثر اللون الأبيض ، ويكره اختلاف اللبوس ؛ ويرى نقى الثوب حتى تحرى « ابن أبى أويس » وهو ابن أخته ، أن يروى أنه ما رأى فى ثوب مالك حبرا قط^(٥) .

ومما يقيم الصورة فى ملبسه ماروى من وصف عمته ، وأنه كان إذا اغم

(٢٤١) (المدارك) ١٧ ط - د -

(٣) الرواية مهما يكن أمرها ، شاهدة على استعماله الكساء القرمزى ، لكن يلح أنها وردت فى فصل تركته فكانت (فى المدارك) ٤٣ و (خ) « فامات » - بالهم - إلا وعنده منها سبعة ، وفى (المدارك) د وفى (الديباج) ٢٩ فما بات - بالباء - وما أبعد الفرق !!

(٤) ابن حجر : الرحمة الغيثية فى الترجمة الليثية ط بولاق ص ٥

(٥) (المدارك) ١٦ و « خ » . وعبارة « يكره اختلاف اللبوس » تروى فى (تاريخ

الاسلام للذهبي) - ج ٩ ورقة ٤٨ و « يكثر » !!

جعل منها تحت ذقنه ، وأسدل طرفها بين كتفيه ، وهي عمة يتطلبها الجو الحار ،
سترا للقاء وسائر الرأس ؛ وهذا الإلقاء بين الكتفين ، هو - فيما يبدو - أصل
العذبة ، التي اشتجروا من أجلها ، في هذا العصر .

ولم يترك المنقبون حديث لباسه دون مبالغات أشرنا إلى بعضها ، مطلع
هذا الكتاب - انظر ص ١٠ - وهي أنه خلف خمسية زوج نعل ؛ وهم
يتكثرون كذلك في العائم فيقولون إنه مات عن مائة عمامة ، فضلا عن
سواها^(١) ، ولا ضرورة للتعليق على مثل هذا بأكثر مما مضى .



والحديث عن لبسه ، يدنى من الحديث عن زينته ، بعد الذي سمعنا عن
دستوره في الحياة ، ولا تخلص من اختلاف المحكي في ذلك أيضا ، فتعجب
إذ تلقاك الرواية بأنه ما دخل الحمام حياته كلها^(٢) وإلى جانب هذا ما عني به
مترجموه ، الجملون منهم والمطيون ، من أنه إذا أراد التحديث دخل مغتسله فاغتسل
وتطيب ، ولبس ثيابا جددًا . الخ^(٣) فهل تريد الرواية من نقي دخوله

(١) (المدارك) ٤٣ و « خ » .

(٢) (المدارك) ١٥ ظ « خ » .

(٣) (الديباج) ص ٢٣ .

الحمام أنه لم يدخل البيت المسمى بالحمام ؟ ! وما قيمة الحرص على نفى هذا وليس
بذى أهمية !! إن الرواية تشعر بالرغبة في نفى التعميم ، إذ تقول : عاش «مالك»
تسعين سنة لم يخضب شيبته ، ولا دخل الحمام ، وفي رواية : ولا حلق قفاه^(١)
ولعلها النزعة المنقبية حين لا تتحري كثيراً ، وتتبع المحاسن والمفاخر ؛ وسنرى
«مالكاً» بعد بين الصوفية والمتزهدين ، رغم ماسمعنا وسنسمع منه في الزهد
والتصوف !! وفي كل حال فإن مما يهون من شأن هذه الرواية أنها معزوة
«للوأدي» وليس بذلك !!

ومما جرى الخلاف عليه أيضاً مسألة تكحله ، فرواية تقول : إنه كان
يكره الاكتحال إلا لالة ؛ وإذا اكتحل جلس في بيته^(٢) . وأخرى تصف
أنافته حين يجلس للحديث ، كما سمعت آنفاً ، فتعد منها التكحل إذ تقول :
كان يخرج مزينا ، مكحلا ، مطيبا ، قد لبس أحسن ثيابه^(٣) فهل مرت
كلمة «مكحلا» في هذا الدرج دون عناية خاصة ؟ !

وندع الخلاف إلى ما اتفقوا عليه من زينته ، وهو في جملته يشهد بأنافة
طيبة ، يقبلها دستوره في الحياة ، كما سمعناه آنفاً : فهو يستعمل الطيب الجيد
مسكاً وغيره^(٤) .

(١) (المدارك) ١٥ و «خ» .

(٢) (المدارك) ١٦ و «خ» .

(٣) (الذهبي) (تذكرة الحفاظ) ١/ ١٩٦ ج ٩ ورقة ٨٨

(٤) (المدارك) ١٦ و «خ» .

وعلى ذكر العطور نسمع روايتهم : أنه إذا جلس للحديث يوضع عودٌ فلا يزال يتبخّر حتى يفرغ . وقد مضى قريباً ، القول في الخضاب وما دار حوله (ص ٢٤٣).

وهو برفاهيته يرفّه على تلاميذه، ومن حضر مجلسه الحديثي، فإذا ما خرج للدرس دعا بالمراوح فأعطى كل إنسان مروحة^(١) .

وهو يتختم بالفضة ، ومات - رحمه الله - وفي يده خاتم منها فصّه حجر أسود ، نقشه سطران بكتاب جليل هما : حسبي الله ونعم الوكيل ؛ وكان يجعله في يساره فإذا توضأ حوّله إلى يمينه^(٢)

وهو أتيق التناول محتفظ بالنظافة حتى في نعله : يحدث راوٍ أنه رآه على بغلة سرية ، بسرج سرّي عليها ، وعليه ثياب سرية ، و غلام يمشي خلفه ، حتى يأتي الباب ويدخل منزله راكباً ، فينزل ويقعد ، ويأخذ غلام منديلاً فيمسح خفه وينزعه^(٣) .

ولن ننسى أن هذه الرواية في الركوب السري، تخالف ما اشتهر من رفضه الركوب في المدينة مطلقاً ، لأن جسد الرسول عليه السلام مدفون فيها ، وقد نبه «القاضي عياض» عقب إيراد خبر الركوب إلى مخالفته المشهور عنه في عدم الركوب . ويتصل بما نحن فيه من خاص شئونه الطبيعية ، أسلوب حياته في بيته .

(١) الذهبي : (التذكرة) ١ / ١٩٦ .

(٢) المدارك ١٦ و (خ)

(٣) المصدر السابق .

(٣)

في بيته : مضى القول في أنه لم يكن له بيت ، وكان يسكن بكراء إلى أن مات ، عند دعوى أنه أفضى به طلب العلم إلى أن نقض سقف بيته فباع خشبه - انظر ص ٥٩ - .

وفي كل حال هم يقولون : إن دار « مالك بن أنس » التي كان ينزلها بالمدينة هي دار « عبد الله بن مسعود ^(١) » ؛ ولعل هذه أيضاً لا تمر في غير شيء من نظر في الرواية ؛ وذلك أنهم يروون : أن « مالكا » سئل عن الصورة في البيت ؟ فقال : لا ينبغي . فقال له رجل عراقي : يا أبا عبد الله ، هو ذا في بيتك صورة ! فقال : أنا ساكن فيه منذ كذا ما رأيته ، قم فحكما ^(٢) الخ... فهل كانت الصورة في دار « عبد الله بن مسعود » الصحابي وتركها ؟ أو سكن فيها منذ كذا فلم يرها هو أيضاً !! ربما .

وفي الحديث عن بيت الإمام ، ذكروا عبارتين تمان عن نظرة له تكبر البيت والحياة فيه ، وتلفت بذلك لمعنى نفسى رقيق ، وأولى هاتين العبارتين :

(١) (المدارك) ١٦ و - خ .

(٢) (المدارك) ١٦ ظ « خ » .

أنه كان على باب « مالك » مكتوب : ما شاء الله ، فقيل له في ذلك ، فقال : « قال الله ، وَلَوْ لَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ؛ وَالْجَنَّةُ الدَّارُ ^(١) » وثانيتها : أنه كان إذا دخل بيته قال : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ، فسئل عن ذلك ، فأجاب بمثل جوابه الأول ^(٢) .. واتجاه تنبيهه إلى هذا ، هو ذلك المعنى النفسى الطيب الذى يعبر عنه هذا الاطمئنان إلى أن الجنة هى البيت .

كان الإمام فى تأييد بيته يلوذ بهذا الدستور السالف فى معاطاة الحياة ، فأثر النعمة ظاهر فيه ؛ فهو يجلس فيه على ضجاع ونمارق مطرحة ، يمتنع ويسرة فى سائر البيت ^(٣) . وبيع ما فى منزله يوم مات فكانت فيه بسط ومخاد محشوة بربيش ، وكانت غير قليلة ، إذ نيف ثمنها هى ، والبرادع ، والبسط ، والمنصّات على خمسمائة دينار ^(٤) . ويظهر أن هذا الأثاث قد لفت نظر أهل عصره ، حتى سألوه عن الوسائد فى بيته : أشيء أحدثته أم وجدت الناس عليه ؟ فقال : وجدت الناس عليه .

(١) (٣، ٢، ١) (المدارك) ١٦ و - خ
(٤) (المدارك) ١ / ٤٣ و - خ .

والكلام عنه في بيته، يهيء للكلام في مطعمه ومشربه وما إلى ذلك؛ وهو في هذا عند دستوره أيضاً، فهو يصيب الطيب من الطعام والشراب، وكذا يحرص على أكل اللحم، وله فيه وظيفة يومية قدرها درهمان لا بد له منها، حتى لو لم يجد كل يوم هذا القدر إلا أن يبيع في ذلك بعض متاعه لفعل^(١). تلك رواية ابن أخته. وأحد تلاميذه؛ لكن رواية أخرى عن ابنه «محمد» تتبع هذا، بأن عمه «محمد» - أخت «مالك» - كانت في منزل «مالك» تهيء له فطره خبزاً وزيتاً^(٢).. ويتبع «ابن فرحون» هذه الرواية الأخيرة بقوله: وكان في ابتداء أمره ضيق الحال، ثم انقلب حاله، وما يأتي من اختلاف أحواله، إنما كان لاختلاف الأوقات^(٣)، وكأنما الشيخ يبغى بذلك التوفيق لإقرار الرواية عن وظيفته في اللحم كل يوم، وحرصه على ذلك حتى يبيع فيه بعض متاعه.

وهنا نستأذن في قطع اتصال الحديث بنظرة في هذا الترجيح ومثله، مما يعتمد إليه الأقدمون في غير موضع من المرويات، سواء في ذلك ما هو من

(٢، ١) (تريب المدارك) ١ ورقة ١٦ ونسخة (خ)، وتقابل ورقة ١٧ ظ ١٨

و - (د).

(٣) (الديباج المذهب) ص ١٩، ويلحظ أن هذا التوفيق لم يرد في المدارك:

(والديباج) في ترجمة مالك إنما يلخصه!

أخبار الناس وما هو من غير ذلك ، وهم يكتفون في هذا بالإمكان المطلق ، بل الإمكان البعيد ، فيجعلون الممكن واقعا ، ويخرجون به من اختلاف الرواية ، دون تقدير لما في قول الراوى من إطلاق العبارة وتعميمها ؛ فهذا ابن أخت « مالك » يطلق القول في وظيفة خاله من اللحم ، ويعممه فيقول كان « لمالك » كل يوم في لحمه درهمان .. ثم هذا صاحبه « مطرف » يؤكد هذا الإطلاق والتعميم ، فيروى أن شيخه يبيع بعض متاعه ، لو لم يجد كل يوم هذين الدرهمين . فهل تستريح إلى قبول أن هذا خبر عن عمل « مالك » في بعض حياته ؟

ثم تنظر في رواية الزيت والخبز فترى ابنه « محمداً » يطلق القول في ذلك إذ عبارته : كانت عمتي مع « مالك » في منزله تهيب له فطره خبزاً وزيتاً ، فهل ذلك حديث عن حاله في بعض حياته ؛ أو هو حديث عن زهده الذي يكون إذا ما التزم ذلك وداوم عليه ! وهل من اليسير القول دائماً أو كثيراً ، بأن الممكن البعيد ، أو القريب هو الواقع السكائن ، الذي نتصرف به في رواية نقلت ، أو أمر وقع ، فنقول إن الأمر هكذا لا هكذا ، أو يحتمل ويقبل أنه هكذا وهكذا !!

أضع بين يديك هذه النظرة لتسلك فيها مسلكك ، أما أنا فلا أطمئن إلى

هذا المسلك من عمل الأقدمين ، في التوفيق بين الروايات المختلفة ، ولا أجده يوماً ما لهم من دقة في هذا الميدان .

ونعود بعد هذا إلى حديث اللحم ووظيفته اليومية ، والخبز والزيت طعاما ، لنسأل : أكان هذا في ابتداء أمر الشيخ وضيق حاله ! فتي كان ذلك ، ؟ لقد كان في حكايتهم غير الواضحة ، أيام الطلب ، إذ حكوا أنه باع خشب السقف من بيته ، الذي قيل إنه له ، فهل كان له إذ ذاك ابن كـ محمد هذا ، يروى عمل عمته في البيت وتهيئتها لأبيه طعامه من الخبز والزيت ؟ إنهم يروون أنه جلس للفتيا مبكراً وأفتى عند السلطان مع « ربيعة » قبل ذلك ، ويحددون للجلوس العام السابع عشر من عمره ، وهبه العام العشرين ؟ فهل كان له في هذه السن ابن كبير « كـ محمد » ؟ لا يبدو هذا قريباً !! وإذا كان ابنه يحكى عن شيء لم يشهده ، فهل يطلق القول فيه هذا الإطلاق ويعممه هذا التعميم ؟ ! وهل هذا من البر بالرواية ودقتها !! وهل يُقبل به التوفيق المنشود !! ؟

وإذا كان اللحم ووظيفته اليومية إنما كان في عهد اليسار لا في كل عهود حياة الشيخ ، فهل يحسن ابن أخته في إطلاق القول بأن خاله كانت له هذه الوظيفة اللازمة ، مع أن خاله نفسه ، يروى في [موطنه] أن « عمر بن الخطاب » وهو شديد التشبه به — كما سمعنا — في قتل شاربه ، واختيار مكانه في مسجد

الرسول ﷺ لا التزام الجلوس فيه !! يروى أن « عمر » رضى الله عنه لقي « جابر ابن عبد الله » الصحابي - رضى الله عنه - وقد اشترى بدرهم لحماً فقال له : أما يريد أحدكم أن يطوى بطنه عن جاره أو ابن عمه !! أين تذهب عنكم هذه الآية « أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها » . كما يروى في هذا الموضع « إياكم واللحم فإن له ضراوة^(١) » ... لو خفف « ابن أبي أويس » الأمر ، فحدد من هذه الوظيفة بأيام يسار خاله لا في كل عمره أو أكثره ، كما تفهم عبارته ، لجعل مؤنة التوفيق بين فعله وروايته أيسر نوعاً ما !!

وعلى ذكر هذا التوفيق ، لم أر من عرض له ، وربما كان في موسّع شروح [الموطأ] من تصدى لذلك ، واعتذر عن فعل الشيخ بكذا أو كيت .. أما أنا فلا أجدني حاجة إلى التماس هذا التوفيق ، لأني أشعر أن هذا الأكل والشرب من الأمور الجبيلية التي لا يلزم فيها الدين بشيء يمس تدين المتدين ، فهي أمور تسيرها بشرية المرء ، وتخضع لعوامل ، لا أحسب التدخل الديني فيها يكون بأكثر من النهي عن الإسراف ونحو ذلك من الآداب ..

وندع حديث التوفيق بين الروايات المختلفة ، والتوفيق بين رواية الراوى وفعل الشيخ ، لنعود لما كنا فيه من وصف حياة الإمام في بيته ، فنجد أنه كان يوسع

(١) (الموطأ) مع شرح السيوطي ٣ / ١١٧ .

على أهله كل يوم جمعة ، فيأمر طاهيه بأن يعمل له ولعاليه في ذلك اليوم طعاماً كثيراً^(١) .. وكان يبر طلبته فيدعوهم إلى الطعام في بيته ، ويفسح لهم ، ويمكنهم من المرافق^(٢) ، في حرية وراحة ، وتلك كلها آثار نعمة يتناولها الشيخ بالخطوة التي وصفنا من قبل .

وفي سرايه - على ما رووا - مثلُ ذلك ؛ فهو يشرب في الصيف السكر ، وفي الشتاء العسل .. وعلى ذكر الطعام والشراب نشير إلى ما لحناه من قبل في أناقته ونظافته : ذلك أنه كان يحب الموز ، فيبين سبب ذلك بأنه لم يمسه ذباب ولا يدُ أسود^(٣) ، وهي أناقةٌ تناولٍ دقيقة ، تكمل الفكرة عن شخصية الشيخ ؛ .. وهو يتم قوله في حب الموز ، بأنك لا تطلبه في شتاء ولا صيف إلا وجدته ، فليس شيء أشبه بثمر الجنة منه ، قال تعالى « أَكُلْهَا دَائِمًا وَظِلُّهَا » وفي هذا التعليل المزدوج صورة طيبة لاجتماع التدين مع حسن تناول ، ولطف المأخذ ، ودقة الذوق ، رحم الله الشيخ ، وأصلح بسيرته .

(١) (المدارك) ١ / ١٦ و « خ » .

(٢) (الدباج) ص ٢٠ .

(٣) (المدارك) (الموضع السابق في رقم ١ .

وكان في بيته خدم : فهذه جاريته ، تذكر الرواية أنه إذا أتاه الناس يطلبون علمه ، خرجت فقالت لهم : يقول لكم الشيخ : تريدون الحديث أو المسائل ؟ فإن قالوا المسائل ، خرج إليهم وأفتاهم ، وإن قالوا الحديث ، استعد بكذا وكذا ... الخ^(١)

وفي البيت طاهر يظهر أنه قد طال مقامه فيه حتى سمته الرواية ، فهو « سلامة^(٢) » .

تلك جملة صالحة من الحديث عن حال الشيخ في بيته ، تعاون في تكوين الصورة الكاملة للإنسان منه وحياته ، مع ما مضى من سماته وسمته ؛ وتتهيء لكلمة عن :

(١) (الديباج) ص ٢٣ .

(٢) (المدارك) - ١ / ١٦ و «خ»

(٤)

مزاجه : وراثه الرجل ، وبيئته ، وتوجيهه أيام التكون ، ثم سلوكه في الحياة بعد ذلك ، يحدث كل أولئك عن مزاج رقيق ؛ وإليك البيان : فهو يمانى ، من بلاد العرب السعيدة ، التى قطعت فى الحضارة شوطا ، وأصابته بذلك من رقى الوجدان حظا . والأقدمون أنفسهم قد اطمأنوا لهذا الأصل فى الوراثة والبيئة ، وجرت لهم فى ذلك أقوال عن الأقاليم والناس ، منها ما يتصل بما نحن فيه من وصف مزاج الإمام ، فهم يقولون فى حديثهم عن « عمر بن أبى ربيعة » : إن أمه « مجد » من حمير ، ومن هناك أتاه الغزل ، يقال : غزل يمان ، ودل حجازى ^(١) . ويشترك صاحبنا الإمام ، فى هاتين النسبتين ، فهو يمانى حميرى ، غير بعيد عهد باليمن ؛ وهو حجازى المهجر ، له هذا الدل الحجازى أيضاً . . وكذلك كانت بيئته الطبيعية العامة والخاصة ، على ما سبقت إشارتنا إليه - ص ١٢٨ - من أمر العقيق ومزايه . . ثم البيئة المعنوية العامة والخاصة ، على ما أشار إليه القدامى ، وعرفناه فى ترقيها ورقتها ، ورخائها الذى يكفل ذلك كله ويعين عليه - انظر صفحات ٢١٧-٢١٩ و ٢٢٢-٢٢٤ . وهام أولاء موجهوه وأساتذته ، قد رأينا فيهم مثل « ربيعة الرأى » ، يلبس الرقاق

(١) (الأغانى) ١ / ٣٠ ط الساسى .

— ص ٦٥ — « وابن أذينة » الفقيه الشاعر، الملحن — ص ٩٨ — . ثم فَعَلَ
 الشيخ نفسه ، على ما رأينا قريباً من مسلكه في الحياة ، وما يشير إليه هذا
 المسلك من رقة المزاج ، فهو في سمته صاحب دَل حجازى ، بمعنى الكلمة كما
 يقولون اليوم ؛ ولم يحدث القوم عن أشياء تنم عن هذا ، مهما يكن توجيهها
 وتفسيرها ، كقول الرواية : إنه كان في كفه منديل مطوى ، على أربع
 طاقات ، فإذا سجد سجد عليه ، ففعل له في ذلك ، فقال : أجمعه لئلا يؤثر
 الحصى بجبهتي ، فيظن الناس أنى أقوم الليل^(١) .

وإنك لتدع ما قال الفقهاء أو كتبوا عن السجود على المنديل وحكمه،
 ثم لا يمنعك تعليله لصنيعه هذا، من أن تلمح ظل رفته المعهودة في ذلك ، فليس
 يحبره شيء على السجود على الحصى

وكذلك تظمن مما سبق ولحق ، وما أوردنا من قول القوم ، أو أشرنا
 إليه ، أن الشيخ رقيق المزاج ، له حس قوى متميز ، يبدو في تصرفه وتناوله
 شئون حياته الخاصة ، بل شئون الحياة العامة أيضاً، على ما قد نشير إليه فيما بعد
 من أمر حياته في أسرته وأمته .

(١) (المدا رك) ورقة ٢٩ ظ « خ » .

وإذا كنا نعلم إلى هذه الترجمة المحررة إكسابا للمرانة المفيدة ، في فهم الرجال صانعي التاريخ العلمي والأدبي ، ونحن أصحاب عناية ، بهذا الأدب وما إليه من الفنون ، فإننا لنرى من الحق علينا ، أن ننظر في :

تقدير صاحبنا للفنون

وقد أشرنا إجمالاً إلى البيئة المعنوية العامة والخاصة ، من ناحيتها الاجتماعية ؛ وصلة هؤلاء الأعلام من رجال الدين والعلم بها ، وأنهم لن يستمعوا على الفطرة ، ويخرجوا على نوايس الله في خلقه ، وأن لهم مع الذي حفلت به تلك البيئة ، من حياة فنية ، تفاعلاً وتأثراً — انظر ص ٢١٨ — . وفي ذلك أصل الفكرة لما نريده الآن ، من نظرة شيخنا للفنون وتقديره لها : ولندكر أن مكة والمدينة منذ أواخر القرن الأول ، قد صارتا مركزاً للموسيقى والغناء ، ومنهما كان يتخرج الموسيقيون اللازمون لبلاط دمشق .. ففيهما كانت تلتقي أصداء الألحان ، بأنغام الدعاء والاستغفار وأصوات المتعبدين ، ولا مفر من أن يكون لهذا التلاقي آثاره ، حتى تسمع في الخبر مثل قولهم : « إن عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مليكة » القرشي — ت ١١٧ هـ — إمام الحرم وشيخه ، ومؤذنه الأمين ، وقاضي مكة والطائف ، زمن « ابن الزبير ^(١) » ، بينما يؤذن إذ سمع للغنى ، يعني من دار « العاص بن وائل » قول الشاعر :

(١) (شذرات الذهب) ١ / ١٥٣ .

وعلقتهـ اغراء ذات ذوائب ولم يبد للأتراب من ثديها حجم
 صغيرين نرعى البهم ياليت أننا إلى اليوم ، لم نكبر ولم تكبر البهم
 فأراد أن يقول: « حى على الصلاة » فقال: « حى على البهم » حتى سمعه
 أهل مكة ففدا يعتذر إليهم^(١) .. ومهما يكن رأيك فى قيمة هذه الرواية ، أو
 مهما يكن التفسير المتدين لصنيع هذا المؤذن بأنه من إلقاء الشيطان أو ما يشبهه ،
 فإن هذا المحكى يدل رغم هذا ومثله ، على تلاقى الأصداء ، فى تلك الأجواء ،
 وما لمثل هذه الظاهرة الطبيعية فى حياة خلق الله من أثر ، وأن ليس من الصواب
 فى شىء تجاهله أو تناسيه ، بله إنكاره وجحدده .

وإن هذا التلاقى لجدير بأن يجد من نفوس أولئك الأقوام الصالحين ،
 شيئاً من الإعجاب ، بما أنعم الله به على عباده ، من مجالى الحسن فى هذا
 الكون ، فنسمع للعباد منهم تقديرأ وجدانياً جليلاً ، عرفنا الصوفية فى مختلف
 العصور يحدون فيه الصلة بين هذه الموسيقى ، وما تعين عليه من الطاعة ،
 فيزاوجون بينهما فى حلقاتهم ومجامعهم ، مهما يكن رأى الفقهاء فيه .

وفى هذه البيئة مُثل صالحة لهذه المداخلة بين العبادة والفن ، تجدها فى مثل
 حديث «أبى السائب الخزومى» من أهل القرن الثانى الهجرى- وكان يصلى فى كل

يوم وليلة ألف ركعة ، وقد رأى « معبدا » المغنى تخفف فى صلاته وقال :
مامعك من مبكيات « ابن سريج » ؟ فقال له قوله :

ولهن بالبيت العتيق لبانة والبيت يعرفهن لو يتسكلم

إلى آخر أربعة أبيات مذكورة ، فقال له : غنه ، فغناه ؛ ثم قام يصلى
فأطال ؛ ثم خفف وقال له : ما معك من مطربانه ومشجياته ؟ فقال له : قوله :

لسنا نبالى حين ندرك حاجة ما بات أو ظل المطى معقلا

فقال له : غنه ، فغناه .. ثم صلى وتخفف وقال : ما معك من مرقصانه ؟
فقال له :

فلم أر كالتجمير منظر ناظر ولا كليالى الحبح أفتن ذا هوى

فقال له العابد : كما أنت ، حتى أنحرم لهذا بركتين^(١) ...

ففى هذا التأثير الإنسانى الرقيق ، وفى هذا التحرم للفن بالصلاة ، يتصل
إشراق التدين ، بتسامى الفن ، وتلتقى الأرواح فى الآفاق الكريمة ، متجردة
من أوضاع المواد ، تتعارف فيها الحقائق ، فإذا هذا الإنسان فى تفلسفه ، مثله فى
تدينه ، شبيه به فى تفننه ، يتآخى عنده الحق والخير والجمال ..

(١) (الأغاني) : ١ / ٢٧٧ ط دار الكتب .

ولن أنسى أنك قد تنظر إلى هذه الرواية في [الأغاني] ، بعين الناقد المترنمت ،
فتتهم أو تنكر ، ولكن لا تنس أنها عند من وضعوها - إن رميتها بالوضع
وهذا شر ما تقذفها به - ثم هي عند من تداولوها ، إنما تحدث ولا شك عن
تقدير لمظاهر الحياة ، وظواهر الوجود في هذا العصر . وتصف من أمر البيئة
وأهلها ، حقائق اجتماعية ، هي في جملتها واقعة ، وإن لم تكن في ذاتها من عمل فلان
أو فلان بأعيانها ، فهي تمثل شيئاً شعروا به في حال من حولهم ، وإن لم تكن
حقيقة الأمر ، أن هذا بشخصه وذاته قال ذلك بنصه ولفظه .

ولا إخالك حين تصح نظرتك الاجتماعية وتدق ، سنكر - حتى فيما
ترى اليوم من حياتك - أن الفكاهة المصنوعة ، والنكتة الموضوعة ،
والدعابة المفتعلة ، ليست إلا صدى لمعنى أحس به المتفكك ، وحقيقة شهداها
المداعب ، فهي في حساب متفهم الحياة الاجتماعية ، المتفطن لنواميسها ، ذات
دلالة صحيحة صادقة ، على جملة الأمر ووجود الظاهرة ..

فتجد من هذا ومما جاءك قبل ، من نبأ البيئة الاجتماعية ، ما تستطيع معه
القول ، بأن صاحبنا - وهو صاحب هذا المزاج ، وذاك الدستور في الحياة ،
والمقلب في هذه البيئة - يكون حسن الرأي في الفنون ، غير سيء
التقدير لها .

ولو وقت هنا بعد هذا الاطمئنان، لتذكر ما أشرنا إليه قبل ، من خبر اشتغاله أول الأمر بطلب الغناء قبل الفقه - انظر ص ٥٠ - لوجدتك هنا أقدر على الإحاطة بأطراف هذا الموضوع ، وأهدى رأياً فيه ، حين ترجح أو ترفض .. وقصة هذا الاشتغال في بدء حياته بالغناء قد رويت في [الأغاني ^(١)] ضمن قصة تنسب للشيخ عملاً فنياً كاملاً ، أداه في كهولته ، وحدث فيه عن صباه ، إذ يقول الراوى : كنت بالمدينة ، فخلا لي الطريق وسط النهار ، فجعلت أنغنى :

ما بال أهلك يا رباب خزرا كأنهم غضاب

فإذا خوخة قد فتمحت وإذا وجه قد بدا ، تتبعه لحية حمراء ، فقال : يا فاسق ، أسأت التأدية ، ومنعت القائلة ، وأذعت الفاحشة ! ثم اندفع بغنيته ، فظننت أن « طويسا » قد نشر بعينه ، فقلت له : أصلحك الله ، من أين لك هذا الغناء ؟ فيحدثه بقصة طلبه الغناء وهو صغير ، كما أوردناها في الدور الأول من حياته فقال له الراوى : فأعدتُ جُمِلتُ فداءك ، فقال : لا ، ولا كرامة ، تريد أن تقول : أخذته عن « مالك بن أنس ^(٢) » ! إلخ .

(١) ج ٤ / ٣٩ ط الساسي .

(٢) المصدر السابق .

وتضم إلى هذه قصة أخرى ، في [الأغاني] أيضاً ، تحدث عن صنعة له كذلك ، إذ يقول الراوي : سمعت « إبراهيم بن سعد » ، يحلف « للرشيد » وقد سأله عن المدينة يكره الغناء ، فقال : من قنعه الله بنجزيه « مالك بن أنس » ثم حلف له أنه سمع « مالكا » يغنى في :

سليمى أزمعت بينا فآين تقولها آينا ؟

في عرس رجل من أهل المدينة ، يكنى « أبا حنظلة »^(١) . .

وتقدر أن الشعر الذى تنسب هذه القصة للشيخ أنه غناه ، هو من شعر شيخه الفقيه الملحن « ابن أذينة » ، فذشعر بجو خاص للقصة ، ودعوى ما للإمام من صنعة . .

ولك أن تجد في جو [الأغاني] ما تهتم به هذه الرواية أو هاتين الروایتين ، بما تشاء . . ولكن مهما يكن إنكار أنه غنى فعلاً أو لم يُغنْ ؛ وغنى بكذا من الشعر على صنعة فلان ، أو غنى بغير ذلك وفي غير هذه الصنعة . . مهما يكن إنكار هذه التفصيلات فإنك واجد من حديث الأولين ، ما يقرب أن للشيخ بالصنعة صلة وقربا ، كان عنه هذا الذى يقال ويروى .

وقد سمعت منذ برهة ما للرواية من دلالة اجتماعية ، وإن لم يكن لها تلك الحجة التاريخية المتعينة . . ويزيدك اطمئناناً إلى ما للشيخ من صلة بالصنعة

(١) (الأغاني) ٢ / ٧٥ ط الساسى .

وقرب منها، أن تسمع قول « المعري » ، منذ بضعة قرون في [الغفران ^(١)] :
 (ورب خليع وهو فتى ، تصدر لما كبر وأفتى ، ومغن بطنبور أو عود ، قدر له
 تولى السعود ، فرقى منبرا للعضات ، من بعد إرسال اللحظات ؛ ولعله قد نظر
 في طبقات المغنين فرأى فيهم « عمر بن عبد العزيز » و « مالك بن أنس » ؛
 هكذا ذكر « ابن خرداذبة » ، فإن يك كاذبا فعليه كذبه .. وأنت إذ تجول
 في هذا الجانب ، تقرأ في الموضع السابق من [الأغاني] : أن « ابن أذينة »
 — وقد عرفت له الشعر الغزل والصنعة — ذكر عند « عمر بن عبد العزيز » فقال :
 نعم الرجل أبو عامر ، على أنه الذي يقول :

وقد قالت لأنراب لها زهر تلاقينا ^(٢)

وتعرف أن « عمر بن عبد العزيز » هو الذي بعثه أبوه من مصر إلى المدينة ،
 فتنقه بها حتى بلغ مرتبة الاجتهاد ^(٣) ، فهو رييها ، وكان مؤدبه فيها « عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي » — ت ٩٨ هـ — أحد الفقهاء السبعة ، الذي
 يروى له الشعر الغزل ، ومنه ما يستشهد فيه على حبه ، بأقرانه من سائر هؤلاء
 الفقهاء المدنيين المعروفين ، وذلك في خبر يروى عن قدوم امرأة من هذيل

(١) ص ١٧٥ ط هندية . وهو بلفظه في النسخة المحققة حديثا من رسالة الغفران

(٢) (الأغاني) ٢ / ٧٥ ط الساسي .

(٣) (المعاد) (شذرات الذهب) ١ / ١١٩ .

— قوم الشيخ — إلى المدينة ، وكانت جميلة فخطبها الناس وأكثروا ، وكادت تذهب بمقول أ كثرهم لجمالها ، فقال فيها الفقيه «عبيد الله» «شيخ عمر بن عبد العزيز» :

أحبك حباً ، لو علمت ببعضه
لجذت ، ولم يصعب عليك شديد
أحبك حباً ، لا يحبك مثله
قريب ، ولا في العالمين بعيد
وحبك يا أم الملاء مقيم
شهيدى : «أبو بكر» ، فذاك شهيد
ويعلم وجدى «قاسم بن محمد»
«وعروة» ما ألقى بكم ، «وسعيد»
ويعلم ما أخفى «سليمان» كله
«وخارجة» يبدى بنا ويعيد
متى تسألى عما أقول فتخبرى
فلأحب عندى طارف وتليد^(١)

(١) الشيرازى : (طبقات الفقهاء) ص ٣٠ ط بغداد ؛ و(شذرات الذهب) ١ / ١١٤
والحصري : (زهر الآداب) ١ / ١٥٣ . وما هنا من مجموع ما في هذه المراجع .

كما أن «عبيد الله» الفقيه هذا هو القائل :

شغقت القلب ثم ذررت فيه هواءك ، فليم والتأم الفطور

تغلغل حب «عثمة» في فؤادي فباديه مع الخاف يسير

تغلغل حيث لم يبلغ شراب ولا حزن ، ولم يبلغ سرور

وهو الذي قيل له : أتقول الشعر على شرفك ؟ — وليتهم قالوا له على

فقهك ! — فقال : لا بد للمصدر أن ينفث^(١) .

فتقدير «عمر بن عبد العزيز» «لابن أذينة» تقدير توحى به بيئة

المدينة هذه ، وأساتذته فيها هم خاصة الفقهاء ، من أولئك السبعة ، الذين

سمعت شعر أحدهم ، ورأيت أسماءهم فيه ، فليس عجيباً من أمر هذه البيئة المولعة

بالفن ، الرقيقة الحس ، القوية الوجدان ، التي تدين بأن لا بد للمصدر أن

ينفث ، أن يكون لها الأثر الذي لا تخلفه ، ولا تتغير فيها نواميس الفطرة

البشرية ، فيكون لهذا صداه في «الأشجج عمر بن عبد العزيز»

الورع التقى .

وإنك لترى هذا الفيض الوجداني يغمر تلك البيئة المدنية ، وينال طبقاتها

المتخلقة قبل عصر «مالك» وبعده ، فهذا صاحبه «عبد الملك بن عبد العزيز

(١) الحصري : (زهر الآداب) ١٥٣/١

الماجشون» - ت ٢١٢هـ - الفقيه الفصيح ، الذى دارت عليه الفتيا فى زمانه ، وعلى أبيه « عبد العزيز » قبله ، فهو فقيه ابن فقيه ، كان على ما تقول الرواية ، يجد فى الفن زاد روحه ، فهو مولع بسماع الغناء ارتحالا وغير ارتحال ؛ قال « احمد بن حنبل » : قدم علينا ومعه من يغنيه ^(١) .

فها تشعر من هذا الجو كله ، بأثر البيئة الفنية لهؤلاء القوم ، على مزاجهم ، فلا تأنف من الإصغاء لرواية « شيخ المعرة » : أن « عمر بن عبد العزيز » و « مالك ابن أنس » قد عدا فى طبقات المغنين ؟ وبحسبك أو بحسبى منك ، عدم الأنفة والنفار من هذا . . ولا أصرفك عن الشعور بما فى قول صاحب [الغفران] عن « ابن خرداذبة » : (فإن يك كاذبا فعليه كذبه) من ائت إلى شئ . فى الرواية ، لا أصرفك عن الشعور بهذا ، بل أزيد على ذلك أن أذكرك بأنهم « أبى الفرج الأصفهاني » « لابن خرداذبة » ومروياته إذ يقول : و « ابن خرداذبة » قليل التصحيح - أو التحصيل - لما يرويه ويضمنه كتبه ^(٢) .

لكنى بعد هذا كله لا أزال أرتاح إلى المعنى الذى قررته بين يديك آنفاً : من دلالة الرواية اجتماعياً ، وإن لم ترتفع إلى درجة الحجية الكاملة تاريخياً ، فتثبت الأمر بذاته وشخصه .

(١) ابن عبد البر : (الانتقاء) ص ٥٧ ط القاهرة .

(٢) الأغاني : ١ / ٣٦ ط دار الكتب .

وهب أن ماسمعت لا يثبت أن « عمر بن عبد العزيز » عد في طبقات
المغنين ، ولا هو صاحب صنعة ، بل لم يستحسن شعر « ابن أذينة » الغزلى ،
ولا انفعل بأشياخه فى المدينة ؛ ولا أن « مالك بن أنس » عد من المغنين
كذلك ، فهلا تجد فى نفسك أن هذا المروى يدل من قرب على شعور الأقدمين
فى غير عصر ، بصلة لهؤلاء المذكورين بالفن ، وأنس به ، وعطف عليه ؟ !
أحسبك واجداً ذلك أو شيئاً منه ، مطمئناً إلى نظرهم الراضية ، وإلا فنظرهم
المغضية ، عما يريد قوم أن يقولوه فى الفن والغناء . .

وجين تعرض هذا المروى على حال العصر ، وطبائع الناس ، ونواميس
الحياة ، تجددك أكثر اطمئناناً وأرضى نفساً بذلك .

على أنى أجاوز بك عالم الفن ورواته [كالأغاني] وما إليها ، لنستمع
إلى حديث مؤرخى الشيخ من أصحاب الدين والفقهاء ، فهذا هو « القاضى
عياض » فى كتابه [ترتيب المدارك] يعقد فى ترجمته المطولة « لمالك » فصلاً
عنوانه : (باب نوادر وملح من أخبار مالك رضى الله عنه) تقرأ فيه مثل
روايتهم أنه : مر « مالك » بمغنية تفنى وتقول :

أنت أختى ، وأنت حرمة جارى	وحقيق على حفظ الجوار
أنا للجار ما تغيب عنى	حافظ للمغيب فى الأسرار
ما أبالى أكان للباب ستر	مسبل ، أم بقى بغير ستار

فقال « مالك » ، لو غنى بها حول الكعبة لجاز ، وفي رواية أنه قال :
يا أهل الدار، علموا قينتكم مثل هذا .

وروايتهم أنه كان يمشى مع « ابن أبي أويس » - ابن أخته - فإذا
مولاة تحمل جرة ماء وتقول :

ليتني أرض لسلمى فططاني قدماها

ليتني درع لسلمى ترتدينى من وراها

ليتني خادم لسلمى قاعد حيث أراها

فقال : يا إسماعيل ، رجل أو امرأة ؟ قلت : هي « غزال » خادم بني عماره
قال : إنها لفصيحة اللهجة ، حسنة التأدية^(١) . إلى غير هذا مما يشبهه .

ففي هذا القول بالغناء حول الكعبة مهما يكن ما يُغنى ؛ وفي هذا الاستماع
لمثل أمانى « غزال » نظرة إلى الفن ، والحياة الوجدانية هي التي اطمأننا من جو
الكتب الفنية والأدبية إلى مثلها .

ولقد يكون مما يُميل إلى هذا ، أنى لم أجد فى مرويَّاته [بالموطأ] - فى
العرض العام على الأقل - قولاً عن الغناء ؛ على حين قد عرض للصور والكذا

(١) المدارك : ورقة ٤٠ ظ « خ » .

وكيت من مظاهر الحياة ؛ والغناء - كما عرفنا - مما عمت البلوى به في هذه « المدينة » مقام « مالك » !! ... نعم إنك تقرأ في نقل متأخر ، عن « ابن حنبل » أن « إسحق بن الطباع » سأل « مالكا » عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء فقال : إنما يفعله عندنا الفُسَّاق^(١) . . ومهما يكن لقولته هذه من دلالة - دون نقد للرواية - ، فإن عبارته ليست أكثر كثيراً مما في صيغة عبارة السائل ، إذ يسأل عما يترخص فيه أهل المدينة ، وهذا الترخص كافٍ لما وقفنا عنده من النظرة الراضية ، وإلا فالمغضية عما يريد قوم أن يقولوه في الفن والغناء . . فالإمام بيئته التي لن تُعصى فيها سنن الله السكونية ، ذو صلة بالغناء ، فنى النظرة إليه ، وكل أولئك ملائم لما رأينا من مزاجه الرقيق في تناول الحياة وشؤونها

والحديث عن مزاجه الفنى يديننا من الحديث عن مزاجه العام ... وينبها إلى هذا الحديث العام عن مزاجه ، أن من مترجميه^(٢) من يعقد فصلاً عنوانه : (شدة مالك في إقامة حدود الله سبحانه) ؛ ويروى في ذلك أحداثاً منها : أن الوالى سأل جماعة من أهل العلم ، عن رجل عدا على أخيه ، حتى

(١) تاريخ الإسلام للذهبي . خط بدار السكتب رقم ٤٢ ج ٩ ورقة ٥٠ ظ .

(٢) عباس : (مدارك) ١ / ٣٠ و « خ » وهى ٣٤ و « د » .

إذا أدركه دفعه في بئر ، وأخذ رداءه .. وأبوا الغلامين حاضران ؛ فقال جماعة :
 من أهل العلم : الخيار للأبوين ، في العفو أو القصاص ؛ فقال « مالك »
 أرى أن تضرب عنقه الساعة ؛ فقال الأبوان : أيقتل ابن بالأمس ، ونفجع
 في الآخر اليوم !! نحن أولياء الدم ، وقد عفونا . فقال الوالي : يا « أبا عبدالله » ،
 ليس ثم طالب غيرها ، وقد عفوا ؛ فقال « مالك » : والله الذي لا إله هو ،
 لا تكلمت في العلم أبداً أو تضرب عنقه ؛ وسكت ... فارتجت المدينة ،
 وصاح الناس إذ سكت « مالك » فمن يجيب ! ومن يسأل !! وكثر اللفظ ،
 وقالوا : لا أحد بمصر من الأمصار مثله ، ولا يقوم مقامه في العلم والفضل . فلما
 رأى الوالي عزمه على السكوت ، قدم الغلام فضرب عنقه ؛ فلما سقط رأسه التفت
 « مالك » إلى من حضر فقال : إنما قتلته بالحراة (كذا) حين أخذه ثوب
 أخيه ، ولم أقتله قوداً ، إذ عفا أبواه . فانصرف الناس ، وطابت نفوسهم
 حين رأوه برّ في يمينه إذ كان يعلم أنه لا يحنث ^(١) .

هذا الخبر بدون تعليق ، على ما فيه من الشدة ، يلفت إلى مرويات
 وصلتنا عن معاملة « مالك » زوّاره وجلساءه وطلابه منها : أنه يحدث
 الجالسين في مجلسه قدراً من الأحاديث ثم يقول : أخرجوهم ؛ فتأخذهم
 المقارع ^(٢) ؛ وكان كالسلطان له حاجب يأذن عليه ^(٣) ؛ ويُقام الرجل بين يديه

(١) عياض : (مدارك) ١ / ٣٠ و « خ » ؛ وهي ٣٤ و « د »

(٢) المصدر السابق ورقة ٢٦ بوجهيها « خ » .

(٣) ابن فرحون : (الديباج) ٢٣ .

كما يقام بين يدي الأمير^(١) ؛ وكان على رأسه سودان يقيمون الناس^(٢) ،
ويستزیده الجالسون من الحديث فتأخذهم تلك المقارع^(٣) .

ويسأله سائل عن مسألة ثم أخرى فلا يجيبه ، فيقول له : ولم ؟ فيقول
« مالك » : يا غلام ، خذ بيده فاذهب به إلى السجن ، فيقول السائل : إني
قاضى أمير المؤمنين ، فيقول له « مالك » : ذلك أهون لك ، فيقول القاضى :
إني لا أعود ؛ وبذلك يأمر « مالك » الغلام بأن يُحلى سبيله^(٤)

وهو يسكت الطالب لثقله إذ يقوم رجل ، ليعرض عليه ما روى عنه
فيقول : أحدتكم « ابن شهاب » عن « سالم » ؟ فيقول له « مالك » : أنت ثقيل ،
يقوم غير هذا ؛ فيقوم آخر يقول - بلا استفهام - : حدثنا « ابن شهاب »^(٥) ...
ويروى عنه جملة ، أنه كان يُسأل عن مسألة وثانية ، فإذا سئل عن الثالثة قال :
خذوا بيده وأخرجوه^(٦)

ولا يفعل هذا ومثله مع المجهولين ، أو الطلبة العاديين فحسب ، بل يفعله
مع الأشياخ المعروفين ، فهذا « بقرية بن الوليد الكلاعى » محدث الشام

(١) الديباج ص ٢٤ .

(٢) ابن عبد البر : (الانقضاء) ص ٤٢ .

(٣) عياض : (مدارك) ١ / ٢٦ « خ » .

(٤) عياض : (المدارك) ٢٦ ظ « خ » .

(٥) المصدر السابق - ورقة ٢٤ ظ « خ » .

(٦) المصدر السابق - ٢٦ ظ « خ » .

ت ١٩٧ هـ - يدخل عليه ، فيسأله عن ست مسائل يجيبه فيها ، فيسأله عن مسألة بعد ذلك فيقول له «مالك» : أ كثرت ، خذوا بيد الشيخ ، فيجىء اثنان يأخذان بضبعيه ويخرجان^(١) .

وهذا « ابن المبارك » الإمام العلم ، يدخل عليه هو وأصحابه فيقولون له : حدثنا ، ولا تحدثنا إلا بحديث « الزهري » ؛ فيقول « مالك » : يؤخذ بأيديهم ، ويقام عني ؛ فيقوم القوم ولكنهم يعودون في اليوم الثاني حرصا على العلم ، فيعتبهم « مالك » ، ويحدثهم من حديث « الزهري » كما أرادوا^(٢) .

ولا يفعل ذلك مع العلماء إذا ما جلسوا منه مجلس الطلاب المستفيدين ، بل يفعل ذلك وأشد منه إذا جلسوا منه مجلس النظر المناظر ؛ فيقول له « الرشيد » ، حين قدم الحجاز ومعه قاضيه « أبو يوسف » : ناظر « أبا يوسف » : فيقول « مالك » : ليس هو عندي من أهل العلم فأناظره^(٣) . ويسأله « أبو يوسف » سؤالا موهما ، عن محرم كسر ثنية ظبي . فيجيبه « مالك » : بأن عليه الفدية ! فيضحك « أبو يوسف » ويقول له : وهل للظبي ثنية ؟ فيقول « مالك » ما يقول حتى ينتهى بقوله : يا أمير المؤمنين ،

(١) عياض : (المدارك) ٢٤ ظ و ٢٥ و «خ»

(٢) المصدر السابق ٢٦ ظ و «خ»

(٣) « » ٣٧ ظ و ٣٨ و «خ»

سفيه يسأل عن مسائل السفهاء ، لم توليه أمور المسلمين !!^(١) .

كما يروى أن « أبا يوسف » يسأله في مجلس « الرشيد » عن مسألة ، فلا يجيبه . فيقول له « الرشيد » : أجبه ، فيقول « مالك » وهو معرض عنه : إذا رأيتنا جلسنا لأهل الباطل ، فتعال حتى أجيبك^(٢) . ويسأله عن مسألة ويقول « للرشيد » : قل له يجنني : فيقول له « مالك » : ساء ما أدرك به أهلك^(٣) .

ومهما يكن التأويل لهذه الروايات ، أو الاعتذار عنها ، فإنها - متى صحت - تدعو إلى النظر في معاملة الشيخ لتلاميذه وأنداده هذه المعاملة ، فهي معاملة لا يستبعد معها الظن ، بأن في مزاج الشيخ شيئاً من الحدة ، يجعله يغضب حيناً ، ويستثقل حيناً . ويمتد هذا إلى ما وراء مجلسه فيوصل إلى غير تلاميذه من أهل بلده ، ويروى ابن أخته أنه : ما كان يتهماً لأحد بالمدينة أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا حبسه « مالك » في الحبس ، فإذا سئل فيه قال : يصحح ما قال ثم يخرج ! ولقد كان « ابن كنانة » ، و« ابن أبي حازم » و« الدراوردي » وغيرهم سمعوا مع

(١) عياض : (المدارك) ٣٨/١ و«خ»

(٢،٣) المصدر نفسه ورقة ٣٩ و«خ»

« مالك » من مشايخ ، وتركوا الحديث عنهم هيبة له حتى مات ، ففشا ذلك فيهم^(١) .

وقد يظن أن هذا الفعل منه متأخر ، كان في عهد الكبرة والشيخوخة مثلاً ، فلا حكم به على مزاجه وطبعه ، لكنهم في ترجمته يذكرون من طبعه أشياء لافتة : يذكرون عزلته ، حين يتحدثون عن ورعه وخوفه ؛ وبصفون قلة كلامه ، وأنه كان صامتاً ، لا يتكلم ، ولا يلتفت يميناً وشمالاً ، إلا أن يكلمه أحد فيسمع منه ، ثم يحببه بشيء يسير^(٢) ؛ ويكره كثرة الكلام ويقول : لا توجد إلا في النساء والضعفاء ، وكثرة الكلام تمج العالم وتذله وتنقصه^(٣) . ويذكرون مع قلة الكلام منه ، قلة الضحك^(٤) أيضاً ، حتى يبالغ أصحاب المناقب في ذلك - كدأبهم - ويقولون : إنه في خمسين سنة ، عدت له ضحكة أو ضحكتان أو نحو ذلك . ومهما يكن لذلك العبوس ، أو عدم الضحك من سبب صوفي ، كالذي يروى عن « ربيع بن حراش » - ت ١٠١ هـ - أحد علماء الكوفة وعبادها ، أنه حلف لا يضحك حتى يعرف أفي الجنة هو أم في النار^(٥) ؛ أو سبب غير صوفي ، فإن له دلالاته البشرية على مزاج صاحبه ،

(١) ابن فرحون : (الدياج) ص ٢٤

(٢) عياض : (مدارك) ورقة ٢٩ و « خ »

(٣) المصدر نفسه ورقة ٣١ ظ « خ »

(٤) الدياج - ٢٥

(٥) ابن العماد : (شذرات الذهب) ١٢١/١

وأضف إلى ذلك كراهية الإمام مالك للمزاج أيضاً^(١) . .

وإذا كانت تلك طبيعته على ما وصفوها قبل شيخوخته ، وقد سمعت ما يقع منه في معاملة طلابه ، وجلسائه ، وأنداده أحياناً ، فإنك لتوشك أن تشعر بأن هذه الأشياء كلها كافية للذهاب إلى أن في مزاجه شيئاً من الحدة ، سببت تلك الشدة التي أفردوها بالوصف ، ولفتتنا إلى تتبع هذه الغضبات ، وهذه الإجابات ، بل هذا الضرب أيضاً ، فقد روي أن السائل الذي سأله عن حديث وهو واقف ، قد ضربه عشرين سوطاً ، ثم أشفق فحدثه عشرين حديثاً ، وهو يحبس قاضياً يسأله عن حديث وهو قائم ، فيقال له : إنه قاض . فيقول : القاضي أحق من أذب^(٢) . . إلى أشباه لهذا كله تجدها في المظان التي أشرنا إليها .

وقد يتهماً القول في تفسير هذا المزاج على نحو ما كان البحث عليه في الأمزجة قديماً ، فيكون الشيخ دموى المزاج مثلاً ، إذ تطابق صفاته الجسمية : من الشقرة وزرقة العينين ، وتآلم البدن ، والميل إلى المسرة ، وسرعة التأثر ، ما يصفون به أصحاب هذا المزاج . . وقد يتهماً القول في تفسير هذا المزاج بغير ذلك مما يقول به المحدثون في أمر هذه الامزجة . . . لسكننا نكتفي بهذه الإشارة ،

(١) الزواوى : (المناقب) - ٤٥

(٢) المصدر السابق - ٣٢ .

وندع الخوض في هذا البحث ، لذي عناية مفردة به ، يتيسر له فيه القول الأثبت ،
ويمده ما يجد من علم بهذه الأمزجة التي لما يستقر القول فيها بعد .
وبحسبنا ما لحناه من تلك الظواهر التي تدعو إلى التفسير ، وتحدث عن جملة
الأمر في مزاج الإمام - رضى الله عنه -

وفي الذي وصفنا من تلك الظواهر ما يلفت إلى الجذاب بين الوراثة والبيئة ،
واختلاف الأمر بهذا التشاذ بينهما ، اختلافا يلفت النظر ، فهذا الإمام قد لزم
أساتذة منهم من عرف بقلة الكلام ، والميل للعزلة « كابن هرمز » ، على نحو ما أشرنا
إليه - انظر ص ٧٨ - ومنهم من عرف بالإكثار « كربيعة الرأي » ، الذي كان
يكثر الكلام ، ويقول : الساكت بين النائم والأخرس . وكان يوما يتكلم
في مجلسه ، فوقف عليه أعرابي دخل من البادية ، فأطال الوقوف والإنصات
إلى كلامه ، فظن ربيعة أنه قد أعجبه كلامه فقال له : يا أعرابي ، ما البلاغة
عندكم ؟ فقال : الإيجاز مع إصابة المعنى ؛ فقال : وما العي ؟ فقال له : ما أنت
فيه منذ اليوم ^(١) ومع أن ربيعة هذا هو الذي قالت أم مالك له يوم ألبسته
لباس العلم : اذهب فتعلم من أدب ربيعة قبل علمه ، فإن صاحبنا قد انتهى إلى
الرغبة عن الكلام والإقلال منه والحض على ذلك ؛ ومن هنا يمكن القول

(١) ابن خلكان : (وفيات الأعيان) ١ / ٢٢٨ .

أن في هذا شهادة ما، بأن مزاجه الفطرى أميل إلى ذلك ، وقد تأثر في البيئة بما لاءمه من أمر «ابن هرمز» ، دون حال «ربيعة» ، وما أدق النتائج التي ينتهى إليها هذا الشد والإرخاء بين البيئة والوراثة !



وقد دعاه ميله هذا إلى الإغراء بتلك الظواهر وبيان الخير فيها ، فكان من مأنور قوله مثل : «حق على من طلب العلم أن يكون فيه وقار وسكينة ؛ وقوله : من علم أن قوله من عمله قل كلامه ؛ وقوله : من أدب العالم ألا يضحك إلا تبسماً ؛ وقوله : ينبغي لأهل العلم أن يخلو أنفسهم من المزاح وخصوصاً إذا ذُكر العلم^(١) .

وكان من أثر ذلك الفعل والقول ، أن عرف مجلس «مالك» بالهيبة الشديدة حتى أن «الثورى» لما حضره ورأى ذلك ، أنشد^(٢) :

يأبى الجواب ، فلا يراجع هيئة والسائلون نواكس الأذقان
أدب الوقار ، وعز سلطان التقى فهو المهيب ، وليس ذا سلطان
وإذا كنا قبل الآن - فى التفسير الأعم الأبعد لوراثته - قد ردّدنا مظاهر

(١) عياض : (المدارك) ٣١/١ و «خ» - والزواوى ص ٤٥ - وغير هذه المواضع من تلك المراجع وأمثالها .

(٢) (الديباج) - ٢٤ .

هذه الهيبة ، وما في مجلس «مالك» من ظواهرها ، إلى الوراثة الدموية المرتقية فيه إلى أذواء اليمن - انظر ص ١٢١ - فإننا هنا نردها في التفسير الأخص الأقرب ، إلى مزاجه وأثر تصرفاته على طلابه وجلسائه ، مما يدعوهم إلى الصمت كأن على رؤوسهم الطير ، كما وُصفوا بذلك ، ويؤكد هيئته في قلوبهم بل خشيتهم له .

وإذا ما كانت الرواية قد تحدث عن حسن معاملة «مالك» لطلابه وخلطه إياهم بنفسه ، فإن ذلك لا ينافي في شيء ما أنه - مع ذلك - يسلك معهم حيناً ، مسلكاً آخر ، نقلت منه الرواية شاهداً كافياً ، لما لفتنا إليه من أمر مزاجه .

وسيكون مارأينا من هذا المزاج وسيلة لتفسير تصرفات له ، وتقدير أحوال ، حين نتحدث بعدُ عن مدى صلته بالحياة ، وتعرضه لشئونها . وهذا القول في مزاج الإمام ، وما يدفع إليه من ميول وأعمال ، يمهّد للقول بعد ذلك عن :

(٥)

عاداته : والعادات مظاهر سلوك مستقر ، تحدث عن شئون النفس ،
وتدل على أحوال أثبت مما عداها ، إذ تصدر الأفعال عن صاحبها في سهولة
ويسر ، ومع يسر انتباه ؛ ومن هنا كانت دلالتها على اتجاهاته أقوى وأوضح .
وقدمضى من مرويَّات القوم طرف من عادات الإمام في ظواهر الحياة اليومية :
من مأكل ، ومشرب ، ومنزل ، ومجلس ، ولهذه - ولا غرو - دلالتها النفسية .
لكننا نبتغى غير ذلك من عاده الدالة على معنويته النفسية ، المفسرة لسلوكه
الخلقى والعلمى ، وما إلى ذلك من عناصر شخصيته ، التى نريد عرضها جلية
واضحة ما وسعنا أن نفعل .

وقد جرت الرواية بغير كثير من ذلك ؛ لكنه - على قلته - خليق بعد
الذى بدا من مزاجه ، أن يلقى شيئاً من الضوء على تلك النواحي التى
تعيننا .

وقد حدثوا عن إظهاره التجمل ، ورووا فى ذلك ما يخص حياته الطبيعية
مما سبقت الإشارة إليه ، وإنما نلتفت إلى ما بعده من أثر لهذه الرغبة فى إظهار
التجمل بعامة .

وحدثوا عن عاداته في إثبات السكون ، وقلة الحركة حتى بالمشي ؛ ورووا أنه يعد من أهوال الدنيا ركوب الفرس العربي وركوب البحر^(١) . وهي في جلتها عادات تؤيد ما سبقت الإشارة إليه من أمر مزاجه وميله إلى العزلة والانطواء على نفسه ، وكراهته الإكثار من مخالطة الناس ، حتى كان من قوله : ينبغي للعالم ألا يتولى شراء حوائجه من السوق بنفسه ، وإن كان يقع عليه في ذلك نقص في ماله ، فإن العامة لا يعرفون قدره^(٢) . — أو نحو هذا — فهو بهذا يكره الضرب في الأسواق على نحو ما فعل ذلك خلفاء تجار ، ورجال من صالحى المؤمنين قبله .

ومن الحق أن نشير إلى أن هذه الكراهية للحركة ، والنفور من ركوب الخيل والبحر ، مما لا تهيب له ورائته العليا ، على نحو ما أشرنا إليه من أمر الأزد ، قبيلة أمه — في رواية — وأنهم ملاحون ، وقد تبدلوا بقلوس السفن في الإسلام أعنة الخيل — انظر ص ١٢٢ — كما لا تهيب له ورائته اليمنية ، إذ القوم أهل عمل نشط وتجارة ؛ لكننا لانسى — مع ذلك كله — أن الوراثة الخاصة القريبة تعمل عملها ، كما تتفاعل مع ذلك كله ، البيئة الخاصة ، على نحو ما أشرنا إليه قريبا ، وهي عوامل ليست يسيرة التقبّع والمراقبة ، لكنها مع خفائها لن تجحد ولا تنسك ، وإن لم يتهيأ للباحث بعد ، أن يحدث منها عن المقيس المنضبط تماماً

(١) عياض (المدارك) ١ / ٣١ « خ » .

(٢) الزواوى : (مناقب) ص .

فوراثة الإمام الخاصة، ويئتيه الخاصة، هي التي انتهت به إلى هذا الكره
للحركة في مختلف ألوانها . . وإذا ما كان في وراثته العليا إقدام وعمل، فقد كان
له هذا العمل المقدم في غير هذا الجانب، فطالب العلم وجدّ فيه، وثابر وصبر،
وغالب ظروفه المادية وما إليها، على نحو ما أسلفنا بيانه .

وهذا الذي رأيناه جملة من عاداته العملية، يكمل ما عرفنا من مزاجه حينما
نعرض لتفسير تصرفاته، وتقدير أحواله، عند الحديث عن مدى صلته بالحياة،
وعمله فيها .

وكل أولئك الذي سبق، يعد للقول في :

(٦)

أضرف : إذ هي في جملة الأمر عادات - وما الخلق إلا عادة الإرادة -
ومترجموه قد حدثونا الحديث المؤكد عن حسن أخلاقه وسموها ، فذكروا
كل مرويته ، وكل أوصافه^(١) ، وأن ما تعلم أصحابه من أدبه أكثر مما
تعلموا من علمه ، ورووا طرفا من حسن معاملته لطلابه ، على ما أشرنا إلى
جملته ، عند الحديث عن مزاجه ، وحدثه بعض الأحيان في معاملة أولئك
الطلاب ، وكفاية ما روى من هذه الحدة للفت إلى المزاج ، رغم حسن المعاملة
أحيانا كثيرة ...

وأفاضوا في ذكر شمائله - والشمائل في اللغة والاستعمال ، أقرب معنى في
الدلالة على الفضائل والصفات الخلقية - فرووا أن أحدا تلاميذه وهو
« يحيى بن يحيى الأندلسي » - ت ٢٣٣ - أقام على « مالك » سنة لأخذ
شمائله بعد أن فرغ من سماعه ، فقليل له في ذلك ، فقال : إنما أقت مستفيداً
لشماليه ، فإنها شمائل الصحابة والتابعين ..

ويسلسلون الفضل في هذه الشمائل ، فيذكرون أن « محمد بن نصر
المروزي » أخذها عن « يحيى بن يحيى » وأن « أبا علي الثقفى » أقام بسمرقند

أربع سنين، فأخذ تلك الشمايل عن « ابن نصر » المذكور .. ولكنهم أول الخبر وآخره، يخلطون بين الشمايل - التي قدمنا أنها قرينة الدلالة على الأخلاق - وبين العقل ، فيقولون في صدر الخبر : إن عقل « أبي على الثقفي » عقل مأخوذ من الصحابة والتابعين، لأخذه تلك الشمايل عن « ابن نصر » .. ويقولون في نهاية الخبر : إن شمايل « مالك » هي شمايل الصحابة والتابعين ، ولذلك كان يسمى العقل . واتفقوا على أنه أعقل أهل زمانه ^(١) !!! مع أنك قد قرأت في صلب الخبر أن « يحيى بن يحيى » بعد ما فرغ من سماع « مالك » أي أخذ العلم - وهو عمل العقل - عنه ، أقام سنة يستفيد الشمايل !!!

وهم في كل حال ، لم يخلفونا عاداتهم في إرسال الأحكام المطلقة العامة ، فقد سمعت قولهم : هو أعقل أهل زمانه ! ثم هم مع ذلك يقول قائلهم : كان والله « مالك » أعظم الخلق مروءة ، وأكبرهم همة ^(٢) !

ويذكرون أيضاً ألواناً من الفضائل العامة ، التي لا تستطيع أن تلحقها بالأخلاق الفردية أو الاجتماعية ، كقولهم : كان « مالك » يستعمل الإنصاف ، ويقول: ليس في الناس أقل منه ، فأردت المداومة عليه ^(٣) .. وهذا الإنصاف عام يشمل علاقات الأفراد ، وعلاقات الجماعات ، ويتصل بحق النفس الفردى !!

(١، ٢) : (المدارك) ورقة ١٦ ظ « خ » .

(٣) عباس : (مدارك) ورقة ١٦ ظ « خ » وتقابلها ورقة ٢١ د « د » .

وقد يذكرون طيب خلقه في بعض المعاملات، فيروون حمايته لنفسه بعدم مجالسة السفهاء، وقوله: ما جالست سفيهاً قط، ويزعمون أن هذا أمر لم يسلم منه غيره، ويذكرون أنه كان من أحسن الناس خلقاً مع أهله وولده ويقول: في ذلك مرضاة لربك، ومثابة في مالك، ومنسأة في أجلك^(١) ..

ويذكرون من أقواله وأفعاله، ما يعطى فكرة عن خلقه العلى، سنقف عندها في الحديث عن «مالك» العالم قريباً.

ونستطيع أن نكون عن خلقه الفردى، فكرة يتكامل ما في هذا الفصل منها، مع ما سبق في مزاجه، وماله من أثر في تصرفاته، كما أننا نستطيع أن نعتمد على هذا التكامل بين ما هنا وما سبق، لتألف فكرة واضحة، عن خلقه الاجتماعى، فقد أشرنا آنفاً إلى ما هو عنصر في هذا الخلق من انطواء، وصمت، وكراهية اختلاط، وبعيد عن الجماهير، وما إلى ذلك. وبتقدير هذا عند تلقى روايتهم عن خلقه الاجتماعى، يكمل بعض هذه الفكرة بعضاً.

وهم يروون في خلقه الاجتماعى عبارة واضحة هي قولهم: كان «مالك» أشد الناس مداراة للناس وترك ما لا يعنيه^(٢)، وهى قوله تلقى الضوء السكاكى على هذه الشخصية الاجتماعية، التى انصلت بالحياة السياسية، والعملية لعصرها وبيئتها، اتصالاً مادياً وعقلياً، علمياً، وتعليمياً، وتشريعياً، وتلك المداراة

(٢، ١) عياض: (مدارك) ورقة ١٦ ظ «خ»

أثر منتظر لصاحب هذا المزاج ، وهاتيك الميول السابقة التى رأيناها ، وسمعنا أقواله فيها .

هذا الوصف لخلقية الإمام ، هو ما تسوقه رواية ، لو اتهمت لاثَّمت له لا عليه ، فهى - فى كثير ما رأينا - أسودها الروح المنقبية ، التى تنظر من هؤلاء الأئمة ، إلى أشباه ملائكة يمشون على الأرض ، ولا تخضعهم للبشرية التى أكَّد الرسول عليه السلام ، وأكَّد القرآن الكريم ، أنها صفته الثابتة ، التى تذكره فيها المائثلة لسائر ولد آدم ، وإنما المائثلة هى أتم المشابهة .

نعدّ هذا الوصف لخلقية الإمام - على ما ساقته روايتهم - مصباحاً وضيقاً ، نستطيع به أن نمضى فى أغوار التاريخ ونعود فى سراذيب الماضى ، لنفهم تلك الشخصية ، فهماً بشرياً للإنسان من بنى آدم ، ونفسر تصرفاته وأعماله ، ونفهم أقواله ، فهماً جليلاً ، نظمئن إليه ونرتاح له ، تحت أضواء هذا المصباح ، الذى يأتلف فيه شعاعان : شعاع من مزاجه الفطرى ، وشعاع من خلقه الاجتماعى . وبهذا الفهم فى مستوى البشرية ، وجو الآدمية ، سنكبر هذه الإنسانية حين تسمو وتعالى ، كما نعطف عليها إن تمثرت أو اهتزت خطاياها ... وستكون فضائلها مثلاً صالحة ، نشعر ويشعر بنونا ، أننا نستطيعها بطبيعتنا ، لأنها

في طاقتها حين ترقى وتترفع ، كما سيكون غير ذلك من عمل هذه الشخصية ،
موقياً لنا من التعثر ، حين نبصر بضعف الآدمية وتهافتها ؛ فيكون هذا الدرس
لأولئك الأجلاء ، عملاً عقلياً نحترم به تفكيرنا ، ونقدر ما يتكشف لنا من
النواميس والسنن ؛ كما يكون أيضاً مثار العبرة ، ومصدر القدوة ، ومردّ
الجدوى العقلية والعملية .

وكل أولئك أولى لنا ولهؤلاء الأعلام ، من تلك النظرة السادرة الزائفة
لشخصياتهم الموهومة ، وراء أستار من الإجلال الرهيب والإكبار المصنوع ،
تنازعنا فيه عقولنا ، وينكره علينا واقعنا ، وتأباه الفكرة الصحيحة عن الحياة
والإنسان . . .

ونبدأ من هذا بفهم :

(٧)

حياته في أسرته

إذ نضج الشاب واكتمل، فجلس للفتيا والتعليم . فهو لذلك بسبيل أن يكون الخلية الأسرية ، التي يجد فيها راحته ، ويحفظ بها نوعه ، ويستجيب للسنن الإلهية .

فكيف استقرت حياته المادية ، التي هي الأساس الأقوى في بناء هذه الحياة ؟ . . أكان في يده شيء من المال، جاءه بالميراث من متاع أهله المتوسطي الحال ؟ أم كان قد أذخر من غير هذا الطريق شيئاً من المال، يقيم به ذلك البناء ؟ . . لا بعد في شيء من هذا كله .

والرواية تحدث : أن قوام عيشه من أربع مائة درهم يُتَجَرَّ له بها .^(١) فلا بد أنه كان يدفعها مضاربة، إلى من يعمل له فيها ويقاسمه ربحها ، لأنه — على ما عرفنا — كره حتى أن يقضى العالم حاجاته من السوق بنفسه .

على أنا نقف موقف الشاك المتسائل من قول الرواية : إن هذه الأربع مائة كانت قوام عيشه ! . إذ نجد أكثر من موضع لهذا التساؤل الشاك . . فأول ذلك ما نعرفه من أن نظام بيت المال الإسلامي ، لذلك العهد ، يفرض فرضاً مالياً لمثل هذا الشاب ؛ بل إننا بعد ذلك نقرأ^(٢) أن « مالكا » قال : إن عمه

(١) ابن فرحون : (الديباج) ص ١٩ .

(٢) عياض : (المدارك) ورقة ١٥ و « خ » .

« أباسهيل » أتى « عمر بن عبد العزيز » وهو أمير المدينة ليفرض له . فقال :
 أحتمل ؟ فقال عمه : سل أباه وهو أعلم به منى . وإن يكن فى الموضع نفسه تعليق
 على هذا الخبر ، بأنه خطأ ، إذ عزل « عمر » عن المدينة سنة ثلاث وتسعين ..
 ونحن نؤيد هذه التخطئة ، إذ حتى على فرض أنه أتى به إلى « عمر بن عبد العزيز »
 وهو أمير المؤمنين ، لا أمير المدينة ، وأن ذلك كان فى السنة التى مات فيها
 أى سنة ١٠١ هـ ، فإن الخطأ واقع ، لأن سن « مالك » إذ ذاك كانت - على
 أصح الأقوال فى مولده - نحو ثمانى سنوات على الأكثر ، ولا يُسأل فى مثل
 هذه السن عن احتلامه ، ولا يحيز ذلك عمه كما يفهم من قوله !!

ولكن مهما يكن الخطأ فى اسم أمير المدينة الذى أتى إليه « بمالك »
 ليفرض له ، فإنه لتبقى دلالة الخبر ، على وجود نظام الفرض لمثله ، وعلى أن
 « مالكا » بحيث يكون له مورد مالى ، من هذا الفرض الديوانى ، ولا تكون
 الأربعمائة التى يُتَجَرَّ له فيها هى قوام عيشه !!

ووجه آخر للتساؤل هو : جوائز الملوك ، وصلات الأمراء التى كانت فى
 ذلك العهد مورداً خصباً لأصحاب العلوم والفنون والصناعات . وقد كان
 « مالك » ، فى جملة الأمر ، يقبل هذه الجوائز - على ما سنعرفه بعد - ، وذكرت
 الروايات بضع مرات ، أخذ فيها كل مرة جائزة ، تقدر ببضعة آلاف من
 الدنانير ؛ وهى مقادير تصلح قواماً للعيش أعواماً غير قصيرة ، وقد كان يصل

للعالم منها ما يكفي وظيفة ثابتة ، وراتباً جارياً طول الحياة ؛ « فالأوزاعي » مثلاً وصل إليه من الجوائز (٧٠٠٠٠) سبعون ألف دينار ، تساوى (٣٥٠٠٠) ألفاً من الجنيهاً ، لو وزعت على سنى حياته الثلاثين والسبعين ، لكان له منذ ولد إلى أن مات ، راتب شهري : أكثر من أربعين جنيهاً ، فى حياة رخيّة ، يكفي بحبّ اللحم فيها ، درهمان كل يوم — لوظيفته من اللحم ، كما سمعنا عن « مالك » — فع مثل هذه الجوائز ، لا تكون الأربعمائة التى يتجر فيها « مالك » هى قوام عيشه !!

وجانب ثالث للتساؤل : هو الهدايا والصلات الفردية من غير الملوك ، كالذى يروى من أن « الليث » كان يصل « مالكا » كل سنة ، بمائة دينار^(١) . ولعمرك إنها لتوشك وحدها أن تكفى حاجاته الضرورية فى حياة سهلة كحياة المدينة ، وإن لم يكن فيها وفاء حاجات المستوى المرفّه الذى كان يعيش فيه . ونحن بغير هذا النص على صلة « الليث » له ، نعرف أن وجوه الناس وعامتهم ، يصلون أمثال هؤلاء العلماء ، بصلات مالية فى مناسبات مختلفة : من استفتاء ، أو تعلم ، أو احتفال بموسم ، أو .. أو ..

وصلة « الليث » وحدها تكفى للقول بأن هذه الأربعمائة ليست قوام حياته !! ...

(١) ابن حجر : (الرحمة الغيثية فى الترجمة الليثية) ص ٥ .

ومن كل أولئك الجوانب وغيرها، ندرك أن الشاب كان قد كفى الحاجة المالية من أكثر من مصدر منذ عهد باكر، ولم يعد يرى مشقة في أن يكون هاتيك الأسرة التي نتحدث عن حياته فيها ...

ممن تكونت هذه الأسرة؟ ومن هذه الأنثى التي اختارها؟ لم أظفر من الرواية بما يسميها ... وقد تدفع أخبار منتثرة هنا وهناك، إلى أنه لم يتزوج حرة، بل تسرى وكانت له أم ولد، أو أمهات ولد ..

يدفعنا إلى ذلك أول ما يدفعنا، قولته المشهورة: من أهوال الدنيا كذا وكذا، وتزوج حرة. فإذا دُونَ هذا، ثم لم تحمل إلينا الأخبار - غير القليلة - لأسرته، شيئاً عن تلك الحرة التي عساه يكون قد قاسمها الحياة ... ثم زاد الأمر على ذلك كله، فنقلت إلينا الرواية خبر استحقاق أم ولده «محمد»، وتغيير الشيخ رأيه - بسبب هذا الحادث - في أمهات الأولاد إذا استُحققن، فبعد ما كان يقول: إنهن عند الاستحقاق يؤخذن بقيمة أولادهن، نظر عند ما استُحققت «أم ولده محمد» هذه، واستفتى في الأمر رغم ذلك، إذ لم يوجد غيره؛ نظر فوجد - كما قال - أمراً شديداً: يُعَمَد إلى أم ولده فتستخرج من تحتها، وقد اشترت من سوق المسلمين؛ فتمَحَمَل إلى من تحمل إليه!! وعرض أن يفديها بجميع ماله، وما ظلم من دفعت إليه القيمة ... فما سُرَّ أهل المدينة سرورهم بهذه الفتيا^(١).

(١) عياض: (المدارك) ٢٢/١ و «خ» .

وكذلك نعرف من هذه الفتوى ، وهاتيك القصة ، أن والدته ابنة «محمد»
جارية أم ولد ، وأنه وجد أمراً شديداً عند استحقاقها ، وعرض أن يفديها
بجميع ماله ، وغير رأيه في المسألة الفقهية .

فهلا نطمئن إلى أنه لم يُعرف له زواج حرة ؟ وأن هذا البيت كان يحوى
جوارى للخدمة ، رأبناهن يظهرهن في سؤال طلابه عما يريدون من الحديث
أو الفقه ، ونراهن هنا ، أو نرى منهن ، أم ولده «محمد» ؟ .

والخطب في تسرى هؤلاء ، أيسر من هول الدنيا في تزوج الحرة ، كما يقول
صاحبنا ، وكما يبدو أنه اختار ، ألا يتعرض لهذا الهول ، فأثر السلامة واطمأن
إلى المداراة ، والبعد عن سبب هذا الهول ، من الأهوال الثلاثة التي سمعنا قوله
فيها الآن ، وقبل الآن .

والحياة إذ ذاك — كما عرفناها — حافلة بالرقيق من مختلف ألوان الناس
وأجناسهم ، والأمس في الجوارى سهل قريب المنال ، وإن كنا لا نتبين
— على التحديد — صنف الهول الذي يوقع فيه تزوج الحرة ، فهو ذو احتمالات
كثيرة ، لا نتعرض لها هنا ؛ كما نؤثر ألا نتعرض للاستدلال بهذا الخوف من
الهول ، على معنى خاص في شخصية الرجل ، رغم قولنا مع القائلين : إن لهذه
الناحية الجنسية أثرها على الحيوية ، وخطر دالتها عليها ...

ولنفسك عن هذا لأننا لا نستيقن أن الشيخ لم يفعل .. وإنما هو جنوح أصارت إليه شواهد ...

متى تكونت هذه الأسرة ؟ أكله ذلك مبكراً أم متأخراً ؟ .. ومتى برأت الأسرة تحجب أولادها ؟ أكان ذلك في صدر حياة الشيخ ، أم كان في شيخوخته ؟ .. ذلك ومثله من خبر هاتيك الأسرة ، تجيب عن بعضه رواية تقول : إن الشيخ قد أوصى عند الوفاة بولدين من أولاده ، إلى رجل من أهل المدينة اسمه « إبراهيم بن حبيب »^(١) وتسمى الرواية هذين الولدين : محمداً وحامداً - أو حمادة على ما سنشير إليه بعد - ، ومعنى ذلك أن هذين الولدين كانا دون سن البلوغ ، أما غيرها فكان مالكا لنفسه كما تنص على ذلك الرواية المذكورة نفسها^(٢) .

وإنما تعتبر هذه الرواية ، مصدر الإجابة عن بعض الأسئلة السابقة من أخبار الأسرة ، لأنها لا تفهم إلا على فروض : منها أن الأسرة قد تكونت في عصر متأخر من حياة الشيخ ؛ ومنها أن يكون إنجاب الأولاد هو الذي تأخر ، وإن أمكن تقدم تكون الأسرة ؛ ومنها أن يكون إنجاب هذين القاصرين

(١) عياض : (ترتيب المدارك) ١ / ١٥ و « خ »

(٢) الزواوي - (مناقب) ٤٩

هو الذى كان متأخراً فى حياة الشيخ ، سواء أتقدم تكون الأسرة أم تأخر ،
وتقدم إنجاب من عداها أم تأخر . . فعلى كل حال ، لا أقل من هذا القرض
الثالث ، وهو تأخر إنجاب « محمد وحامد » من أولاد الإمام .

والشيخ قد عمر إلى ما بعد الثمانين - مهما تختلف رواية مولده - ، فمات
ابن اثنتين وثمانين سنة ، على آخر رواية فى مولده - سنة ٩٧ هـ - ؛
أو ابن ست وثمانين سنة ، على المشهور من أن مولده سنة ثلاث وتسعين ، ووفاته
سنة تسع وسبعين ومائة . .

فلو أسرفنا فى فرض تأخير البلوغ ، وجعلنا البلوغ بالسن لثمانى عشرة سنة ؛
ثم لو أسرفنا فى فرض سن أكبر هذين القاصرين عند وفاة أبيه ، وجعلناها سبع
عشرة سنة ، يكون الشيخ قد أنجب هذين الولدين بعد الخامسة والستين على
الرواية غير المشهورة فى مولده ، أو بعد التاسعة والستين على الرواية المشهورة
فى ذلك ؛ أى أنه أنجبهما فى شيخوخة محققة .

ذلك مالا مفر منه ، وأما ما عداه من تأخر تأليف الأسرة ، أو تأخر إنجاب
الأولاد كلهم ، فلا نجد سبيلاً إلى القول فى شىء منه ، حسبما وصلت إليه اليد
من أخبار الإمام .

تكونت الأسرة كما تكونت، وأنجب الشيخ أولاداً وقماً أنجبهم .
فما عددهم ؟ وما نوعهم ؟

لا تلخص الرواية من الاختلاف ، بل الاختلاف القوى ، بشأن هذه
الذرية : تختلف في العدد ، إذ يقال : كان « لمالك » ابنان وبنت ^(١) ...
فيكونون ثلاثة ... وبعد ذلك بسطرين من المصدر نفسه ، أنهم أربعة !
وتختلف الرواية الواحدة في النوع أيضاً ، ففي صدرها : كان « لمالك »
أربعة من البنين . ثم تتقدم فتسمى « يحيى ، ومحمد ، وحساد » ، وتجعل الرابعة
بنتاً فهم أربعة من الأولاد لا من البنين ! !

ثم تختلف في تسمية النوع الواحد ، ففي أكثر من مرة ، تذكر له ابنة
اسمها « فاطمة » : ذكرت في عدة الأبناء ، ونصت على زواجها من ابن أخته
وابن عمه ، « اسماعيل بن أبي أويس ^(٢) » ثم ذكرت باسم « فاطمة » في
الحديث عن فعل أبيها في صلته ^(٣) ، على حين أن الرواية التي جعلت الأولاد أربعة
— على ما سبق — لا تسمى « فاطمة » بل تسمى بنتاً غيرها .

وهذه البنت التي تُذكر مكان « فاطمة » في الرواية السابقة ، يختلف في
اسمها اختلافاً غير قليل ، فهي حيناً « أم أبيها » ، وحيناً « أم البهاء » ، وآنا

(٢، ١) عياض : (ترتيب المدارك) ١ / ١٥ و « خ » وهي ١٦ ظ « د »

(٣) المصدر السابق : ١ / ٢٩ و « خ »

«أم البنين»^(١)، فلو جعلنا هذا من آثار النسخ، وقبول الرسم أن يكون هذا القرب سبباً للخطأ، مع أن الشخصية واحدة، فأى الأسماء هو الأصل وما عداه تحريف؟ — ربما كان «أم أبيها» هو الأصل، لعدم ذكر نسختي [ترتيب المدارك] لاسم «أم البنين»؛ و[الترتيب] من أقدم الأصول في ترجمة الإمام.. ثم لذكركم «أم أبيها» في الرواة عن الإمام، عند سردهم مرتبين على أحرف الهجاء^(٢)... وورود «أم البنين» في [الديباج] وليس أصلاً، بل هو اختصار عن [الترتيب] !! . ويبقى بعد ذلك سؤال هو: هل «فاطمة» و«أم أبيها»، أو «أم البهاء» شخصية واحدة؟. هذا ما لا يتيسر الترجيح فيه بسهولة، لورود الاسمين في [الترتيب] وهو أصل كما قلنا؛ مع عدم ذكر «فاطمة» في الرواة عن أبيها، بعد تقرير الخبر أنه كان «لمالك» ابنة تحفظ علمه، يعني [الموطأ]، وكانت تقف خلف الباب، فإذا غلط القارئ نقرت الباب.. الخ

فهل يُفترض أنها شخصية واحدة: «فاطمة» لها اسم، وأم كذا كنيته؟ هو فرض لا أكثر، ولا تكفي لترجيحه الرغبة في التوفيق بين الروايات المختلفة

(١) المدارك ٢٩/١ و «خ». و (الديباج) ص ١٩ ط مصر. و نسخته الخطية بدار الكتب

ورقمها ١١٢١

(٢) السيوطي (تزيين) ص ٣٥

على ما أشرنا إليه سابقاً ، من أن الافتراض أقرب به ، لا يكتفى لترجيح الوقوع ، ولا يتفق مع دقة المنهج ، التي عرف الأقدمون أنفسهم ، جانباً طيباً منها .

ووراء كل هذا ، اختلاف الرواية في صفة هؤلاء الأولاد من تعلم منهم ومن لم يتعلم ، حين يشار إلى أن من أولاد الإمام من ورث علمه ، ومنهم من لم يرثه ، فيقال حينئذ : إن من لم يتعلم هو « محمد » ؛ وبعد أسطر من المصدر نفسه يقال : إن من لم يتعلم هو « يحيى » ، وإن كانت حال المخطوطات ومغربية الخط ، لا تجعل من الصعب اشتباه لفظ « يحيى » بلفظ (يحيى) ^(١) وإن لم يكن هذا الاحتمال كافياً للقطع أو الترجيح القوي ، لولا نصهم أن « يحيى بن مالك » روى عن أبيه نسخة من [الموطأ] ، وأنها تروى عنه باليمن ، وأن فلانا روى عن « يحيى » هذا ^(٢) .

وعلى ذكر التعلم ، لانبجذ إشارة إلى « حماد » في رواية من عدوا له ثلاثة بنين ؛ بل إن الرسم يفتح علينا باب إشكال آخر ، حين يضع أمامه تاء مربوطة فيكون « حمادة » وليس هذا من معروف تسميتهم للذكور في هذه المسادة ، فهل هي « حمادة » أم « حماد » ؟ .. ذلك فرض لانبجذ ما يبرر المضي في تحقيقه ،

(٢٤١) المدارك ١/١٥ و « خ » . ومعه (الديباج) من ١٩ ط مصر .

ولا ما يسهل عليه من الرويات ، فقد ذكر هذا الاسم بين الأولاد ، ثم لم يقع لنا بعد عنه شيء .

هؤلاء هم أفراد أسرة الرجل ، ويظهر أن أخته كانت تعيش معه في بيته دهرًا وتخدمه ، كما سمعنا الرواية تحدث عن ذلك في إعدادها لطعامه من كذا وكذا — انظر ص ٢٥٣ —

وقد مضى الحديث عن حسن معاملته لأهله ، وما يؤثر له من قول في هذه المعاملة وأثرها الطيب — انظر ص ٢٨٨ —

لكن تلفتنا إشارة استطرادية إلى لون هذه المعاملة وجوها ، وتلك الإشارة هي التي تقول^(١) : كان « مالك » إذا أصبح لبس ثيابه وتعم ، ولا يراه أحد من أهله ولا أصدقائه إلا متعماً لابساً ثيابه ، وما رآه أحد أكل أو شرب حيث يراه الناس . فذلك سلوك يؤيد ويحلى ما قدمنا من حديث مزاجه وحديثه ، وتزمته وانطوائه على نفسه ... الخ ؛ وإلا فقيم هذا الحرص على التعم ، ولبس ملابسه الخارجية

(١) عياض : (المدارك) ٣١/١ و « خ »

في منزله، حيث التخفف والاكتفاء بالمباذل عادة !!

على أن هذا الانطواء والانفراد بالنفس، قد ظهر أثره في خفة، أو قلة إشرافه على شئون بنيته، كما سترى عند حديثنا عن «مالك» المعلم في تدبير أمر أولاده وتلاميذه ...

وكذلك صدق بعض الحديث بعضاً، وأيد بعض الاستنتاج بعضاً،
وحسبنا هذا من حياته في بيته، لنتمحدث عن :

(٨)

حياته في أمته : والرجل بثقافته ومكانته ، خليق بأن يؤثر في حياة قومه سياسياً واجتماعياً ، وهو ما نريد لنتبين أمره فيه ، من خلال ما ظفرنا به من رواية عن ذلك ، معتمدين في فهم هذه الروايات ونقدها ، على ما فهمنا من حاله الخاصة ، مزاجاً ، وخلقاً ، وأسلوب معيشة .

والذي قدمنا من أمر البيئة الاجتماعية ، وحال الناس فيها زهداً واختلاطاً ، ينبهنا إلى السؤال عن نزعة الشيخ من هذه الناحية ؟ ولعل فيما مضى القول فيه — لا أكثر من مناسبة — ما يهيئ للإجابة عن هذا السؤال ، فقد سمعناه يذكر أثر الزهد في الحديث ، واتقاه الأخذ في روايته عن الزاهدين — انظر ص ٢٤٥ — كما نسمعك هنا كلمتين له في الزهد ، تجليان رأيه فيه ، فأولى هاتين الكلمتين ؛ قوله حاضاً على الزهد : ما زهد أحد في الدنيا إلا أنطقه الله بالحكمة ^(١) . وهي قوله لا تتفق مع الذي أسلفنا من سوء أثر الزهد في التحديث ، وتقضى بتتبع أقواله في الزهد ، لنعرف ما كره منه ، وما حض عليه . فاسمع ثانية كلمتيه وهي قوله مبيناً للزهد : الزهد في الدنيا طيبُ التكسب — أو المكسب — وقصرُ

(١) عياض : (المدارك) ٣١/١ و « خ »

الأمل^(١). فهو عنده أخذٌ للدنيا باعتدال دون تغلٍ ولا اعتزال .. ويزيد هذا البيان للزهد عنده، ما ينقل من سخريته الضاحكة بمن كانوا يسمون بالصوفية، إذ ذكر له أمر قوم منهم «بنصبيين» تشبه حالهم صوفيتنا اليوم، فضحك من حالهم^(٢) ... وهؤلاء عادة هم الذين يسمع منهم ذكر اعتزال الدنيا، والانعطاع عنها، وما إلى ذلك.

على هذا الوجه ينبغي فهم زهد «مالك» -رضه- حين نرى في المتقدمين من عده في الزهاد، «كأبن النديم»^(٣) إذ يذكره في أسماء العباد والزهاد والمتصوفة؛ «والشعراني» إذ يذكره في كتابه [الطبقات].

على هذا المعنى في الزهد، نفهم أنه كان متصلاً بالحياة، لكن يبقى بعد ذلك أيضاً، أن نسأل عن مدى صلته الاجتماعية بحياة قومه، وإلى أي حد كان تقديره للروح الاجتماعية؟ فإن الحكم الفردي المستبد الذي كان يسيطر على هذه الحياة، خليق بأن يغرى بالنزعة الفردية تخلصاً من شر الحكم وبطشهم .. والحق أنا نجد من أمر الشيخ ما يدل على النزعة الفردية، قولاً وعملاً، كما نجد من قوله وعمله كذلك، ما يلفت إلى النزعة الاجتماعية؛ وهانحن أولاء نضع بين يديك هذا وذاك، قبل أن نلتقاء بوجه الرأي في الأمر ..

(١) عباس: المداك ٣٠/١ و «خ»

(٢) المصدر السابق ٢٩/١ ط «خ»

(٣) الفهرست ص ١٨٣ ط أوربا

فلقد جاءك من وصفهم لسلوكه: أنه أشد الناس تركاً لما لا يعنيه، كما أن «ابن المبارك» سمعه يقول: لا يصلح الرجل حتى يترك ما لا يعنيه ويستغفل بما يعنيه، فإذا كان كذلك أو شك أن يفتح الله تعالى قلبه له^(١). كما سمع يقول: إذا لم يكن للإنسان في نفسه خير لم يكن للناس فيه خير^(٢) . .

ثم هو يُسأل عن الأمر بالمعروف يوجهه الأمر لمن لا يأمن، منهم الشعراء يهيجونه، والشطّار يضربونه، فيرى أن للأمر في هذه الحال سعة، في أن ينكر بقلبه، وإذا أمر من لا يقبل منه، تعرض لما يكره، وخرج من جملة أهل القرآن والعلم^(٣) . .

كما يروى أنه خطأ شيخه «ابن هرمز» صراحة في حادث من الأمر بالمعروف ناله مكروه بسببه: إذ مرَّ «ابن هرمز» بدار بعض أهل الأقدار، وهو واقف مع مولاة له، فقال له «ابن هرمز»: يا هذا، إنك على الطريق وليس يحل لك هذا! فقال له الرجل: هذه داري، ومولاتي، وحشمتي، فما ينكر على مثلي!! وأمر عبيده فداسوا بطن «ابن هرمز» حتى نُحِل إلى منزله؛ وزاره «مالك» وهو يشكو، فكان مما قاله له: إن هذا لم يكن لك . . تأتي إلى رجل من أهل

(١) عياض: (المدايك) ١ / ٣١ و «خ»

(٢) المصدر السابق — ١ / ٣٠ ط «خ»

(٣) المصدر نفسه، في الورقة ذاتها

القدر على باب داره معه حشمه ومواليه ! ! فقال له « ابن هرمز » : ترى
أنى أخطأت ؟ فقال « مالك » : إى والله ^(١) ..

وهو وراء ذلك كله معروف بالنفرة من المخالطة ، والميل إلى الانفراد
والانطواء على نفسه ، كما سمعنا ؛ وكل أولئك ينم عن ضرب من الفردية
النافرة من الانغمار في المجتمع ، والإقبال على شئونه والعناية بها .

لكننا مع هذا نسمع منه أيضاً مثل قوله : حق على كل مسلم أو رجل
جعل الله في صدره شيئاً من العلم والفقه أن يدخل إلى ذى سلطان ، فيأمره
بالتخير وينهاه عن الشر ، ويعظه حتى يتبين دخول العالم على غيره ، لأن
العالم إنما يدخل على السلطان لذلك ، فإذا كان ، فهو الفضل الذى لا بعده
فضل ^(٢) .

وهو الذى قيل له : إنك تدخل على السلاطين وهم يجورون ويظلمون .
فقال للقائل : رحمك الله ! وأين التكلم بالحق ؟

وهو لا يكتفى بالدخول عند موافاة القوة ، واحتمال الصحة لذلك ، بل
يحمل على نفسه ، عند ضعفه ومرضه ، فيأتى هؤلاء الأمراء ، فى الوقت الذى

(١) عياض : (المدارك) ٢٢/١ و « خ »

(٢) المصدر ذاته ورقة ٣٥ و « خ »

كان يدع فيه الخروج إلى المسجد ، حتى قيل له في ذلك فأجاب : أما ترك الخروج إلى المسجد ، فإني ضعفت عن ذلك ، وأما إتياني الأمراء ، فبالحمل مني على نفسي . فإنه ربما استشير بعض من لا ينبغي أن يستشار ^(١) . .

وتلك كلها دلائل روح اجتماعية ، تقدر أهمية الاتصال بالحياة ، من أجل المصالح العامة وحمايتها ، ونمضى في هذا التقدير إلى حد الحمل على النفس ، عندما تجيز الحال الصحية ترك الخروج إلى المسجد !

فأى النزعتين تحكمت في حياة صاحبنا ، وسادت فيها ؟ .. أم هل كان الأمر خليطاً من هذه وتلك ؟ .

لعل الخير أن نتذكر ونذكر بأن الإمام آدمي ، وأن بشريته توجب علينا فهمه ، على أنه صنعةٌ وراثته وبيئته ، وصنعة سنن الله في خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً ، ولن تجد لسنة الله تحويلاً . . وإن محاولته التسامي والترف ، وما إلى ذلك من ترق وتقدم ، ليست إلا محاولة تضبطها تلك السنن نفسها ، وتحدد مداها تلك النواميس ذاتها ، فتقيمها على أساس من هذه البشرية وطاقاتها وقوتها ، وواقع من الحياة وحكمها وسلطانها . .

وكذلك نريد لفهم نزعته الفردية أو الاجتماعية - كما فهمنا غيرها من أمره - تحت أضواء هذه السنن ، وبهداية تلك النواميس ، وفي حدود هانيك الآدمية ، وبمعالم تلحكم الحيوية .

وإننا لنذكر مع ذلك ، أنا هنا إنما نتحدث عن « مالك » الإنسان
وسنتحدث عن العالم على اختلاف فروع علمه؛ فنحب أن نقصر حديثنا هذا
على حياة الإنسان في أمته ، بما هو إنسان فحسب ، وإن كنا نقدر أن الشخصية
ليست إلا مزاجاً من العلم والعقل والوجدان وما إلى ذلك ، لكننا نستطيع أن
نتبع ألوان نشاطه ، وصنوف واجباته ، مفرقين فيها بين ما هو صدى للإنسانية
المشتركة بين سائر أفراد الأمة ، وما هو أثر لمركزه وصفته ، بما هو فقيه متشرع ،
أو عالم محدث ، ونحو هذا .

وعلى أساس من هذا التفريق ، نتحدث هنا عن حياة « مالك » الإنسان
في أمته ، وما توجبه عليه إنسانيته في ذلك ، وما أعانت عليه هذه الإنسانية ؛
ثم نتحدث بعد ، عن حياة الفقيه أو المحدث ، أو من هو من هؤلاء بسبيل في
أمته ، وما توجبه عليه هذه الصفة أو الصفات لهذه الأمة ، وما استطاعت أن
تؤديه تلك الشخصية العلمية الفقهية . الخ ، من واجب .

وأول ما يَبْدُهُنا من عمل الرجل لأمته - بما هو إنسان لا غير - ضريبة
الدم التي تحق لها عنده ، ويعدها الإسلام حيناً فرض كفاية ، وآناً فرض عين...
والحياة حول الشيخ لم تقتضه - فيما بلغنا - أداء تلك الضريبة ، وإن

فُرِضَ له في بيت مالها - على ما مضى - فقد جاء به - بعد انقضاء عصر النشاط في الفتوح ، وكأن الأحداث لم تحوجه إلى حمل سلاح ، في داخل البلاد ولا خارجها .

وهو - على الأرجح - قد أمضى حياته غير متصل بهذا الجو الحربي ، وإلا لما سمعناه - كما سبق - يعد ركوب الفرس العربي ، وركوب البحر ، من أهوال الدنيا الثلاثة ، فهذا وما إليه من قوله وفعله ، يحدث عن شيء من عدم الإقبال على المقاومة في هذه الشؤون العامة ؛ ويُروى عنه مما يؤيد هذا من أمره : أنه كان في مجلس « الخليفة المنصور » ، مع « ابن طاوس » ، فسأل الخليفة « ابن طاوس » أن يحدثه عن أبيه فحدثه : أن أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجلٌ أشركه الله تعالى في سلطانه ، فأدخل عليه الجور في حكم . . وإذا « المنصور » يمسك ساعة ، ويقول « مالك » : فضمت ثيابي خوفاً أن يصيبني دمه ^(١) ، أي دم جاره الذي لقي الخليفة بهذا الحديث القوي !

ولهذا القول دلالة القرينة ، على أني أشعر أن هذه القولة المنسوبة إلى « مالك » في الخوف من تناثر دم من يجر بالموعة ، قولة قد تكون مما ألف القوم أن يعبروا به تصويراً للرعبة الموقف بين يدي الحاكم ، الذي سمع مثل هذا القول الجدير ، وتقرؤها في

(١) ابن خلكان : (وفيات الأعيان) ١ / ٢٩٢

غير موقف من المواقف المشبهة لموقف « ابن طاوس » و « مالك^(١) » ...
 لكنك تجد غيرها من شواهد حال الشيخ، إذ نسمعه يعلن : أنه أفزع الناس
 من السياط^(٢) . وما تكون هذه في الغالب ، حال رجل قد تمرس بالمقاومة
 القوية في صورة من صورها ، أو استعمل السلاح ، أو ما إلى ذلك من مظاهر
 الإقبال على نواحي القوة في مواجهة الحياة .

وهذا الذي تحدث عنه فعاله وكلامه ، يرسم خطة عمله في سبيل الحياة العامة،
 ويدل من طريق غير بعيد ، على ما يكون لمشله من نزعة في التفكير
 العملي ، وتناول حياة أمته ، على نحو ما أشرنا إليه صدرَ هذا الكلام ، وسممنا
 له فيه أقوالاً لا ترجح نزعة بعينها، ولا تدل على سلوك واضح في هذا السبيل !!
 ولقد يستبين الأمر في ذلك، عندما نرى تناوله لشئون الحياة العامة
 بشخصيته المتعلمة ، وما تقتضيه إياه من حق وواجب في حياة أمته ..

وتماماً للصورة ، نمضي في القول عن حياة « مالك العالم » في أمته ، قبل
 الحديث عن علم « مالك العالم » حديثاً مفصلاً ؛ ولا بأس بذلك إن شاء الله، لأننا
 لا نعرض هنا إلا لواجبه الاجتماعي ، ومثل هذا مما لا يتوقف على المعرفة

(١) الخطيب البغدادي : (تاريخ بغداد) ٢ / ٣٠٠ ط الحانجي

(٢) عباس : (ترتيب المدارك) ورقة ٢٣ ط « خ »

التفصيلية لشئونه العلمية ؛ وأول ما نقدم بين يدي هذا الغرض لفت
واضح إلى :

محنة العالم في أمة لهذا العهد : وأخص من نعى هنا ، ذلك العالم

الديني : فقيها ، ومحدثا ، ومتكلما ، وما إلى ذلك - ولعل الإشارة إلى العهد ، بعد
الذي مضى من وصف البيئة الاجتماعية ، تحضرك صورة الحياة العامة ، التي
نريد لتعرف المكانة العملية لهؤلاء العلماء الدينيين فيها ، بعد الإجمال النظري
السابق عنها - ص ٢١٣ -

فهى - كما حسبك قد تصورت في وضوح - حياة اجتماعية واقتصادية ، قائمة
بأخلاق من أجناس الناس ، قد اختلفت أسنتهم وألوانهم وأديانهم ، بعد ما تفرقت
دماؤهم ؛ وقد قسمتهم طبقات ، واضحة الفروق ، بينة الاختلاف ، ودبرهم حكم
فردى ، لا يعرف من الشورى إلا صورة فردية أيضاً ، في شخصية وزير مخلص ،
لا يخلص من الفتك المفاجيء ، واستصفاء المال ، وتبديد العشيرة .

ومع هذه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ماثمره دائماً من
ثمار ، لن تكون إلا من هذه الطعوم وذلك المذاق ؛ وفي غير هذا المقام ، يطول
الحديث عن تلك الأشجار وهاتيک الثمار ، التي لا بد من معرفتها معرفة
متذوقة ، ليستطاع فهم الحياة التي يمثلها هذا البستان أو تلك الغابة ؛ فهما يستقيم
به القول في تفسير التاريخ الإسلامى ، تفسيراً ناموسياً صادقاً ، لا يقوم على النظرة

القاصرة والخطفة الطائرة ، من مصادر مدونة ، لم يعتمد هذا التاريخ بعد ، على غيرها ، ولم تُدرس هي نفسها درساً حقاً ، على منهج الأقدمين أو الحداثين !!! ومعذرة إذا اندفع القلم إلى تلك الإشارة العابرة في هذا السياق ، فإنما هي همسة الحق المنهجى ، في ترجمة يرجى أن تكون ترجمة محررة ، ويجرى فيها الحديث عن رجل ، ليس هو في واقع الأمر إلا خيطاً من نسيج ، وجزءاً من كل : هو الحياة حوله .



وبعد ، فطبيعة هذا المجتمع الذى تدبره تلك الحكومة ، أن يكون للشعور الدينى عمله وأثره ، في حياة الحاكم والمحكومين على السواء .. فأما في حياة الحاكمين ، فبأن يصلوا إلى رضا الشعب ، أو إلى تهدئته وهدهدته عن طريق هذا الشعور وبقوته ؛ وأما في حياة المحكومين ، فبأن يُكسبهم طمأنينة نفسية ، بالرضا الدينى عن هذا الحكم والقائمين به ، وما لهم في ذلك من صفة صحيحة أو مفتعلة ، فإن سلم للعامة في ذلك رأى سكنوا إليه ورضوا به ، وإن اضطرب أمره في نفوسهم ، فزعوا إلى أصحاب رأى في ذلك ، وهم أولئك الدينون المتحدثون في مسائل الإمامة وفي نظام الحكم ...

هذا من حيث الصفة النظرية .. ثم هؤلاء العامة هم بعد ذلك في تقبل أعمال الحاكم ، والرضا بها ، واحتمالها ، على مثل ماضى من الأمر أيضاً : إن رفق بهم وتلطف ، فهم راضون شاكرون ؛ وإن عسف واشتد فزعوا

إلى هذا الشعور الدينى أيضاً، يتقوون به على احتمال مايلقون حيناً؛ أو يخفف عليهم وقعه، ويسليهم على شدته، المتحدثون فى الدين بمعانى لاهوتية؛ وإن عز ذلك فزعوا إلى الدعاء، يرجون كشف الغمة ورفع الضر؛ وإن جاوز الأمر الحدّ وفاض عن احتمالهم وتصبرهم وتسليهم، فهم متململون متحفزون، أو ثائرون غاضبون... كل أولئك فى الجوّ الدينى، ولمعنى دينى، وبقيادة دينية الصبغة أيضاً... قيادة لاتلبث أن تبرز مطالبها الاقتصادية والعملية فى ثوب دينى، ولون اعتقادى، بعدما تكون قد فسرت غضبها وبرّرت سخطها، باعتبارات لاهوتية، ومعانى اعتقادية. وكذلك تجد المحور الظاهر، هو الشعور الدينى، والمفزع الأخير، هو الشعور الدينى، وقوة الاحتمال، من الشعور الدينى، وفيض الغضب، للشعور الدينى.

وإذا ما كان هذا عمل الشعور الدينى فى حياة الحاكمين والمحكومين، فلا غرو أن نجد أصحاب الصفة الدينية - سواء أكانت علمية كالقراء والفقهاء، والمحدثين والمتكلمين والمفسرين وو... الخ؛ أم عملية كالزهاد والعباد والمتصوفة - ذوى مكانة بارزة، وأثر فعال فى الحياة، حتى لتستطيع أن تقول إنهم فى سير هذا النظام، يمثلون سلطة الشعب، إن صح هذا التعبير فى ظل الحكم الفردى السائد. وهم على كل

حال يدخلون في حياة الحـكام والمحكومين بصفة من هذا النوع ، تمثل وجود الشعب ومصلحته وما إلى ذلك .

فأما دخولهم في حياة الحـكام بهذه الصفة الشعبية ، فيما هم وصلة إلى القرضية ، ومظهر لحسن تصرف الحاكم مع هذه الفئة ، حسنا تبتهج له نفوس السواد من الجمهور المحكوم ، لدلالته على حب الخير والصلاح ، وحب العالم واحترام الدين و .. من تلك الصفات التي تمكن للحاكم من أعناق المحكومين ، بما تقربه من قلوبهم ، أو تحذعهم عن أنفسهم في هذه الناحية .

ومن هنا نرى أصحاب الصفة الدينية العلمية أو العملية ، يُحترمون ، ويُكرّمون ويُعطّون ، ويستشارون ، ويستقضون ، وما إلى ذلك من المظاهر العملية التي تنقل إلى الشعب تلك السيرة الحسنة ، ولا أقل من أن يستنصحوها ، ويسألوا للموعظة ، فيكون لها أثرها على قلب الحاكم ، فيبكي أحيانا حتى تخضل لحيته ، أو يحجم ، أو يغير ما هو فيه من تمتع ولعب ، ونحو ذلك مما يشاع ، فيكون أحدوثة حسنة .

ومن هنا تراهم يحملون العلماء على تولى القضاء ونحوه ، ويستطون في إكراههم على ذلك ، فيظهرون بذلك الحرص الشديد على الانتفاع بهم والنزول على رأيهم ؛ أو يُظهرون - كما قال أحدهم - أن في الدولة أشخاصاً أقوياء النفوس ، صلحاء ، منصرفين عن الدنيا إلى هذا الحد ، فيكون ذلك شهادة بحسن حال الأمة ، وأن الدنيا بخير ، مادام في الأمة مثل هؤلاء .

وبهذه الصفة البارزة لذوى الشأن الدينى فى المجتمع الإسلامى، تدرك جيداً ما سمعت قبل الآن - انظر ص ٤٧ ، ٤٨ - من سؤال «أبى حنيفة» عن العلم الذى يتعلمه ، وما أجيب به من أنه إذا تعلم الفقه يُسأل ، ويفتّى الناس ، ويُطلب للقضاء ، وإن كان شاباً ؛ وقوله عند ذلك : ليس فى العلوم شىء أنفع من هذا . ولزم تعلم الفقه . لأن هذا الفقه يدفع حاجة اجتماعية ماسة ، هى إيصال الحقوق لأربابها بالقضاء ، أو إفتاؤهم فيما يعرض لهم من مشكلات فى أحوالهم الشخصية ، وحياة الأسرة المالية والمنزلية وغيرها .



وأصحاب هذه الصفة الدينية علمياً وعملياً ، يدخلون فى حياة المحكومين دخولاً واضحاً قوياً كذلك : فهم المشيعون للآراء والمقالات فى حق الحاكم ونظام الحكم ، وهم المدبرون المشرعون فى هذا كله ، أعنى أنهم يتولون حياة هذه الجماهير الحكومية ، من الناحيتين الاعتقادية والعملية : فإن كان استفتاء وسؤال تصحيحاً للعقيدة فى صاحب الحق ومدى حقه ، فهم المستفتون المعلمون ؛ وإن كان فى النفس من ذلك شىء ، فهم الواعظون الناصحون ؛ وإن كان حيف ، فهم الملجأ والملاذ يستشفع بهم الشعب ، فيلقون الأسراء والحاكمين لقاء السياسيين أو لقاء الموجهين ، فيكشفون الضر عن أولئك المجتهدين ، بشفاعه مقبولة أو غظة زاجرة . . ومن لم يستشفع أو لم يشفع فهو ساخط غير مؤيد .

وهذا السخط قد يخرج في صورة عظة موسية للعامة، تريح النفوس بانتظار العدل الإلهي، والجزاء السماوي، وتطمئنهم إلى النهاية المحققة للظلم، وهي النكال والزوال. وإن زادت حدة عن هذه الدرجة، كانت إفتاء بالخروج وإعانة عليه، وقد تكون مشاركة فعلية فيه، كما كان من غير واحد من أولئك القراء والفقهاء، والعلماء، وذوى الصفة الدينية بعامة.

وفي هذا التعليم والإفتاء والوعظ، توجيه فعال للمشاعر والقوى، كما تقدر ذلك؛ ومن هنا تكون شخصية ذى الصفة الدينية عاملاً هاماً في سير الحوادث، فإن كان ضعيف المنّة، قليل المقاومة، بثّ روحه في الجمهور ومهدّ للحكم الظالم؛ وإن كان ذا همّة وحمية، بثّ ذلك في الأنفس، وأرهب الحكم الظالم، وهكذا تدرك في وضوح، أن ذوى الصفة الدينية مثّلوا الشعب بحق - في هذه العصور - وصح أن يُعدوا في نظام الحكم الإسلامي جملةً، هم هذه السلطة، سلطة الامة: إما متحيّفة منبهة، وإما معترفاً بها اعترافاً ناقصاً، أو غير ناقص؛ وبذلك كانت شخصياتهم قوية الأثر على الحياة.

ومن كل أولئك يتحدد واجبهم الاجتماعي في الأمة إذ ذاك، كما تُعرف حقوقهم التي كان يمنحهم إياها هذا النظام، بسلوك الأمراء نحوهم، وتأثير الشعور الديني في سير الحياة لمهدم . .

على ضوء هذه المكانة للعالم في أمته . وما له فيها من أثر يمثل
حقه ، وما عليه لها من واجب يلاقى هذا الحق ، نستطيع الحديث
الدقيق عن :

«مالك» العالم في حياة أمته : سائلين هل أدى له قومه حقه ، الذي
يتبغيه عالم في قومه ، والذي كانت تعطيه للعلماء نظم الحياة إذ ذاك وتقاليدها ،
على نحو ما قدمنا بيانه ؟ . . ونجد الجواب عن هذا السؤال في أخبار كثيرة :
فقد بعث أمير المدينة إلى «مالك» في الحداثة ، أن يحضر المجلس ،
فحضر مع أستاذه « ربيعة » - انظر ص ١١٢ -

والأمراء يستفتون العلماء ، لأنهم رجال القانون والتشريع ، فهم أقلام
القضايا وأقسام الرأي حينئذ ، بقدر ما كانت تسمح أوضاع الحكم ؛ وقد يأمر الخلفاء
ولا تهم حينئذ بالآلا يقطعوا أمراً دون رأي فلان من الفقهاء ، وكذلك فعل
«الرشيد» إذ أمر واليه على المدينة سنة ١٧٣هـ ألا يقطع أمراً دون «مالك»^(١) .
والعامة إلى جانب ذلك يستفتونهم ، ولا يصدر عن إلا عن رأيهم في
شئونهم الهامة : من زواج وطلاق ، ووصية وميراث ، وتصرفات عملية : من بيع
ورهن وعتق ، وأيمان و .. ومع أن الفتيا حق لمن عُرف له علم ، فإن

(١) الزواوي : (مناقب) ٣٠

الحكومة قد تقصرها على شخص بعينه أو أكثر، وتذبح ذلك بالطريقة المتبعة للإعلان إذ ذاك، وهي المناداة... وقد نودى غير مرة ألا يفق الناس إلا «مالك» وفلان؛ وكان فلان هذا مرة هو «ابن أبي ذئب»^(١). ومرة هو «ابن الماجشون»^(٢).

ولا يقف الأمر عند حد استشارة الأمراء لهم، وعدم القطع دونهم، بل يصل إلى الإشراف عليهم، فهذا «الخليفة المنصور» يقول «لمالك»: إن رأيت ربية من عامل المدينة أو عامل مكة، أو أحد عمال الحجاز، في ذاتك، أو ذات غيرك، أو سوء سيرة في الرعية، فاكتب إلى بذلك، أنزل بهم ما يستحقون؛ وقد أكتب إلى عمالي بها أن يسمعوا منك ويطيعوك، في كل ما تعهد إليهم، فانههم عن المنكر ومُرهم بالمعروف تؤجر على ذلك؛ وأنت خليف أن تطاع ويسمع منك»^(٣).

وهكذا كان «لمالك» من النفوذ الواضح ما رأينا طرفا منه في معاملة الأنداد والطلاب ونظام المجلس - انظر ص ٢٧٥ وما بعدها - وما نسمع عنه من نفوذ عام خارج مجلس درسه ودائرته الخاصة: فهو يجلد «ابن الخياط» الشاعر

(١) ابن نباتة: (شرح العيون) ص ١٧٩

(٢) الذهبي: (تذكرة الحفاظ) ٢٠٦

(٣) عياض: (الترتيب) ١ / ٣٥ ط «خ»

حدّ الشرب^(١) . وهو يصدر الأوامر إلى الحرس ليأخذوا شخصاً إلى السجن ويأمر بإطلاقه حين يرى ذلك ؛ فهذا « عبد الرحمن بن مهدي » البصري ، أحد أركان الحديث بالعراق ، والفقيه المقتى - ت ١٩٨ هـ - يقدم المدينة فيصلي بمسجدها ، وقد وضع رداءه بين الصف . فلما سلم الإمام رmqه الناس بأبصارهم ، ورمقوا « مالكا » ، وكان قد صلى خلف الإمام ، فلما سلم قال : من هاهنا من الحرس ؟ فجاء نفسان ، فقال : خذا صاحب هذا الثوب واحبساه ، فحبس ؛ فقيل له : إنه « ابن مهدي » ، فوجه إليه فقال له : أما خفت الله واتقيته ، أن وضعت ثوبك بين يديك في الصف ، وأشغلت المصلين بالنظر إليه وأحدثت في مسجدنا شيئاً ما كنا نعرفه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : من أحدث في مسجدنا شيئاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ؟ فبكي « ابن مهدي » ، وآلى على نفسه ألا يفعل ذلك أبداً ، في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في غيره^(٢) !!!

ويجلس « مالك » عند الوالي ، فيعرض عليه السجن فيقول له : اقطع هذا ، واضرب هذا مائة ، وهذا مائتين ، واصلب هذا . الخ^(٣) .

(١) أبو الفرج الاصبهاني : (الأغاني) ١٨ / ٩٩ ط السامى

(٢) عياض : (الترتيب) ١ / ٢٧ ط « خ »

(٣) المصدر السابق - ١ / ٣٠ و « خ »

ومن كل أولئك تتصور النفوذ العظيم الذى كان للشيخ لدى الأمراء^(١).

ثم لا ينتهى الأمر عند هذا الحد ، بل يجاوزه إلى الخلفاء أنفسهم ؛ وتعرف أن الشيخ من مخضرمى الدولتين ، الأموية والعباسية ، عرفت حياته ثلاثة عشر خليفة ومتسميا بالخلافة : ثمانية منهم أمويون ، وخمسة عباسيون ؛ وهو فى أثناء ذلك كله مقيم بالحجاز لا يريم - كما رجحنا - فكان الحج هو الفرصة لوفود الخلفاء على الحجاز . لكن الأمر يختلف فى ذلك عند الأمويين عنه عند العباسيين ، من نواحى متعددة ، فلم تكن نظرة الأمويين لهذه إلى الحجاز وعلمائه ، كنظرة العباسيين إليهم ؛ بل لم تكن الشخصية الدينية لخلفاء الأمويين كالشخصية الدينية لخلفاء العباسيين ، لأسباب لا نعرض لها هنا لئلا نبعد عن مجال عنايتنا ، فحسبنا هذه الإشارات .

وكذلك لم يحجج من الثمانية الخلفاء الأمويين - وهو خليفة - إلا « هشام ابن عبد الملك » الذى حج سنة ١٠٦ هـ ... وكان يحجج بالناس ولاية المدينة

(١) لم تسلم الرواية من الاختلاف فى أمر هذا النفوذ عند الولاة ، وأنه قد يكون حيناً ضعيفاً جداً ، كالذى يروى من أن العسس أخذوا غلام « مالك » خبسه الأمير ، فأتى « مالك » بعض الحسينيين ليضى إلى الأمير فيطلقه ؛ وكذلك توسط الرجل وجاء « ماسكا » بغلامه وهو جالس فى البيت ينتظره (ترتيب المدارك ٢٧/١ و « خ ») ، ومثل هذا مما يهون فيه التوفيق باختلاف الأحوال ، بل هو عند الحكماء وفى هذا النظام أكثر شئاً اختلافاً ، وسئرى الإمام نفسه يجلد ؛ لكن الظاهر أنه كان أكثر حياته يتمتع بهذا النفوذ .

أو الحجاز أو أحد أمراء البيت الأموي ، كما حجج « ابراهيم بن هشام » خال « هشام بن عبد الملك » في سنوات ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ هـ ، وغير هذه السنوات على رواية^(١) .

وفي حجة « هشام » كانت سن القتي « مالك » نحو ثلاثة عشر عاما ، فهو طالب بعدد ، لم نر فيما وقع إلينا من خبره إذ ذاك شيء عن الاتصال بالخلفاء ونحوهم ؛ وعلى فرض أن شيئا من ذلك قد كان ، فهو يسير الأهمية هين الأثر في الحياة .

ومن هنا نستطيع القول بأن صاحبنا شارف الأربعين من عمره في حكم الأمويين ، دون أن نعرف له صلة بخلفائهم تذكر ، وهي سن التكون والنشاط والتقدم نحو النضوج ، ودور من الحياة له الأثر الفعال في شخصيته ، وفي تأثير هذه الشخصية على حياة أمته ، فقد تأثرت بذلك حيويته العلمية ، وميوله السياسية ، على ما سنعرض لبيانته في موضعه ، أما من ناحية الاتصال المباشر بالحياة السياسية على ما نتبينه هنا ، فلا يبدو ذلك جليا مع أولى الأمر الأولين من آل أمية في دمشق .

(١) ابن الأثير: (الكامل) ج ٥ . في السنوات المذكورة

وإنما يبدو ذلك في البضع والأربعين سنة التي عاشها «الإمام» في حكم العباسيين ، فقد وفد الكثير من خلفائهم على الحجاز حاجين أكثر من مرة : « فالمنصور » مثلاً قد حج سنة ١٣٦ هـ وهي السنة التي ولي الخلافة في آخرها كما حج سنة ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٤٨^(١) ، بل قد مات « المنصور » في طريقه إلى مكة .

و« الرشيد » قد حج سنة ١٧٠ هـ ، وقسم بالحرمين عطاء كثيراً ، كما حج سنة ١٧٥ و سنة ١٧٧ و سنة ١٧٩^(٢) . وليس بالكثير أن يلقي « مالك » الخليفة أكثر من مرة في حجة واحدة مدة إقامته بالمدينة . وقد حدثت الرواية عن لقاء « مالك » « المنصور » ، و « المهدي » و « الرشيد » ، وأخذهم العلم عنه ، ووعظه إياهم ، وكررت أحداث هذه المقابلات ، وما دار فيها من حديث ، على ما نمس الهام منه في مكانه .

لقيهم فأحسنوا لقاءه ورفعوا مجلسه ، فقد دخل إلى « المنصور » بعد ما أخذ الناس مجالسهم ، فقال له : إلى ، هاهنا يا أبا عبد الله^(٣) . وفي مرة أخرى أدناه إليه ، وألصق ركبته بركبته ، حتى دخل ابن صغير « المنصور » وهما على هذه الحال

(١) ابن الأثير : (الكامل) ج ٥

(٢) ابن الأثير : (الكامل) ج ٦

(٣) عياض : ترتيب المدارك ورقة ٣٦ ظ ، ٣٢ و ، ٣٥ ظ ، ٣٨ ظ ، ٢٥ و —

من نسخة « خ »

فرجع ، وفسر « المنصور » رجوعه - في رواية - بأنه استكثر قرب مجلسه من أبيه ، ولم ير أحداً قط غير « مالك » في مثل هذا القرب ، وعقب « المنصور » على ذلك بقوله له : وحقيق أنت بكل خير ، وحقيق بكل إكرام^(١).

وتكرر الرواية عن « المهدي » و « الرشيد » بأن الشيخ دخل عليهما وقد ازدحم المجلس . فكره أن يجلس حيث انتهى فيكون مؤخراً ، أو يتخطى فيسيء الأدب ، فسأل الخليفة : أين أجلس ؟ أو أين يجلس الشيخ « مالك » ، أو شيخك ، أو عمك « مالك » ؟ - في روايات - فقال له : إلىّ ، يا أبا عبد الله . فتخطى الناس حتى وصل إليه فرفع مجلسه^(٢).

وسعى الخلفاء إليه في منزله ، فروى أن « المهدي » استأذن على « مالك » فجلسه ساعة ثم أذن له ، فلما دخل قال : يا أمير المؤمنين إن العيال سمعوا بمجيئك فأحبوا أن يصلحوا منزلهم^(٣).

وقال لغير واحد منهم : إن العلم يزار ولا يزور ، وإن العلم يؤتى ولا يأتي . فسيروا أولادهم إليه ليسمعوا منه : بعث « المهدي » ولديه « موسى وهرون »

(١ ، ٢) عباس : (ترتيب المدارك) ورقة ٣٦ ظ ، ٣٢ و ، ٣٥ ظ ، ٣٨ ظ ، ٢٥ و - من نسخة « خ »

(٣) المصدر السابق : ورقة ٣٦ ظ وورقة ٢٥ و - من نسخة (خ)

ليأخذا عنه ؛ وبعث « الرشيد » بولديه إليه ، فدقا الباب فلم يفتح لهما ، فجلسا على الباب ، والريح تضرب وجوههما بتراب العقيق ، فلما يئسا انصرفا^(١) .
 بل إن « الرشيد » نفسه طلب إليه وهو عنده أن يحدثه ؛ فما زال به حتى اقتنع بضرورة السعى إليه ، فأتى « هرون » منزل « مالك » فدخل « مالك » فاغتسل ولبس ثياباً جدداً وتطيب ، ووضع مجامير عود وجلس ، فقال : هات ؛ فقال « هرون » ، تقرأ على ؟ قال : ما قرأت على أحد منذ زمان ؛ قال : فأخرج الناس عني ، حتى أقرأه عليك ؛ فقال « مالك » : إن العلم إذا منع من العامة لأجل الخاصة لم ينتفع به الخاصة ؛ قال : فأمر بعض أصحابك يقرأه ؛ فأمر « المغيرة » — أو غيره — فقرأ له على « مالك » .

وكان « هرون » قد استند إلى جنب « مالك » ، فلما بدأ قال : يا أمير المؤمنين من تواضع لله رفعه الله ؛ أو قال : من إجلال الله إجلالٌ ذى الشبهة المسلم ؛ فقام ، فقعده بين يديه ، فحدثه ، فلما فرغ عاد إلى مكانه ؛ قال « مالك » : لما كان بعد مدة قال لنا « الرشيد » : تواضعنا لعلكم فانتفعنا بك ، وتواضع لنا « سفيان بن عيينة » فلم ننتفع به ، وكان سفيان يأتيهم فيحدثهم^(٢) .

(١) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٦ ط ورقة ٢٥ — نسخة (خ)

(٢) المصدر السابق : ورقة ٢٥ ط — خ

ومهما يكن شأن هذه الروايات، فإنها تمثل لك جانباً واضحاً من وفاء القوم بحق العالم عليهم ومكانته عندهم .

وأجزل الخلفاء له العطاء مع هذا الاحترام والإجلال ، ووقع في ثنايا الأخبار ما يُحدث بأنه أصاب من هؤلاء العباسيين نحو عشرين ألف دينار ؛ « فالمنصور » الدوانيقي المعروف بالشرح ، يصله بستة آلاف - أو خمسة ، في نسخة - وكسوة سنوية ، ومعها ألف لابنه « محمد » ؛ ولما لحقه الخصى بالكسوة ، جعلها على منكب الشيخ ، وكذلك كانوا يفعلون ، فيخرج الآخذ بها على الناس ، فأنحى « مالك » عنها كراهة لذلك ، فنأدى « أبو جعفر » الخصى : أبلغها رحل « أبي عبد الله ^(١) » ..

و « المهدي » يبعث إليه بألفين ، أو بثلاثة آلاف دينار ، ويطلب إليه أن يركب معه إلى « دار السلام » فيردها مع الرسول ؛ فإذا « المهدي » يوجه له بعدها بستة آلاف دينار ، ويقول « مالك » لمن كان حاضراً : من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً مما ترك ^(٢) ..

و « الرشيد » يجيزه بأربعة آلاف دينار ، وابنه « يحيى » بخمسمائة دينار ؛

ومرة أخرى يجيزه بثلاثة آلاف دينار^(١) . . وهذا كله ليس على سبيل الاستقصاء ولا الإحصاء ؛ بل هو ما ورد ذكره عرضاً في مصدر واحد من مصادر تاريخه .

ورأيه في أخذ جوائزهم معروف ، وله في ذلك غير عبارة نقلت عنه ، منها قوله : أما الخلقاء ، فلا شك - يعني أنه لا بأس به - أما من دونهم فإن فيه شيئاً^(٢) . ويقول له رجل من الزهاد : يا «أبا عبد الله» ، ثلاثة آلاف تأخذها من أمير المؤمنين ! ! كأنه يستكثرها ، فيقول له الإمام : إذا كان مقدار ما لو كان إمام عادل فأ نصف أهل المروءة أصابه شبيه لذلك لم أر به بأساً ، وإنما أكره الشيء الذي لا يشبه أن يستحقه صاحبه^(٣) . فهذا صريح رأي في القبول . ومعه تقدير ما يقبل ؛ ومن الرواية ما يؤذن بأنه كان يأخذ مع تقدير ما في الأخذ من حرج ، إذ نقل أنه سأل غير واحد عن الجائزة فقال : لا تأخذها ؛ قال : أنت تقبلها ! فقال : أتريد أن تبوء بإثمى وإثمك ؛ وقال لآخر : أحببت أن تبكتني بذنوبى^(٤) ! !

ومهما يكن القول فإن الروايات قد تضافرت على أنه أخذ جوائزهم غير مرة ، على ما أشرنا إليه آنفاً . . وإذا ما عرفنا هذا الذي أصاب من حقه على قومه ، فقد مهدنا بما يكفي للقول في :

(١) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٧ و- (خ)

(٢ ، ٣ ، ٤) المصدر ذاته : ١ / ورقة ٣٧ و- (خ)

كيف أرى واجب العالم : بعد ما عرفنا أنه دخل على الخلفاء ، بل سعى للقائهم على أميال من « المدينة » مع أشرافها ، حين قدمها « المهدي »^(١) . وكذلك دخل على ولائهم وغشى مجالسهم ، وكان يرى في الدخول مصلحة اجتماعية - على ماسر - ويقول : لولا أنى آتيهم مارأيت للنبي صلى الله عليه وسلم في هذه المدينة سنة معمولاً بها^(٢) .

على أنى أوتر أن أقدم بين يدي الحديث عن عمله معهم في هذا اللقاء ما يهينك للحكم الصحيح له أو عليه ، فأصف لك الجو الذي كان يشيعه أولئك الحكم المتفردون المطلقو الأيدى حول أنفسهم ، ويعمل على إشاعته حولهم رجال دولتهم ؛ ولا أصدر لك هذا بقولٍ أشير فيه إلى طبيعة هذا اللون من الحكم ، وأساليب أصحابه ؛ بل أدع الحوادث التي رويت في حياة « الإمام » نفسه معهم ، تعطيك هذه الصورة ، وتشعرك بالجو الذي كان يطلب إلى الإمام وأمثاله من العلماء ، أن يمثلوا فيه سلطة الشعب - كما قلنا - ويصدعوا بالحق في مواجهة أصحابه ؛

وإليك بعض هذه الحوادث :

دخل « مالك » على « أبي جعفر » فرأى غير واحد من بنى هاشم يقبل يديه المرتين والثلاث^(٣) ، ودخل « مالك » في أشراف المدينة على « المنصور » بنفسه ،

(١) نياض الترتيب (ورقة ٣٦ و -) (خ)

(٢ ، ٣) المصدر نفسه ورقة ٣٥ و -) (خ)

فكان كل من أراد الانصراف ألقى إليه «أبو جعفر» كمه فقبله^(١). وكان «مالك» جالساً مع «أبي جعفر» أيضاً فعطس، فشمتته «مالك»، فلما خرج أنكر الحاجب عليه ذلك إن عاد لتشميته؛ فلما كان بعد ذلك جلس عنده فعطس «المنصور»، فنظر «مالك» إلى الحاجب، وقال «للمنصور»: أى حكم تريد يا أمير المؤمنين؟ أحكم الله أم حكم الشيطان؟ قال: لا، بل حكم الله، فقال: يرحمك الله^(٢). فهذا هو جو مجالس الخلفاء، الذى يشهده أولئك العلماء، وفيه تقدر ما يصدر عنهم من قول أو فعل، اعتراضاً أو احتجاجاً أو ما إلى ذلك، تقديرًا صحيحًا. وقدّر مع ذلك أنهم يُتبعونهم نفوذهم حيث كانوا، ولا يردع بعضهم أن عمل هؤلاء العلماء ديني، وعلمهم مروى، ليس من اليسير التصرف فيه بإخفاء أو إنكار، فيرسل «الرشيد» إلى «مالك» ينهأ أن يحدث بحديث «معاوية» في السفرجل، وهو: أنه أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرجل فأعطى أصحابه واحدة واحدة، وأعطى «معاوية» ثلاث سفرجات، وقال: القنى بهن في الجنة^(٣).

وقد رزقه الله العافية من التقبيل، فلم يقبل يد «المنصور» ولا كمه في الروايتين

(١) عياض: (المدارك) ورقة ٣٧ ظ - (خ)

(٢) المصدر ذاته: ورقة ٣٥ و - (خ)

(٣) » » : ورقة ٣٥ ظ - (خ)

السابقتين ، كما أنه في حديث السفرجل تلا قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْآيَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ » . . الآية ، ثم قال : والله لأخبرن بها في هذه العرصة . واندفع فقال : حدثنا « نافع » عن « ابن عمر » قال : كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهدى إليهِ سفرجل . . الحديث

في هذا الجو الذي شتمته من تلك الحوادث ، كانت « لمالك » أعمال في سبيل أداء واجب العالم لأمته ، أعمال أسوق إليك ما روى منها لتقدره وتحكم فيه حكما شخصيا غير ملقن .

فن أعماله - فيما يروون - أنه كان إذا دخل عليه الوالى وعظه وحشّه على مصالح المسلمين ؛ وقد دخل يوماً على « الرشيد » ، فحشّه على ذلك ^(١) . وسمع « مالك » يحلف بالله : ما دخلت على أحد منهم - يعنى السلاطين - إلا أذهب الله هيئته من قلبى حتى أقول له الحق ^(٢) . ووعظ « المنصور » فى افتقار حال المسلمين ، فأثبت له « المنصور » أنه يعرف الخفى من شئون بيته هو ، فهو بحال الناس أعرف ^(٣) . .

(١ ، ٢) عياض : (ترتيب المدارك) ورقة ٣٥ و - (خ)

(٣) المصدر السابق : ورقة ٣٦ ظ - نسخة (خ)

وقد حفظت لنا صوراً مما كتبه إلى بعض الخلفاء بعضهم ، ويلفتك في غير واحدة من هذه الصور المنقولة : أنها ليست باسم خليفة معين ، بل هي إلى « بعض الخلفاء » ؛ كما تقدر أنها وعظ عام بعبارات جامعة ، لا تمس جانباً خاصاً ، ولا فعلاً بعينه ؛ كما لا تتناول السياسة وتدير أمور الناس بشيء صريح ^(١) .

(١) أسوق إليك في الهامش نصاً هو أطول النصين المسوقين في ذلك ، لترى فيه مصداق ما أشرت إليه من صفاته العامة . ونصه : أما بعد فإني كتبت لك كتاباً لم آلك فيه رشداً ولم أخبر فيه نصحاً ، فيه تحميد الله تعالى ، وأدب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتدبر ذلك بعقلك ، وردد فيه بصرك ، وأرعه سمعك ، واعقله بعقلك ، وأحضره فهمك ، ولا يغبين عن ذهنك ، فإن فيه فضل الدنيا ، وحسن ثواب الله تعالى في الآخرة . ذكر نفسك غمرات الموت وكرهه ، وما هو نازل بك منه ، وما أنت موقوف عليه بعد الموت ، من العرض على الله ، ثم الحساب ، ثم الخلود بعد الحساب : إما إلى الجنة وإما إلى النار ؛ وأعد له ما يسمن عنك به عنت أهوال تلك المشاهد وكرهها . فإنك لورأيت أهل سخط الله وما صاروا إليه من أنواع العذاب ، وشدة نقمة الله تعالى ، وسمعت زفيرهم في النار وشبهتهم ، مع كلوح وجوهم ، وطول غمتهم ، وتقلبهم في أدراكها على وجوهم ، لا يسمعون ولا يبصرون ، يدعون بالثبور ، وأعظم من ذلك حسرة عليهم لعراض الله تعالى عنهم بوجهه ، وانقطاع رجائهم من روحه ، من إجابته إياهم بعد طول الغم : « أن اخسئوا فيها ولا تكلمون » ، لم يتعاطمك شيء في الدنيا أردت به النجاة من ذلك ولا أمنتك من هوله ، ولوقدمت في طلب النجاة جميع مالأهل الدنيا ، كان ذلك صغيراً ؛ ولورأيت أهل طاعة الله وما صاروا إليه من كرامة الله تعالى ، ومنزلتهم مع قريبهم من الله تعالى ، ونضرة وجوهم ، ونور ألوانهم وسرورهم بالنظر إليه ، والمكان منه ، والجاه عنده ، مع قريبهم منه ، لتقل في عينيك عظيم ما طلبت به الدنيا ، فاحذر على نفسك تحذر غير تعديك [كذا] . وبادر إلى نفسك قبل أن يسبق إليها ما تخاف الحسرة فيه عند نزول الموت ، وخاصم نفسك لله تعالى على مهل ، وأنت تقدر بإذن الله تعالى على جر منفعة إليها ومصرف السيئة عنها قبل أن يوليكَ حسابها ، ثم لا تقدر على صرف المكروه عنها ولا جر المنفعة إليها ؛ اجعل لله تعالى من نفسك نصيباً بالليل والنهار فإن عمرك ينقضى مع ساعات الليل =

ويذكرون له رسالة إلى « هارون الرشيد » يقول عنها « عياض » في [ترتيب المدارك]: « هي المشهورة في الآداب والمواعظ ». وقد يسميها بعض الرواة: كتاباً وضعه « مالك » أدباً للناس . على أنهم لا يلبثون أن يقولوا : إنها لا تصح ، وإن طريقها « لمالك » ضعيف ، وفيها أحاديث لا نعرفها ، أو فيها أحاديث لو سمع « مالك » من يُحدث بها أدبه ، وأحاديث منكورة تخالف أصوله ، وأشياء لا تعرف من مذهب « مالك » وروايته .

وعلى كل حال فإنها ليست مما وصلت اليد إليه ، لننقدها متنا على نحو ما فعلوا !!

وفي دخوله على الخلفاء والولاة ، استنكر بين أيديهم أشياء من أعمالهم ، وما يجري في مجالسهم ، فقيل إنه دخل على « الرشيد » وبين يديه شطرنج منصوب وهو ينظر فيه ، فوقف ولم يجلس ، وقال : أحق هذا يا أمير المؤمنين !

== والنهار وأنت قائم على الأرض وهو سار بك ، وكلما مضت ساعة من أجلك والحفظة لا يفقلون عن الدق والجل منها حتى تمتلئ صحيفتك التي كتب الله عليك ، فعليك بخلاس نفسك إن كنت لها محباً ، ثم احذر ما قد حذرك الله تعالى فإنه يقول : « ويحذركم الله نفسه » ولا تحقر الذنب الصغير مع ما قد علمت من قول الله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » . وقال : « وما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد » وحافظ على فرائض الله ، واجتنب سخط الله واحذر دعوة المظلوم ؛ « واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله » والسلام —

من (ترتيب المدارك) ورقة ٣٦ ظ نسخة خ . وفي هذه الصفحة وصفحة ٣٧ ، نس آخر مما كتبه لبعض الخلفاء ، تجدد من الرجوع إليه مع هذا ، مصداق ما قلت في وصفهما . وسنعود إلى هذه الكتب ومثلها عند الحديث عن « مالك » الأديب ، نصف منها أسلوبه وكتابته فيما بعد .

قال : لا ، قال : فإذا بعد الحق إلا الضلال ، فرماها « هرون » برجله وقال : لا ينصبني بين يدي بعد^(١) . ونهى « أبا جعفر المنصور » عن رفع صوته في مسجد الرسول عليه السلام . وطلب ماء في مجلس « المهدي » فأتى بقدر من زجاج له حلقة فضة ، فأبى أن يشرب ، فأتى بكوز خمار ، فشرب منه ، فأمر « المهدي » بالحلقة فقلعت^(٢) .

وله مثل ذلك مع الولاة : فقد استفتاه والي « المدينة » في مسألة فأبى أن يجيب ، وقال : كيف أجيبك وقد وليت على المسلمين « خيثم بن عراك » ؟ فعزله ، وإذا ذاك أفتاه « مالك »^(٣) .

وخرج إلى المصلى يوم العيد ، وقد خرج « عبد الملك بن صالح » والي المدينة في سلاح ، وتعبية ورايات . فأنكر ذلك عليه ، وحدثه عن دخول الرسول عليه السلام « مكة » يوم الفتح ، وخروجه إلى صلاة العيد والاستسقاء^(٤) .

وإذا ما تحرينا أن نجمع ما ورد من الروايات في إنكاره عليهم ووعظه لهم ، حتى نقدم الصورة الكاملة من صنيعه في ذلك ، وأثره في حياة قومه ،

(١) الترتيب : ورقة ٣٥ و- (خ)
 (٢) المصدر ذاته / ورقة ٣٦ و (خ)
 (٣) المصدر عينه / ورقة ٣٧ و (خ)
 (٤) المصدر المذكور / ورقة ٣٦ و

فإننا لنشير في هذا المقام إلى فتوى جريئة الأصل بعيدة المدى الاجتماعى ؛ إذ حث « الرشيد » فى يمين ، فاجتمع العلماء أن عليه عتق رقبة ، فسئل « مالك » فقال : عليه صيام ثلاثة أيام ، فقال له « الرشيد » : أنا معدم ؟ ! قال الله سبحانه : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » ، فأقمتنى مقام المعدم ! فقال : يا أمير المؤمنين ، كل ما فى يدك ليس لك ، فعليك صيام ثلاثة أيام ^(١) .

فأقول بأن كل ما فى يد أمير المؤمنين ليس له ، هو مبدأ بعيد المدى ؛ لو طبقه « مالك » حتى النهاية ، وتمسك به فى عامة تفكيره الفقهى ، لتغير وجه التاريخ فى صلة هؤلاء الحكام بالحكومين ؛ ولكن لا يظهر لنا أنه قد مضى فى تطبيقه إلى النهاية ، ولا أخذه عنه الآخذون من تلاميذه بوضوح وأصالة ، فإن لصاحبه « يحيى بن يحيى الليثى » - ت ٢٣٣ هـ - فتوى ، كان يحلوفى مثلها تطبيق هذا المبدأ صراحة ، لكن صاحبه لم يحثها عن طريقه جهرة ؛ وذلك إذ أفطر أمير الأندلس « عبد الرحمن بن الحكم الأموى » فى رمضان بشيء جنسى ، فأفتاه « يحيى » بأن كفارته صيام شهرين متتابعين ، ولما قال له الفقهاء بعد المجلس : مالك لم تفته بمذهب « مالك » ، فعنده أنه تخير بين العتق والإطعام والصيام !؟ لم يجبههم إجابة شيخه السابقة بأن ما فى يد الأمير ليس له ، بل قال لهم : لو فتحنا هذا الباب سهل عليه أن يفعل كل يوم ، ويعتق رقبة ، لكن حملته على أصعب الأمور لئلا يعود ^(٢) .

(١) (الترتيب) ورقة ٣٧ و ، ط - (خ)

(٢) ابن خلسكان : (وفیات) الأعيان ٢/٢٨٦ ط بولاق

نعم إن بعض المالكية قال : إن يحى ورى بهذا ، ورأى أنه لم يملك شيئاً
إذ هو مستغرق الذمة ، فلا عتق له ولا إطعام ، فلم يبق له إلا الصيام^(١)
وهو الأصل الذى نقل عن « مالك » فى يمين « الرشيد » من أن كل ما فى يد
أمير المؤمنين ليس له لكن لم يصرّح به يحيى ، ولا عرفه الفقهاء ، الذين سألوه ،
ولو تم ذلك لتأصل فى المشرق والمغرب ، ذلك الأصل الجليل ، الذى يكفكف
من غلواء أولئك المتفردين المسرفين ! ؟

ولكنه لم يشع ، فلم يجهر به يحيى ، ولا انتبه له زملاؤه الفقهاء !!

وهذا الذى أكثرنا فيه من مظاهر أداء « الإمام » لواجبه ، مهما يكن
القول فيه ، ليس هو كل شيء ولا أكبر شيء ، بل هناك المشكلات العظمى فى
حياة هذه الجماهير ، حين يبطش بهم الظلم ، ويعتسف الحكام ، فيلتمسون
فى خضم هذا الطغيان مناراً يهديهم الطريق ، وملاذاً يلوذون به من العواصف
وقوة تؤيدهم إذا ما اضطروا إلى الإنكار على هؤلاء الطغاة إنكاراً جاداً ،
يسعفهم فيه قول الحق والجهر به ، ومواجهة القوة الباطشة ، بقوة اليقين الصادقة ،
يقدمهم فى ذلك ذوو الصفة الدينية ، على ما عرفنا من تمثيلهم السلطة الشعبية
فى هذا اللون من الحكومة ؛ فاذا كان عمل صاحبنا فى هذا الميدان ؟

إن عصره ، بلا شك ، لم يخل من هذا ، ولم تنقطع حاجة الشعب فيه
إلى هذه المظاهرة ، بل إن نصيب عصره من ذلك غير قليل ، لأنه كان عصر

(١) المقرئ : (نفع الطيب) ج ١ ص ٣٢٨ ط مصر

الانتقال الكبير من حكم الأموية إلى حكم العباسية ، وهو انتقال عنيف .
 وصاحبنا قد أمضى دور تكونه وتأثره في حكم الأمويين ، ولقى فيه
 توجيهاً قويا في هذه الناحية ، من أسياده المعنيين بهذه الشئون
 الاجتماعية أو السياسية على الأخص . . وقد جاءك قبل ما كان من أمر
 « مالك » مع شيخه « ابن هرمز » في هذا - انظر ص ٧٨ - ، إذ كان يأتي
 « ابن هرمز » فيأمر الجارية ، فتغلق الباب وترخي الستر ، ثم يذكر أول هذه
 الأمة ، ثم يبكي حتى تحضل لحيته . وم يبكي « ابن هرمز » ؟ من سوء الحال ،
 وبعد ما بين أول هذه الأمة وعصرهم في النصف الأول من القرن الثاني الهجري .
 وملازمة « مالك » « لابن هرمز » على ماضى من حديثنا - انظر
 ص ٦٨ - يبدأ القول فيها بسبع سنين ، ويمتد إلى ثلاثين سنة ، فلو حسبنا أن
 « مالكا » كان يأتيه ومنه حوالى العشر السنوات ، كان ما يبكي « ابن هرمز »
 هو حال الأمويين ، الذين عاش « مالك » في حكمهم نحو تسع وثلاثين سنة
 من عمره ، فكان شيخه « ابن هرمز » يلقيه السخط على الحال السياسية
 طوال وعيه في هذا العهد ، ويطلعه على سره السياسى في ذلك ، ويخصه به إذ
 تغلق الجارية الباب وتسدل الستر ، ويمضى « مالك » النهار كله عنده إذ
 يأتيه من بكرة فلا يخرج حتى الليل . . وقد رأينا تأثر « مالك » بشيخه هذا
 في خلقه العلمى قويا - انظر ص ٧٦ ، ٧٧ - ، فهل كان تأثره بميله السياسى
 قويا ؟ وهل دفعه إلى ما دفع إليه « ابن هرمز » نفسه ؟ فقد خرج رحمه الله ،
 وهو شيخ هم ، مع « محمد بن عبد الله الشبه » ، حين خرج على « المنصور »

بالمدينة ، ولما قيل « لابن هرمز » ، والله ما فيك شيء ، قال : قد علمت ، ولكن يراني جاهل فيقتدى بي .. وبعد هزيمة « محمد » أتى « بابن هرمز » إلى « عيسى بن موسى » قائد جيش « المنصور » بعد ما قتل « محمد » ، فقال له : يا شيخ أما وزعك فقهك عن الخروج ! ؟ فقال : كانت فتنة شملت الناس فشملتنا ،^(١) .

فإلى أي مدى كان تأثر « مالك » بشيخه في هذه الناحية ؟ إنا لنؤخر الإجابة عن هذا السؤال أو ندعها للحوادث تتكلم بها ، بعد ما شتمنا ربح الجواسيس في المدينة حول « مالك » عصر الأمويين ، ومطلع عهد العباسيين .. يقول شيخه « ابن هرمز » عن العصر الأول ما يقول ، ويفعل في العصر الثاني ما يفعل ..

نستنبئ الأحداث عن صنع « مالك » السياسي في هذا الجو فتسمع أنه كان له نشاط سياسي في الوساطة لحساب أولئك الحكام على ما يشكوه من أمرهم أولئك الشاكون ، كشيخه « ابن هرمز » وغيره من العلماء وعامة الشعب . من هذه الوساطة ما كان لحساب « المنصور » غير مرة ، وذلك إذ حبس وإلى المدينة بعض القرشيين حبساً ضيقاً ، فشكا بعض قرابته إلى « المنصور » ؛ فأرسل رسولا ينظر قوماً من العلماء ، يرون حاله ، ويكتبون إليه بها ؛ فأدخلوا عليه في حبسه ؛ « مالكا » ، و « ابن أبي ذئب » ، و « ابن أبي سبرة » وغيرهم من العلماء . فقليل : اكتبوا بما ترون إلى أمير المؤمنين . وكان الوالي لما بلغه الخبر حلّ عن المسجون الوثاق ، وألبسه ثياباً ، وكنس البيت الذي كان فيه ورشه ،

(١) ابن جرير الطبري : (تاريخ الأمم والملوك) ط أوروبا ٣ / ٢٥٢ — ط مصر ٩ / ٢٢٩

ثم أدخلهم عليه فقال لهم رسول الخليفة : اكتبوا بما رأيتم ، فأخذوا يكتبون : يشهد فلان وفلان ، فقال « ابن أبي ذئب » : لا يكتب شهادتي . أنا أكتب شهادتي بيدي ، فاذا فرغت فارم إلى بالقرطاس ؛ فكتبوا : محبساً ليناً ، ورأينا هيئة حسنة . وذكروا ما يشبه هذا الكلام ؛ ثم دفع القرطاس إلى « ابن أبي ذئب » فلما نظر في الكتاب فرأى هذا الموضع قال : يا « مالك » داهنت ، وفعلت ، وفعلت وملت إلى الهوى ! لكن أكتب : رأيت محبساً ضيقاً ، وأمرأ شديداً^(١)

تلك وساطة سمعنا فيها حكم « ابن أبي ذئب » على صاحبنا ، وهو حكم لا ننسى أن نذكر ونحن نقرؤه أنه حكم من معاصر ، والمعاصرة صعبة — على ما نعرف — كما لا ننسى أن نذكر بما يروى من أن « ابن أبي ذئب » صاحب هذا الحكم ، كان أحد أربعة بالمدينة ، يتكلمون في « مالك بن أنس » هم : « ابن أبي ذئب » و « عبد العزيز الماجشون » و « ابن أبي حازم » و « محمد ابن إسحق » وكان « ابن إسحق » أشدهم كلاماً فيه^(٢) . . . لكننا مهما نتذكر ونذكر ، لا نرى هذه الوساطة عملاً قريب القبول .

وثانية من هذه الوساطات كانت لحساب « المنصور » نفسه أيضاً ، إذ حجج « المنصور » سنة ١٤٤ هـ فلم يأت « محمد بن عبد الله بن حسن » ، ولا أخوه « إبراهيم » ، فأهمه ذلك ، وعرف مرامهما ، فوضع عليهما العيون ،

(١) الخطيب البغدادي : (تاريخ بغداد) ج ٢ ص ٢٩٩ ، ٣٠٠

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٢٤

وبذل الأموال وبالغ في تطلبهما ، وحبس أولاد الحسن ... وفي هذا الحبس أرسل «مالك» ، و«محمد بن عمران» إلى «بنى الحسن» وهم في الحبس ، يسألهم أن يدفعوا إليه «محمدًا وإبراهيم ابني عبد الله» ، فدخلوا عليهم ، وعبد الله أبوهما ، قائم يصلى ، فأبلغاهم الرسالة ، فقال أخو «عبد الله بن الحسن» ما قال ..؟ حتى فرغ هو من صلاته ، فأبلغاه الرسالة فقال : لا والله لا أرد عليكما حرفاً ، إن أحب أن يأذن لى فألقاه فليفعل . فانطلق الرسولان . فأبلغا «المنصور»^(١) ..

تلك وساطة لا نسمع فيها تعليقاً من معاصر ، لكننا نذكر أنها وساطة لتسليم والد ابنه ليفعل بهما «المنصور» ما يشاء ، وهذا الذي يشاؤه قد عرف من صنيعه في الرواية التي تقول : إن «بنى الحسن» هؤلاء قد ماتوا في سجن «المنصور» إذ طرحهم في بيت ، وطين عليهم حتى ماتوا ؛ ثم لا ننسى أنها وساطة في طلب تسليم «محمد بن عبد الله بن حسن» الذي أحبه الناس حباً عظيماً ، وكان فيه من الكمال ، وخصال الفضل ، ويشبه النبي صلى الله عليه وسلم ، في الخلق والخلق ، واسمه واسم أبيه ، حتى قيل إن خاتمه بين كتفيه ، وكان أهل المدينة يعدون فيه من الكمال ، ما لو جاز أن يبعث الله نبياً بعد محمد صلى الله عليه وسلم لكان هو^(٢) ، ومهما يكن في هذا القول من مبالغة محبة

(١) ابن الأثير : (الكمال) ١٩٤ / ٥ ط مصر سنة ١٣٠٣

(٢) ابن العباد الحنبلى - (شذرات الذهب) ١ / ٢١٣

فإننا لا ننسى أن « محمداً الشبه » هذا هو الذى سمعت قريباً أن « ابن هرمز » شيخ « مالك » قد خرج معه ، وهو شيخ محطم ، ما فيه شيء ، وقال لما سئل عن ذلك : يرانى جاهل فيقتدى بى !! وهكذا تجيب الأحداث عن سؤالنا السابق : إلى أى مدى تأثر « مالك » بشيخه « ابن هرمز » فى هذه الناحية !!!

تجيب الأحداث بما أشرنا إليه فيما سبق - ص ١٣٤ - ورأيت فيه إفتاء « مالك » الناس بالخروج مع « محمد الشبه » ، ولزومه هو بيته ، رغم قوله للمستفتين عما فى أعناقهم من بيعة « أبى جعفر » : إنما بايعتم مكرهين ، وليس على مكره يمين !!

وإذا كنت قد رأيت فيما مضى ، الإشارة إلى وساطته لحساب « المنصور » فقد رأيت هنا غير حادث من هذه الوساطة السياسية ، حتى لتستطيع بعد ذلك أن تقول : إن « مالكاً » لم يتأثر بخلق « ابن هرمز » السياسى ، كتأثره بخلقه العلمى . . ووجدت بعد ذلك كله ما يمكنك من النظر العميق إلى :

مالك فى الحياة السياسية : لتعرف من أمره فى هذا الميدان ، أشياء ، تكمل صورة حياته فى أمته ، فترى ميله السياسى ، وتشرف على سلوكه السياسى ، وتذكر صلة محنته المعروفة بالسياسة .

وفي الذي قدمنا من حياة « مالك الإنسان » ، ومزاجه ، وعاداته ، وأخلاقه .. و .. و .. ما يجعل القول عن مكانته في الحياة السياسية قولاً غير متظنن ، ولا متحكم ، بل قولاً يرتد إلى تحليل دقيق ، وتفسير صحيح ، ويقوم على أصل ثابت ، وأساس له من السلامة جهد الطاقة ، وفيما قدمنا من حديث عن البيئة السياسية العامة والخاصة - ص ١٣٠ ، ١٣٧ - ما هو إجمال للأصول ، وضبط للفكرة ، وأساس يقام عليه ما تتولاه بالتفصيل في حياة مالك بخاصة .. وتحدث أولاً عن :

مبدء السياسى : وهنا ينبغي الالتفات إلى أن رأى الموحّد عن هذا الميل ، والوصف الثابت المتسق له ، ليس مما يسهل الظفر به ، في حياة رجل أفنى من الأعوام تسعة عقود تقريباً ، منها نحو سبعين عاماً ، كان فيها قوة مؤثرة ، وعاملاً موجّهاً ، وعالمياً مشاركاً في الحياة العاملة ، وشهد انقلاباً سياسياً المظهر ، دينى الأساس ، لعله أعظم ما عرف تاريخ الإسلام من انقلاب ، في عمقه وعنفه ، وسعته وبعد أثره .. نعم ، فمثل هذا الذى اختلف به الزمن ، واختلفت عليه الأحداث ، وتغيرت الدول بأساليب حكمها الفردى التيقراطى ، ليس من اليسير أن تصل من أمره إلى ميل سياسى ثابت ، أو فكرة في ذلك واحدة ؛ وليس من اليسير على الدارس ، أن يظفر من ذلك بالمفهم الواضح ، والبين الجلى ، من خبر أو رواية ، بل لابد له من أن يمضى إلى ما وراء الظاهر المتبادر

ويستشف ما خلف الأقوال ، وما وراء الأفعال ، من مرام ومغاز ، مستعينا في ذلك بالأنانة الرزينة ، قدر اعتماده على الدقة الخبيرة بأهواء النفوس ، ومسارب المشاعر ، وخفايا المقاصد ، وغامض البواعث ، وهو ما نحاول أن نقوم به ، ونرجو أن نستطيع شيئاً فيه ، غير متهيبين مشقة العمل ، ولا ثقل التبعة ، ولا رهبة المخالفة - إن كانت - والله الحق هو المستعان على ما نرجو ونأمل ..

وقد رأينا في البيئة السياسية العامة - ص ١٣١ - ثلاثة تيارات متجاذبة ، ننظر إلى ميول « مالك » نحوها ، واحداً واحداً : فنرى أولاً ؛ صلته بحزب الأسرة الحاكمة ، وقد شهد الأسرتين : الأموية ، والعباسية ، فإذا كان من أمره مع كل واحدة منهما ؟ .

مالك والأموية : في الذي قدمنا من نظرة الأمويين إلى الحجاز - ص ٣٢٠ - ما يهيء للقول بأن « مالك » كان ذاميل سياشي هادئ للأمويين في الشام ، وإنما نصف ذلك الميل بالهدوء لأسباب مختلفة منها ما هو من جانب الأمويين أنفسهم ، كعدم نشاطهم في الانصال بالحجاز ، وعدم جدهم في إظهار السمات الديني ، والطابع اللاهوتي ، الذي أظهره العباسيون ، كما سبق ومنها ما هو من بيئة المدينة ، لما عرفنا من عدم نشاطها السياسي الكبير ،

وقلة عناية أهلها بنصرة فريق حزبي ، وإقبالهم على خاص شئونهم ، كما لفتنا إلى جملة ذلك في - ص ١٣٧ - ...

ومن الأسباب ما هو من جهة الشيخ ذاته ، وذلك غير سبب واحد ، فهو أولاً : في صدر حياته كان طالباً معنياً بالدرس والتلقى ، وليكن ذلك من سنة ٩٣ هـ إلى سنة ١١٣ مثلاً ؛ ثم فيما بعد ذلك حتى سنة ١٣٢ هـ كان كما عرفنا عن مزاجه وخلقه ، ميالاً للعزلة منطقياً على نفسه . . وكانت الأحداث السياسية في الحجاز لا تحفز كثيراً إلى النشاط السياسي الجاد ، من رجل له هذه الشخصية التي وصفناها . . وهي الشخصية التي سنقدر صفاتها دائماً ، كما تحدثنا عن مالك العالم ، في حياة أمته السياسية والاجتماعية لأنها من أقوى الأسباب في تصرفاته .

من أجل ذلك وما يشبهه ، نستطيع القول ، بأن « مالك » ميلا سياسياً للأمويين بالشام ، ليس قوياً ولا حاداً . ثم لا ننسى أن فيما قدمنا ، وفيما سنذكر بعد أشياء قد تؤثر على تقديرنا هذا الميل ، ووصفنا إياه بالهدوء .

ففيما قدمنا ما قد يؤذن بالنفور من الأمويين ، كإتيان « مالك » شيخه « ابن هرمز » ، فيغلق الباب ويرخي الست ويذكر أول هذه الأمة ، ثم يبكي حتى تخضل لحيته - ص ٧٨ - وترجيحنا أن ذلك كان في عهد الأمويين - ص ٣٣٥ - بإطلاع شيخه إياه ، على سره السيامي ، في البكاء من الحياة عهد الأموية ، قد يؤذن بنفرة مالك منهم - لكنك قرأت قريباً أن « مالكا »

لم يتأثر بخلق شيخه « ابن هرmez » السياسى والاجتماعى، كتأثره بخلقه الفردى والعلمى مثلاً - ثم فى أشياخه الآخرين ، من كان يأنس إلى خلفاء الأمويين وبلى الشئون الخاصة والعامة لهم ، ويأخذ الكثير من جوائزهم ، كابن شهاب - ص ٨٦ - وقد يكون « مالك » أشد تأثراً به فى هذا .

وفى ما سنذكر بعد ، من رأى الشيخ فى « على » - رضه - وعدم تفضيله إياه و . : و - الخ ، ما قد تنكر معه وصف أموية « مالك » بالهدوء ؛ لأن الازورار عن « على » آية عثمانية أموية ، واضحة . . . لكننا أمسكنا هنا عن المضى إلى بعيد فى الاستنباط ، من رأى « مالك » عن « على » لأننا وجدنا أن هذا رأى - فيما نرجح - مما لا يقطع بصدوره منه ، فى عهد الأمويين بالشام ؛ إذ أن رواته الذين صدر باسمهم ، ليس فيهم من كان ذا شأن أو وجود علمى فى عهد الأمويين - حتى سنة ١٣١ هـ - ، وهم يحدثون بأنهم كانوا جلوساً إلى « مالك » فسئل عن كذا وكذا من تفضيل الصحابة ، وقال ما قال عن « على » . . . وهم الذين يبدأ الخبر من عندهم . وهم أصحاب « الشيخ » فالأقرب أنهم هم أول من سمع ذلك منه ، ثم تنظر فى أسمائهم فترى منهم « أشهب » . وإنما ولد سنة ١٤٠ هـ أى بعد سقوط الأموية ببضعة أعوام كما ترى منهم - « أبا مصعب مطرف بن عبد الله » ابن أخت « مالك » نفسه ، وأقصى ما يمكن فى مولده ، أن يكون سنة ١٣١ هـ^(١) أى أنه كان رضيعاً يوم سقطت

(١) ابن فرحون : (الديباج) ص ٣٤٦ ط مصر

دولة الأمويين ، ثم منهم « ابن القاسم » وقد ولد سنة ١٢٨ هـ ، أى كان ابن ثلاث سنين وأشهر ، عند ذهاب ربح القوم ؛ وأخيراً من رواة رأى « مالك » فى « على » ، « ابن وهب » وقد ولد سنة ١٢٥ هـ ، أى كان ابن ست سنين وشئ ، يوم دالت تلك الدولة ؛ وهى سن ربما كان معها تلقى ، لكنه تلقى فى عهد قد آذن بزوال تلك الدولة ، فما ينشط « مالك » للاهتمام بعلمانيته .

ومن هنا لم نرى رأى « مالك » عن « على » - كما سنورده ونبحثه بعد - كبير دلالة على ميله المتطرف للأموية بالشرق ، فأرسلنا الحكم بهذا الميل هادئاً مكتفين بهذا الوصف ، أثراً للطاعة ، والاتصال بالأمير فى المدينة ، وما إلى ذلك مما وصفنا من أسباب ، حتى يصل إلينا ما يثبت شيئاً أكثر منه .

على أنا حين نقول ذلك عن أموية الشرق ، لا ننسى أن الأحداث العاصفة التى طاحت بعرشهم هناك ، ودفعت بقيتهم إلى الغرب . كانت أحداثاً تذكرنا بمعنى نفسى ، يتصل بميول الأفراد والجاهير ، نحو الحكماء الذين تتغير بهم الأيام ، مثل هذا التغير العنيف ؛ فإنك لا تلبث أن تراهم ، وقد بدلوا بالسخط عليهم رثاء لهم ، ما يطول الوقت به حتى يصير عطفاً وميلاً ؛ . . وقد شهدتُ هذا جلياً ، فى عاطفة الناس نحو أحد حكام هذا العصر ، إذ كان موضع القول والرأى حين كان قائماً بالأمر فيهم ، فلما بدلت حاله غير الحال ، بفعل الحرب الكبرى ، ما لبث الناس أن حنوا عليه . . ثم إذا هم يتمثلون

فيه المنقذ الخُلص ، وتنطلق نبوءات مُنجمهم بذلك ، وتتجاوب أغانيهم به إشارةً وعبارةً .. أقول هذا من شأن تلك الظاهرة النفسية ، تمهيداً للنظر فيما عسى أن يكون قد وقع من ذلك ، حين عرّض هذا الانقلاب العباسي ، أولئك الأمويين ، لما يثير الرثاء والإشفاق ، فالمعطف والميل . . . ولقد عسف العباسيون بهم أحياء وأمواتاً عسفاً مسرفاً ، لو أنك قد احتسبت ما نال أحياءهم منه ، مما قد يغتفر للحرب وطبيعتها الحقاء ، فإنك لن تغتفر نبش الموتى منهم ، بعد الظفر بدولتهم ، وتتبع بقايا رممهم في المقابر ، فحين يوجد « هشام بن عبد الملك » صحيحاً ، لم يبل منه إلا أرنبه أنفه ، تستخرج رمته وتضرب بالسياط ، ثم تصلب ، وبعدها تحرق ، ثم تذرّى في الريح^(١) . . . !! ومثل هذا الفعل كاف لإثارة العطف على أولئك المحاربين أمواتاً . . . وهو ما لا نستبعد أن شيئاً منه قد خالَج نفس الإمام « مالك » إذ ذاك .

وإنما نقول هذا لنمهد به لما حدثت عنه الرواية تحديثاً صريحاً ، من ميله للأُموية بالأندلس ميلاً واضحاً ، تكرر القول عنه ، وتأكد ؛ وقد سمعت قبلُ — ص ٢٠٠ — أنه سأل عن سيرة « عبد الرحمن الداخل » ، فقيل له : إنه يأكل خبز الشعير ، ويلبس الصوف ، ويجاهد في سبيل الله ، وعُددت مناقبه ، فقال الشيخ : ليت أن الله يزين حرمنا بمثله . . . ولا تقدّر دلالة هذا القول منه على ميله للأُمويين ، ومقدار قوته ، إلا

(١) ابن الأثير : (الكمال) ٥ / ١٦١ ط مصر .

إذا عرفت نظر العباسيين أصحاب السلطان إلى هذا «الداخل الأموي»، وتقديرهم له، بل قل رهبتهم إياه، وما يحسبون من حسابه؛ فهو الذي كان «المنصور» يعدله بنفسه، ويكثر ذكره؛ ويرى المؤرخون بينهما موافقة في الرجولية، والاستيلاء، والصراحة والاجترأ على الكبائر، والقساوة. وهو الذي كان «المنصور» نفسه يلقبه صقر قریش؛ وهو الذي عجزت وسائل مقاومة «المنصور» له، فقال: ما هذا إلا شيطان، الحمد لله الذي جعل بيننا وبينه بحراً^(١). فالذي يجهر بتمنى حكم «الداخل» في الحجاز، أيام أولئك العباسيين، لا يصدر منه ذلك إلا عن شعور لا تنكر قوته. . على أن الرواية لا تقف بالأمر عند «الداخل» من الأمويين، بل تعيد الخبر مع ابنه «هشام»، الذي ولي الأمر بعده - ١٧٢ : ١٨٠ هـ - إذ وُصف «مالك» فقال: نسأل الله أن يزين موسماً بمثل هذا^(٢) وكان «هشام» يتشبه «بعمربن عبد العزيز». . وسواء أكانت هناك حادثتان، أم هي واحدة تنسب تارة «لعبد الرحمن الداخل» وطوراً «لهشام» ابنه، فإن ذلك مظهر واضح لتأكد هذا الخبر المروى، عن ميل «مالك» - غير الضعيف - لأموي الأندلس وهو ميل تجاوب مع عمل أسرائهم أنفسهم، إذ تعصبوا لعلم «مالك» تعصباً قوياً حين جاء الراحلون من الأندلسيين بعلمه إلى قومهم - ولا يبعد تشجيع هذا الارتحال من الأمراء أنفسهم - وأبأنوا للناس من فضله، واقتداء الأمة به، كما تقول الرواية، فعرف حقه

(١) المقرئ: (نفع الطيب) ١ / ١٥٥، ١٥٦ ط الأزهرية سنة ١٣٠٢ هـ

(٢) - المصدر السابق: ١ / ١٥٨

ودرس مذهبه ، إلى أن أخذ أمير المؤمنين إذ ذاك « هشام بن عبد الرحمن ابن معاوية » الناس جميعاً ، بالتزام مذهب « مالك » ، وصير القضاء والفتيا عليه ، وذلك في عشرة السبعين ومائة^(١) ! من الهجرة ؛ في حياة « مالك » - رضه - فالزم الناس بالأندلس يومئذ ، هذا المذهب ، وحموه بالسيف ، من غيره جملة ؛ وأدخل بها قوم من الرحالين والغرباء ، شيئاً من مذهب « الشافعي » وأبي « حنيفة » و « داود » ، فلم يمكنوا من نشره ، فمات بموتهم ، على اختلاف أزمانهم ، إلا من تدبّر به في نفسه ، ممن لا يؤبه لقوله^(١) ..

وهكذا تجدد الدلالة القوية ، في صنيع الأمويين أنفسهم ، على تقدير قوة ميل « الإمام » لهم ، إذ يجعلون فقهه ، هو القانون الرسمي لدولتهم ، ولا محل لأن تظن أنهم في ذلك الصنيع ، يحارون ميلاً للجمهور نحو هذا الفقه ، أو تقديرأ شعبياً له ، يدل على انتشار كان أسبق من صنيعهم ، فجاء عملهم بعده تقريراً لأمر واقع ! ! كلا . . فقد قرأت في نص الرواية نفسها ، أنهم حووا هذا الإلزام بالسيف ، وأماتوا ما عداه ، من شافعي ، وحنفي ، وظاهري ، ولم يمكنوا من حمله من نشره ؛ بعد ما أماتوا علم « الأوزاعي » ، الذي كان إلى الأندلس أسبق من فقه « مالك » ؛ ويؤيد ذلك أنهم كما حموه إرهاباً بالسيف ، على

(١) عباس: المدارك ١/٤ و (خ) . وفي قوله عشرة السبعين ومائة نظر ، لأن « هشاماً » - كما رأيت - حكم من ١٧٢ - ١٨٠ هـ - أي في عشرة الثمانين !!

ما سمعت - حتمه الظروف ، التي استجابوا لها وأعانوها ، ترغيباً بالمال ؛ إذ كان « يحيى بن يحيى » مكيناً عندهم ، مقبول القول في القضاة وكان لا يلى قاض ، في أقطار الأندلس ، إلا بمشورته واختياره ، ولا يشير إلا بأصحابه ، ومن كان على مذهبه ؛ وتقول الرواية القديمة بلسانها وهى مالكية : والناس سراع إلى الدنيا ، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به ^(١) ...

ومن كل ما مضى ، تقدر أن « الشيخ » قوى الميل إلى الأموية بالأندلس ، قوة يحدث بها صنيع هذه الأموية نحو فقهاء ، وتقديرها إياه ، تقدير من يعرف أساليب الدعاوة ، وطرائقها ، منذ كانت للناس سياسة ، وفيهم سياسيون . . كما وجدت قوة هذا الميل في جهر « مالك » نفسه ، بالرضا عن « الداخل » قريع « المنصور » ، وخصمه العنيد ، بل مصارعه ، الذى ترك « المنصور » له الميدان ، وقال : ما هو إلا شيطان . .

وفى الذى قدمنا من الظاهرة النفسية نحو المضطهدين ، ما يجعل قدم ميل « مالك » للأموية ، أمراً غير بعيد ؛ وأنه ميل لم يتأخر إلى أواخر عهد « الداخل » أو عهد ابنه « هشام » ، الذى يقارن عهد « الرشيد » بالشرق ، بل هو - فيما نرى من غير بعد - قديم أصيل ، بقدر ما رأيت قوياً ، مجاباً منهم ، ومؤيداً تأييداً فعالاً . . بالترهيب والترغيب . . وكذلك تستطيع أن تقول : إن « مالكا » عاش بميل هادئ للأموية ، الذين نضج في حكمهم

(١) المقرئ : (نفع الطيب) ١ / ٣٢٨ ط الأزهرية .

وعهدهم ، ثم نما هذا الميل واشتد ، واستجاب له الأمويون بالغرب ، وقابلوه بمثله .. وعلى هذا الأساس يفهم تصرف « مالك » في الحياة العملية ، وتقلبه في الجو السياسي ، على ما سنبينه في حينه ، عند ما نتحدث بعد عن سلوكه السياسي .. والآن ننظر فيما بين :

« مالك والعباسية » : كان الانقلاب العظيم ، بجهد هاشمي ، علوي

عباسي ، وآل الأمر بأخزة ، إلى بني العباس ، وبويعوا بالخلافة ففسقوا بالأقدمين أحياء وأمواتاً - كما رأيت بعض ذلك - فلم يكن ينتظر من « مالك » إلا بيعة وطاعة ، وما يتوقع غير هذا ، من رجل يقول الأقدمون أنفسهم في وصفه : كان من أشد الناس مداراة للناس ، على ما سمعنا - ص ٢٨٨ - ومضى « الشيخ » في هذا المضمار ، فأخذ جوائز خلفائهم ، وتعاون مع أمرائهم بالمدينة ، ولقي من جاءها من خلفائهم ؛ وغشى مجالسهم ، على نحو ما سمعنا قريباً - ص ٣٢٢ - . فرأيناه يلقى « المهدي » خارج المدينة مرحباً ؛ ويكرهه ، ويكره له عامة أصحابه أن يتأخر عن إجابة طلبهم منه الحضور إليهم ، إذ يرفض ذلك أول الأمر ، ثم ما يلبث أن يسرع إلى الإجابة فيحضر ، وذلك إذ قدم « الرشيد » المدينة ، فوجه إليه البرمكي ، فقال له : احمل إلى الكتاب الذي صنعتَه حتى أسمعه منك . فوجد من ذلك « مالك » واغتم ، وقال للبرمكي : أقره السلام ، وقل له : العلم يزار ولا يزور ، إن العلم يؤتى ولا يأتي . فرجع البرمكي إلى « هرون » فأخبره بذلك فغضب ؛ وأشار عامة أصحاب « مالك »

أن يأتي « هرون » ؛ وقال البرمكي « للرشيد » يبلغ أهل العراق أنك وجهت إلى « مالك » لخالفك ! اعزم عليه حتى يأتيك ؛ فإذا « بمالك » قد دخل عليه وسلم ، وليس معه كتاب ؛ فقال له « هرون » في ذلك ؛ فوعظه بوجوب إكرام علم ابن عمه ، وأطال في ذلك ، وبكى « الرشيد » .. الخ^(١) .

هذه وما إليها من مرويات ، تحدث عن حرص الشيخ على طاعة أولى الأمر ، ولكنها ليست تحدث عن ميل ودي خاص ، نحو هؤلاء العباسيين ؛ بل هي طاعة ، قد تجس أنها غير مطمئنة ، بما سمعت من وجد واغتمام ، وذهاب بمد ذلك ؛ وأنت على ذكر من ميله الأموى ، وتمنيه ودعائه ، ففى فى أقصى أمرها ، طاعة مسالمة ، عرفت وعرف مثلها ، فى تصرف « الشيخ » ، على ما أسلفنا فى خلقه ؛ وعلى ضوءها تستطيع أن تفهم ، ما ينجيك فى سلوكه السياسى ، حين نعرض له ..

وإذ فرغنا من الحديث عن ميل « مالك » ؛ نحو حزبى الأسرتين الحاكمتين ؛ اللتين عاش فى حكمهما ، فقد بقى أن ننظر فى ميله إلى الحزب الثانى من الأحزاب ، التى أشرنا إليها فى البيئة السياسية ، فتحدث عن :

مالك والعلوية : وهم - كما تعرف - خصوم الأسرة الحاكمة فى الدولتين ؛ لقوا من الأموية ما لقوا طوال عهدها ، وكانت مقاتلهم مآسى التاريخ الإسلامى الدامية ، فكانوا هم وأبناء عمومتهم من العباسيين ، إلبا على خصومهم العثمانيين

(١) المدارك ١ / ٢٥ و (خ)

الروانيين ، حتى أدال الله من الأموية ، فلم تصر الدولة إلى الطالبين ، بل بويج بنو العباس ، وتصدى أولئك لعداوتهم منذ أول الأمر ، فكانت مقاتلتهم في ذلك العهد أيضاً أروع أسى وأعظم إثارة .

والمدينة وطن « مالك » ، هي دار القوم ، فركزه بذلك دقيق حرج ، يشق عليه معه ، أن يظفر بما عرف عنه من مداراة الناس ، والسلامة من آفاتهم . . فقلوبهم مع أولئك المضطهدين المطاردين ، الذين يدفعون بين الغينة والغينة شهيداً جديداً ، يخرج إلى الحرب والصلب من مخابي* الحرب ، وسراذيب التستر ، فتمفو القلوب له في المشرق والمغرب ، ويهب لنصرته من يهب ، وهو يرى يومه ، من أيام الإسلام الأولى وغزواته الكبرى - انظر ص ١٣٤ - فهم في نظر هذه الجموع ، التي عرفنا لون الحكومة التي تقودها ، يُعدّون أنصار العدل ، والدعاة إلى الحق ، وفي الدعوة إليهم والنصرة لهم ، يتنفس كل مظلوم ، ويأمل كل طامع . . فالجو حول « مالك » ، ولا سيما في الحجاز - وليست من قاعدة السلطان بمقال - إنما هو جو يتنفس العطف المشجع ، لهؤلاء العلويين ، كما أن السلطان حوله ، يرقب بعين ساهرة ، ويتسمع بأذن واعية ، كل ما يمكن أن يفعل أولئك الناس أو يقولوا ، بل كل ما يهتمون به ، وما يهتمسون ، فيعرف السر والنجوى . . فأين كان يتجه « مالك » ؟ ثم ماذا كان يفعل ؟ . .

فأما انجاء «مالك» ، فقد يهديننا إليه ، ما يشاع عن عصره وما قبله ، من غلبة هذا الميل إلى العلويين ، ووجود الشيعة الأولى ، التي تقول بتفضيل أهل بيت النبوة ، من غير تنقص لذي فضل من غيرهم^(١) . . وهو الميل والتفضيل الذي أعتقد أنه جعل بعض مؤرخي الفقه ، يطلقون القول بالنزوع الشيعي في الفقهاء وأنه : على العموم ، يلحظ المؤرخ ، أن الفقهاء في هذه الأوقات كانوا ينزعون نزعة شيعية ، « فمالك » كان يفتي من سألته بالقيام مع « محمد بن عبد الله » النفس الزكية ، على المنصور أبي الدوائيق ، وقد روى أن « أبا جعفر المنصور » ، منعه من رواية الحديث ، في طلاق المسكره ، ثم دس عليه من يسأله ، فروى على ملأ من الناس « ليس على مستكره طلاق » فضر به بالسياط ولم يترك رواية الحديث .. و « الشافعي » كان يدعو « ليحيى ابن عبد الله بن الحسن » الإمام ، في زمن « هرون الرشيد » .. و « أبو حنيفة » كانت له صلة وهوى ، مع « زيد بن علي » .. و « محمد بن الحسن » ألف كتابه في [السير] على نمط كتاب [السير] « محمد بن عبد الله بن الحسن » النفس الزكية ؛ إلى غير ذلك ، مما يدل على تأثيرهم بأهل البيت ، من الناحية السياسية والعلمية^(٢) .

فهل كان «مالك» يتجه نحو هذه الشيعة الأولى ؟ . وهل يدخل

(١) ابن خلكان : (وفيات الأعيان) ٢ / ٢٩٩ ط بولاق

(٢) نقل ذلك الشيخ علي عبد القادر في كتاب [نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي] ط

« مالك » في هذا العموم من أمر الفقهاء ، وينزع نزعة شيعية ، كما قدم اسمه في ذلك ، وحسبت له فيه أفعال ؟ .. ذلك ما تؤثر ألا نجيب عنه ، إلا بعد النظر فيما أشرنا إليه قريباً ، من رأى « مالك » في « على » ، لنجد موقع هذا الرأى ، من تلك الدعوى العامة ، في نزوع الفقهاء نزعة شيعية ، ولو كان هذا النزوع من الشيعة الأولى ، التي أشار القدماء إليها ، وسمعت قولهم قريباً ، فكان تشيعاً غير متطرف ، ولا منكر فضل الصحابة الآخرين ...

والرواية تحدثنا من غير طريق ، أن الشيخ يُسأل عن أفضل الناس ، أو من خير الناس ، بعد رسول الله - ص - ؟ . فما يتردد في كل مرة ، عن ذكر « أبى بكر » ، ثم « عمر » ؛ لكنه في بعض المرات يمسك بعد « عمر » حتى يقول له السائل : إني امرؤ أقتدى بك في ديني ، فيقول بعد هذه : « عثمان ^(١) » .. وأحياناً يَمْضِي فيقول بعد « عمر » : الخليفة المقتول ظالماً « عثمان » . أو يقول : « عثمان » ، دون ذكر الخلافة والقتل ؛ وكان السائل مرة علويًا ، فلما ذكر له فضل عثمان على هذا الترتيب ، قال العلوي : والله لا أجالسك أبداً ، فقال له « مالك » : فإلخيار لك ^(٢) ؛ فهو في « أبى بكر »

(١) عباس : (المدارك) ١ / ٢٨ ط (خ)

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٨ و ، ط (خ)

و « عمر » لا شك عنده أنهما أفضل من غيرهما ، كما قال هذا بلفظه في بعض الإجابات وبين وجهه ^(١) ؛ وهو في « عثمان » يمسك حيناً ، حتى يسأل بتأكيده فيقول ؛ ويمدّه حيناً بعد « عمر » .. وأما في « علي » فهو يمسك دائماً ، عن ذكره في الراشدين ، تارة يقول : ما أدركت أحداً إلا وهو يرى السكف بين « عثمان » و « علي » ، وطوراً يقول بعد « عثمان » ، هنا وقف الناس ؛ أو نتم استوى الناس ؛ وقد يعمل عدم ذكر « علي » فيهم فيقول : وليس من طلب الأمر كمن لم يطلبه ^(٢) .. وكل هذا مع تقرير الرواية : أن العلويين كانوا لا يغفلون عن مجلسه ؛ ومع أن السائل يكون علويًا ويغضب لعدم تفضيله « علياً » ، فلا يهتم لذلك ، ويقول له إذا هدده بعدم مجالسته أبداً : فالتحيار لك ، علي ما سمعت آنفاً .. كل هذا يدل على أنه مصمم على عدم تفضيل « علي » فيما تورد الرواية .. ولسنا بحيث نفرض له في ذلك وجهاً من الرأي لا نعرفه ، كما يفعل أصحاب التقليد الجامد ، في أقوال الأئمة ؛ ولا نحن بحيث نحدد مسئوليته القليلة أو الكثيرة ، عن هذا الرأي في « علي » ، لأن عملنا ليس إلا رصد هذه الظاهرة ، ودالاتها على ميل صاحبنا الحزبي ، كشفاً لبواعث سلوكه السياسي ، وتفسيراً لأحداث حياته الخاصة .

وفي هذا الجانب نقول : إن صنيع « مالك » لا يجعلنا نعهده من هذه

(١ ، ٢) المصدر السابق ١ / ٢٨ و ، ط (خ) .

الشيعة الأولى ، التي تفضل أهل بيت النبوة من غير تنقص لغيرهم على ما قيل ؛ كما لا نعهده في الفقهاء الذين كانوا لهذا العصر ، ينزعون نزعة شيعية ، كما يقول بعض مؤرخي الفقه اليوم ، ويعتمدون على اتجاه للأقدمين إلى مثل هذا . . . نعم لا نرى - مع هذا الموقف له من « على » - مظهراً للنزعة الشيعية ، ولا يكفي عندنا للقول بذلك ، ما عُدَّ له ، من إفتاء بالخروج ، مع النفس الزكية ، أو رواية حديث : « ليس على مستكره طلاق » ، لأن لهذه وأمثالها لدينا تفسيراً عملياً ، نتقدم به في الحديث عن سلوكه السياسي ، وصلة محنته بالسياسة ، عندما نعرض لذلك قريباً ، وبحسبنا هنا أن نقرر أن هذه تصرفات فعلية أو قولية ، دفعت إليها شخصيته العملية ، وقد عرفنا من أمر مزاجه وخلقه ما لا يبقى معه لمثل هذه التصرفات دليل على نزعة شيعية معتدلة أو غير معتدلة ؛ وسيأتيك بيان هذا الإجمال بعد ..

وإلى هنا عرفنا أن اتجاه « مالك » ، ليس علويًا في شيء ما ، وليس له ميل سياسي ، نحو هذا الحزب المعارض المتطرف في عهد الدولتين جميعاً . . . وسترى بعد كيف يحقق سلوكه السياسي ذلك ، ويتم به تفسيره . . . هذا هو اتجاه مالك من حيث العلوية ، شيعية متطرفة أو معتدلة . . . وأما ماذا كان يفعل فسنعرض له في الحديث عن سلوكه السياسي .

وبقى بعد هذا أن نعرف ميل « مالك » ، إلى الحزب الثالث ، من

الأحزاب السياسية ، التي تصور مجمل النشاط السياسي في ذلك العهد ،
فتحدث عن :

مالك والخوارج : وهو الذي عرفنا ميله إلى العزلة والانفراد ، وسمعنا أنه
أشد الناس مداراة للناس وأنه يعد ركوب البحر والخليل ثلثي أهوال الدنيا ؛
وعرفنا ما يشبه ذلك من عناصر شخصيته ؛ كما رأيناه صاحب طاعة لأولى الأمر
في الدولتين ، مؤثرا للزوم الجماعة ، داخلا على الخلفاء ، يرى لزوم ذلك على العالم ، آخذا
جوائزهم ، بل ساعياً إلى لقاءهم على أميال من المدينة . . وما إلى ذلك من
خلقه العملي ؛ ثم هو الذي يفضل « عثمان » الخليفة المقتول ظلماً ، ويميل بخاصة
إلى أموية المغرب ذلك الميل . . وكل أولئك بل بعضه ، كاف لإبداء الرأي
— لو وقفت المسألة عند الرأي — بأن « مالكا » بعيد عن أن يكون له ميل
إلى هؤلاء الخوارج ، الذين يجمعهم على افتراق مذاهبهم ، إكفار « على »
و « عثمان » ، والحكمين ، وأصحاب الجمل ، وكل من رضى تحكيم الحكمين ؛
والإكفار بارتكاب الذنوب ؛ ووجوب الخروج على الإمام الجائر ^(١) . .

وهذه الأخيرة وحدها تلفت نظر القارىء إلى صاحبنا ، الذي هو أفزع الناس
من السياط ؛ والذي ستمتع له في السلوك السياسي رأياً واضحاً ، في ترك الخروج على
الإمام الجائر ! . . فلا موضع لشيء من ترديد الفروض ، وتشقيق القول ، في

(١) البغدادى : (الفرق بين الفرق) ص ٥٥

أن يكون لصاحبنا ميل خفى ، أو سرى لشيء من أمر هؤلاء الخوارج ؛ إذ لم نجد - فيما وصلت إليه اليد - شيئاً من الشاهد على هذا الميل ، إن لم نقل ؛ إنا وجدنا الشاهد على ضد هذا الميل ..

وإلى هنا من الحديث عن ميل صاحبنا السياسى أو فينا بمارجوننا - ص ١٣٢ - من أن يوافق الباحث إلى تحديد موقف الشيخ ، من أمهات الاتجاهات السياسية فى عصره ، وبيننا موقفه المعين ، من كل اتجاه منها ؛ فكانت جملة الأمر فى ذلك : أنه مال للأمويين بالمشرق ميلاً هادئاً ، ثم لم يلبث أن قوى ميله إلى أبنائهم فى الغرب . وأنه آثر طاعة العباسيين ، طاعة نازعها هذا الميل الأموى ، المعجب المتمنى ، الداعى لهم . وأنه نفر من العلوية نفوراً ، لعلنا نستطيع القول بأنه نفور دائم ، رغم ظواهر سطحية نعرض لتفسيرها فى سلوكه ؛ كما أنه بعد عن الخوارج بعداً مطلقاً ، كانت شخصيته تؤذن به إيذاناً واضحاً . وبهذا قوى أماننا الأساس الذى نقيم عليه القول الدقيق فى :

سلوك مالك السياسى : وهو القول الذى نفسر به - فى اطمئنان - أقوال

الشيخ وأفعاله : من آراء خاصة بهذه الشئون ، وفتاوى عامة فيها ، وأعمال فى خاصة نفسه ، مما يتصل بهذه السياسة ، وأنواع نشاطه الفردى فيما يرى الناس ثم نشاطه الاجتماعى ، فيما يتعلق بحياة قومه ، أفراد وجماعات وهيئات وسلطات . مطمئنين إلى أن تفسيرنا هذا راجع دائماً ، إلى أصل من مزاجه ،

وعاداته ، وخلق ، وميله النفسى ، وعطفه القلبى ، وتكوينه الثقافى ، كما تبينناه بالدرس الممكن قبل الآن . مقدرين أثر ذلك فى شخصيته العامة ، من حيث هو موجه معلم ، ومدبر مشرع . . الخ .

وقد اختلفت به الأحوال ، وتطاولت الأعصار ، حتى وقع منه ، أو فى الأدق ، وقع لنا عنه ، ما يتداخل ويتخالف فلا يتبادر تفسيره ؛ وهذا هو الذى نؤثره بالحديث ، وتبؤلاه بالبيان . . أما ما يتسق من سلوكه مع وقته ، ويسير العهد الذى يروى فيه ، فأتت فى غنى عن بيانه .

وسنبداً من هذه المشتجرات المشبهة ، بما يتصل بالأعصر والدولات ، والأحزاب والهيئات ، على نسق زمنها وترتيب تفاولنا لها آنفاً : الأموى منها ثم العباسى ، والعلوى . .

فأمرية الرهادنة فى عصرهم بالشام ، يؤازرها انحراف منه عن « على » ،
كما سمعت رأيه فى تفضيله ، ويؤيدها تفضيل منه « لعثمان » ووضعه بعد « عمر »
فى رواية كما سمعنا ، لكن يلفتك فى هذا التفضيل ، أنه — كما فى الرواية —
لا يسرع إليه إسراعه إلى تفضيل « أبى بكر » و « عمر » بل يمسك حيناً
حتى يسأل ، ولا يجهر بها مباشرة ، جهره بعدم تفضيل « على » ؛ وهذا
ما يجعلنا نميل إلى أن حادثة هذا السؤال قد كانت بعد سقوط الأموية الشرقية

ولا سيما بعد الذى محصناه من شأن رواة هذه الرواية الذين تصدر بأسمائهم ،
وأنهم لم يكن فيهم ذو شأن فى العصر الأموى - ص ٣٤٣ -

وفى كل حال فإن هذا التفضيل لا يمر سهلاً على العباسيين وبخاصة
حين تقدر عاطفته ، نحو أموى الأندلس - على ما قدمنا - ؛ وليس هناك
ما يهون وقعه بعض الشيء ، إلا موقفه من « على » على النحو الذى جلونه
لك . . على أنها فى أكبر الظن لم تكن على المنصور بخاصة ، على ما سنرى .
والحديث عن أموية « مالك » يتصل بحديث سفرجل « معاوية » ،
الذى تقدم القول عنه - ص ٣٢٨ - . ولا نعرض لما قيل فى توهين هذا الحديث
وإضعافه ، فهذه ليست مسائلنا هنا ، وإنما يعيننا تحديث « مالك » به حينئذ
نهى عنه من الرشيد ، واندفاعه إلى إلقائه على ما مر - ص ٣٢٩ - ومعنى هذا
السلوك سياسياً .

وقدر أن هذا التصرف ، مادام فى عهد الرشيد ، فقد كان بعد أن استوسق
أمر الأموية بالأندلس ، وربما كان بعد الذى عرف من رأى « مالك » فيهم
وتمنيه تزيين الحرم المذى بعدل رجلهم ، أو لعله كان بعد ما حمت الأموية مذهبه فى
الأندلس بالسيف ، وأغرت عليه بالمال ، على ما تقدم - ص ٣٤٧ وما بعدها - ؛
وصاحبنا فى مزاجه الحاد ، خلى إزاء هذا بأن يندفع ، فلا يحترم النهى عن
التحديث ؛ ويأبى كتمان العلم ، ولا يبرح مكانه فى العرصة - كما قال - حتى

يحدث به - على ما يروى

وإذا ما ذكرت أن هذا الحادث ، إنما كان بعد محنته السياسية لعهد المنصور ، شعرت بما يبرر هذا الغضب ، ويميز هذا الاندفاع ، فإنه العلم وأمانته ، ثم هي الحياة وواقعها مع ذلك ، فالأموية تكرمه وتجله ، وتحتضن علمه ، وهؤلاء لا يفعلون من ذلك الشيء الكثير ، فليهم - رغم مجاملتهم له أحياناً - مذهبهم الفقهي الحنفي ، ينشرونه ويقرّبون رجاله ، ويلقونه بهم ، كما سمعت في حديث أبي يوسف وصحبه « الرشيد » ، في حجه ، ومناظرته « مالكاً » بحضرته . . . ، فذلك وما إليه ، مما نميز به ، تفسير هذا الصنيع سياسياً ، من « مالك » بأنه اندفاع ، تحض عليه عاطفته نحو الأمويين . . . ولك في الأمر ما ترى . .

وأمويته هذه ، التي جنحنا إلى تبكيها وقوتها ، منذ سقوط دولتهم ، واعتساف الدولة الجديدة بأحيائهم وأمواتهم - ص ٣٤٥ - نزعة ليست سهلة النفس في الحجاز ، مع الازورار عن « علي » هذا الازورار ؛ ومع تقدير أن العلويين لم يكونوا يغفلون عن مجلس « مالك » - ص ٣٥٤ - ، وهم كما تعلم ، إنما يجدون في الحجاز متنفسهم ، ببعده عن مركز الدولة ، وكونه دار قومهم ، ومهد آبائهم ؛ فالشيخ مخرج بين هذا الميل ، وهاتيك الظروف ، في معاملة العلويين بالحجاز ، والرواية تحدثنا عن سلوكه المخرج ، حين تصف مجلس

درسه ، وكيف كان يأذن للناس ، وعلى أى نظام كان يقع ذلك ، فيكون مما تقول فى هذا الشأن : « إن إذنه لطلبتة .. رفع ستر ، فى اسطوانة ، فيدخل عليه ، وهو قاعد ، قد مَّيل رأسه ، حتى إذا أخذ الناس مجالسهم رفع رأسه ، فقال : السلام عليكم ؛ فحسبت - أى الراوى - أنه كان يفعل ذلك ، لئلا يقرب بعض الناس على بعض ، من العلوية أو العثمانية أو غيرهم ، فيعتقد عليه ذلك ^(١) » ... فهو بهذا التصرف يخرج من اللائمة !! وهذا - فى غير بعد - صدى لما قالوا عنه من أنه : أشد الناس مداراة للناس .

ذلك هو سلوكه السياسى ، الذى أثرت فيه أمويته وعارضت العلوية حيناً ، والعباسية حيناً ، فكان التفسير فى كل ذلك ، مبنياً على المعروف من مزاجه وخلقه .

وأما العباسية وإشاره طاعنها ، إذ الأمر أمرها ، فذلك سلوك عملى ، لا مندوحة عنه لمن له مثل طبيعته ، وقد كانت - على ما نشعر - طاعة على دخلة أموية ..

وهى - على كل حال - قادرة ، على أن تفسر لنا شيئاً من سلوكه ، كرايه فى تفضيل الصحابة ، وما هو من ذلك بسبيل ، فنحن نرى فى هذا التفضيل ، اتجاه الميل السياسى كما رأيت قريباً .

(١) عياض : (المدارك) ١ / ٢٤ و (خ)

وإباء « مالك » المصر ، على عدم تفضيل « علي » ورأيه غير المستقر
 في تفضيل « عثمان » ، يتكاملان بآراء أخرى له في التفضيل ، ينثرها مؤرخوه ،
 في ثنايا أخباره ؛ فقد رووا أنه قال : إمام الناس عندي ، بعد عمر بن الخطاب ،
 رضى الله عنه « زيد بن ثابت » ، وإمام الناس بعد « زيد بن ثابت » ،
 « عبد الله بن عمر »^(١) . . . وتتذكر مع هذا أن « زيد بن ثابت » يوم مات ،
 قال عنه « أبو هريرة » : اليوم مات حبر هذه الأمة ، وعسى الله أن يجعل في
 « ابن عباس » منه خلفا . . « وابن عباس » قد كان من خواص تلاميذ
 « زيد بن ثابت » ، حتى ذهب « زيد » ليركب يوما ، فأمسك
 « ابن عباس » بالركاب ، فقال : تنح يا بن عم رسول الله ، قال : لا ، هكذا
 يفعل بالعلماء والكبراء^(٢) . فهل تجد بعداً في أن تشعر من هذا التفضيل ،
 بما ينتهي فيه التقدير إلى « ابن عباس » أبي الخلفاء العباسيين ، ولا سيما حين
 تذكر أنه وضع « لزيد » بعد « عمر » ، وترك « لعثمان » جملة ؟ ... أما أنه
 غير بعيد . .

ثم « ابن عمر » إمام الناس الثاني عند « مالك » بعد « زيد » ، وتعرف
 أنه كان يقرب « ابن عباس » . ويقول : إني رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم دعاك فمسح رأسك ، وتفل في فيك ، وقال : اللهم فقهه في الدين وعلمه

(١) المصدر السابق ٢٠ و (خ)

(٢) ابن حجر : (الإصابة) ٢ / ٢٣ ط الخانجي

التأويل .. كما كان « ابن عمر » يقول : لقد أوتى « ابن عباس » علماً صدقاً ..^(١)
فهل تجد بعداً ، في أن تشعر من هذا التفضيل ، بتقدير « لابن عباس » جد
الخلفاء ؟ ... أما إنه غير بعيد ..

وتمضى قدماً ، لتسمع من رأى « مالك » في هذا التفضيل . ما ورد في
إجابته « لأبي عاصم » النبيل ، إذ سئل . عن التقدمة في السلف ؟ فقال : « حمزة »
و« جعفر » . ف قيل له : إنما نحن في العشرة - أى المبشرين بالجنة - ، فسكت ،
ثم قال : كان « مالك » يقدم « حمزة »^(٢) .. و« حمزة » - على ما ذكر - هو ابن
« عبد المطلب » ، أخو « العباس » بن الخلفاء ، فهل تجد بعداً ، في أن تشعر من هذا
التفضيل ، لغير العشرة ، بما ينتهى فيه التقدير ، إلى « ابن عباس » أصل أولئك
الخلفاء ؟ ... ليس ذلك - فيما أرى ... بعيداً ؛ ولو جاوزت هذا ، إلى قريب ،
فرايت هذا الاتجاه كله في التفضيل سلوكاً سياسياً خاصاً نحو العباسيين أولى
الأمر . لم تسرف في رأى ، على ما أقدر ..

وعلى ذكر « ابن عباس » ، وسلوك « مالك » مع العباسيين نقف عند ما لحظ ،
من عدم رواية « مالك » في [موطئه] عن « ابن عباس » « وعلى » ، وهو
ما نرى فيه المصادر المتأخرة ، غير متسقة المسلك ، ويتبين اختلافها عن المصادر

(١) ابن حجر : (الإصابة) ٤ / ٩١ ، ٩٢ ط الخانجي

(٢) عياض . (المدارك) ١ / ٢٨ ط (نخ)

المتقدمة؛ فإنك مثلاً تقرأ «السيوطي» أنه^(١) : قال الرشيد «لمالك» لم نر في كتابك ذكر «لعلی» و «ابن عباس» فقال : لم يكونا ببليدي ، ولم ألق رجالهما ؛ مع أن «السيوطي» نفسه ، يؤلف كتابه [إسعاف المبطل برجال الموطأ] في تراجم الرواة المذكورين في موطأ «مالك» فيذكر بينهم ، «عبد الله بن عباس» - ص ١٩٩ - ويذكر «عليّاً» بل عليّين : ابن «أبي طالب» ، «وزين العابدين علي بن الحسين» - ص ٢٠٦ -^(٢) ، وهو صنيع يغنينا عن تذكير «السيوطي» بما في الموطأ ، من مرويات أحصيناها «لعلی» و «ابن عباس» .. ثم ترى «الزرقاني» في شرحه [الموطأ]^(٣) يورد النص السابق ، في كلام «السيوطي» بلفظه ، الذي قرأته ثم يعقب بقوله : فإن صح هذا فكأنه أراد ذكر أكثر كثيراً ، وإلا ففي الموطأ أحاديث عنهم !!

ولا نستطيع أن نترك هذادون الوقوف عنده ، لنسأل كيف يوفق الشيخ «الزرقاني» . هذا التوفيق تصحيحاً لكلام السائل ، غير مقدر أن الجيب وهو «مالك» نفسه قد سلم بما قاله السائل ، وعلل ما لحظه ، تعليلاً لا يدع معه مجالاً لتوفيق «الزرقاني» هذا ، إذ لم يكتف بقوله : لم يكونا ببليدي فيكون خروجهما إلى غير بلده مفسراً لقلة الرواية عنهما ، لا لعدمها تماماً !! ، بل عطف على ذلك أنه لم يلق رجالهما : وهذا لا يكون أثره إلا عدم الرواية عنهما

(١) تنوير الحوالا ١ / ٧ - وهو يعزو هذا النقل إلى الخطيب عن أبي بكر بن أبي زيد

الزبيري ، ولم أعتد إلى أصله ١١

(٢) الإسعاف ملحقاً بطبعة تنوير الحوالا ومرفقاً مع الجزء الثالث منه

(٣) مقدمة شرح الموطأ ص ٩

تماماً ، لا قلتها !!! ؛ وإذا اعترف المسئول بما يقتضى عدم الرواية عنها تماماً ، فكيف يوفق الشيخ بقلة الذكر لها وعدم كثرته !! .. ثم هذا التوفيق نفسه موضع مخالفة ، إذ يقيمه الشيخ على فرض وصف محذوف للذكر هو الكثرة فيكون معنى السؤال : لم نر في كتابك ذكراً - أى ذكر كثيراً - والقليل موجود !! مع أن الشيخ « الزرقاني » فقيه يعرف قول أصحاب أصول الفقه : أن النكرة في موضع ورد عليه النفي يلزمها العموم ، ضرورة أن انتفاء فرد مبهم لا يكون إلا بانتفاء جميع الأفراد ^(١) .. فالمسئول عنه عدم ورود ذكر مطلقاً « لابن عباس » و « على » ، وهذا ما فهم « مالك » وأجاب عنه بما يفيد أنه لم يذكرها مطلقاً في كتابه ، لأنه لم يلق رجالها ، فلم يرو عنها ؛ وذلك بعد ما قدم أنهما لم يكونا ببلده .

وهكذا لا تطمئن إلى صنيع السيوطي والزرقاني ، في نقلهما هذا السؤال ، ومخالفتهما الإجابة عنه ، على ما رويت منسوبة « لمالك » دون انتباه لما يترتب على ذلك ! .. فأحدهما ياراده اسمي الرجلين في رجال الموطأ ، دون تقدير لتأثير هذا على الثقة برواية هذا السؤال وجوابه ! ! وثانيهما بتصديده للتوفيق ، مخالفاً أصولهم في فهم الكلام ، وغافلاً عن أن تسليم « مالك » بالإيراد ، والإجابة عنه بما هو تعليل لحصوله ، يدفع في وقوع هذا السؤال ، وإجابة « مالك » عنه بهذه الإجابة !! وكل أولئك يهين لنا اتهام هذا الخبر ، على ما يورده به أولئك الشيوخ المتأخران

(١) ابن الحاجب - مع شرح العضد وحاشيتي السعد والسيد ٢ / ١٠٢ ط بولاق

ونمضى فننظر في رواية « عياض » في [الترتيب] وهو من هو أصالة في الحديث عن « مالك » ، فتراه يعرض لذكر « على » مرتين إحداهما مع « ابن عباس » ، وثانيتها مع « العباس » ، « وعبد الله » ابنه ؛ وليس في المرتين ما هو سؤال من « الرشيد » عن عدم ذكره « عليا » « وابن عباس » في كتابه !! بل إحداهما ^(١) كانت سؤالا من « المنصور » عن رأى « على » « وابن عباس » .. إذ قدِم « أبو جعفر » ودخل عليه الناس مسلمين ، ودخل عليهم « مالك » . فقال له « أبو جعفر » : ها هنا يا أبا عبد الله ! لم تركتم قول « على » « وابن عباس » ، وأخذتم بقول « ابن عمر » ؟ ... فقال « مالك » لأنه آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . فليس السؤال من « الرشيد » ! وليس سؤالا عما في كتابه ، بل هو - فيما يبدو - سؤال عن منهجه الفقهي .. وثانية روايتي « عياض » ، كانت في حضرة « الرشيد » حقا ، ولكن لم يكن الكلام منه ، بل هي مداعبة سياسية لمالك ، تنسب إلى « أبي يوسف » ، في مجلس مناظرة ، بينه وبين « مالك » ، قال فيه « مالك » « لأبي يوسف » ، ما سمعنا بعضه في الحديث عن مزاج « مالك » وحديثه - ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ . . . والتفت « أبو يوسف » إلى « هرون » ، فقال : يا أمير المؤمنين « أبو عبد الله » ، لا يحدث عن آباء أمير المؤمنين ، « العباس »

« وعبد الله » و « على » ، وإنما يحدث عن « معاوية » و « مروان » ،
و « ابنه » قد جعل أحاديثهم سنناً ؛ قال : و « مالك » ساكت ؛ فقال :
« المغيرة بن عبد الرحمن » صاحب « مالك » - ت ١٨٦ هـ - : يأذن لي
أمير المؤمنين في الكلام ؟ ؛ قال : تكلم . قال : إن « أبا عبد الله » ، يحدث
عن آباء أمير المؤمنين ، « العباس » ، وعن ابنه ، وعن بني أعمامه ، « على »
وأولاده ؛ وعن أعطاف أمير المؤمنين « مروان » ، « ومعاوية » وابنهم ؛
ولا يحدث عن فلان الفلاس ، ولا عن فلان القتات ، ولا عن فلان صاحب
الشعبى . وهؤلاء معروفون ، لاشك فيهم ، يعنى الذين يروى « مالك » عنهم ،
فنكس « أبو يوسف » رأسه وسكت ، فقام إليه « مالك » فقال
يا أمير المؤمنين ، قد حضرتني العلة ، التي ذكرتها له ، « وأبو يوسف » رجل
بطل ؛ ومن علم أن الزمان يفنى ، والموت يأتى ، يكون عمله بخلاف عمل
« أبى يوسف ^(١) »

فليس « للرشيد » سؤال : ولا الحديث عن كتاب « مالك » بل هو
إغراء من « أبى يوسف » « للرشيد » ، بنزعة « مالك » السياسية ، مصورة
في إقباله على من يروى عنهم ... وهو ما يتفق مع ما صدرنا به هذا القول ،
في سلوك « مالك » مع العباسية ، إذ تعتبر الرواية شاهداً على الميل وعلامة على

(١) عيام : المدارك ورقة ٢٨ و (خ)

الانتهام ؛ وذلك يدل من قرب ، على أن أموية « مالك » كانت موضع تنبه من أهل عصره ، يحدث عنه مثل هذه القولة « لأبي يوسف » ؛ ولقد يكون في سكوت « مالك » عن الرد عليها ، ما يُشَم منه ، قليلاً أو كثيراً ، أنه ظنين في هذا الميل .

وجملة الأمر أننا نستطيع القول بأن رواية « مالك » مظهر لميله إلى الأمويين ، وانصرافه عن العباسيين ، فيما فهم أهل عصره عنه ، وإن لم يصح في قرب ، أنه لحظ عليه ، ترك « ابن عباس » ، و « علي » وعدم الأخذ عنهم في موطنه ، لما ينفي ذلك من ورود مرويات له عنهم فعلاً ، وذكركم بين رجاله ، عند من ألفوا في ذلك ، ولما يفهم من رد « المغيرة » صاحبه بأنه روى عنهم .. وإذا تذكرنا أن كتاب الموطأ ، قد دَوّن بطلب العباسيين ، ودَوّن في عصر العباسيين - على ما سنرى - . ثم ذكرنا شخصية الشيخ المسألة ، استطعنا أن نقطع بأن السلوك السياسي ، لصاحب هذه الشخصية ، لا ينتهي إلى إهمال الرواية ، عن « عبد الله بن عباس » بخاصة ، بل لا يتيسر - في سهولة - قبول القول ، برده على « الرشيد » - أو من سأل - عن عدم ورود ذكر « لابن عباس » ، في كتابه ، هذا الرد ، بأنهما ليسا في بلده ! ولم يلق رجالهما !!

والحريث عن العباسية وطاعتها المدخولة ، ينتهى بنا ، إلى أمر « محمد الشبه » المعروف بالنفس الزكية ، وقد تحدثنا قبل الآن عن عمل « مالك » معه غير مرة - انظر ص ١٣٥ ، ٣٣٩ - ؛ ومهما يكن رأى فى هذا العمل من الشيخ ، فإنه فى كل حال قمة الخيانة ، وذروة المشاقة ، التى وصل إليها سلوك « مالك » السياسى ، مع العباسيين ؛ وما نعرض له هنا ، إلا من حيث دلالاته ، على مافى طاعته لهم ، من دخلة وكدر . . أما تفسير هذا الصنيع منه ، فندعه إلى مابعد حديثنا عن :

أمره مع العلويين : وقد عرفنا انحرافه المطرد عنهم - ص ٣٥٣ وما بعدها - ، ورأيانه فى مجلسه للدرس يخرج من التبعة ، التى تعرضه لها ، كثرتهم بالمدينة ، وأنهم لا يغفلون عن مجلسه ، بالطريقة المدارية التى وصفناها ، بل وصفها الرواية القديمة نفسها وعللتها - ص ٣٦١ - .

والمدينة مقام « على » أكثر حياته ، وعلمه بها ، « فمالك » من هنا يروى عنه ، فى [الموطأ] كما سمعنا ، وكما نقرأ ذلك فى الكتاب ، بمواضع متعددة تتبعناها ، ولكننا لا نتكثر هنا بالإشارة إلى صفحاتها .

ونقدر وراء ذلك ، عند الحديث عن أمره مع العلويين ، أنه كما عرفنا سابقاً ، قد انصل « بجعفر الصادق » ، اتصال تلميذ بأستاذ - ص ٩١ -

وما بعدها - فاتصل برأس من رؤوس الشيعة ، صلة تؤذن بعلوية قوية إلى حد ما ؛ وبخاصة إذا ذكرت ما أشرنا إليه من التأثير بسلوكه العملي الخلقى - ص ٩٤ - ، لكنك تذكر مع هذا كله ، ما أشرنا إليه هناك ، من ميل « جعفر » إلى المسألة ، بل إسرافه في المسألة ، إسرافاً قد وصل إلى شيء وراءها ، وأكثر منها ؛ وأنه في شيعيته قد ولده « أبو بكر الصديق » مرتين ، وبذلك كان يفخر ؛ . فهو بهذا وما إليه شخصية لا نرى في اتصال « مالك » بها أثر سياسياً عملياً ، ولا سبياً مع ما اطمأنتنا إليه ، قبل من أموية « مالك » القوية ، وازوراره الواضح عن « على » والعلوية .. ولقد تذكر ما أشرنا إليه فيما مضى - ص ٩٤ - من عدم روايته ، عن « جعفر » ، حتى ظهر أمر « بنى العباس » ، كأنه لم يرد في عهد بنى أمية أن يعالهم بما يكرهون ، من الرواية ، عن رأس من رؤوس شيعة « على » !! .. وكل هذا مع قلة المروى على ما قدمنا - ص ٩٣ - .. وكأئنا شخصية « جعفر » المسألة قدوة - إلى حد ما - لشخصية مالك المدارية ؟!

على أنا - والحديث عن « مالك » والعلوية - لا تغادر هذا المقام ، قبل أن نشير إلى قالتين ، من أقوال الشيعة ، تتصلان بهذا المعنى ، من سلوك « مالك » وشخصيته ، فإنهما مهما يكن الرأي فيهما ، وفي درجة الثقة بهما

تفتحان منافذ للتريد المتأمل ، في سلوك الشيخ ؛ ثم في عمل الحياة السياسية ، وأثرها على العلم والعلماء ، ولا سيما هذا الفقه ..

وأولى هاتين القالتين : أن « أبا حنيفة » ، و « مالكا » كانا من تلامذة « جعفر الصادق » ، ولأجل ذلك كانت بنو العباس لا تحترمهما^(١) .

ولا بعد في شيء من هذا ، بعد الذي عرفناه ، من عدم صفاء علاقة « مالك » بالعباسيين .

وأما القالة الثانية ، من أقوال الشيعة^(٢) فهي : « أن « الصادق » اجتمع عليه أربعة آلاف راوٍ ، يأخذون عنه العلم فخاف « المنصور » ميل « الناس إليه ، وأخذ الملك منه ، فأمر « أبا حنيفة » و « مالكا » باعتزال « الصادق » وإحداث مذاهب غير مذهبه ، وعملا فيها بالرأى ، والاستحسان « والقياس ، والاجتهاد ، ثم تابعهما « الشافعي » و « أحمد بن حنبل » واستقرت مذاهب السنة في الفروع ، على هذه الأربعة مذاهب [كذا] « وبقيت الشيعة الإمامية ، غير المذهب الذي كان عليه النبي والصحابة « والتابعون » .

وهو قول متهم ، لا نقف عند أصل اتهامه هذا وقيمه التاريخية ، فليس

(١) محمد باقر : (روضات الجنات) ٤ / ١٤٤ ط لميران

(٢) محمد باقر : (روضات الجنات) ٤ / ٢٢٤

ذلك عملنا الأول ، ولكننا نكتفى بأن نسأل ، ألهذا القول أصل ما ؟ وهل يمكن أن يتصل بطلب العباسيين - « المنصور » منهم أو غيره - من « مالك » توحيد العلم ؟ وهل . . وهل . . وما نجيب عن شيء من هذه الأسئلة هنا أيضاً ، وبحسبنا أن نضع ، تحت عين القارى ، ظواهر خفيفة ، لتيارات خفية ، نطمح بها الحياة ، تحت هدوء الروايات المنقبية ، فى حياة الفقهاء ، ووراء العرض الوداع الساذج ، لتاريخ السياسة والفقهاء جميعاً . . ومن هذه الإشارات الخفيفة وغيرها ، نرى أن السلوك السياسى لصاحبنا ، كانت تتجاوزه قوى عنيفة ، لا تهدد لعنفها ، إلا أعصاب قوية ، ومزاج هادى رزين . . وفى هذه التيارات المشتجرة ، لمقى « مالك » « الصادق » يأخذ عنه ، ويعزف عن العلوية ، ولا يفضل « عليا » ، ويتمنى عدل المروانية أن يزين الحرم ، وتسق صلته بالقارين إلى الأندلس منهم ، ويحبسون على مذهبه ، ويفرون به ، وهو فى المشرق يطيع العباسية ، ويدور فى فلسكها ، ويحتفى بخلفائها ، و . . ؟ ؟ !!

وهذه التيارات المتدافعة المتجاذبة ، هى التى تفسر لك سلوكه فى خرجة « محمد » النفس الزكية ، بالمدينة . . . فالشكوى من ظلم العباسيين تضح بها الأرجاء ، وتردها الأجواء ، وعسفهم بالأموية أمواتاً وأحياء يمتد ، تأصيلاً لملكهم ، وهم يأخذون الناس منذ الدعوة وفى الدولة بشدة ، شعارها : اقتل ،

ثم اقتل، ثم اقتل ؛ وإن استطعت ألا تدع بحراسان من يتكلم العربية فافعل .
 -ص ٢٠٢- و .. و .. ثم الحجازيون في بيثة عربية ، قرشية ، هاشمية ،
 والعلويون دعاة إلى الحق ، مقاومون الظلم الاجتماعي ؛ و « محمد الشبه »
 شخصية دينية محببة ، قوية الإشعاع ، و « المنصور » نفسه ، قد كان هو
 والسفاح ، من دعاة « محمد » هذا في خلافة الأمويين^(١) ؛ .. وأضف إلى
 هذا كله ، أن خرجته بالحجاز ، متصلة بخرجة أخيه في العراق ، فهي حال
 مطعمة مرجوة ، فيها كل ما سمعت من الظروف والملابسات ، فإذا استفتى
 « مالك » في الخروج على العباسية ، في هذه الأحوال ، ومع هذه الاعتبار
 كلها ، وقيل هذا كله ، أن العلم أمانة ، رأيت « مالكاً » يشهد هذا كله ،
 فيفتي ؛ بل قيل بحث على الخروج^(٢) .. لكنه يقف عند هذا الحد لا يجاوزه فيخرج
 الناس يقتتلون ، ويلزم « مالك » بيته !! وهل رأيت - بعد الذي مضى من تفصيل -
 أن هاتيك الشخصية تسعف على أكثر من هذا ؟ .. إنك لتراه في غير ذلك
 الموقف ، يمد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ممن لا يطاع عملاً غير
 صائب -ص ٣٠٥- كما ستراه ينصح بعدم الخروج ، لأن في الخروج فساداً
 أكثر من الظلم ؛ وقد رأيت من مزاجه وسلوكه العملي في الحياة ما رأيته
 يوماً بمضه بمضاً ، ولا يبعد بك كثيراً عن مثل هذا الرأي .. فالفكرة

(١) ابن العماد : (شذرات الذهب) ١ / ٢١٣

(٢) المصدر السابق ٢١٤

متصلة الأول بالآخر ، والشخصية واحدة ، والأمر متسق . . وليس في عمل الشيخ دلالة على علوية متعصبة ، ولا على شيعية معتدلة !! وإذا ما كنا في الحديث عن بيئة المدينة السياسية ، قد أشرنا - في إجمال - إلى ما يفسر عمله ، من أمر هذه البيئة ، وأنها محدودة النشاط السياسى ، قليلة العناية بنصرة ناحية حزبية ، أو الصمود لذلك ، فإننا هنا في موضع التفصيل لهذا التفسير ، نكمل الأول بالآخر ، ونربط هذا بذلك ، فنرى من سلوك الشيخ السياسى ، بعد الذى رأينا من مزاجه وشخصيته ، ما نرد إليه هذا التفسير التفصيلى ، فيكون الرجل قد سائر البيئة ، والبيئة قد صنعت الرجل ، سنة الله التى فطر الناس عليها .

وقد رأيت أننا في هذا التفسير المفصل ، المردود إلى مزاج الشيخ ، وخلقه ، وسلوكه ، وشخصيته ، لم نقائم كبير تأنم ، من فهم ذلك كله ، فهماً فطرياً بشرياً ، لا يخدع عنه اختلاف الدلالات ، ولا اشتباه الظواهر ، إذ كشفنا لك قبل ذلك كله ، عما هناك من تيارات متدافعة ، وعوامل متعارضة ، وقوى متجاذبة ، تفعل بالبشرية دائماً فعلها المقضى ، وتترك فيها أثرها الفطرى . وقد عالتك قبل أنى إنما أسعى لأجلوك بشرية هؤلاء المترجمين ، كما برأها باريها ، وكما أراد لها أن تكون في الحياة سيرتها ؛ لها ما لها ، وعليها ما عليها ، وأنت بكل منهما متفهم ، مستفيد ، متبين ، مطمئن

غير مستهوى ، ولا مخدوع ، ولا مسخر ، ولا مغلوب العقل أو الوجدان ، في فهم أولئك الناس وتقديرهم .

واثنى كان في النفس ، من هذا أو بعضه شيء ، فستمحوه - فيما أرجو - النظرة إلى الجولة الأخيرة ، من السلوك السياسى ؛ وهى مدافعة الظلم ومقاومته ولذا نقف وقفة غير قصيرة ، لنقول كلمة ، عن :

مالك والمخرج على الجور : ولعلك قد شعرت ، أنى أكثر عليك

وأطيل ، منذ بدأ الحديث ، عن واجب العالم فى أمته ، ومنزلة عالم الدين فى الحياة ، ومكانه فى نظام الحكم لتلك العهود ؛ ولا عجب ، فالمسألة عظيمة الأهمية الحيوية ، جليلة الخطر الاجتماعى ، منذ مطلع التاريخ إلى اليوم ، فهى أهل لهذا الإكثار ، خليقة بتلك الإطالة ... ولقد بدا أثر هذه الصفة الدينية فى حياة المجموع الآدمية ، وصور حكوماتها ، فى أى درجة من مدارج الحضارة ، من أبسط صورها إلى أعقد تلك النظم ؛ وفزع الناس إلى الدين ، يسألونه الرأى ، فيما يقبلون ويرفضون ، من ألوان الحكم وأماط السلطان ، فى مشارق الأرض ومغاربها ، وقديم الأزمنة ومحدثها ، وما تزال حتى الساعة ، ترى أحزاباً سياسية عصرية ، تنسج بهذه السمة الدينية ، كما ترى جماعات وهيئات تقلون هذا اللون ، وتصطبغ تلك الصبغة ، . . وكما ترى صنوفاً من الحكومات تستند إلى هذا السلطان وتعتمد على ذلك الشعور . . فلا عجب والحال على ما وصفت لك ، ونحن نحاول الترجمة المحررة ، لرجل من أولئك الرجال ،

ذوى الإمامة الدينية ، أن نستشف دخائل نفسه ، ونفوس أئداده ، من أهل هذا العصر ، الجتهد المتفقه ، وأن نستقصى ميولهم ورغباتهم ، فى هذا الشأن ، لننتفهم آراءهم ومذاهبهم ، عن تلك الحقوق المقدسة ، والواجبات الكريمة ؛ ومدار تفكيرهم فى تلك القضايا الكبرى ، ومدى الطاقة العقلية والنفسية ، لأولئك الرجال ، وبيئاتهم المعنوية ، فى تلك العهود ، وأين يحملون الكرامة الإنسانية ، بل كيف يشعرون بها ، وماذا يحتملون ، ويشيرون على الناس أن يحتملوا ، فى سبيل حمايتها ، والدود عنها . . فنلك كلها كبريات من المشكلات لا نزال نجد اليوم من الناس ، من يلتمس التوجيه فيها ، من أقوالهم ، وبيئتهم القدوة فى سلوكهم ، ويستمد الأصل الأكبر من تفكيرهم . . وأنت تحس معى - ولا ندرى إلى متى تظل الدنيا تحس - بأثرهم وأثر أشباه لهم ، فى حياتنا وحياة قومنا ، وغيرهم من جماعات ، تطمح إلى العزة ، وترنو إلى الكرامة ، وهى على أهبة الاستعداد الأكل ، لأن تبذل فى سبيل ذلك كل نفيس مضمون به ، وكل غال يحرص عليه .

والأمر فى هذا الخروج على الجور ، وكيف يلقيه المظلومون ، ذو جانبيين : نظرى ، وعملى ؛ فالنظرى هو وجه رأيهم ومنهج تفكيرهم ، وما قرروا لذلك من أصل ، وأثبتوا له من أساس ، وأين يقع هذا من تفكير الدنيا بعدهم ، وتطورها فيما تلا أزمانهم ، وهل فى أسسهم وأصولهم طلبة اليوم وحاجته ؟ أو هى تقصر عن ذلك وتعوق ؟ . .

وأما الجانب العملي ، فهو حديث التاريخ عن فعلهم ، وحكمه - في نزاهة -
على صنيعهم ، بعد أن يحقق الرواية عما فعلوا وتركوا ، ويفهم هذا الفعل والتترك
غهماً صحيحاً مبصراً ، ناقداً مدققاً .

وفي الحق أن ليس موضع القول النظري ، والبحث العملي ، عن رأيهم
في أصل الحق ، ومدى الواجب ، هو ما نعرض له هنا ، من أمر
صاحبنا الإمام ؛ بل المسألة من كبريات مسائل الدرسين : الكلامي ،
والفقهية في الإسلام ، والجولات فيها بعيدة الأفق ، فسيحة الأنحاء . لا تحتملها
الترجمة الفردية ، مهما تكن الأناة والصبر . . لكن ما ذا نفعل والترجمة
المصوّرة الفاحصة الناقدة ، لأحد أبطال ذلك المععان ، لن تهتدى لدقيق
التصوير ، ولا صحيح الفحص ، وسليم التقدير ، إلا بعد أن تنتهي ، في ذلك
ومثله ، إلى رأى ، وتطمين في العصر والشخص ، من هذا الجانب إلى حكم
وإلا فبأى ميزان تزن ، وبأى مقياس تقدر ، وعلى أى نظام من الفكر تصدر
حكمها ، وتعطى تقويمها ؟ ! !

ومن هنا ما أشرت إلى ذلك الجانب النظري ، وما أحاوله ، من مساس
ذلك الجانب ، مساً شاملاً وافياً ، وهو مع ذلك مجمل مركز ، عن جملة التفكير
الإسلامي في هذه الناحية ؛ وأقول الإسلامي في إطلاق واتساع لأن هذا العصر
وما حوله ، هو الذي اقتحم الطريق ، وأقام المعالم ، ونصب المنارات ، وأحسب

أنك تجد حياة الأئمة المتبوعين بل غير المتبوعين أيضاً ، قد اشتملها القرنان
الثاني والثالث من الهجرة ، فتراعى فيهما أولئك الأعلام ، أو ربطت بينهما
أواصر التأثير والتلقى ؛ كما تقررت في هذا العهد ، أو عرفت في تلك الحقبة ،
آراء الطوائف ومقالات النحل ؛ وهى الفترة التى يستأثر بغير القليل من سنيها
صاحبنا الذى نترجم له .

ولا ننسى ، أن ما يعيننا هنا ، إنما هو أصول الحقوق والواجبات ، للأفراد
فى الجماعة ، وللجماعة على الأفراد : للمحكومين عند الحاكمين ، وللحاكمين
على المحكومين ، نريد لنضبط فيها الأصل ، ونصور الوجهة ، بذلك المساس
المجمل المركز ، الذى هو نتاج درس وتفكير ، نأمل أن يكون أكثر كثيراً
 مما يبدو فى هذا الأداء والتعبير ؛ إذ نحاول استخراج ، من متفرق الآراء فى
الموضوع قاصدين إلى دالاتها على نظرات القوم فى تلك الحقوق والواجبات ،
لا إلى تفصيلها ، ولا الاستدلال لها ، ولا ما حول ذلك ، مما قد يشتغل به دارس
 لها ، لا يعمد عمداً إلى ما نطلبه من تلك الدلالة ، وذلك التعبير الاجتماعى
الخاص ، المترجم عن روح فهمهم للإسلام ، ومدى إدراكهم لتلك الأصول فى
دعوتهم ودولتهم ، وما أعانتهم عليه ثقافتهم ، إذ ذاك وما ارتقت بهم إليه
حضارتهم السياسية ، والعلمية ، والخلقية التى أسعف عليها دهرهم ، ووات أيامهم ؛

وإليك من آراء الأفراد والفرق ما تشي من تلك الأصول الكبرى والأسس العامة .

وقد انفقوا - إلا من لا أثر لخلافه وهم النجدات من الخوارج ^(١) - على ضرورة وجود الحاكم : ثم كان الحكم في جملة تفكيكهم فرداً يمثل الأمة فيه وأمر في كل حال ؛ فعندهم أنه يمثلها واحد حاكم فلا تتم الأمور إلا بالاسناد إلى واحد ، فاضل ، عالم ، حسن انسياسة ، قوى الإنفاذ ^(٢) .

ولا يتعدد هذا الحاكم ؛ فلا يجوز كون إمامين في وقت واحد في العالم ، ولا يجوز إلا إمام واحد . . . والمخالف في ذلك عندهم ، ممن لا خطر لخلافه وهو ابن « كرام السجستاني » « وأبو الصباح السمرقندي » ^(٣) !

ومن الواحدية في تمثيل الأمة ، أن واحداً يمثلها في الإلقاء بالسلطة إلى الحاكم الفرد أيضاً ، وتجب على الناس طاعة هذا الفرد ببيعة هذا الواحد ، فإذا مات الإمام وقد عهد لغيره فعهده ملزم ، وما هو إلا واحد ؛ وإن لم يعهد إلى إنسان بعينه ، فوثب رجل يصلح للإمامة ببياعه واحد ، فأكثر ، ثم قام آخر ينازعه ، ولو بطرفة عين ، بعده ، فالحق حق الأول ، سواء أ كان الثاني أفضل منه أم مثله ، أو دونه ^(٤) .

(١) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ط مصر سنة ١٣١٧ هـ ج ٤ ص ٨٧

(٢) الكتاب السابق في الموضوع نفسه .

(٣) الكتاب السابق ج ٤ ص ٨٨

(٤) الكتاب السابق ج ٤ ص ١٧٠

ومن الواحدية في تمثيل الأمة أيضاً ، أن واحداً يكفي لاسترداد السلطة من الحاكم الواحد ، وينقض بيعته هذا الواحد فقط : فإذا ظهر من الحاكم منكر ، فقام واحد يريد دفعه لزمت معاونة هذا الواحد ، ولا يجوز التأخر عنه لأن ذلك معاونة على الإثم والعدوان^(١) ،

وتنظر في مسؤولية هذا الحاكم الفردي ، الذي يقلده السلطة فرد ، وينزعها عنه فرد ، ويتحمل هو عبئها فرداً ، فتجدها مسئولية خلقية فحسب ، وجدانية ضميرية ، إذ هي دينية ، تقوم على الشعور القلبي ، ومراقبة الله ، وتنتهي إلى حساب الله عليها يوم الدين ، ولا يترتب عليها شيء من الجزاء الدنيوى ، والمحاسبة القانونية النظامية ، إلا هذا الذى سممت ، من أنه إذا ظهر من الحاكم منكر يقوم واحد لدفعه ، وتلزم معاونته ، فكان الثورة هي المرحلة الأولى والأخيرة ، في إصلاح الحاكم ، وليست تلك الثورة بسيرة ولا هينة ، ولا يتيسر دائماً وجود هذا الفرد المتصدى لدفع المنكر ، وأشق من هذا أن يكون واثباً ثائراً ، يصارع هذا الحاكم ذا السلطان ... ثم هذا المنكر الذى تناط به الثورة مما يختلف في شأنه ، ويصعب الاتفاق فيه على التقدير أحياناً ، والادعاء فيه والاستهواء قريب مستطاع ، لـكل لبق خلاب مؤثر على الجماهير ؛ وما أيسر ذلك في عقول الجماعات ... على أنك من هذه الأصول العامة تقدر

(١) ابن حزم : (الفصل) ج ٤ ص ١٧٠

ما كثرت إشارتنا إليه من خطر ذوى الصفة الدينية ، علمية أو عملية ، فى هذا المجتمع !!

وتذكر فى هذا المجال الشورى ، وأمر القرآن بها ، فى قوله « وشاورهم فى الأمر » وتلتمس أثر هذا فى حديثهم النظامى ، ولسكنك لا تسكاد تجد لها مجالاً عملياً تديرياً . . . بل ستجد منها ما تجد ، على أنه ضرب من الموعظة فى أسلوب حكى ، أو نصيحة سياسية ، لا فى بحث فقهى أو كلامى ، يقرر من أمرها شيئاً ، أو يجعل لها مكاناً فى نظام الحكم . . . فهم يقررون على كافة الأمة تفويض الأمور العامة إلى الحاكم الواحد ، من غير افتيات عليه ، ولا معارضة له ، ليقوم بما وكل إليه ، من وجوه المصالح وتدبير الأعمال ؛ كما يعدون ما يلزمه من الأمور العامة ، محصوراً فى عشرة أشياء : هى حفظ الدين ، وتنفيذ الأحكام ، وحماية البيضة ، وإقامة الحدود ، وتحصين الثغور ، وجهاد من عاند الإسلام ؛ وجباية الفىء والصدقات ؛ وتقدير الأعطيات ، واستكفاء الأمناء ؛ وتعيين الفصحاء ومباشرة الأمور بنفسه^(١) - وكذلك لا تجده ملزماً بشيء من الشورى إلا

(١) الماوردى : (الأحكام السلطانية) ط الخانجي سنة ١٣٢٧ هـ ص ١٢ ، ١٣ . . . ولأنى إذ أقرر إن الأصل عندهم هو الفردية لا أنسى أن جبهة القوم من الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة تقول : إن الإمامة لا تنعقد بأقل من خمسة أشخاص ؛ إذ أقدر أنهم يرفضون القول بتوقف انعقادها على جبهة أهل الحل والعقد من كل بلد ، كما أقدر أن من أقواهم انعقادها بواحد ، لأنه حكم وحكم واحد نافذ - الأحكام السلطانية ص ٥ وهذا الجواكف لتقرير الفردية ، ولو كان العدد المشترط عدد أصابع اليد الواحدة . . . !!

ما سمعت من تعيين الألفاء لمباشرة الأعمال . وهو صاحب الرأي المفرد ،
في تقدير كفايتهم ، واختيارهم !!

وهكذا ترى أن هذه الأصول الكبرى ، للنظام الأسامي ، كما استطاعته
حياتهم ، أو كما استطاعته الحياة بهم ، في هذا العصر ، تؤصل للحكم الفردي ، بل
الفردي غير الشورى ، ؛ وتجعل هذا اللون من الحكم يترك آثاراً واضحة ،
في مظاهر وجودهم المختلفة ، من علمية ، وفنية ، وعملية ، وخلقية ، وما إليها
وهي آثار تلمسها في مناسباتها ومواطنها ..

ونظرتهم هذه إلى الحاكم الفردي ، وسلطته ، والمصدر الذي يتلقاها منه ،
ومدى مسئوليته ، وما إلى ذلك مما له صداه ، في تكوين الرأي عن مقاومة
الجور بالقوة ، والصمود لذلك ، فترى ظواهر للإشفاق من هذا في نهوض
الناهضين ، بل ترى ظواهر للإشفاق من هذه المقاومة الفعلية للجور ، في
تفكير المفكرين ، حين يتحدثون عن الحكم الشرعي فيه ، فتجد قدماء
الصحابة « كسعد بن أبي وقاص » ، « وأسامة بن زيد » ، « وابن عمر » ،
« ومحمد بن مسلمة » ، وغيرهم ؛ كما تجد من بعد هؤلاء الصحابة ، من أئمة
الفقهاء « كابن حنبل » وكذلك الروافض كلهم ، يقولون : إن النهي عن
المنكر ، ودفع الظلم ، إنما يكون بالقلب فقط ، أو باللسان ، إن قدر على
ذلك ؛ ولا يكون ذلك النهي عن المنكر ، ودفع الظلم باليد ، ولا بسل السيوف
ووضع السلاح أصلاً ؛ إلا أن يكون إمام عدل ، قام عليه فاسق ، فيجب سل

السيوف مع الإمام العدل ، وتخص الروافض وجوب سل السيوف بحالة ما إذا خرج الناطق بالحق ... فيجب ذلك في نصرته ، وإلا فلا .
وبهذا سلت السيوف لتثبيت مركز الإمام ، ولم تسل لنهيه عن المنكر ودفع الظلم أصلاً .. وما أيسر أن يستطيع صاحب الأمر الفعلي المباشر للسلطة ، أن يكتسب الاقتناع منهم ، بأن الخارج عليه فاسق فنسل السيوف لمقاومته ، ونصرة الإمام العدل القائم بالحكم فعلاً !! .

وإنك لحق إذ تنكر ذلك إنكاراً صارماً ، وتأنفه أنفه شهمة ، تثق بقول القرآن الكريم : « ولقد كرمنا بني آدم . » وقوله : « ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين » . . . ولكن هكذا كان الذي سمعت بعض ما حاك بصدور نفر من المتحدثين ، عن نظرة الإسلام إلى الحقوق الكبرى والنظم العامة ! !

وتلتمس في ذلك التراث الإسلامي . آثار فهم لروح الحرية الأيية ، والإنسانية المسكرمة في الإسلام ، يكون أنبل من ذلك الفهم المستسلم ، فتجد طوائف من أهل السنة ، وجميع المعتزلة ، وجميع الخوارج ، والزيدية . يقررون أن سل السيوف ، في الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، واجب ، إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بالسلاح . . ومن احتاط من هؤلاء الأباة قال : تفرض تلك المقاومة بالقوة ، إذا كان أهل الحق في عصابة ، يمكنهم الدفع ، ولا يئسسون من الظفر ؛ فإن كانوا في عدد قليل أو ضعيف ، لا يرجون لقاتهم أو ضعفهم ، ظفراً ، فهم في سعة من ترك التغيير باليد ،

وهذا القول المعتز بكرامته هو الذي يعزوه « ابن حزم » إلى « علي بن أبي طالب » ومن معه من الصحابة ؛ وأم المؤمنين « عائشة » و « طلحة » و « الزبير » ومن معهم من الصحابة ؛ و « معاوية » و « عمرو » ، و « النعمان بن بشير » ، ومن معهم من الصحابة ؛ ويمضي فيعد من الصحابة والتابعين ، وتابعيهم ، ومن بعدهم من أهل القرنين الأول والثاني ، كل من كان صاحب نشاط سياسي ، قاوم به فكرة ، أو ناصر أخرى بالسيوف ؛

كما نرى في المجموعات السياسية من الصحابة ، الذين قدمنا ذكرهم : « كلى »
 وحزبه ؛ و « عائشة » وحزبها ، و « طلحة » و « الزبير » وحزبهما ،
 و « معاوية » و « عمرو » وحزبهما ؛ ممن خفلت صحف التاريخ بوصف
 نشاطهم السياسى ، وجهادهم الحربى فى سبيله ، مهما يكن الأثر الذى خلفه
 ذلك النشاط فى حياة الإسلام ، ومهما تكن الأسباب البشرية التى حاجته
 ودفعت إليه ... ويبدو أثر هؤلاء السابقين فى تفكير من تلاهم من الأئمة ،
 فتعرف لهم الفتوى الفقهية بهذا الخروج النشاط ، والقتال المناضل عن فكرة ،
 ومع حزب . . ويعد منهم « ابن حزم » « أبا حنيفة » ، و « مالك » ،
 و « الشافعى » ، و « داود الظاهرى » ، و « الحسن بن حى » ،
 و « شريك » ، كما ينسب ذلك رأى الأئمة ، لكل قديم وحديث - إلى عصره -
 قد نطق بذلك ، وسجله فى فتواه الفقهية ، أو بفعله المناضل إذ سل سيفه . . ثم
 يتقدم « ابن حزم » فى الاحتجاج لذلك ، فيسمعك من الحجاج ما ترن أصدائه
 الجالجلة فى نفسك ، ويقرع جرسه المدوى مواضع النبل من حسك ، فتقنصت
 له فى إقبال ، كأن الرجل قائم بين يديك يخطبك ، فى أداء مؤثر ، وإلقاء
 مشير . . وأمتعك هنا ببعض ما استمعت به من ذلك ، تاركاً لك الاستزادة

من هذه المتعة بما أورده صاحب اللسان المصلى، كسيف «الحجاج» فى موضعه من كتابه (الفصل^(١)).

وهو يبدأ فيحطم شُبّه المستسلمين واحدة واحدة ، مبيناً أن من يسلم ماله للآخذ ظلماً ، وظهره للضارب ظلماً ، وهو يقدر على الامتناع من ذلك ، بأى وجه أمكنه ، فإنما يعاون ظالمه على الإثم والعدوان ؛ وهذا حرام بنص القرآن ، ولقوله عليه السلام : « من قُتل دون ماله فهو شهيد ، والمقتول دون دينه شهيد ، والمقتول دون مظلمته شهيد » ؛ وأما ما وجد من أثر فى النهى عن القتال ، فهو لما كان عليه الحال أول الإسلام ، بلا شك ؛ وقد نسخ ؛ وقد جاء عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أن سائلاً سأله ، عن طلب منه ماله بغير حق ؟ . فقال عليه السلام : لا تعطه . قال : فإن قاتلنى ؟ قال : قاتله ؛ قال : فإن قتلته ؟ قال : إلى النار ؛ قال : فإن قتلنى ؟ ، قال : فأنت فى الجنة . . . أو كلاماً هـذا معناه ، . . حتى يقول « ابن حزم » مجيلاً الأمر ، ما نصه : والواجب ، إن وقع شئ من الجور - وإن قل - أن يكلم الإمام فى ذلك ،

ويمنع منه ؛ فإن امتنع ، وراجع الحق ، وأذعن للقود ، من البشرية أو من الأعضاء ، ولإقامة حد الزنا ، والقذف ، والنحر ، عليه ، فلا سبيل إلى خلعه ،

وهو إمام كما كان ، لا يحل خلعه ؛ فإن امتنع من إنفاذ شيء من هذه الواجبات عليه ، ولم يرجع ، وجب خلعه ، وإقامة غيره ممن يقوم بالحق ، لقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ ؛ ولا يجوز تضييع شيء من واجبات الشرائع ^(١) .

تلك أنسام منعشة من الحرية التي ينتعجها الإسلام ، وأنفاس عاطرة من الكرامة ، التي تحفظها حيوية الإسلام ؛ وإنك لتتنسّمها من غير أفق واحد من آفاق ذلك التفكير الكريم ، فتسمع القوم حين يبحثون في قرشية الخليفة ، وقصر الخلافة على قبيلة قريش ، ينهض منهم المخالف ، « كضرار ابن عمرو العطفاني » ، الذي يبرر اختيار غير القرشي بسهولة التخلص من ظلمه ، وضعف منته في ذلك ، فيقول : « إذا اجتمع حبشي وقرشي ، كلاهما قائم بالكتاب والسنة ، فالواجب أن يقدم الحبشي ، لأنه أسهل خلعه إذا حاد عن الطريقة ^(٢) » .

(١) ابن حزم ، في غير موضع من (الفصل) : ج ٤ ص ١٠٢ ، ١١١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ من الطبعة المذكورة سابقا
(٢) المصدر السابق : ٤ / ٨٩

هاتيك نفحات عابرة تنفثى بأريجها أرواح الأحرار ، وتحيا آمالهم ، في حياة يرتفع فيها الإنسان عن مستوى تلك العجماوات ، التي دوت دعوة الإسلام إلى الرفق بهما ، والترفق في معاملتها ، فما تطلق يد في ضرب أبنائها ، ومنع حقها ، بل تدخل امرأة النار ، في هرة حبستها ، فلا هي أطعمتها ، ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض ؛ فكيف تضرب أبشار البشر ، وتؤخذ أموالهم ، فلا يجدون من وقاية الإسلام مثل ذلك الذي وجدته الهرة ، بل يؤمرون بالاستكانة والتسليم !!!

نعم ، سرت مثل تلك الأنسام ، وهبت من بين كلمات أولئك الذين سمعت تفكيرهم الأثني ؛ ولكن .. وما أثقل لكن هنا .. لكن : أهذه هي الفكرة التي سادت ؟ وهذه هي الآراء التي رجحت ؟ وهذا هو السمت الذي أخذت الحياة الإسلامية طريقها إليه ؟ .. أم تلك أمانى حائلة ، وآمال حائمة ؟ أصحابها قلة قليلة ، وفئة مضيفة ، طارت في شوق إلى عالم المثل المجرد ، حين آدها ألم الواقع الرابض بقسوته على الأنفاس ، الجاثم بظلامه على الأرواح ؟ ... يا أسفا ، ذلك الثاني هو الذي كان ؛ وقد ألزمت الحياة مثل سم الخياط أو أضييق ، خلقت الأنفس هائمة ؛ وهفت القلوب متمنية !!

وما الحديث عن تقديم الحبشى في الخلافة على القرشى إلا لمحة خيال ، وسنا برق خلّب ، لم يجذ سحابه بشيء على جذب الواقع الذي ذهب يؤيده

أهل السنة ، وجميع الشيعة ، و بعض المعتزلة ، وجمهور المرجئة ، فيقررون : أن الإمامة لا تجوز إلا في قریش ، خاصة من كان من ولد « فهر بن مالك » ، وأنها لا تجوز فيمن كان أبوه من غير « فهر بن مالك » وإن كانت أمه من قریش ، ولا تجوز في حليف لهم ولا مولى^(١) . و بعد ما تقرر هذا القصر المطلق ، على قریش ، ثارت ألوان من الرأي ، في تخصيص بعض بطونها ، وإيثار شيء من فروعها ، فكانت خلافات : فهي في ولد « العباس » دون غيرهم ؛ أو في ولد « علي » دون غيرهم ؛ أو في ولد « عبد المطلب » خاصة : عباسيين وعلويين وسواهم دون غيرهم ؛ أو في بني « أمية بن عبد شمس » ؛ أو في ولد « أبي بكر » و « عمر^(٢) » ؛ وهكذا دارت الآراء ، مع ربح الحسك الفعلي ، أو الأمل القوي فيه ، فخرج ما رأيت من قصر للخلافة على فروع قریش ، وخفي أو اختفى من الحياة ما عداه من رأى أو محاولة . فالخوارج كلهم ، على أنها جائزة في كل من قام بالكتاب والسنة ، قرشياً كان أو عربياً ، أو ابن عبد^(٣) ، واسكن أين الخوارج في الحياة الإسلامية . وماذا أثروا فيها ، وغيروا من سيرها . . . !!! بل ماذا أبقوا لها إلا هذا الرئيس من قول يحفظ ذماء الأمل ،

(١) (الفصل) ج ٤ ص ٨٩

(٢) المصدر السابق : ص ٩٠ ، ٩١

(٣) المصدر السابق : ص ٨٩

وإن كانت قسوة الواقع قد أذهبت هذا وما إليه هباء .. والمعتزلة قد قالت
 بجهرتهم بمثل هذا الرأي ؛ ولكن المعتزلة كما عرفت ، قد قاموا في بلاط « بنى
 العباس » ، ذلك المقام ، ووقفوا من حكمهم ذلك الموقف المؤيد المعضد ،
 ومع هذا الموقف ، وذلك المقام ، لم يكونوا ليفعلوا شيئاً ، في سبيل نصرته مثل
 هذا الرأي ، في أصول الحكم .. فكل ما كان في هذا السبيل لم يعد الأحلام ،
 أو في الأكثر ، الآمال .. على أنها كانت عند أصحابها بحيث لا تسعفها العناية
 القلبية ، والحرص الوجداني ، إلا بقدر ما هي رغبات عقلية ، وآراء من القول
 نظرية ، وبعيد مع هذه الحال أن تؤيدها الحياة الواقعية بشيء ، أو أن تتأثر
 بها الحياة العاملة في شيء ، حين تضغط المادة ، ويحكم بيت المال ، ويؤثر النفوذ
 الحكومى والسلطان الفعلى ، ويغلب الاستهواء الفردى مادياً ونفسياً .. !!



على أنك تعود معى إلى حماس « ابن حزم » ذلك الذى أرضاك وقتاً ما
 وسرك ، فتجده قد عدَّ في الأحرار الأباة ، كلَّ من جرد سيفاً ، في سبيل
 إزالة سلطان ، أو قال قولاً ضد حكم ما ، فتسأل هل كان تجريد اللسان أو اللسان ،
 فيما عرفنا من أحداث ذلك في التاريخ ، يبعثه الشعور بالكرامة ، ويدعو إليه
 إباء الضيم ، وإكبار الإسلام عن أن يضم تلك الإنسانية المكرمة ؟ أعتقد
 أن تجريد المقال والمحازم لم يكن إلا عن ميل سياسى شخصى ، وصدى تحزب

تجمعي ، في قبيل أو أسرة أو هيئة ، لا ينتبه معه المناضلون ، إلى أصل الحق في الحرية ، ووجه الرأي في الكرامة ؛ بل هي الروح الجماعية المحتكمة ، أو المصلحة الفردية البادية ؛ ثم إذا ما غلب هؤلاء المنكرون المجردون سيوفهم ، باشروا السلطة الفردية ، وأجروا الحكم غير شوري ، وبحسبهم أن الله أصر إليهم السلطان ، وأدال لهم ، فكانوا أصحاب حق لا يعارضه معارض ، ولا يقف في وجهه منازع ، وبهذا الحق مكن الله لهم من أبشار الناس ، وأعراضهم ، وأموالهم ، بما يرونه العدل ، وبحسبونه الخير ، وسواء في ذلك الغالبون من الصحابة ، أو التابعين ، أو تابعيهم ، كما يحدثك التاريخ عن ذلك ويطيل ...

وإذا كان هذا حال أصحاب السياسة ، ورجال الأحزاب ، فليس حال أصحاب النظر ، والقائلين في الفقه بأحسن أو أنشط ، مع أنهم يكثر من القول في العلم والعمل ، وتصديق العمل للعلم ، لكنها الحياة بقسوتها ، والبشرية بضعفها ، والواقع باحتكامه ، يحمل حرية هؤلاء الفقهاء وإبائهم ، وتقديرهم لكرامة الإنسانية ، ربما لا يجاوز القول كثيراً ، ولا يمتد إلى أبعد من الإفتاء والتعليم ، أو الإعلان والتقرير : فهذا « أبو حنيفة » ، قد عُرف أنه حث على الخروج مع « إبراهيم بن عبد الله » - أخى « محمد » الشبيه صاحب « مالک » - وعد يومه كيوم بدر ، بل قيل إنه خرج معه ؛ لكنه

على ما يبدو كان خروج تأييد فحسب ، لا خروج جهاد ، إذ يروى : أن أخا لأحد المقتولين مع « إبراهيم بن عبد الله » في البصرة ، ركب لينظر في تركة أخيه ، فلما لقي « أبا حنيفة » كان مما قاله له : لو أنك قتلت مع أخيك كان خيراً لك من المكان الذي جئت منه ، فقال له الرجل : ما منعك أنت من ذلك ؟ فقال له « أبو حنيفة » : لولا ودائع كانت عندي ، وأشياء للناس ما استثنيت في ذلك^(١) .. فالودائع وأشياء الناس تمنع « أبا حنيفة » من تجريد السيف لنصرة الحق في يوم بعده كيوم « بدر » وهو هو « أبو حنيفة » الذي قد يذمه خصومه ، فيما يذمونه به ، بأنه يرى السيف في هذه الأمة ، وإحلال الخروج على الأئمة^(٢) !!

ذلكم هو رأى أصحاب النظر في أصول الحكم ، ومقاومة الظلم ، وحق الحرية ؛ وهاكم واقع الحياة في قسوته ، وفعل أصحاب الفقه في بشريتهم ، وهو بيان تستطيع بعده النظر في :

رأى « مالك » وعمه في مقاومة الجور :

فأما الرأى ، فقد رأيت « ابن حزم » في حماسه ، يعد « مالكا » فيمن يرى سلّ السيوف واجبا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، - ص ٣٨٥ -

(١) الخطيب البغدادي : تاريخ (بغداد) ط الخانجي : ١٣ / ٣٨٥

(٢) المصدر السابق : ١٣ / ٣٨٤

وأحسب « ابن حزم » في ذلك متأثراً بفتوى « مالك » في أمر « محمد الشبه » ، فساقه حماسه إلى عدّه في الأئمة ، الذين رأوا رأى أولئك الصحابة والتابعين المناضلين ، وأوجبوا سل السيف في الإصلاح الاجتماعي ..

ولعلنا بعد الذي أسلفنا ، من ظروف هذه الفتوى - ص ٣٧٣ - ، وبعد الذي عرفنا من عمل « مالك » في الخرجة نفسها ، وأنه لزم بيته حين خرج الناس ؛ لعلنا بعد ذلك كله لا نندفع مع حماس « ابن حزم » فنقول في سياق الحديث ، عن حياة « مالك » في أمته ، وأدائه لواجب العالم الاجتماعي فيها : إنه كان يرى هذا الرأي لنفسه ، وفي خاصة نفسه ، وإنه كان يرى واجبه لأئمة ، لا يؤدّي إلا بهذا الذي ينسب إليه ، من وجوب استئلال السيف ، نضالاً في سبيل الحق ، وتقويماً للأئمة ...

وفي الحق أنه لا مفر لنا من الفصل بين العلم والعمل ، والتفريق بين القول والفعل ، مهما تسكن الرغبة النفسية ، في تزوين سمعة أوائلك الرجال ، ونسيان بشريتهم ؛ وهأنت ذا قد سمعت منذ قريب ، « أبا حنيفة » الذي عُرف بقوة الرأي في الخروج على الأئمة ، وبُسْر استعمال السيف ، وسهولة وضعه في الرقاب ، ومع ما اشتهر عنه ، من ميل عن العباسيين وكرهية العمل لهم ، و .. و .. يفتي متحمساً بالخروج ، وبشبهه حماسه للراوين ، أنه خرج فعلاً مع « إبراهيم بن عبد الله » ، ومع ذلك تُنقل عنه هذه الإجابة المتعللة

بالودائع وأشياء الناس ، عن النهوض والمعاونة لمن هوام معهم فيما قيل . . !!
وهب هذه الإجابة موضع الاتهام والنقد الموهن من صحتها ، فإنه يبقى بعد
ذلك عدم نشاطه في هذا الخروج وعدم ظهور أثر له فيه .

من أجل هذا نؤثر ألا نعد القول المذهبي ، والإفتاء الفقهي للسائلين ،
ممثلاً للرأى الشخصى المعبر عن ميل القائل ورغبة المفتى ، والذي يعقبه الفعل
دائماً . . ونقول : إن « مالكا » لم ير لنفسه استعمال السيف في دفع الظلم ،
أو على الأقل لم ير ذلك دائماً . . !!

وإذا فرغنا من أمر الرأى ، فقد بقى الفعل نفسه ، ولا يكون الفعل إلا
بعد الرأى ، ما لم يكن الفعل تورطاً ، أو مجاراةً ومسايرة... ومع ذلك فصاحبنا
لا ينبغي أن يفهم رأيه ، ويتوقع فعله ، بفتواه في أمر « محمد الشبه » ، لأن له فتوى
أو فتاوى أخرى ، ينظر فيها إلى اعتبارات عملية مصلحية للناس ، فلا يرى الخروج
على الظالم ، ووجوب سل السيف في الأمر والنهى ، على ما يحكيه « ابن حزم » ..
وقد رأيت فيما وصفنا من خلقه - ص ٢٨٨ - ، وما حدثنا به عن
صلته الاجتماعية بحياة قومه - ص ٣٠٤ ، ٣٠٨ - ما هو تمهيد كاف لفهم رأيه
هذا في الخروج ، وما هو استكمال لفهم نفسيته الجماعية ، بالمروى من هذه الفتوى ،
إذ أن « العمرى ، عبد الله بن عبد العزيز من ولد عمر بن الخطاب » - وهو إمام

فاضل ، رأس في الزهد والورع^(١) ، - سأل « مالك » عن بيعة أهل الحرمين له ، وظلم « أبي جعفر المنصور » ، فقال له « مالك » أتدرى ما الذي منع « عمر بن عبد العزيز » أن يولى رجلاً صالحاً بعده ؟ قال : لا . قال : كانت البيعة « ليزيد » ، فخاف « عمر » إن بايع لغيره ، أن يقوم ويقاوم الناس ، فيفسد ما لا يصلح^(٢) .. وهكذا يرى « مالك » أن احتمال ظلم الظالم ، أفضل من الفساد المترتب على قتال هذا الظالم ، ولا يرى - في هذه الرواية - الخروج على « المنصور » ، وقد سلم - على ما يبدو من الخبر نفسه - بوقوع هذا الظلم فعلاً ، وذكره به « العمري » ! !

وإذا كنا قد تركنا « لابن حزم » الكلمة ، في الرد على حجج المستسلمين ، واكتفينا بذلك ، فإننا هنا لا نترك التعليق على وجهة النظر العملية لصاحبنا ، في هذه الرواية ، وما يذكره من فساد القتال وأثره ، وأن ذلك أكثر من ظلم الظالم ، ثم احتجاجه بعمل « عمر بن عبد العزيز » ، في ترك البيعة لغير الصالح بعده ، خشية الفساد بالقتال ..

(١) ابن عبد البر : (الاستقاء) ط القدسي ص ١٣ - وابن العماد : (شذرات الذهب) ج ١ ص ٢٠٦ - والذي تنسب إليه هذه الرواية في (ترتيب المدارك) هو « العمري » فقط دون اسم ، وما أورده من اسمه وصفته من زيادتي عن ترجيح فقط ، مع ورود ذكر « عمري » في الترتيب باسم عبد الرحمن بن عبد الله ، ، لكن عبد الله هذا متوفى سنة ١٨٤ هـ وهو المشهور عند إطلاق اسم العمري ؟ وفي المسألة بقية للتحرير ؟ ؟
(٢) عباس : (ترتيب المدارك) ورقة ٢١ ط نسخة خ

نعم ، لا نترك التعليق على هذا القول ، ولا نقتنع به ، أو نسكت عنده
 مثل اقتناع «العمري» أو سكوته ، ونقول للإمام «مالك» - رضه - : إن
 بيعه «عمر بن عبد العزيز» لرجل صالح بعده ، بعدما انعقدت البيعة «ليزيد»
 وقبل أن يظهر منه في الخلافة شيء ؛ بل قبل أن يلي شيئاً من أمرها ، بيعه
 «عمر بن عبد العزيز» هذه - لو كانت - تكون تركا لبيعة المفضل إلى الأفضل
 وهم لا يرون هذا كما سمعهم يقولون : إذا وثب رجل يصلح للإمامة ، فبايعه
 واحداً أكثر ، ثم قام آخر ينازعه ، ولو بطرفة عين بعده ، فالحق حق الأول ،
 سواء أ كان الثاني أفضل منه ، أم مثله ، أو دونه - انظر ص ٣٧٩ - ؛ وبيعة
 «يزيد» قد انعقدت باستخلاف من قبله ، فلا ينازعه الأفضل منه ؛ وهكذا
 لا يستطيع «عمر بن عبد العزيز» أن يفكر في بيعه غير «يزيد» ، حسبما
 يقضى المعروف من التفكير الإسلامي في هذه الشئون ؛ وليست الحال التي
 سأل «العمري» فيها «مالكاً» من هذا الصنف ، بل ليست منه في شيء ،
 لأنه يقول : قد عرفت ظلم «أبي جعفر» ، وهى الحال التي تسأل السيوف فيها
 تقويماً للإمام الظالم ، كما سمعت ذلك صريحاً فيما ينسبه «ابن حزم» ،
 للصحابية ، والتابعين ، وتابعيهم ، والفقهاء بعدهم ، فإذا بايع أهل الحرمين
 هذا «العمري» على أن يدفع هذا الظلم ، فالواجب عليه ، أصبح بهذه البيعة
 أقوى وألزم مما يجب على الفرد ، حين ينهض بإنكار هذا الظلم وحده ،

ويطلب المعونة على ذلك ؛ وليست حال « العمري » كحال الرجل الصالح الذى يريد « مالك » أن « عمر بن عبد العزيز » لم يفكر فيه ، مع انعقاد البيعة القانونية ففهما « ليزيد » وعدم وقوع شئ من الظلم على يده بعد ! وكذلك ترى أن إطلاق نسبة القول بسل السيوف دفعا للظلم ، إلى « مالك » ، ليس مما يُسَمَّى بسهولة ، كما ترى أن ما يروى من قول « مالك » « للعمري » ، يصرفه عن مقاومة ظلم « المنصور » ليس مما يصح فى سهولة !!

وتبقى بعد ذلك وجهة نظر « الإمام » العملية ، أو قل المصلحية المنفعية ، التى ترى أن فساد الخروج والقتال أكثر من الظلم القائم ، أو أن الخروج لا يصلح به شئ كثير ، مع ما يستلزمه من الخسائر ، ولا أحب أن أناقش هذه الفكرة بعقل اجتماعى عصرى ، يتحدث عن سوء أثر الظلم فى الجماعة ، وعظيم ضرر الاستكانة له .. و.. ولا بقول خلقي ، يحدث عن الأثر السيئ فى النفوس والضمائر ، حين تسكت عن الظلم ، وترضى به ، وما وراء هذا الفساد النفسى ، من شنيع الآثار فى حياة الأفراد والجماعات ؛ كما لا أقول فى هذه الفكرة قوله متفلسف ينظر إلى الحضارة الإنسانية والرقى البشرى ، نظرة شاملة ، ترى العالم وحدة متصلة ، وتقدر أثر الفرد فى الجيل بل الأجيال التالية ، وعيب كل فرد ، وأمانته ، وأمانة كل جيل ، بل أمانة كل قبيل وأمة

من أجل الرقي الذي تنشده الإنسانية ، حين تشعر بكرامتها ، وتعي معنويتها .. و .. و .. لا أناقش هذه الوجهة المصلحية « للإمام » عن فساد الخروج على الظلم وخسائره ، بعقل واحد ، من هؤلاء وقلة ، ولا بفكر عصرى من أهل القرن العشرين الميلادى ، أو الرابع عشر الهجرى ؛ بل أدع الكلمة فى هذا ، لرجل من معاصرى الإمام ، وأهل جيله ، يفكر بعقله ، ويمتد بصره إلى مثل أفقه ، ويشعر بالمعانى الدينية ، والاعتبارات الاعتقادية التى يتأثر بها صاحبنا ، أول ما يتأثر ، ويمتد إليها بصره ويتقيد بها تفكيره ، وذلكم هو رجل كوفى ، ردد التاريخ رأيه وأسمع صوته ، فكان رأى الواقع ، وصوت الحياة الشاهدة ، التى تقدر الأمور قدرها ، وتزن الأشياء بميزانها الدقيق ، فلا تخرج للحرب ، ثم تقمى إراقة الدم ، ولا تهيب الخسارة القريبة ، فى سبيل المقصد الجليل .. وكان هذا الكوفى ، فى جيش « إبراهيم بن عبد الله بن الحسن » - أخى « محمد الشبه » - حين خرج على « المنصور » سنة ١٤٥ هـ ، فى مجلس حربى « لإبراهيم » ، قام هذا الكوفى ، ليأمره « إبراهيم » بالمسير إليها ، كى يدعو إليه الناس وقال : أدعوهم سرأ ، ثم أجهر ؛ فإذا سمع « المنصور » الهيعة بأرجاء « الكوفة » لم يرد وجهه شىء دون « حلوان » ؛ فاستشار « إبراهيم » أحد أصحابه ، فى هذا ، فقال : لو وثقنا بالذى تقول - كان رأياً ؛ ولكننا لا نأمن أن تحيثك منهم طائفة ، فيرسل إليهم « المنصور »

الخليل ، فيأخذ البرى ، والصغير ، والمرأة ، فيكون ذلك تعرضاً للمآثم ؛ فقال الكوفي : كأنكم خرجتم لقتال « المنصور » ، وأنتم تتوقون قتل الضعيف ، والمرأة ، والصغير ! أو لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث سراياه ليقاتل ، ويكون نحو هذا !! . ذلكم هو حديث الرجل عن طبيعة الحرب ، التي هي الحرب دائماً ، والتي هي في هذا الموقف ، الذي وقفه « إبراهيم » ، لا بد لها من الخسائر ، وإلا فلا معنى للخروج !! ولكنك لا تلبث أن تسمع فيما يلي من محضر هذا المجلس الحربى ، الصوت الذى لا يقدر هذه الحقيقة قدرها ، ويتعمل باعتبارات دينية يُسكت بها مخالفه ، ولو أنها اعتبارات لا تثبت على النقد المدرك لروح الدين ، وبخاصة روح الإسلام نفسه ... نعم لا تلبث أن تسمع صاحب « إبراهيم » هذا ، يقول للكوفي حين حاجهم بفعل الرسول فى بعث السرايا ، وإصابتها مثل هذا الضعيف والصغير والمرأة .. يقول فى الفرق بين الحالتين - على ما يرى هو - : أولئك كفار ، وهؤلاء مسلمون ^(١) . . وقد تأخذك بادية ذى بدء ، روعة القول فى التفريق بين الكفار والمسلمين ، ولكنك تذكر أن الحديث عن الضعيف ، والصغير ، والمرأة ، وهم غير مقاتلين ، فلا تطمئن إلى أن الإسلام يبيح قتل هؤلاء ، ولا يستحل دمهم لأنهم كفار !! ثم تذكر بعد ذلك أن هؤلاء الخارجين على

(١) ابن الأثير : (الكامل) : ٥ / ٢١١

« المنصور » المقاتلين له ولمن معه ، ولا يجعلونهم كفاراً ، كما يقول المستشار فلماذا يقتلونهم ، ويحدون في هذا القتل ويتفننون في طرائقه ، ويحتالون لإبقائه ؟ !

إن في إشارة هذا الكوفي ، إلى ما في سرايا الرسول عليه السلام من قتل ، لا بد منه ولا مفر ، كما تقتضيه طبائع الحروب ، وجه الرأي في وجوب احتمال الخسائر الأقل ، من أجل الفوائد والمصالح الأجل والأهم ! وإن ظلم الظالم ليفتك بكثير من الأموال والأعراض ، وكما مضى ذلك دون حساب ضرر الظالم وتأصل ظلمه ، وزادت الخسائر ! فلو لم يكن في الخروج إلا زلزلة هذا الظلم ، وزعزعة أساسه ، وتبريض الظالم لمثل ما تعرض له « المنصور » من الأزمة الحاطمة ، عندما خرج عليه « محمد الشبه » ثم « إبراهيم » أخوه ، لكان ذلك غنائم كافيًا له مجتمع ، يوفر عليه الكثير من الخسائر التي يعانيتها ، حينما يتفرعن فرعون ، لأنه لا يجد أحداً يردده كما يقول مثلنا المصري !! ذلك هو صوت التجربة العملية ، ينبعث من أعماق التاريخ البعيد ، على لسان هذا الكوفي مناقشاً رأي « مالك » في أن فساد الخروج عنده أكثر من الظلم القائم ؛ وإن كان هذا الصوت الحيوى المنطقى ، قد عورض بما لا أساس له من الصحة ، أكثر مما للفكرة المستسلمة عن خسائر الخروج ! !

ولعل مما يتصل بمناقشة تلك الفكرة في إقرار أمور الحكم ، وعدم إزعاج ظلمهم ، لأن الخروج أضراراً وخسائر ، ما عرف منذ الجيل الأول ، عن علماء المالكية في مجانبة السلطان ، والتشدد في الابتعاد عن أولئك الظالمين ، اثلاً يتأيد مركزهم بانصال العلماء بهم .. وهى نزعة تعتمد عن تلك النزعة المسألة التى شهدناها فى التعلل بخسائر الخروج .. ولو شئنا أن نورد طرفاً من ذلك لأطلنا ، لكن بحسبنا أن نشير منه إلى فعل متقدمين من أصحاب « مالك » نفسه ، وشئ من فعل من بعدهم ، كأ نموذج لهذا الاتجاه المناوئ للظلم ، والذي كان موضع الحديث غير القصير ^(١) ، ومما يتكرر ذكره فى تراجم العلماء ومحاسنهم ..

فهذا « ابن القاسم » صاحب الإمام ، الذى كان بين المالكية - على أى

(١) كتب « الغزالي » فى (إحياء علوم الدين) ج ٢ ص ١٢٥ ، ط الحلبي باباً فيما « يحل من مخالطة السلاطين الظلمة ومجرم » ؛ كما كتب فى الجزء نفسه ص ٣٠٠ باباً فى « أمر السلاطين بالمعروف ، ونهيهم عن المنكر » . ورغم قوته الوعظية حيناً ، فإنه لم يخلص من روح عصره ، وأثر بيئته ؛ فهو فى الباب الأول ، يقرر أن الدخول على الظالمين يجوز إذا أمروا العالم ، أمر إلزام ، وعلم أنه لو امتنع أودى !! - كما يقرر فى الباب الثانى : أن أمر السلاطين بالمعروف ، إما يكون بالتعريف ، ثم بالوعظ فقط ؛ وأما المنع بالقهر فليس لأحد الرعية على السلطان ، لأنه يحرك الفتنة ؛ وأما التخشين لهم بالقول فلا يجوز إذا حرك فتنة يتعدا شرها إلى غيره ؛ وأما إن كان لا يخاف إلا على نفسه فهو جائز ، بل مندوب إليه !! وكأنه لا مانع - فى رأى الغزالي ومن يعبر عن رأيهم - من هلاك العالم ، بل هو مندوب إليه ، فهو الفرد الرخيص الحياة !!

أما تكليف الأمة بأداء واجبها فى تقويم الجائر فهو فتنة !! وهى كما ترى مقررات يقين لكضعها إذا ما عرضتها على ما أسلفنا من بيان لهذا الأصل حرره « ابن حزم »

رأي في عملهم - من يقدمون قوله على قول « مالك » ، ولا يعدلون عنه لقول « مالك » ، إلا إذا لم يجدوا فيه نقلا عنه ، ولا أصلاً يقاس عليه ^(١) ، هذا « ابن القاسم » كان معروفاً بمجانبة السلطان .

ثم « سحنون » ناشر المذهب في « المغرب » ، كان يكره إتيان السلطان ، ويقول : ما أقبح العالم أن يؤتى إلى مجلسه ، فلا يوجد فيه ، فيقال : هو عند الأمير ، أو الوزير ، أو القاضي ، فإن هذا وشبهه شيء ، من علماء بني إسرائيل ، لأنهم يُحدّثونهم من الرخص ما يحبون ، مما ليس عليه العمل ... ثم قال : فوالله ما أكلت لهم لقمة ، ولا شربت لهم شربة ، ولا لبست لهم ثوبا ، ولا ركبت لهم دابة ^(٢) .

فهو كما ترى يخشى على العالم ، من الانصال بذوى السلطة مطلقا ، حتى السلطة القضائية ، التي يكون رجالها من أهل هذا الفقه ، لكن نفوسهم - في تقدير « سحنون » - تتغير بالسلطة ، ويكون الانصال بهم ذا أثر سيء على العالم ، الذي هو ممثل سلطة الشعب كما قلنا ، وفي مقاومته تتجسم سلطة الأمة ، وبسلامته النفسية والخلقية تحمي حقوقها من طغيان هذا الحكم الفردي الأوتوقراطي .. نعم ، يمضي « سحنون » ، في تقدير خطر

(١) الزواوي : (مناقب مالك) ص ٥٩

(٢) ملحق لتزيين الممالك ط الحشاش ، مختصر من كتاب (معالم الإيمان في تاريخ

القيروان) : ٦٧ ، ٦٣

اتصال العالم بذوى السلطان ، حتى القضاة فيقول : إذا تردد الرجل إلى القاضى ثلاث مرات فلا تجوز شهادته^(١) ...

ثم فى الطبقات التالية ، نجد من يسوى بين السلاطين وأهل الأهواء ، فيجانب الصنفين : أهل الأهواء والسلاطين ، « كأحمد بن محمد الأشعرى » من أصحاب « سحنون » - ت ٢٨٩ هـ^(٢) - كما تجد منهم من يحرم نفسه حرماناً مادياً من الثروة ، إذا اتصل مصدرها بأصحاب السلطان « كجبلة بن حمود » ، من أصحاب « سحنون » أيضاً - ت ٢٩٩ هـ - كان أبوه من أهل الأموال ، وصحبة السلطان ، فنبذه ابنه فى حياته ، وتبرأ من تركته بعد مماته ، وكانت له همه يتيه بها على الخلفاء^(٣) ..

فتلك نزعة تمثل أسلوباً من النظر إلى الحكم وخطر ظلمهم ، ومناذرتهم لذلك منابذة صريحة ، وهى وجهة نظر تعين على ما هيأنا له نفس القارىء ، من رأى فى موقف العالم من السلطان ، ومدارة الأمور خشية الضرر الموهوم ... الخ ... وهو مسلك يختلف عن مسلك صاحبنا

(١) ملحق لتعيين الممالك ط الحشاش ، مختصر من كتاب (معالم الإيمان فى تاريخ القبروان) : ٦٣

(٢) ابن فرحون : (الديباج) ص ٣١

(٣) المصدر السابق ص ١٠٣

الذى يسأل عن الشيء من أمر القضاء ، فيقول : هذا من متاع السلطان^(١) ..

و بعد .. فبينما كان هذا الاتجاه ، في فهم نفسية الإمام ، وتفسير تصرفاته ، يأخذ طريقه إلى المطبعة ، ظهرت ترجمة له محدثة ، في البيئة الجامعية ، بين ما يدرس من حياة الأئمة الفقهاء^(٢) . وكان منهجها في هذا الفهم والتفسير ، غير هذا المنهج الذى اطمأنتت إليه منذ أعوام بعيدة ، فلم أرد أن أعقب عند الطبع على مواضع من آثار هذه الخالفة ، إلا أنى أنظر إلى المسلك السياسى لرجال الدين والعلم الدينى ، تلك النظرة التى تقدر خطر مسلكهم فى توجيه الحياة العقلية والعملية ، وفى التمكين لهضة الشرق الذى يعانى ما يعانى من تخلف وتأخر ، ومن هنا كان المتوقع أن أقف لأعلق على نتائج هذا المنهج المحدث ، فى تفسير مسلك « مالك » السياسى ، لكننى مع ذلك آتت أن ألزم خطقى فى عدم التعليق المفصل أو المطول على مسائل ونتائج ، وبحسبى أن أشير هنا إلى مسألة دار عليها القول فى فهم نفسية « مالك » ، وهى : اتحاد منهج « مالك » ، ومنهج « الحسن البصرى » ، لاتحاد النفس ، والمعدن ، والسبب^(٣) واتحاد نفس « الحسن البصرى » ، ونفس « مالك » فى التقوى

(١) عياض : (الترتيب) ورقة ٢٣ ظ - نخ

(٢) هى الترجمات التى أخرجها حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد أبو زهرة .

(٣) الأستاذ أبو زهرة : (مالك) ص ٥١

والورع و... والنخ، ولذلك اتحد موقفهما من الفتن ذلك الاتحاد ؛ وأن « مالكا » لعله كان يتبع سيرة « الحسن » ، وقد كان على علم بها ، إذ أنه مات و « مالكا » في نحو الثامنة عشرة من عمره ، وقد كان « سعيد بن المسيب » في موقفه من الخلفاء « كالحسن » فاقتدى « مالكا » بهما ^(١)

فأقول في التعقيب على هذا : أما « سعيد بن المسيب » واقتداء « مالكا » به ، فلنا إليه عودة عند الحديث عن محنة « مالكا » قريباً - انظر هامش ص ٤٠٨ - . وأما « الحسن البصري » واتحاد نفسه ، ومعدنه ، وسببه ومنهجه مع « مالكا » ، فهو مالا يتيسر لنا في درس « مالكا » أن نسلم به في سهولة ، لا لأن ذلك مما يستنتج استنتاجاً ، أو يفهم فهماً ، بل لأن الرواية التاريخية تنقل ذلك نقلاً ، فقد رووا أن « مالكا » قال : « ابن سيرين » أفضل عندنا من « الحسن » ؛ فقيل له : يا أبا عبد الله « بأى شيء ؟ قال : إن « الحسن » زيفه القدر ^(٢) .. فهو يحكم - كما تسمع - بزيفه ، وفي هذا التعبير قسوته ، ولو لحظت معها بعض أقوال « مالكا » في القدريّة وقسوته عليهم ، لتبينت نظارته إليهم ، وشعوره النفسى نحوهم ، فهو يقول فيهم : قوم سوء ، لا تجالسوهم ولا تصالوا ورائهم ، وإن جامعوكم في سفر فأخرجوهم ^(٣) . ويُسأل عن تزويج القدري ، فيقرأ : « ولعبد مؤمن خير من مشرك ^(٤) » . فهل ترى « مالكا » وهو يفضل « ابن سيرين » على « الحسن » ؟ ثم يعبر هذه

(١) المصدر السابق ص ٥٢

(٢) ابن جرير الطبري : (التاريخ) ج ١٣ ص ٩٥ ط الحسينية

العبارة غير الخفيفة فيقول: (زيغه القدر) ، ووراء ذلك كله ، رأيه المشهور في القدرية ، وعباراته الشديدة في وصفهم ، والإفتاء بشأنهم .. هل ترى «مالك» مع هذا كله ، يتحد منهجه ، ونفسه ، ومعدنه ، وسبب الرأي عنده ، مع «الحسن» ؟!! وهل ترى «مالك» مع هذا كله يتبع سيرة «الحسن» ، وقد كان على علم بها ، إذ أنه مات و«مالك» في نحو الثامنة عشرة من عمره ؟!! وهل ترى الرجلين لا يفترقان إلا في أمر واحد من ناحية الرأي السياسي هو الميل إلى الإمام «علي بن أبي طالب» ؟! لا أكاد أطمئن إلى شيء من هذا!! مهما تسكن الرغبة في إساعة رأي «مالك» وموقفه من الحياة السياسية ، ونزغته الواقعية في ذلك كله!! .. وكلما مضينا في تعمق فهم الشخصيتين ، بعد هذه الرواية عن رأي «مالك» في «الحسن» ، نجد كثيراً مما لا يتيسر معه الاطمئنان إلى اتحاد الرجلين هذا الاتحاد أو بعضه!!

وفي الذي مضى من حديث «مالك» والسياسة ما يهيئ لنا القول في :

مُحْتَمَ : وتلك المحنة في تاريخ حرية المجتمع الإسلامى ، تشبه إلى حدّ ما النضال بين السلطات المختلفة ، وتمثل الصراع بين الشعب والسلطة الحاكمة ، فهي دائماً مشادة بين ذى صفة دينية - علمية أو عملية - وبين حاكم يقلقه تصرف أو دعوة لصاحب الصفة الدينية ، فيفزع إلى إيذائه إيذاء يرهّب غيره من أمثاله ، ويردع العامة عن الإصغاء له ؛ وذوو الصفة الدينية كما قلنا - غير مرة - هم في النظام الاجتماعى لتلك الأعصر ، ممثلو سلطة الشعب ...

ولقد تبدو هذه المحن ، بآدى الرأى ، لطخات سوداء في صورة الحياة ، إذ كانت ضرباً ، وتعذيباً ، وامتهاناً لكرامة رجال ذوى علم وحرمة ، وقد يكونون ذوى سن عالية في أكثر الأحيان .. لكن الباحث المدقق ، المستشف لما وراء المظاهر الفردية والسطحية ، يقدر فيها الجانب الاجتماعى ، وقيس بها تقدم الإنسانية ، وكسب الحرية الآدمية ، فتبدو هذه المحن لمعات وضيفة في ظلام حكم فردى قاس ؛ فما هى إلا صمود لهذا الحكم ، يهزم من جبروته ، ويحد من قسوته ، ويسجل بقاء الشعور بالكرامة الإنسانية ، والحرص على أداء الأمانة الاجتماعية ، التى حملها الله أهل العلم ، إذ كانوا بذلك أهل الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ؛ وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتابَ لَتَبَيِّنَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ..

والإحساس بهذا الواجب على أصحاب العلم وحمله الأمانة ، وفضلهم حين يحتملون في سبيل أدائه ما يحتملون ، هو إحساس قديم خالج النفوس في تلك العصور التي كان مستواها الاجتماعي والنفسي والعقلي ، لا يهيئ لها الكثير من إدراك الوحدة الاجتماعية ، وكان واقع حياتها العاملة لقسوته وعنائه صادراً لها ، عن التمثل السكافي لتلك الوحدة ، والعمل في سبيلها ؛ ويبدو هذا الإحساس في مثل قول « عمر بن عبد العزيز » ذي القلب الحساس : ما أغبط أحداً لم يصبه في الأمر أذى . . . وهي قولة كان يرددها الإمام « مالك » ويذكر معها بعض من أصيب في هذا الأمر « كسعيد بن المسيب ^(١) » وغيره . . .

وفي الحق أن الحديث عن الممتحنين في تاريخ الإسلام ، هو الحديث عن معارك الحرية الفكرية والاجتماعية في هذا التاريخ ، وسجل المقاومة الكريمة لأصحاب السلطان الجامح ، والهوى الباطش ، وبهذا التقدير نتناول الحديث عن محنة صاحبنا في شيء من البسط .

(١) هو — كما يقول الأقدمون أنفسهم — أحد أعلام الدنيا وسيد التابعين ، وله في قوة النفس مواقف مشرفة ، وقد دعى إلى بيعة « ابن الزبير » فأبى ف ضرب ، ودعى إلى البيعة « لسلیمان » و « الوليد » بولاية العهد فلم يفعل ، ف ضرب وطيف به في المدينة . وذلك كله لما في عنقه من بيعة لم يرد أن ينقضها هوام ؛ وحبذا تقليد « مالك » له وتمثله به ، ولو كانت له قوته لتغير تاريخه !!

والرواية التاريخية عن هذه الحنة — كما عهدنا في هذه الترجمة دائماً — لا تخلص من الاختلاف ، في كثير من شأن هذه القضية : فقد اختلفت في مكانها ، واختلفت في زمانها ، واختلفت في مرتبتها ، واختلفت في سببها ، واختلفت في وصفها ، واختلفت في تسويتها ، واختلفت . . واختلفت . . وأنت مُعانٍ بهذا الاختلاف صعوبة الترجيح والتوفيق ، لإرسال المرويات أو عدم وصفها بما يكفي في نقدها ؛ ونحن محاولون ذلك بقدر ما نستطيع من الإجمال والإيجاز .

فأما مظهرها : فقيل كان « بغداد » وقد حمل إليها ؛ وهو قول لم أره لغير « أبي الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى ^(١) » . . والعماد متأخر من أهل القرن الحادى عشر الهجرى ، فهو ليس مرجعاً أول في هذه الأخبار ، التى يبينه وبينها بضعة قرون من الزمان ، وأعله ينقل عن مصادر ليست لها أصالة ولا شبهة ؛ فهو فى (الشذرات) لا يعزو ؛ ولا بُعد فى أن يكون هذا الذى ذكره من جعل حنة « مالك » فى « بغداد » من سبق القلم ؛ بل هناك من القرض ما هو أسبق من ذلك ، وهو اتهام النسخة التى فى أيدينا من (الشذرات)

بعد التحرير، رغم ما على طرتها ، من أنها عن نسخة المصنف المحفوظة بدار
الكتب المصرية ، فإن الأمر في جملة لا يجاوز التحقيق العملي السريع من
الناشر . . وقد جريت على ألا أعتمد على (الشذرات) وحدها ، إلا في يسير
من الأمر . .

ونذكر أننا قد اطمأنا من قبل إلى أن صاحبنا لم يفارق الحجاز ؛
و« العباسيون » يغدون إلى الحجاز ويروحون ، وفيه يستطيعون أن يفعلوا
فعلتهم ، دون ضرورة لحمل الشيخ إلى « بغداد » ، والطواف به في
شوارعها ... الخ . . فأكبر الظن أن المحنة كانت في « المدينة » ؛ و« بغداد »
لم يتم بناؤها ، إلا بعد أعوام من المحنة !!!

وأما زعمها : فقد اختلف فيه كذلك ، اختلافاً يتسع من خلافة
« المنصور » في العشرة الرابعة أو الخامسة من القرن الثاني الهجري ، إلى
خلافة « الرشيد » ، بين العشرة الثامنة ، إلى أول العاشرة من القرن الثاني^(١) .
وتصرح الرواية أن الأول هو الأصح

وسنرى مما اشتهر من سبب المحنة أنها إنما تكون في عهد « المنصور » ، بدء
أمر العباسية ، ولما تستقر بعد ، والفن تترى ، يشارك فيها الحجاز ، ويضار الخليفة
بها ، مهما يكن انصراف أهل الحجاز عن السياسة ، وعدم غنائهم في الحرب ؛ ففيه

(١) (الترتيب) ورقة ٣٩ ظ (خ) والديباج ص ٢٨

كانت خرجة «محمد» بالمدينة بعد فتنة للسودان قبلها في العام نفسه «بالمدينة» .
ثم يكون الخلاف في تحديد السنة التي وقعت فيها الحنة ، فهي حيناً
سنة ١٤٦ هـ ، وهي آنأ سنة ١٤٧ هـ . تذكر المصادر الروایتين^(١) ، وأعلى أميل
إلى أنها سنة ١٤٦ هـ ، إذ الناس حديثو عهد بما أشرنا إليه من الفتن ،
والقائمون بالأمر في « بغداد » وفي « المدينة » مهتاجو الأعصاب ، والجو
مكفهر بما أشرنا إليه قريباً من الفتن ، وسيزيد الأمر وضوحاً فيما يلي من
الحديث عن سبب الحنة ومرتكبها ، كما أننا سنجد هناك من البيان ما يمكن
معه الاطمئنان إلى أنها كانت في الثلث الأول من عام ١٤٦ هـ ، لأن « جعفر
ابن سليمان » صاحب الحنة مباشرة أو بالواسطة ، قد جاء الحجاز والياً بعد
بلائه في حرب « إبراهيم بن عبد الله » « بالبصرة » ، فكانت ولايته الأولى
سنة ١٤٦ هـ وكان قدومه إلى « المدينة » في « ربيع الأول » . . .

وأما مرتكبها : فالخلاف فيه كذلك واسع الشقة : فهي تسند إلى

« المنصور » نفسه ؛ وقد تعزى إلى عامله على المدينة « جعفر بن سليمان »
العباسي . الذي ولى المدينة مرتين ، أولاهما من سنة ١٤٦ هـ إلى سنة ١٥٠ هـ ؛
وثانيتهما من حوالى سنة ١٦٢ هـ إلى نحو سنة ١٦٦ هـ ؛ وقد يقال إن الذي

(١) الروایتان في (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ) . ثم في غيره من المصادر المخطوطة
والمطبوعة (كالتنوير) «المقدسي» - خط - ، و (الديباج) « لابن فرحون » .

تولى ضربه ، هو عامل « جعفر بن سليمان ^(١) » . ورغم ما يقال من أن هذا الفرض الأخير ، عن تصرف عامل « جعفر » ليس هو الأشهر ، فإننا نقول إن سبيل الترجيح الدقيق في مثل هذه الروايات ، ليس سبيلاً معبداً .

وفي كل حال ، فإن الذى ييؤء بأنمها هم « انعباسيون » ، لأن « جعفر بن سليمان » هذا ، ابن عم « المنصور » لاحقاً ، وهو يغار على سلطان ابن عمه ، أكثر مما يغار وال آخر ليس من دمه ، وقد كان « لجعفر » هذا بلاء حسن ، فى قتال « إبراهيم » أخى « محمد ، النفس الزكية » بالبصرة ، فقير وجه التاريخ للمعركة ، وحوّلها من هزيمة إلى نصر ، حتى قال « عيسى بن موسى العباسى » ، القائد العام الذى تولى قتال الأخوين « بالحجاز » و « العراق » : لولا « ابنا سليمان » — يعنى جعفرأ هذا وأخاه — لافتضحنا ^(٢) . . . وقد عين « جعفر » بعد المعركة والياً على « المدينة » فقدمها موتوراً مما كان ، أو مزهوا به إن شئت ، وهو خليف إذ ذاك ، أن يبلى فى السلم ، مثل بلانه فى الحرب ، إقراراً لدولة كادت تطوح بها الأحداث فى تلك الفترة .

ووجود « جعفر » هذا فى المسألة ، مما يدق معه الأمر فى تحديد مسئولية « المنصور » ، فإننا لنسمع « أباجعفر » يقول « لمالك » : والله الذى لا إله إلا

(١) (الترتيب) فى الموضع السابق

(٢) ابن جرير الطبرى : (تاريخ الأمم والملوك) ج ٩ من ٢٥٨ ط مصر

هو ، ما أمرت بالذى كان ، ولا علمته ، وإنه لا يزال أهل الحرمين بخير ، ما كنت بين أظهرهم ، وإنى إخالك أماناً لهم من عذاب الله ... الخ ، فهل يقسم « أبو جعفر » هذا القسم سياسياً ؟ إن السياسة لا خلق لها ، وهو هو « أبو جعفر » : مقتال أهله ، والفاتك بصاحب الفضل على دولتهم « أبى مسلم الخراسانى » ، وهو هو الذى قال فيه أهل عصره : إن حشوا ثيابه لمكرراً ، ونكرراً ودهاء^(١) .. ومهما يكن الأمر فى صدق قسمه هذا أو عدم صدقه ، فإنه ليعضى فى التنصل ، ويقول « لمالك » بعد الذى تقدم : ... وقد أمرت بعدو الله ، أن يؤتى به من المدينة إلى العراق على قتب ، وأمرت بضيق حبسه ، والاستبلاغ فى امتهانه ، ولا بد أن أنزل به أضعاف ما نالك منه^(٢) ..

كما تحدث الرواية أن « المنصور » أقاد « مالكا » من « جعفر » ، وأرسله إليه ليقصص منه^(٣) ؛ ولكن « المنصور » قد اطمان إلى هذه الخطة ، فى إلصاق الجرائم بغيره ، وكأما عرفت تلك الطريقة عنه ، إذ حاول مثلها بولى عهده « عيسى بن موسى » فدفع إليه عمه ليقطله ، وأكّد ذلك عليه ، فانتبه كاتب « لعيسى » إلى الدسيسة ، ونبه « عيسى » ، إلى أنه إن فعل ، فسيذع « المنصور » سائر أعمامه يأخذونه بأخيهم ؛ وكان ماتوقع الكاتب فعلاً ، فما لبث « المنصور » أن أغراهم « بعيسى » وأنكر أنه أمره بقتل عمه ،

(١) ابن جرير الطبرى : (تاريخ الأمم والملوك) ج ٩ ص ٢٤٣

(٢ ، ٣) (الترتيب) ورقة ٣٩ ظ ، نسخة (خ)

وكاد الأعمام يفتكون « بعيسى »؛ ولكنه بعد نصيحة الكاتب لم يكن قد قتله فأعاده إليهم حيا !! غير أن « المنصور » لم يتركه بل مالبث أن اعتقل معه هذا ووضع في بيتٍ أساسه من الملح، وأجرى عليه الماء فأنهدم على الرجل وقتله ^(١) !!!... وتلك خليفه لا تستكثر عليها هذا القسم وأزيد منه ... وقاتل الله هذا الملك العقيم ، كما جرى بذلك قولهم !!!

وأما سيرها : فقد تجعله الرواية أمراً عاماً ، وظاهرة اجتماعية ، مما يكون بين أهل العصر الواحد ، من حسدٍ وغيرة ، تبعثها المنافسة ، ويشيرها نجاح أحد الأقران ؛ .. وقد تجعل الرواية سبب المحنة أمراً بعينه ، كان السبب المباشر لها ، ثم تختلف في هذا السبب ، فهو كذا أو كذا ..

ومن جعلها أمراً عاماً وظاهرة اجتماعية ، ما يقال من : أن « مالكا » لما سَوِدَ وُسمِعَ منه ، وقبل قوله ، حسده الناس .. فلما ولي « جعفر بن سليمان » سعوا إليه ، وكثروا عليه عنده ، وقالوا .. الخ .

والسعى « بمالك » عند الحكام ، مما نقرأ عنه في غير خبر المحنة ، فقد نقل ، أن « ابن أبي الزناد أبي عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان » النقيه المدني سعى به إلى بعض أمراء المدينة ، وأن « مالكا » أتاه يسأله أن يكف عنه .. ثم قاطعه « مالك » ما كلمه حتى مات ^(٢) ..

(١) الطبرى : (التاريخ) ج ٩ ص ٢٦٥

(٢) (الترتيب) ورقة ٢٧ و (خ)

وفي وصف السعي ، الذي كان سبب الحنة ، قد تذكر الرواية اسماً بعينه ، وقد تطلق ؛ فهي تسمى حيناً قاضي المدينة « محمد بن عبد العزيز الزهرى » ؛ وحيناً تقول : إنه رجل من « بنى مخزوم »^(١) ؛ ومن الإطلاق أن ينسب السعى إلى قبيل لا فرد ، فيقول « جعفر بن سليمان » نفسه « لملك » : والله ما جلدك إلا القرشيون^(٢) ومهما يكن التخصيص أو التعميم ، فإن تعليل الحنة بسعاية الساعى أو الساعين لا غير ، ترد المسألة إلى ما قلناه من الظاهرة الاجتماعية ، فى حياة أهل العمل الواحد ، من بنى العصر الواحد .. وهو مالا تخلو منه الحياة ، حتى حياة العلماء !!! .

وأما حين تعرض الرواية لذكر سبب خاص مباشر ، غير السعاية بصفة عامة ، فإنك تجد من الاختلاف فى هذا أيضاً غير القليل ... وقد أوردت من الأسباب ما يبعد وما يقرب ، فتارة تجعل السبب رأياً فقهياً فى مسائل ليست من السياسة العملية فى شيء ، فلا يبدو لك وجه لتكافؤ الحكام العناية بها ، والامتعان عليها !! .

ومن ذلك ما يروى من أن سبب الحنة هو رأيه فى نكاح المتعة وتحريمه ، وقوله : إن قول غير « عبد الله بن عباس » فيها ، أوفق لكتاب الله تعالى من كلام « ابن عباس » ... ولكن هل كان غير الشيعة من المسلمين ينظرون ، إلى نكاح المتعة

نظرة تجعله موضعاً للأخذ والرد ؟ ! وهل كان العباسيون يهتمون صلة المسألة بالشيعة ، ويهتمون بنسبتها « لابن عباس » ؟ ! ثم هل كان لهذه المسألة صفة ما من الناحية السياسية ، أو الاجتماعية ، أو العملية ، حتى يمتحن بها فقيه معروف في عصر كثرت فيه الفتوق ، وانتشرت الفتن ، فاشتدت الحاجة إلى تألف الناس واسترضائهم ! ! لا يبدو من ذلك شيء .. وإنما هي رواية « العماد الحنبلي » التي تجعل المحنة في « بغداد » وتجعلها في نكاح المتعة ، وتسهب في ذلك ، فتذكر أنه طيف « بمالك » على ثور مشوها ، فكان يرفع القدر عن وجهه ، ويقول : يا أهل بغداد ، من لم يعرفني فليعرفني ، أنا « مالك بن أنس » فعل بي ما ترون ، لأقول بجواز نكاح المتعة ، ولا أقول به ^(١) ..

ولو تركت كل وجه من أوجه النقد ، سألت : متى كان « لمالك » مثل هذا الصنيع العنادي ، وهو أشد الناس مداراة للناس ، وهو الذي تحكى عنه كتب المناقب ذاتها ، أن « المنصور » نفسه سأله : ما تقول في مالي ؟ فيقول : خير مال .. ويسأل المنصور « أبا حنيفة » السؤال نفسه ، فيقول : أنت أعلم به ؛ ويسأله « ابن أبي ذئب » فيقول له شر مال .. !! ثم يمكث « المنصور » مدة ويرسل إلى « مالك » بمال ، وقد قال لرسوله : إن لم يقبله فاضرب عنقه ، فيقبله « مالك » ويسلم .. ويرسل إلى « أبي حنيفة » بمال ويقول له رسوله : يأمرك أمير المؤمنين أن

تضعه حيث ترى ، فإن قبله نخسه ، وإن رده نخسه ، فيقول « أبو خنيفة »
لرسول : أمير المؤمنين يعرف من أين جمعه ، وهو يعرف أين يضعه .. ويرسل
إلى « ابن أبي ذئب » بالمال وقد قال لرسوله : إن قبله فاضرب عنقه ، فيرده
« ابن أبي ذئب » ويسلم^(١) .. !

وإذا كان هذا حديث أصحاب المناقب أنفسهم عن مدى ميل صاحبنا
إلى النضال ، فهل يتسق مع ذلك أن يكون قد رضى أو غضب في نكاح المتعة
وقال وقال ؟! إنها رواية « العماد الحنبلي » الذي أشرنا قريباً إلى قيمته المرجعية
حين جعل مكان المحنة « بغداد » - ص ٤٠٩ - وهي رواية غريبة ، وددت لو
استطعت أن أعرف المصدر الذي نقلها منه ، ولكن لم يتهياً لي ذلك بعد ! ..
ومن تسبب المحنة بمسألة فقهية كذلك لامت إلى السياسة وعناية
الحكام بسبب ، القول بأن السبب هو رأى « لمالك » في الطلاق
قبل النكاح .. الخ^(٢) ولا يظهر لقربها وجه ! . كما لا يظهر وجه لتمسك
« مالك » فيها بشيء يثير عليه غضب الحكام ، وهو غير مقبل على ذلك ،
ولا متقبل له ! فلا تطيل في نقدها ، وبخاصة أن في إيراد الأقدمين لها ما هو
توهين ، إلى حدٍّ ما ..

(١) الزواوى : (مناقب مالك) ص ٢٦

(٢) عياض : (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

وإذا ما استبعدنا من الأسباب الخاصة ، مالا يكون ذا صلة بالحياة الواقعية ، ولا سيما من الناحية السياسية ، فإننا ننظر بعد ذلك في أمور تتصل اتصالاً ما بالسياسة ، وتعد في بعض الروايات سبباً للمحنة ، ومن ذلك : رأى « مالك » في « على » رضى الله عنه ، وأنه كان يقدم « عثمان » عليه ، فأحفظ ذلك الطالبين ، وسعوا به إلى الوالى . . ولا نعرف متى كان العباسيون يحرصون على رضا الطالبين ، ويُغضبون من أجلهم الفقهاء والجاهير !! وقد وضع لنا منذ تكلمنا في البيئة السياسية ، أن العلويين قد فازوا بالخط الأوفر ، من عداوة الأسرتين : الأموية والعباسية !! ولو نظرت إلى الوقت الذى يرجح وقوع المحنة فيه ، وأنه كان إثر الخرجتين العنيفتين للطالبين ، فى الحجاز والعراق ، لاستبعدت ذلك السبب استبعاداً قوياً !! ثم لو جلت فى أحداث العصر التى ساقها كتب التاريخ لوجدت أن الطالبين فى تلك الحقبة يعانون ما يعانونه المستضعفون المضطهدون دائماً ، من التصدع والانقسام ، وتقدم من يسلم منهم نجاتاً من بطش الحكام العنيف ، فهذا « الحسن بن زيد بن الحسن » الطالبى الجواد . الخ كان ينحرف عن « آل على » - وهو منهم - فاستعمله « المنصور » لذلك ، على المدينة ، فى سنة ١٥٣ هـ - فالطالبيون مع الجد العنيف فى مقاومتهم أيام هذه المحنة ، وتصدعهم وانضمام وجوه منهم للخلفاء فى

العراق كل أولئك وما إليه يبعد أن يكون لغضب « الطالبين » أو
سعاتهم أثر كهذا ...

وإذ شعرنا أن محور المسألة حيوى على ، أو قل بجهر الصوت ، إن المحور
سياسى بأخص المعنى ، فعلى هذا الأساس تجد من أسباب الحنة ما هو من
الميدان السياسى ؛ ويتصل بشخصية الإمام ، بما هو فقيه متشرع ، ومحدث
راو ، ومعلم ؛ كما يتصل بظروف الوقت ، واضطراب العصر ، أوّل العهد
بالعباسية ، ومع التيارات الخفية العميقة المتشاجرة ؛ فيكون سبب الحنة الذى
يقبله المنطق الاجتماعى ، سبباً علمياً سياسياً ، يرتبط بسلطان الخليفة ، ويؤثر
على سير الأحداث فى العهد الذى رجح أن الحنة كانت فيه ، أى سنة ١٤٦هـ
وما حولها .. وعلم « مالك » - وهو علم الدين - يمس هذا السلطان السياسى فى
أساسه ، وهو البيعة بالإمامة : لمن ؟ وكيف ؟. وحين تقدر أن « المنصور » هو
المؤسس الحقيقى لدولة العباسيين ، التى قامت بدعوة مشتركة بينهم وبين
الطالبين ، فقصت على الأمويين ، وقربت أمل الطالبين فى الحكم ، الذى
سبقهم إليه العباسيون .. وبهذا لا تكون خرجة « محمد بن عبد الله » وأخيه ،
فى ذلك الحين كخرجة خارج ، أو شعب شاغب ، أو انتفاض ثغر ، أو خلع

الروم أو الترك للمهادنة .. بل هي خرجة أشد من كل ذلك خطراً ، فكيف إذا اقترنت بنجاح مبدئي ، تفلتت به من يد « المنصور » أزيمة نواح كثيرة!!؟

ففي أوائل رجب سنة ١٤٥ هـ خرج « محمد الشبه » بالمدينة ؛ وفي أول رمضان من هذه السنة نفسها خرج « إبراهيم » أخوه بالبصرة ، فتوالت على « المنصور » الفتوق : من البصرة ، والأهواز ، وفارس ، وواسط ، والمدائن ، والنسود ، وإلى جانبه أهل الكوفة في مائة ألف مقاتل ينتظرون صيحة ، فلا عجب إذا بقي « المنصور » في مصلاه خمسين يوماً ، ينام عليه ، وقد هجر النساء ونعيم الحياة ، فجلس وعليه جبة ملونة ، قد اتسخ جيبها ، وما تحت لحيته منها ، فلا غيرها ، ولا هجر المصلى ، بل كان إذا خرج للناس أرخى سواده على هذه الجبة الوسخة ، فإذا دخل خلع سواده وبقي بها .. وهكذا شعر من حوله أن المعركة فاصلة ، والأزيمة حاسمة ، وأكبروا صمود « المنصور » لها ، ومضت كتب التاريخ تحذرك عما قيل فيه لذلك شعراً ونثراً ، إكباراً لصموده وتقديراً له . فهل تقدر عظم الأثر الذي خلفته في أعصابه تلك الضائقة ، وتدرك أنه حين يخلص منها ، خليق بأن يُطَهَّر ، ويحتاط ، ويبطش ؟ أحسب أنك تجد قرب ذلك ..

وأما ابن عمه « جعفر بن سليمان » فقد خاض - كما قلنا - معركة « إبراهيم » وقام فيها بحركة التفاف ، بدلت الهزيمة نصراً ، فهو مشارك

في تقدير الشدة ، مناضل فيها بنفسه ، فإذا ما عاد أول السلم والياً على المدينة ، وقد ثار فيها السودان في شوال سنة ١٤٥ ذاتها ، بعد قتل « محمد الشبه » بنحو شهر واحد ، وقبل قتل « إبراهيم » في « باخرى » لخمس بقين من ذى القعدة سنة ١٤٥ ، فهلا تقدر أن الحال العسامة تدفعه إلى المشاركة النشطة في هذا التطهير ، توثيقاً لأمر أسرته ، وتهون عليه في ذلك كل قاس عنيف ، لخطر الهدف ، وعنف إغرائه ؟ .. أحسب أنك تجد في هذه البشرية الضارية قرب ذلك ..

ففي هذه الأعاصير التي لا تزال ريحها تملأ الأنوف ، يتصدر في المدينة « مالك » الذي بدرت منه بواذر مكشوفة ، من الميل لأموية الغرب ؛ والذي يحدث بحديث « ليس على مستكره طلاق » ؛ والذي يروى أنه أفنى الناس بالخروج مع « محمد الشبه » ، وقال لهم إن بيعتهم « للمنصور » ببيعة مكره ، وليس على مكره يمين ؛ والذي قد يكون في بطانة الأمير طالب صيد - وما أكثرهم ! - يتقرب بالث والنقل ، فكيف لو غلت في صدره غيرة ، واتقد حسداً ! ثم كيف لو كان بينه وبين « مالك » من شئون الحياة اليومية ، ما يختلف عليه ، ولا تعرفه الرواية المدونة ؟ كل أولئك - بل بعضه - كاف لتصور سبب محنة « مالك » تصوراً اجتماعياً ، يحليه منطق الحياة المجرب ؛ وبه تقبل التفسير

الاجتماعى للمحنة ، وتعرف السبب المباشر لها ، مستقيماً وجه الصواب ، دون كبير نقد أو تحرير . . . وبه تدرك أن مثل هذه الظروف لا ينفع « مالكا » فيه أنه أشد الناس مداراة للناس ؛ وأنه يدور فى فلك السلطان العباسى ؛ وأنه يكره الشعب والخروج ، لأنك تعرف إلى جانب ذلك : أنه حاد المزاج ؛ يندفع أحياناً ، ويفض فىقول أو يفعل غير محترس ، وتعرف أن له دِخلة أموية ، كما تعرف أنه قد يكون له فى خاصة مجلسه شىء من مثل ما كان « لابن هرمرز » حين كان يغلق الباب ويرخى الست ويبيكى ، وكذلك تدرك من تتبع الحياة اليوم حولك ، أن مثل هذه الظروف ، مما يستراب فيه ، بمن هو أيسر شأناً من « مالك » وأكثر منه مداراة ، وأقل تعرضاً لشئون الحكم السياسية ، وأخف دخيلة فى الطاعة للسلطة القائمة . .

وقد عرضنا من قبل لتفسير تصرفاته — فى غير موضع مما سبق — انظر ص ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ — فهدنا أتم التمهيد لفهم سبب هذه المحنة ، وبيننا الأمر فضل بيان ، على أساس من تجارب النفس والحياة ، وشهادة الواقع ، فى نقد ما ساقته الرواية من اختلافات .

وأما صفة هذه المحنة : فإنها تعطينا صورة ، عن وسائل العقاب عندهم ، بل قل وسائل التعذيب ، أو بصفة أخص ، عن هذا الجلد والضرب ، الذى كان

- في غالب الأحوال - عقوبة العلماء المعارضين .. ففي حادثة « مالك » هذه نقرأ أنهم يجردونهم من الثياب الخارجية ، ويتركون عليهم ما يستر العورة ، من الثياب الداخلية ، وكانت تكون ، أو بعضها ، من الشعر ، عند الزاهدين منهم ، ثم يمدونهم أى يمددون جسومهم على الأرض ، فكانوا يُضربون وهم رقود ، أشبه ما يكون بما يسمى « التفريش » اليوم ، عند السعوديين في الحجاز .. وكان المد في الحبل ، ولعله نوع من الكتاف ، يكون بشد اليدين إلى خلف الظهر ، إذ يقول (القاموس المحيط) : كتف فلانا - كضرب - شدَّ يديه إلى خلف ، بالكتاف . وهو حبل يشد به . . ككتف تكتيفاً ؛ ويعين على هذا ما كان من حال « مالك » حين مدوه بالحبال فتأثرت كتفه ، على ما سيأتى ؛ .. وقد توضع اليدان في آلة تمسكهما ، إذ تقول الرواية : فجَلده ومد يديه بين العقابين ، وربما كان هذان العقaban مساكين يقبضان على اليدين ، من خشب أو نحوه ؛ . ويظهر أن الضرب يكون على الظهر ، كما تنص الرواية على ذلك ^(١) .. وأما السياط التي كان بها الضرب فلا نعرف في هذا الحادث ، ولا من التفاصيل التي تنقلت عنه ، من أى شيء كانت تكون تلك السياط ؟ ، أكانت من جلد أم من حبال ، أم كانت عصياً من خشب الأشجار ، أم ماذا ؟ ..

(١) مواضع متفرقة من ورقة ٤٠ و (خ) من (ترتيب المدارك)

وتختلف الرواية في عدد الجلدات ، فتبدأ من ثلاثين ، وتمضى صعدا ، حتى تصل إلى الثمانين ، فهي نيف وثلاثون ، أو ستون ، أو سبعون ، أو نيف وسبعون ، أو ثمانون .. ولا سبيل لنا إلى ترجيح شيء من هذه المرويات .. ثم لانصف الرواية حال الشيخ وقت تنفيذ العقوبة ، إلا بنجر منقبي ، يحكى فعل الرسول عليه السلام، إذ يقول «الدراوردي» : لما أحضر «مالك» لضربه في البيعة التي أفتى الناس بها ، وكنت أقرب الخلق إليه سمعته يقول : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون ، حتى فرغ من ضربه ^(١) .. ولكنهم - على ما سمعت - قد علموا ، بل رأوا رأى العين ، ما كان من قيام الناس مع «محمد» ، كما عرفوا ما كان من عطف «الشيخ» على الأمويين ، وما إلى ذلك !! وأحسبهم كانوا يعلمون أنهم يرتكبون أمراً عظيماً مع عالم من أهل الدين ، في نحو الثالثة والخمسين من العمر ، كهل وادع ، أنيق ، هو أفرع الناس من السياط .. الخ، لكنها ضراوة الملك الفردى في دور إقرار الدولة، وإرساء سلطان الأسرة، يجعل هذا «المنصور» يضرب «مالكاً» وغيره ، «كابن أبي الموالى المدنى» المحدث ، المشهور ، الثقة - ت ١٧٣ هـ - الذى ضُرب أربعمائة سوط ، ليدهم على محمد الشبه ، فلم يدهم ^(٢) .. وتجعل من أمر هذا «المنصور» ، ما يوجه الأذهان

(١) مواضع متفرقة من ورقة ٤٠ و (خ) من (ترتيب المدارك)

(٢) العباد الحبلى : (الشذرات) ١ / ٢٨٣

إلى اتهامه بسقى « أبى حنيفة الإمام » السم ، لقيامه مع « إبراهيم » أخى محمد^(١) .. فقاتل الله هذا الملك العقيم !

ونعود إلى حال « الإمام » عند العقوبة ، فنقول : إن الرواية تختلف في أنه احتملها أو ناء بها ، فأكثر من مصدر^(٢) يروى أنه حمل مغشياً عليه ، ولم يُفَق إلا بعدها في البيت ؛ و « السمعاني » في كتابه (الأنساب^(٣)) يقول : إنه مسح الدم عن ظهره ودخل المسجد فصلى .. وجمهرة المصادر على أن الحنة كانت بالضرب ، لكن « العماد » يروى أنها كانت أيضاً بالطواف به مشهراً ، وعلى وجهه قذر كان يرفعه ، ويقول كذا وكذا ، كما سبق - ص ٤١٦ - ولكنها الرواية التي جعلت الحنة في بغداد بسبب نكاح المتعة وذكرنا من شأنها ما ذكرنا .

على أن « السيوطى »^(٤) يروى نقلاً عن « ابن وهب » صاحب « مالك » أنه حمل على بعير ، فقال : ألا من عرفنى فقد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فأنا « مالك بن أنس بن أبى عامر الأصبحى » ، وأنا أقول : طلاق المكروه ليس بشيء ، فبلغ « جعفر بن سليمان » أنه ينادى على نفسه بذلك ، فقال :

(١) الشذرات : ١ / ٢٢٨

(٢) (الترتيب) و (الديباج) و (التنوير) و (تاريخ الإسلام) للذهبي .. و .. و ..

(٣) ص ٤٠ ، ٤١ الطبعة المصورة

(٤) التزيين ص ١٣ ط الحشاب

أدركوه ، أنزلوه .. !! فهناك طواف للمبرة أو للتشهير ، لكن في غير تشويه
 بقدر أو نحوه ، وعلى بعير ، لا على ثور ، ولا تصريح بأنه في بغداد أو غيرها ،
 لكن ذكر «جعفر بن سليمان» فيه إشارة إلى المدينة.... والمناداة على نفسه ،
 بإعلان رأيه في طلاق المسكنة ، لا في نكاح المتعة !! . وعلى كل حال ، فإن
 الحمل والطواف والتشهير ، كان مما يصيب العلماء ، في مثل هذه الحن ، لكننا
 لو نظرنا إلى جملة الأمر نظرة فاحصة ، قد نظمنا إلى أن صاحبنا في مزاجه
 الرقيق ، لا يقوى بعد ضرب خلع كتفه ، وشرح ظهره تشريحا - كما تنص
 الرواية - وأسأل دمه ، لا يقوى بعد ذلك على مثل هذه المناداة على نفسه ،
 وهو في عامة شأنه ، أشد الناس مداراة للناس ، لا ينجح إلى هذا التحدى ...
 وربما كان المنقبون ، قد حملوا بعض الحن على بعض ، وجرت ألسنتهم
 أو أقلامهم بشيء من التكثير ، فكان الطواف ، والمناداة . الخ ، والأمر في
 ذلك كله يسير !!

وأما آثارها ، التي تركتها في حياة الإمام ، فقد كان منها المادى والمعنوى :

فأما المادى فنه مؤقت كتشريح السياط ظهره تشريحا ، وإسالة دمه ، ومنه

باق كخلع كتفه ، حتى ما كان يستطيع أن يسوى رداءه^(١) ، والرواية في هذا تختلف اختلافاً يستوقف القارئ « فعايض » يورد العبارة السابقة : في موضع ، ويذكر غيرها في موضع آخر... « وابن فرحون » (في ديباجه) ، يقول^(٢) : ومدت يده حتى انحلت كتفاه ، وبقي بعد ذلك مطابق اليدين لا يستطيع أن يرفعهما ولا أن يسوى رداءه .. وهو شرح يدل على شدة الأمر ، وأن يدي « الشيخ » قد عطلتا عن الرفع بقية حياته ، بعد الحنة ، وهو عهد طويل ، يبلغ إحدى وثلاثين سنة ! فهل كانت يدا « الشيخ » طول هذه السنين بظالتين ، لا يستطيع أن يرفعهما ؟ !! إن رواية أخرى^(٣) تجعل البطل يداً واحدة ، حتى كان « الشيخ » يرفع إحدى يديه بالأخرى ؟ .. فأى الروايات نتمد ؟ . آلا جمال الذي لا يزيد على أنه كان لا يستطيع تسوية رداءه ، دون نص على بطلالة اليدين ، إذ يجوز أنه كان لا يستطيع بهما الحركة الكاملة ، مع عدم بظالتهما ؟ أم التوسع ، وبطلالة اليدين حتى ما يستطيع رفعهما ؟ . أم أن الذي تأثر هو اليد التي تتصل بالكتف المخلوعة فكان يرفعهما بالأخرى ؟ .. وعبارة الروايات ، تارة بخلع

(١) عياض (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

(٢) ص ٢٨ ، وعبارة « يطابق اليدين » ربما كانت تحريفاً لعبارة المقدسي في « التنوير »

وهي : بقي بعد الحنة بطلال اليدين ، ورقة ٥٢ ومن النسخة الخطية بدار الكتب

(٣) عياض (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

كتف ؛ وتارة بخلع كتفين ؟ نترك للقارى تجربة الترجيح فى مثل هذه
الختلافات .. !!

وتنص رواية^(١) غير روايات « عياض » ، على أثر عنيف خلفته تلك
الحنّة ، هو أنه اعتراه فتق من الضرب الذى ضربه ، فكانت الريح تخرج
منه ، حتى إنه عند ما سئل عن سبب تخلفه عن المسجد ، قال : إني أودى
المسجد والناس .. لقد صُدّرت هذه الرواية بصيغة التوهين وهى (قيل) ، ولو
رأيت أن هذا التخلف عن المسجد ، إنما كان فى أعوام أخيرة من حياته ، قد
يحددونها بسبعة أعوام ؛ وهبها أكثر من ذلك إلى الضعف ، فهو قد عاش بعد
الحنّة أكثر من ثلاثين عاما حضر المسجد فيها سنين طوالا ، وبذلك لا يكون
خروج الريح بسبب الفتق الذى تخلف عن الضرب ؟ ، إلا أن يكون قد اشتد
الأمر أخيراً فكان ما يؤذى الناس والمسجد !!

وقد يرد انظر عن هذا الأثر الأخير للمحنة ؛ ومنعه « مالكا » من حضور
المسجد ، على غير هذا الوجه ، فيقال .. كان لا يأتى المسجد ، لا يزال ريح
يخرج من موضع الكتف^(٢) ؟ ! فيفهم من هذا أن الريح الرائحة لا الغاز !!
كما يفهم أن الامتناع كان مبكراً عقب الضرب !!

(١) المقدسى (التنوير) ورقة ٥٢ ط من النسخة المذكورة فى المصدر السابق

(٢) عياض : (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

وتترك تفاصيل الرويات في هذه الآثار ومحاولة تحقيقها ، مكتفياً بما
تضافرت عليه ، في وصف الحنة إجمالاً ، فتشعر بأن القوم قد ارتكبوا مع
« الشيخ » أمراً عظيماً ، وأسأوا إليه إساءة قاسية ، عصفت فيها الظروف
السياسية !

وأما الآثار المعنوية لتلك الحنة فهي ما يكون دائماً ، من مثل هذا
الاضطهاد المتهور : تقدير للذى وقع عليه ، وإساءة للذى وقع منه ؛ وكذلك
تعتبر المصادر القديمة عن هذا الناموس الاجتماعى ، بعبارات متنوعة ، تلتقى في
أن الناس قد علموا أنه أفتى بحق ، وضرب بباطل ، فكانت هذه السياط
عليه عندهم كالحلل المنشورة^(١) ، فوالله ما زال « مالك » بعد ذلك الضرب
في رفعة من الناس وإعظام ، حتى كأنما كانت تلك الأسواط حلياً حُلِّيَ بها^(٢)

وأما تسويتها : وتصفية ما بين الإمام ، والمعتدى عليه - وهو في هذا
الموضع لا يكون إلا « جعفر بن سليمان » دون إشراك « لأبى جعفر » ، بل
مع تأكيد اعتذاره - فالرواية في هذه التصفية تمضى من طرف إلى طرف
بشأن هذا الوالى ، فقد يقال : إن الأمر لم يكن عند « مالك » موضع حاجة ،
لشيء من التسوية أو الترضية ، وأنه لما حمل مغشياً عليه دخل الناس عليه ،

(١) الزواوى : (مناقب) ص ٢٦

(٢) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٩ ط (خ)

فأفاق فقال : أشهدكم أنى جعلت ضاربى فى حل ، فعاوده فى اليوم الثانى ، وقد تماثل ، فأعادوا عليه ما سمعوه منه ، وكأنهم كانوا مستبشرين له ، إذ قالوا : قد نال منك ! فقال : تخوفت أن أموت أمسى ، فأتى «النبي صلى الله عليه وسلم» فأستحى منه ، بأن يدخل بعض آله النار بسببى^(١) . .

كما قد يقال : إنه بعد ذلك بوقت ، لما أرسله إليه « المنصور » ليقتص منه ، قال « مالك » : أعوذ بالله ، والله ما ارتفع منها سوط عن جسدى ، إلا وأنا أجعله فى ذلك الوقت فى حل لقربته من «رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٢) وكذلك عند ما يقسم له « المنصور » قسمه السابق على براءته ، ويتوعد « جعفرأ » يقول له « مالك » : عافى الله أمير المؤمنين ، وأكرم مشواه ، ونزله عن أمرى ، قد عفوت عنه لقربته من «رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقربته منك^(٣) . .

ولعمري لو كان ضرب « مالك » يدخل « جعفر بن سليمان » النار ، فإذا صنع به قتله للسيط « إبراهيم بن عبد الله بن حسن » ! ! وهل ترى غفو « مالك » عنه فى هذه نافعه ، وجاعلاً «رسول الله صلى الله عليه وسلم» لا يرى أحد قربته فى النار ؟ ! ! إن قربته من « المنصور » لتقرب ظفره بالغفو فى الدنيا ، ثم هو « والمنصور » فى الثانية حيث يجعلهما

علمهما في هذا الملك العضوض ؛ و « لملك » ما يراه في هذا ، مهما يكن تقدير غيره له .

وقد يذكر الراون ، أن المسألة موضع للتسوية والترضية ، وأنها سوّيت تسوية إلهية . . فما كان الأمر حتى غضب « المنصور » على ضاربه فضرب ، ونيل منه أمر شديد^(١) . . أو أنها سوّيت تسوية سياسية ، بعد نحو عام أو أكثر ، حين حج « المنصور » بعدها - وقد حج سنة ١٤٧ و ١٤٨ هـ - فأقاد « مالكا » من « جعفر » ، وأقسم له قسمه السياسي ، ويقال : إنه أرسله إليه ليقصص منه ، فقال ما قال آنفاً من إحلاله له لقرايته ، من الرسول عليه السلام ، ومن الخليفة أيضاً .

فالإحلال ساعة ارتفاع السوط ، وعقب الإفاقة من غشية الضرب ، يدل على أن الأمر لم يترك في نفس الشيخ أثراً ؛ لكن الرواية تذكر ما يدل على شدة تأثيره ، ورفضه الصفع أحياناً ، أو عدم اكتفائه بما نال الرجل ، وطلبه له المزيد من العقاب الإلهي أحياناً ، فيروى أنه لما ولي « جعفر » المدينة ولايته الثانية - وبينها وبين الأولى التي كانت فيها الحنة عهد غير قصير - حج ، فبينما « مالكا » في الموقف قال « جعفر » لأصحابه : لا تتحركوا ، وسار فلم يشعر « مالكا » إلا وإنسان يضرب بسوط محمله ، فرفع « مالكا » رأسه ؛ فقال

(١) عباس : (الترتيب) ورقة ٣٩ ظ ، ٤٠ و (خ)

« جعفر » : يا « مالك » هذا يوم عظيم ، ينظر الله سبحانه إلى عباده ، ويغفر لهم ، فاجعلني في حل مما ارتكبته منك ، فقال « مالك » : لا والله ، حتى نلتقي أنا وأنت بين يدي الله عز وجل ، فرجع ^(١).

وطريقة « جعفر » هذه في الحديث والاعتذار تستحق ما يفهم من الرواية واضحة وهو أن « مالكا » لم يغف عنه !! فهو متأثر تأثراً قوياً يتبين أيضاً من خبر أنه لما نزل « بجعفر » ما نزل من غضب « المنصور » ، الذي يذكرونه ، فبُشِّر به « مالك » ، قال : سبحان الله !! أترون حفظنا مما نزل بنا الشامة ، إنا لنترجوله من عقوبة الله عز وجل ، أكثر من هذا ، ونرجو لنا من عفو الله أكثر من هذا ^(٢) . . فهل أحله ساعة الضرب ، أو ساعة الإفاقة ، أو هو لم يحله قط ؟ ! أو قد يكون أحله بعد طول تقرب منه ، كالذي يقال : انه لما ولى « جعفر » ثانية ، أكرم « مالكا » وقربه فتباعد منه « مالك » ^(٣) ، وظل الرجل يقربه حتى صفح أخيراً !! ؟ إن هذه الرواية تعارض بأن « مالكا » نفسه دخل على « جعفر » لما ولى ولايته الثانية ^(٤) ، فكأنه لم يتباعد عنه !! وخبر هذا الدخول ينتهي إلى ذكر ما دار بينهما من عتاب كان حوار ^(٥) : « جعفر » — إني جهلت واستزللت ، والله ما جلدك إلا القرشيون . .

« مالك » — إنك ترى أن قد ظلمتني !!

« جعفر » — نعم

« مالك » — أنت في حل ، فوسع الله عليك

فهل دخل عليه وعانيه ؟ أو هو قر به فتباعد عنه « مالك » حتى كف عنه ، وكان بينهما في الحج ما سمعت من رفض العفو ؟ ! قد يرجح أحد هذه الأحوال ما يروى ، من أن « جعفرا » ، في مرض موته ، رأى في منامه « مالكا » ، فسلم عليه ، فلم يرد ، فأعاده عليه ، فرد ، فقال : إن لي ولك غداً مقاماً عند الله فأريق « جعفر » لذلك وغمه ، فلما دخل عليه « حماد بن زيد » الإمام الفقيه المحدث البصري ، قصَّ عليه رؤياه ، فقال له « حماد » : إن « مالكا » من الإسلام بمكان جليل ، وما هو إلا الندم والاستغفار ؛ وفي رواية : أن تعتق ؛ فأعتق بكل سوط رقبة^(١) .

ففي هذا ما يفهم منه أن الرؤيا ومشورة « حماد » كانتا بعد موت « مالك » إذ لم يبق إلا الندم والاستغفار ، أو العتق !! ويقرب أن يكون ذلك في العام الذي مات فيه « مالك » ، لأنه توفي في صفر أو ربيع الأول سنة ١٧٩ هـ ، و « حماد بن زيد » المشير على « جعفر » مات في رمضان من سنة ١٧٩ نفسها ، أي بعد بضعة أشهر من وفاة « مالك » ؛ وكأنما مات

(١) عباس : (الترتيب) ورقة ٣٩ ظ ، ٤٠ و (خ)

«مالك» دون أن يعفو عن «جعفر»، كما هو ظاهر من غضبه عليه في الرؤيا.. ولكن كيف وقد ذكر من أخبار التصفية والتسوية وجه آخر، هو سعى من سعى بينهما لإتمام الصلح، إذ يقول «الأصمعي»: أنا مشيت بين «جعفر» و«مالك» حتى حاله^(١)!! فهل كان الإحلال وقت الضرب، أو بعده توّاً، أو كان بعد أعوام طويلة! وهل كان يسعى الوسطاء، أو دون سعى أحد!! أو لم يكن عفو قط حتى الموت، فكان الندم والعتق؟! الله أعلم أى ذلك كان، والرجلان في الدار الثانية بين يدي الحكم العدل.. والتاريخ في هذه الأولى بين يدي الباحث المحقق!!

وقد رأيت من مسهب خبر الحفنة، ما يكل الجانب العملي من حياة «مالك» في قومه، وهو أهم النواحي من حياة الناس اجتماعياً. ومن أجل ذلك طال الحديث، أو أطيل، عن حياة «مالك» في قومه، لأنها الصفحة الباقية على الدهر، ومن أجلها ومن أجل ما يتصل بها، من توجيه هؤلاء الناس لحياة قومهم، وتأثيرهم في الأخلاف بسيرهم، تلتمس التراجم وتحرر.

(١) المصدر السابق، ومعه «الذهبي»: (تاريخ الإسلام) مخطوطة دار الكتب ج ٩ ورقة ٥١ ظ

ولئن لم يقصر حديثنا عن «مالك» الإنسان في حياته الفردية ، تأسيساً لفهم حياته الاجتماعية ، فإنه ، رغم ذلك ، لا يزال فيه — على ما أقدر — مجال لتطبيق نفسى متخصص ، ينتفع بالحقق من أخبار هذا الإنسان وأوصافه ، ليفسرها تفسيراً علمياً ، ويصف مزاجه ، وعاداته ، وخلقها ، وصفاً علمياً ، ينتفع بما عرف العلم في هذا الميدان من حقائق .. وإني لآمل أن أوفق في إغراء بعض الأصدقاء من أصحاب المدرسة النفسية ، بهذا العمل يوماً ما ، فتكمل الأضواء المسلطة على حياة الرجل ، ويتم المنهج الصحيح للترجمة الحرة ، حقاً ..

والآن وقد سلطنا الأضواء المستطاعة على حياة صاحبنا ، في دور تأثيره ، ودور تأثيره ؛ وحررنا من الرواية في ذلك ، ما مكنت منه حال هذه الرواية ؛ ولفتنا من أمرها ، إلى ما لا يستطاع تحريره ؛ وفسرنا هذه الروايات ، عملياً وحيوياً ، بما أمكن ، وما أعانت عليه أصول لم تنل حظها من التحقيق والتحرير ، ولعلمها لو حققت نصوصها ، بعد جمع كافة نسخها ، تغير بكلمة أو جملة ما فهم منها ، وما استنبط .. !

الآن نقدر موضع الحاجة إلى الاستكمال في هذه الترجمة ، يوم يتأصل دستور الحياة الناهضة عندنا ، فتجمع آثارنا الأدبية والتاريخية ، من آفاق الدنيا ، وتحقق ، وتنسب ، وتحرر ، وتهيا للدرس المستثمر الناقد ، فنستطيع

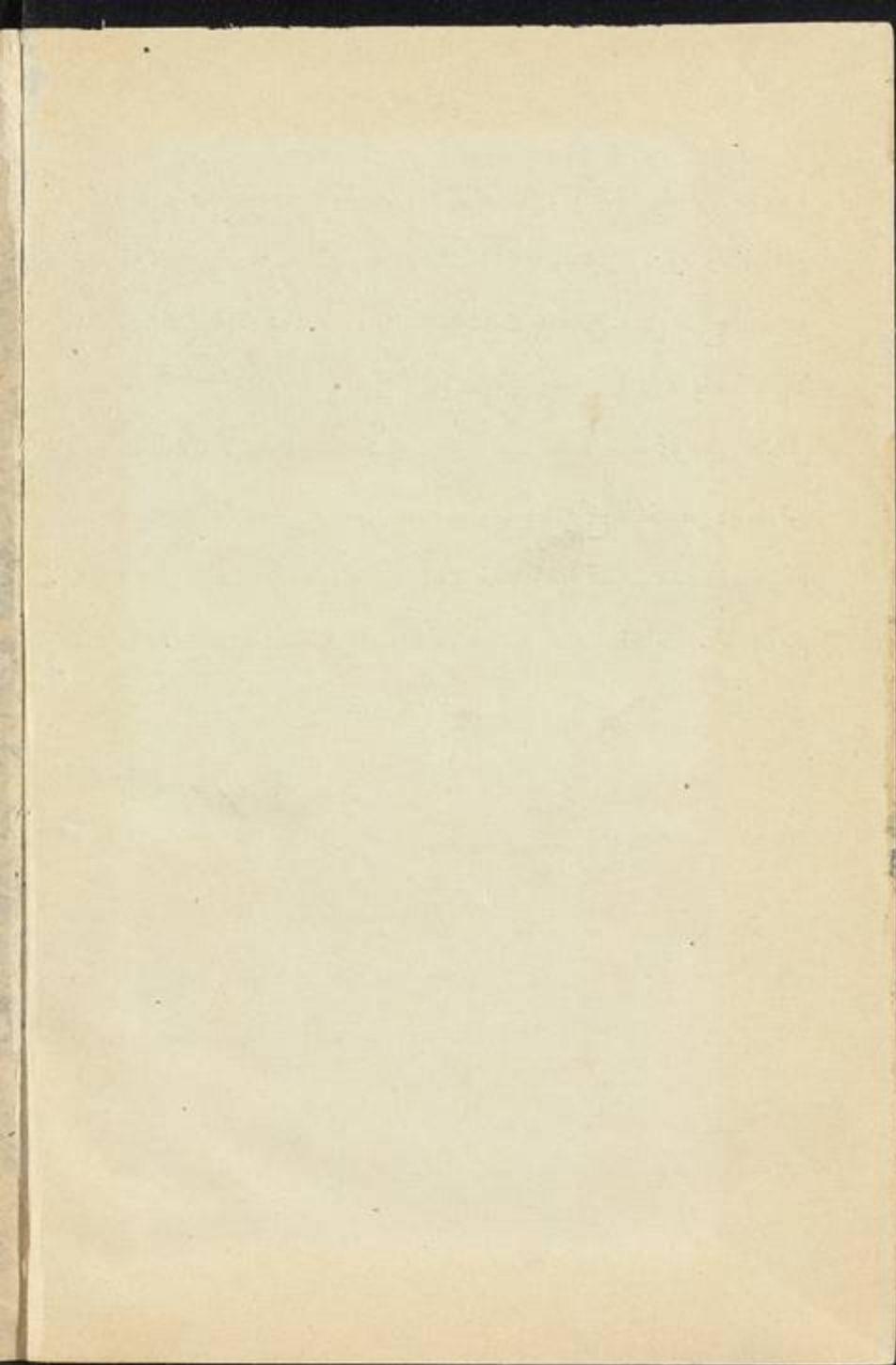
القول ، بأن المنقول من خبر هذه الحادثة ، أو ذلك العمل ، كذا وكذا لا غير ؛ وهو في حقيقته كذا وكذا لا غير ؛ وهو يفهم بهذا الوجه ، وفي هذه الحدود لا غير ؛ وهو يعين على استنباط كذا وكذا لا غير .

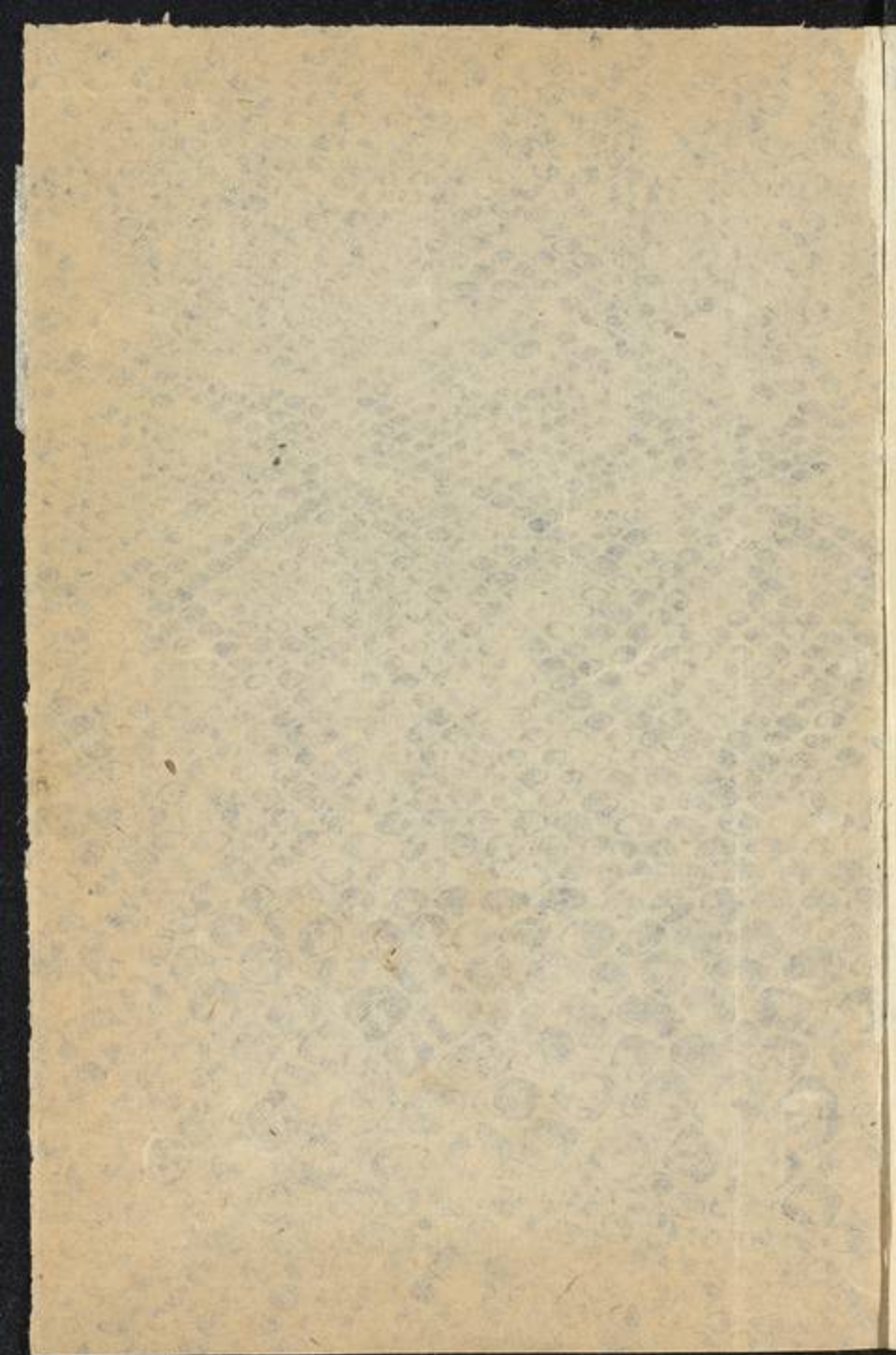
يوم يتأصل دستور الحياة الناهضة بإقرار هذه الأصول ، وتحقيق هاتيك الأعمال ، التي دعونا لها باللفت المسكتر إلى أمر الرواية واختلافها ، وأزمات هذا الاختلاف .. يومئذ يطمنن الدارس لما يقرر ، ويرتاح لما يستنبط ، ويشعر أنه قد أتم واجبه ، للحياة العقلية في قومه . . . ويومئذ يكون الاستثمار الكامل لهذه المقررات المعتمدة على أصول مصفاة ؛ فتفسر نفسياً ، واجتماعياً ، وتوصف علمياً على نحو ما رجونا قريباً . .

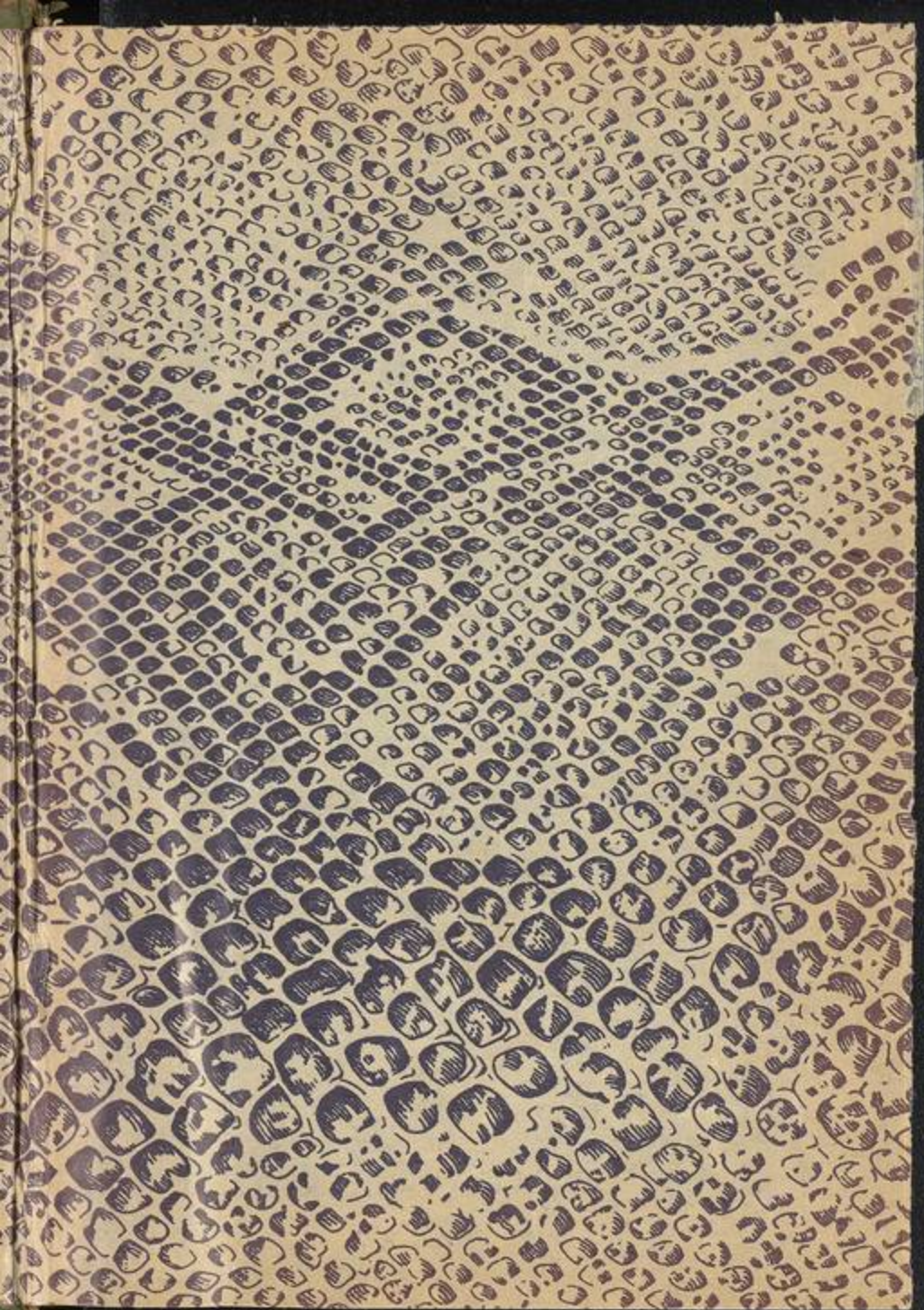
وفي كل حال هذا جهد المستطاع اليوم ، في إضاءة حياة صاحبنا ، بدورها ، وإقامة دور التأثير منها على ماورث وما كسب في دور التأثير ، تأصيلاً لدرس آثاره العلمية درساً مفرداً متخصصاً ، في فروع المعرفة التي كان له فيها نشاط ، فيدرس حديثه ، وفقهه ، وغيرها ، على هدى من فهم شخصيته ، واستبانة حيويته .

واقدر كانت الكلمة الأولى ، في المنهج دعوة جاهرة إلى التخصص التام ، والتفرد الكامل ، بحيث يدرس فقه « مالك » إلا مالكي ، ممارس يتمثل

ذلك على وجهه الصحيح ، وفي صورته الكاملة .. وكذلك يدرس حديثه ،
محدث ، ومؤرخ حديث ، له في ذلك التفرد المستوفى .. وما زلت أقدر
ما أكبرت من هذا التخصص ، وألتزم ما أشدت به ، من أسس المنهج الصحيح
فأتقدم الآن إلى شيء من القول ، في معارف الرجل ، قولاً لا يقصد به إلا
الوصف العام ، لآثاره في دور التأثير ، على الحياة العلمية حوله ؛ والبيان الشامل
لشخصيته العقلية ، ووجوده العلمي ، وصفاً وبياناً ، يريح التخصص في درس
آثاره ، من الوقوف الخاص عند هذا ، ويقدم له من قسّمات هذه الشخصية ،
وملامح تلك العقلية ، ما يجعل درسه لآثار صاحبها ، درساً يقفّأ ذا أساس ، ومن
أجل هذا ما أعرض له من القول عن :







COLUMBIA UNIVERSITY



0026815648

893.7An1

Dk

v. 1

FEB 7 1962

